الحديث الحسن لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

تأليف

دكتور خالد بن منصور الدريس

أستاذ الحديث وعلومه المشارك بجامعة الملك سعود

الجزء الثاني

أضواء السلف

الحديث الحسن

لذاته ولغيره

دراسة استقرائية نقدية

تأليف

دكتور خالد بن منصور الدريس
أستاذ الحديث في جامعة الملك سعود

الجزء الثاني

أضواء السلف

بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق
محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

دار أضواء السلف
للنشر والتوزيع

الرياض - الربوة - الدائري الشرقي - مخرج ١٥ ص.ب ١٤١٨٩٢
الرمز ١١٧١١ ت ٢٣٢١٠٤٥ جوال ٠٥٥٢٨٠٣٢٨

- **داود بن عمرو الأودي** ، ترجم له البخاري بقولـه : « عن بسر بن عبيد الله وأبي سلام ، سمع منه هشيم ، قال محمد بن يزيد : عن داود بن عمرو الدمشقي ، هو عامل واسط ، سمع القاسم بن مخيمرة قوله ، ومكحولاً مرسل »[١] .

ونقل ابن عدي عن البخاري أنه قال فيه : « كان قدم واسط ، يُعدُ في الشاميين »[٢] ، ولم أجد للبخاري كلاماً في شأنه ، ولم يحتج به في شيء من كتبه المعروفة .

وداود هذا وثقه ابن معين[٣] وابن حبان[٤] .

وقال أحمد بن حنبل : مقارب الحديث ، ما أرى بحديثه بأساً ، كان شامياً ، وكان بواسط[٥] .

وقال : حديثه حديث مقارب[٦] ، وقال أبو زرعة : لا بأس به[٧] .

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٢٣٦) .

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٩٥١) .

(٣) تاريخ الدارمي (ص١٠٩) .

(٤) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٨١) .

(٥) سؤالات أبي داود (ص٢٥٧) .

(٦) العلل لأحمد (٢/ ٤٩٥) .

(٧) الجرح والتعديل (٣/ ٤٢٠) .

وقال أبو داود : صالح [١] ، وقال ابن عدي : لا أرى برواياته بأساً [٢].

وأما العجلي فقال : يكتبُ حديثه ، وليس بالقوي [٣] .

وقال أبو حاتم : شيخ [٤] ، وقال مرة : ليس بالمشهور [٥] .

وقال ابن حزم : ضعيف ، ضعفه أحمد بن حنبل ، وقد ذكر بالكذب [٦] فتعقبه مغلطاي فقال : « وهذا قول لم نره لغير ابن حزم » [٧] .

وقال ابن حجر : « كذا قال ابن حزم ، وما أدري من هو هذا الذي ذكره بالكذب غيره؟ » [٨] ، وحكم ابن حجر على داود بأنه صدوق يخطئ [٩] .

ويظهر - لي - أن البخاري يرى داود بن عمرو في درجة مقارب

---

(١) تهذيب الكمال (٨/ ٤٣٣) .

(٢) الكامل لابن عدي (٣/ ٩٥٢) .

(٣) الثقات للعجلي (ص١٤٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٢٠) .

(٥) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩) .

(٦) المحلى (٧/ ٤٧١) .

(٧) إكمال تهذيب الكمال - مخطوط - (٢/ ٧٢٧) .

(٨) تهذيب التهذيب (٣/ ١٩٦) .

(٩) التقريب (١٨٠٤) وفيه الأزدي والصواب الأودي .

الحديث كما هو رأي شيخه الإمام أحمد بدلالة أنه قال : « إن كان هذا محفوظاً؛ فإنه حسن » ، وليس في السند من هو محل نظر إلا داود بن عمرو، فليس بثقة متفق عليه ولا بضعيف لا خلاف فيه ، فأقرب الأقوال إلى منهج البخاري أنه يراه مقارب الحديث ممن يُحتمل .

وأما بالنسبة إلى سماع داود من بُسر بن عبيد الله ، فإن البخاري ذكر في تاريخه في ترجمة داود قال : « عن بسر . . . » ، فلو ثبت عنده سماعه منه لقال : سمع كما هي عادته ، ولم أجد تاريخاً لمولد أو وفاة داود ، إلا أن الذهبي [١] ذكره في الطبقة الرابعة عشرة وهم من كانت وفياتهم بين سنة إحدى وثلاثين ومئة إلى سنة أربعين ومئة ، ولم يحدد تاريخ وفاته ، كما أنه ذكر بُسر بن عبيد الله الحضرمي [٢] في الطبقة الحادية عشرة ، وهم من كانت وفياتهم بين سنة إحدى ومئة إلى سنة عشرة ومئة،وقال في (النبلاء): « عاش إلى حدود سنة عشر ومئة ، توفي في خلافة هشام بن عبد الملك »[٣] وقد ذكر البخاري أن داود بن عمرو سمع القاسم بن مخيمرة وهو قد توفي

---

(١) انظر : تاريخ الإسلام للذهبي (١٢١-١٤٠هـ) (ص٤١٣) .

(٢) المرجع السابق (١٠١-١٢١هـ) (ص٣١) .

(٣) سير أعلام النبلاء (٤/ ٥٩٢) .

سنة مئة للهجرة [١] ، فعلى هذا تكون معاصرة داود لبُسر ثابتة كما أنهما شاميان ومن دمشق تحديداً ، وقد ذكرتُ من قبل أن البخاري لا يطعن في مثل ذلك ، لا سيما إذا كان المتن محفوظاً من وجهٍ آخر وليس فيه ما يُنكر .

- **بُسر بن عبيد الله الحضرمي الشامي** ، ثقة بدون خلاف [٢] ، احتج به البخاري في صحيحه [٣] ، وأخرج له حديثه عن أبي إدريس الخولاني ، قال أبو مُسهر : « أحفظُ أصحاب أبي إدريس عنه : بُسر بن عبيد الله » [٤] ، وبمثل هـذا قـال ابن حبان [٥] أيضاً ، وقـد ذكر أبو الحسن بن سميع في (طبقاته) قال : « بُسر بن عبيد الله الحضرمي ، دمشقي ، داره داخل باب الحديد » [٦] ، وذكر ابن حبان أنه مات بالشام [٧] ، ونقلتُ آنفاً قول الذهبي في تاريخ وفاته .

- **أبو إدريس الخولاني** ، واسمه : عائذ الله بن عبد الله الشامي ، قال

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٤٧) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٤/ ٧٦-٧٧) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٤/ ٧٥) .

(٤) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٣٤٥) .

(٥) الثقات لابن حبان (٦/ ١٠٩) ومشاهير علماء الأمصار (ص١٧٩) .

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٣/ ٣٠٣) .

(٧) مشاهير علماء الأمصار (ص١٧٩) .

البخاري : « ولد عام حنين قاله أبو مسهر ، ويمكن أن يكون سمع من معاذ . . . وسمع ابن مسعود والمغيرة بن شعبة » [١] ، وهو ثقة بالاتفاق[٢] ، وقد احتج به البخاري في صحيحه ، وأخرج له عن عوف بن مالك ، وسماعه منه ثابت حتى في بعض أسانيد الحديث [٣] الذي نحن بصدد الكلام عليه .

وهذا الحديث قال فيه البخاري في تاريخه الكبير : « إن كان هذا محفوظاً؛ فإنه حسن » ، وذلك في معرض ذكره للاختلاف الوارد على أبي إدريس ، ولكنه لما سأله الترمذي عنه قال : « هو حديث حسن » ولم يقل : إن كان محفوظاً ، ولا ندري أي القولين هو المتأخر من أقوال البخاري حتى نعتمد عليه ، لأن كتاب التاريخ الكبير للبخاري فيه زيادات وتعديلات [٤] ،

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٨٣) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٩٠-٩٣) .

(٣) انظر : المصنف لابن أبي شيبة (١/ ١٧٥-١٧٦) والمعجم الكبير (١٨/ ٤٠) وسنن الدارقطني (١/ ١٩٧) .

(٤) نص على هذا العلامة الشيخ المعلمي اليماني - رحمه الله - في مقدمته لكتاب (الموضح لأوهام الجمع والتفريق) (١/ ١١-١٢) وأزيد على ما قاله بأني رأيت البخاري في عدة مواضع من تاريخه الكبير يقول : « كذا في الكتاب العتيق » يعني التصنيف الأول للكتاب أسماء بالعتيق وانظر (٢/ ٩٥)(٤/ ١٥) ، ويقول : « ليس في العتيق مقيد » انظر (٢/ ١٦٩) ، وفي (٣/ ٣٣٨) قال =

يشهد لهذا ما يناسب المقام أن الترمذي قال في جامعه [١] بعد أن أجابه البخاري عن سؤاله عن حديث يرويه محمد بن حميد الرازي : « وحين رأيتهُ - يعني البخاريَ - كان حسنَ الرأي في محمد بن حُميد الرازي ثم ضعفهُ بعدُ » ، وفي التاريخ الكبير (المطبوع) - وهو من رواية ابن سهل ، وقد سمعه من البخاري سنة ست وأربعين ومائتين [٢] - قال البخاري : « محمد بن حميد ، أبو عبد الله الرازي ، سمع يعقوب القمي وجريراً ، فيه نظر ، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين - سئل أبو عبد الله عن محمد بن حميد الرازي لماذا تُكلم فيه؟ فقال : كأنه أكثر على نفسه » [٣] ، ويغلب على ظني أن ذكر وفاة ابن حميد إضافة من البخاري نفسه أو بأمرٍ منه أن تُلحق في النسخ التي سُمعت منه قبل ذلك التاريخ ، وقد ذكر ابن حميد ووفاته في تاريخه الصغير [٤] ، وقال : « فيه نظر » ، وقوله : « سئل أبو عبد الله » ليست من كلام البخاري قطعاً وإنما هي من إضافة الراوي ، لأن أبا

= : « قال أبو عبد الله - هو البخاري - : كذا وجدت في الكتاب العتيق » إلى غير ذلك .

(١) جامع الترمذي (٤/ ١٩٥) .

(٢) انظر : التاريخ الكبير (١/ ٣) .

(٣) المرجع السابق (١/ ٦٩-٧٠) .

(٤) التاريخ الصغير (٢/ ٣٥٥) .

عبد الله كنية البخاري نفسه ، وبالمقارنة بين كلام الترمذي وكلام البخاري السابقين يُعلم أن البخاري زاد في تاريخه قوله في ابن حُميد أن فيه نظراً ، أو أضاف ترجمته كاملة ، لأن الترمذي ذكر أنه كان حسنَ الرأي ثم تبين له ضعفه ، ومن غير الممكن أن يكون ابن حميد فيه نظر عند البخاري ويكون حسن الرأي فيه قديماً ، لأن كتاب التاريخ كما تقدم صنفه البخاري قديماً .

وبما تقدم فإنا لا نستطيع الجزم بما هو الرأي الأخير الذي استقر عليه البخاري في الحكم على هذا الحديث ، ولكن من الظاهر للمتأمل أن البخاري يرى أن حديث أبي إدريس الخولاني عن عوف بن مالك أشبه بالصواب من الحديث الذي ساقه أولاً ، وهو - كما ورد - من حديث أبي إدريس عن المغيرة بن شعبة وذلك لأمرين لهما علاقة بهذه الرواية :

١- أن إسحاق بن سيار ليس بالمشهور كما قال أبو حاتم [١] ، وليس له راوٍ إلا الوليد بن مسلم [٢] ، وأما داود بن عمر فهو أشهر حديثاً عند أهل العلم ، ومعروف برواية العلم يستدل على ذلك بأن الرواة عنه بحسب ما ذكره المزي [٣] : خمسة ، كما أن أهل العلم بالجرح والتعديل

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩) .

(٢) انظر : الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٢-٢٢٣) والعلل (١/ ٣٩) .

(٣) تهذيب الكمال (٨/ ٤٣٢) .

تكلموا فيه ما بين مقو ومضعف له كما تقدم بعكس إسحاق .

٢- أنه لا يُعرف لأبي إدريس رواية عن المغيرة إلا في هذا الحديث - الذي هو محل نظر - قال أبو حاتم الرازي : « ولا نعلم روى أبو إدريس عن المغيرة بن شعبة سوى هذا الحديث » [١] ، بينما روى أبو إدريس عن عوف بن مالك عدة أحاديث ، وثبت بيقين سماعه منه كما تقدم ، فلذا أن يكون الحديث عن عوف أولى وأقرب إلى الصواب من أن يكون عن المغيرة لما ذكر آنفاً .

ولهذا قال البخاري : إن كان هذا محفوظاً - يعني حديث هشيم عن داود بن عمرو - فإنه حسن؛ لأنه أشبه بالصواب للسببين السابقين ، ولسائل أن يسأل : لماذا لم يقل البخاري «حسن» دون قوله « إن كان هذا محفوظاً »؟ ويجاب عن هذا : بأن البخاري ربما تردد في ثبوت الحديث لحال داود بن عمرو الأودي ، ثم إن قوله : إن كان هذا محفوظاً ، لا يقصد متن الحديث عن رسول الله ﷺ ، وإنما قصده إن كان هذا محفوظاً عن أبي إدريس الخولاني أنه يروي هذا الحديث عن عوف بن مالك فإنه حسن ، أي أحسن من حديث إسحاق بن سيار الذي يرويه عن أبي إدريس عن

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٩) .

المغيرة بن شعبة .

وعلى أية حال لو افترضنا أن رأي البخاري الأخير في الحكم على هذا الحديث هو ما نقله الترمذي ، أي قوله : « هو حديث حسن » ، فإن معنى ذلك أنه أطلق الحسن على الحديث الذي يراه محفوظاً صحيحاً ، وهو متصل على مذهبه في اشتراط اللقاء لاتصال الحديث المعنعن ، كما أنه موافق لمنهجه في تصحيح بعض أحاديث من قال فيهم « مقارب الحديث » كما سنوضحه في آخر المبحث إن شاء الله .

ويؤيد هذا أن شيخ الإمام البخاري الإمامُ أحمد بن حنبل سئل عن أجود الأحاديث في المسح فقال : « حديث شريح بن هانيء عن عائشة ، وحديث خزيمة بن ثابت ، وحديث عوف بن مالك »[1] .

وأما الحديث الثاني الذي نصَّ البخاري على أنه حسن حديث أبي بكرة: وقد رواه جمع من الأئمة في مصنفاتهم[2] عن عبد الوهاب بن

---

(١) تنقيح التحقيق (١/ ٥١٨) .

(٢) أخرجه الشافعي - كما في مسنده - (١/ ٤٢) ، وابن أبي شيبة في المصنف (١/ ١٧٩) وابن ماجه (٥٥٦) ، وابن الجارود في المنتقى (٨٧) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٩٢) ، والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٨٢) ، وابن حبان في صحيحه (٤/ ١٥٤ ،١٥٧) وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٤٥٢) ، والدارقطني في سننه (١/ ١٩٤ ،٢٠٤) والبيهقي في الكبرى (١/ ٢٨١) وابن عبد البر في التمهيد (١١/ ١٥٤ ،١٥٥) .

عبد المجيد الثقفي ، حدثنا المهاجر أبو مخلد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن رسول الله ﷺ « أنه أرخص للمسافر أن يمسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوماً وليلة » واللفظ للشافعي .

وذكر الدارقطني في (علله) [١] أن وهيب بن خالد قد تابع عبد الوهاب في روايته عن المهاجر ، ولكنه لم يسند هذه المتابعة ، ووقفتُ عليها عند العقيلي في ضعفائه [٢] ، ولكن رواها عن مهاجر مرسلاً أن النبي ﷺ ، وكذلك ساق رواية عبد الوهاب عن مهاجر مرسلاً ، وأكثر ظني أن في ذلك سقطاً ؛ لأن العقيلي قال : « والمتن معروف من غير هذا الوجه ، ولا يتابع مهاجر على هذا » ، وقولـه : لا يتابع ، يقتضي وجود إسناد عن مهاجر يروى به المتن إلى رسول الله ﷺ .

وقد وجدت متابعة للمهاجر من طريق خالد [٣] الحذاء عن عبد الرحمن ابن أبي بكرة به ، ولكنها متابعة فيها نظر ، قال الدراقطني : « اختلف عن عبد الوهاب فرواه ابنه عثمان بن عبد الوهاب بن عبد المجيد ، ومُسدَّد ، وبُندار ، وأبو الأشعث فقالوا : عن مهاجر عن ابن أبي بكرة عن أبيه ،

---

(١) انظر: العلل للدارقطني (٧/ ١٥٤) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٠٨) .

(٣) انظر : السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٧٦ ، ٢٨٩) .

ووهم فيه والصحيح حديث مهاجر »[١] .

يضاف إلى ذلك أن يحيى بن معين [٢] وعلي بن المديني [٣] والإمام الشافعي[٤] رووه عن عبد الوهاب كما رواه الجماعة عن مهاجر وليس عن خالد الحذاء .

وقال البيهقي : « وهذا الحديث رواه جماعة عن عبد الوهاب الثقفي عن المهاجر أبي مخلد ، ورواه زيد بن الحُباب عنه عن خالد الحذاء ، فإما أن يكون غلطاً منه ، أو من الحسن بن علي - بن عفان - ، وإما أن يكون عبد الوهاب رواه على الوجهين جميعاً ، ورواية الجماعة أولى أن تكون محفوظة »[٥] .

وقد وجدت أبابكر بن أبي شيبة [٦] روى الحديث عن زيد بن الحُباب عن عبد الوهاب عن المهاجر به كما رواه الجماعة ، فعلى هذا يكون الحسن

---

(١) العلل للدارقطني (٧/ ١٥٤-١٥٥) .

(٢) انظر : المنتقى لابن الجارود (٨٧) .

(٣) انظر : التمهيد لابن عبد البر (١١/ ١٥٥) .

(٤) مسند الشافعي (١/ ٤٢) .

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٢٧٦) .

(٦) انظر : المصنف لابن أبي شيبة (١/ ١٧٩) .

ابن علي بن عفان هو الذي تفرد بذكر خالد الحذاء ولعله تصحف عليه اسم المهاجر أبي مخلد إلى خالد الحذاء فإن رسم الاسمين قد يُشتبه فيهما خاصة في المخطوطات القديمة ، ولا يمكن الجزم بأن الحسن بن علي بن عفان هو المخطئ في ذلك فإنه ثقة [١] ، كما أن البرقاني قال للدارقطني : « فإن الحضرمي وابن غنام حدثا به عن أبي بكر بن أبي شيبة عن زيد بن الحباب عن عبد الوهاب عن مهاجر عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه ، فقال - الدراقطني - : حدثونا به عن ابن عفان عن زيد بن الحباب عن عبد الوهاب عن خالد الحذاء لم يزد على هذا ، قيل له : فلعله قيل عنه القولان ، قال : نعم » [٢] .

فالدارقطني لا يستبعد أن يكون زيد حدَّث به على الوجهين مع جزمه بأن الصحيح حديث مهاجر وأن ذكر خالد الحذاء وهم كما تقدم عنه ، وعلى أية الحال الذي يعنينا هنا أن متابعة خالد الحذاء لا تصح .

رجال السند :

- **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي** ، احتج به البخاري في

(١) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ٢٥٧-٢٥٩) .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ١٥٥) .

صحيحه[١] ، والراجح في شأنه أنه ثقة [٢] ، إلا أنه اختلط قبل وفاته بثلاث سنين [٣] ، ولكن قال الذهبي : « لكن ما ضرَّه تغيُّرُه ، فإنه لم يحدِّث زمن التغير بشيء ، وقال العقيلي [٤] : حدثنا الحسين بن عبد الله الذارع ، حدثنا أبو داود قال : تغيَّر جرير بن حازم ، وعبد الوهاب الثقفي ، فحُجِب الناس عنهم » [٥] ، وحديثه الذي نحن بصدده حُمِل عنه قبل اختلاطه جزماً؛ لأن ممن حدَّث به عن عبد الوهاب الإمام يحيى بن معين وقد نص على أن عبد الوهاب اختلط بأخرة [٦] ، ولا يعقل أن يحيى بن معين ، يحدث عنه حال اختلاطه ، وكذلك الإمام الشافعي وعلي بن المديني من المؤكد أنهما سمعا هذا الحديث قبل الاختلاط ، وذلك لما عُرف عن هؤلاء الثلاثة من شدة الإتقان والتحري ، ثم لأن عبد الوهاب - على الراجح - حجبه أهله لما اختلط ، وعبد الوهاب قد صح سماعه من

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٣) .

(٢) انظر تهذيب الكمال (١٨/ ٥٠٣-٥٠٨) ، وهدي الساري (ص٤٤٣-٤٤٤) .

(٣) انظر الضعفاء للعقيلي (٣/ ٧٥) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) النبلاء (٩/ ٢٣٩-٢٤٠) .

(٦) تاريخ ابن معين (٢/ ٣٧٨) .

المهاجر كما هو ظاهر في الروايات الكثيرة عنه لهذا الحديث ، فقد جاء في أكثرها تصريحه بالسماع من المهاجر .

- **المهاجر بن مخلد أبو مخلد مولى أبي بكرة** ، قال البخاري : « يُعدُ في البصريين ، عن عبد الرحمن بن أبي بكـرة ، روى عنه عبد الوهـاب الثقفي » [١] ، ولم يذكر البخاري فيه جرحاً ولم يذكره في ضعفائه ، فهو عنده على الاحتمال كما قدمنا في أول هذا المبحث ، كما أن تحسينه له يدل على أنه يراه في أقل الأحوال مقارب الحديث؛ لأن تحسينه لهذا الحديث الذي ينفرد به المهاجر فيه تقوية له بلا شك .

وقد قال يحيى بن معين في شأن المهاجر بن مخلد : صالح [٢] ، وقال الساجي : هو صدوق معروف [٣] ، وذكره ابن حبان في (ثقاته) [٤] وقال ابن عبد البر : « هو عندهم صالح الحديث » [٥] .

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ٣٨١) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٢) .

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١١/ ١٥٥) .

(٤) الثقات لابن حبان (٧/ ٤٨٦) .

(٥) الاستغناء (٢/ ٧١١) .

وأما من ضعفه فوهيب بن خالد فقد كان يعيبه ويقول : « لا يحفظ » [١] وكذلك أبو حاتم الرازي قال : « لين الحديث ، ليس بذاك ، وليس بالمتقن، يُكتب حديثه » [٢] .

وأغفلت كتب الجرح والتعديل المتأخرة أن البخاري حسَّن له ، وأن الشافعي صحح حديثه وكذلك ابن خزيمة وابن حبان والخطابي ، وابن الجارود احتج بحديثه في كتابه (المنتقى) الذي قال فيه الذهبي : « لا ينزلُ فيه عن رُتبة الحسن أبداً ، إلا في النادر » [٣] ، وجعله ابن حزم [٤] في منزلة مع الصحيحين ، فتصحيح هؤلاء العلماء تقوية لحال المهاجر بدون أدنى شك .

وهو معاصر لعبد الرحمن بن أبي بكرة بدون ريب ؛ لأنه قد ثبت أنه سمع[٥] من أبي العالية رُفيع بن مهران الرياحي ، وأبو العالية مات سنة ثلاث

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٠٨) والكامل لابن عدي (٦/ ٢٤٥٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٢) .

(٣) النبلاء (١٤/ ٢٣٩) .

(٤) المرجع السابق (١٨/ ٢٠٢) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٨١) .

وتسعين كما ذكره البخاري [١] ، ورُوي من عدة طرق عن أبي خلدة صاحب أبي العاليـــة أنـــه مـــات سنة تسعـــين [٢] .

وبهذا قال الإمام يحيى بن معين [٣] ، وقال الذهبي : « وشذَّ المدائني فوهِمَ وقال : مات سنة ست ومئة »[٤] ، فأرجح الأقوال أن أبا العالية مات سنة تسعين أو ثلاث وتسعين ، وأما عبد الرحمن ابن أبي بكرة فقد مات سنة ست وتسعين كما ذكره يحيى بن معين ، والمدائني [٥] ، فيكون المهاجر معاصراً لعبد الرحمن بن أبي بكرة بيقين ، كما أنهما من البصرة ، ويضاف إلى ذلك أن المهاجر أبا مخلد مولى أبي بكرة - أو مولى البكرات وهم آل أبي بكرة - ، ومولى القوم قريب منهم ومخالط لهم وعارف بشؤونهم ، فهذه قرينة ظاهرة على قوة احتمال اللقاء ، ومثل هذا لا يطعن فيه البخاري بعدم معرفة اللقاء كما تقدم .

- **عبد الرحمن بن أبي بكرة الثقفي البصري** ، احتج به البخاري في

---

(١) التاريخ الكبير (٣/ ٣٢٦) .

(٢) انظر : تاريخ دمشق (٦/ ٢٧٥) .

(٣) تاريخ ابن معين (٢/ ١٦٦) .

(٤) النبلاء (٤/ ٢١٣) .

(٥) انظر : تاريخ دمشق (١٠/ ٢٣١) ، وأيضاً تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٨) .

صحيحه بحديثه عن أبيه [١] ، ونص على سماعه من أبيه في تاريخه [٢] ، وهو ثقة بدون خلاف [٣] .

وهذا الحديث قال العقيلي فيه : « والمتن معروف من غير هذا الوجه ، ولا يُتابع مهاجرٌ على هذه الرواية » [٤] .

وأما الشافعي فقال : « وإنما أخذنا في التوقيت بحديث المهاجر ، وكان إسناداً صحيحاً » [٥] . وصححه ابن خزيمة [٦] وابن حبان [٧] والخطابي[٨] وابن الملقن[٩] ، وكذلك الساجي فقد ساق الحديث بسنده ثم قال : « مهاجر أبو مخلد هذا صدوق ومعروف ، وليس قول من قال فيه: مجهول؛ بشيء ، روى عنه أيوب السختياني ، وعوف الأعرابي ، وحماد

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٧/ ٥) .

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ٢٦٠) .

(٣) انظر : تهذيب التهذيب (٦/ ١٤٨) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٠٨) .

(٥) معرفة السنن والآثار (٢/ ١١٠) .

(٦) صحيح ابن خزيمة (١٩٢) .

(٧) صحيح ابن حبان (٤/ ١٥٤ ، ١٥٧) .

(٨) البدر المنير (٢/ ١٣٢) - مخطوط - .

(٩) المرجع السابق (٢/ ١٣١) .

ابن زيد ، وإسماعيل بن علية ، وعبد الوهاب الثقفي وغيرهم ، واحتج به الشافعي في توقيت المسح على الخفين »[١] .

وقال البزار : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكرة إلا من هذا الوجه ، وإسناده حسن »[٢] .

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر أقوال النقاد في المهاجر : « فهذا على شرط الحسن لذاته كما تقرر ، وإن كان ابن حبان أخرجه في (صحيحه) فذاك جري على قاعدته في عدم التفرقة بين الصحيح والحسن فلا يعترض به »[٣] .

وترجيح الحافظ ابن حجر هذا فيه نظر - عندي - فلا أدري لماذا لم يقل هو صحيح لغيره ، فإن الحديث له عدة شواهد قوية؟! ولأنه حكم على الحديث بأنه حسن لذاته بالنسبة لنظره هو ، والبخاري ربما كان له موقف آخر من المهاجر فلعله يوثقه ! ، ثم إن الحسن لذاته كما قرر الذهبي لم يكن معروفاً عند المتقدمين ، بل الحافظ ابن حجر نفسه يقول : « ينبغي أن يُزاد في التعريف بالصحيح فيُقال : هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل

---

(١) التمهيد لابن عبد البر (١١/ ١٥٥) .

(٢) مسند البزار - مخطوط - (٢/ ١٤٩) نقلاً عن محقق العلل للدارقطني (٧/ ١٥٤) .

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٨) .

التام الضبط أو القاصر عنه إذا اعتضد عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً ، وإنما قلتُ ذلك لأنني اعتبرت كثيراً من أحاديث الصحيحين فوجدتها لا يتم الحكم عليها بالصحة إلا بذلك »[1] .

وهذا فيه إقرار منه - رحمه الله - بأن من كان خفيف الضبط يُدخل البخاري ومعه مسلم رحمهما الله حديثه في الصحيح بدون تمييز الصحيح من الحسن ، وليس معنى ذلك أنه عندهما صحيح لغيره ، وإنما تبين لهما بالاعتبار أن حديثه ذاك قد حفظه ولم يخطئ فيه أو يُخالف ، فهو صحيح لذاته لأنه من المسلم أن ليس كل حديثه يقع فيه الوهم ، فما المانع من تصحيح حديثه الذي لا وهم فيه ، مع التسليم بأن لا مشاحة في الاصطلاح ولكنهما مع غيرهما من أئمة عصرهما لا يفرقان بين صحيح لذاته ولغيره ، وإنما يطلقان لفظ الصحة فقط مجرداً من أي إضافة .

وأغلب ظني أن البخاري عندما رأى حديث المهاجر محفوظاً من ناحية المتن من وجوه أخرى صحيحة عن رسول الله ﷺ ، وأن السند يرويه عبد الرحمن بن أبي بكرة وهو ثقة جليل ، والراوي عنه رجل من مواليهم يبعد جداً أن يُخطئ في السند لأنه عن أناس يعرفهم جيداً وهما عبد الرحمن

(١) المرجع السابق (١/ ٤١٧) .

ووالده فكيف لا يحفظ اسميهما؟! حَسَّن الحديث ويقصد بذلك أنه محفوظ صحيح .

ومما يؤكد أن هذا الحديث من صحيح حديث المهاجر أن وهيب بن خالد الذي وصف المهاجر بأنه لا يحفظ قد روى هذا الحديث عنه كما ذكر العقيلي (١) والدارقطني (٢) ، ووهيب كان من أهل التثبت والانتقاء ، قال فيه ابن مهدي : « كان من أبصر أصحابه بالحديث والرجال » (٣) ، وقال أبو حاتم الرازي : « ما أنقى حديثه ، لا تكادُ تجده يحدث عن الضعفاء . . . ، ويقال : إنه لم يكن بعد شعبة أعلم بالرجال منه » (٤) .

فالحديث متصل على مذهب البخاري في السند المعنعن ، وهو أيضاً من صحيح حديث المهاجر لعدة قرائن تقدم ذكرها ، لذا فالذي أطمئن إليه أنه عنى بتحسينه له أنه حديث محفوظ صحيح عنده ، ولم أجد ما يدل على أنه قصد الحسن اللغوي بمعنى غرابة السند أو المتن ، أو الحسن لغيره ، وذلك لأن ظاهر كلامه أنه حَسَّن الحديث بالنظر لذات الحديث لا لغيره ، كما أن

---

(١) الضعفاء للعقيلي (٤/ ٢٠٨) .

(٢) العلل للدارقطني (٧/ ١٥٤) .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٣٥) .

(٤) المرجع السابق .

كلامه خرج مخرج الحكم على الحديث فيبعد أن يكون قصد الغرابة ونحوها ، والنص كما ساقه الترمذي : « وسألت محمداً فقلت : أي الحديث عندك أصح في التوقيت في المسح على الخفين؟ قال : حديث صفوان بن عَسَّال ، وحديث أبي بكرة حسن » ، وسياق النص يؤكد أنه لم يرد بتحسينه تلك المعاني ، أما أن يكون أراد الحسن لذاته فقد رددتُ على ذلك آنفاً .

وأمرٌ آخر يستفاد من سياق كلام البخاري الآنف ، وهو أن حديث أبي بكرة يأتي عنده في القوة بعد حديث صفوان بن عَسَّال ، فعلى هذا يكون حديث أبي بكرة أقوى عنده من حديث عوف بن مالك السابق ، لأنه وصف حديث عوف في تاريخه بأنه « إن كان محفوظاً فهو حسن » وهذا يقتضي بعض التردد لديه في حاله ، أما حديث أبي بكرة فقد حسنه في سياق جوابه عن سؤال : أي الحديث أصح في التوقيت في المسح على الخفين ؟ ويقتضي جوابه - رحمه الله - أنه يعده من أصح أحاديث التوقيت ويأتي في المنزلة بعد حديث صفوان بن عَسَّال .

وقولـه في حديث صفوان [1] أنه أحسن ما روي في ذلك يقصد أنه

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٣٣٩-٣٤٠ ، ٣٤١) والترمذي (٩٦) وابن ماجه (٤٧٨) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٨٢) وابن خزيمة في صحيحه (١٩٣) وابن حبان في صحيحه=

أصح وأفضل كما هو ظاهر بيّن من كلامه ، إلا أن غيره من النقاد [١] خالفه في هذا وجعل حديث علي [٢] الذي أخرجه مسلم في صحيحه هو أقوى ما روي في التوقيت في المسح على الخفين ، ونقل ابن حجر في التلخيص [٣] أن البخاري قال في حديث صفوان : إنه حسن ، ولكن بمقابلته على أصله كتاب (البدر المنير) تبين أنه وهِم في ذلك لاضطراب وقع في الأصل [٤] .

= (٤/ ١٤٧-١٤٨) والدارقطني (١/ ١٩٦-١٩٧) والبيهقي في الكبرى (١/ ١١٤ ، ١١٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٩) وغيرهم كثير . انظر : البدر المنير -مخطوط - (٢/ ١٣٣-١٣٦) ونصب الراية (١/ ١٨٢-١٨٣) والتلخيص الحبير (١/ ١٥٧-١٥٨) .

(١) منهم أحمد بن حنبل كما في التنقيح لابن عبد الهادي (١/ ٥١٨) ، وقال البيهقي في الكبرى (١/ ٢٧٦) : « حديث شريح بن هانيء عن علي أصح ما روي في هذا الباب عند مسلم بن الحجاج رضي الله عنه » .

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٦) وأحمد (١/ ٩٦) والنسائي (١/ ٨٤) وابن ماجه (٥٥٢) .

(٣) التلخيص الحبير (١/ ١٥٧) .

(٤) انظر : البدر المنير - مخطوط - (٢/ ١٣٣) وحتى يتبين اضطراب عبارته التي أوقعت ابن حجر في الوهم سأنقلها واضعاً الجمل المضطرب فيها بين قوسين قال : [قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح ، وقال الخطابي : هو صحيح الإسناد ، وقال البخاري فيما حكاه الترمذي : « هذا حديث حسن صحيح» عنه في علله أنه أصح حديث في التوقيت ، وفي الجامع (إنه حسن) ، وقال ابن الجوزي في تحقيقه : عاصم وإن تكلم في حفظه فقد خرج عنه في الصحيح (إنه أحسن)] فلاحظ أن الجملة =

ويحسن هنا أن أذكر نصاً يؤكد أن البخاري لو لم يكن عنده أن الحديثين السابقين - حديث عوف بن مالك وحديث أبي بكرة - متصلان على مذهبه في اشتراط اللقاء لما حسنهما ، فقد سأله الترمذي عن حديث خزيمة ابن ثابت في التوقيت في المسح على الخفين فقال : « لا يصح عندي حديث خزيمة في المسح؛ لأنه لا يُعرف لأبي عبد الله الجدلي سماعٌ من خزيمة بن ثابت » [(١)] ، يقول هذا في الباب نفسه الذي حَسَّن فيه الحديثين السابقين ، فدل هذا على أنهما لو لم يكونا متصلين على مذهبه في السند المعنعن لما حسنهما ، ولقال فيهما كما قال في حديث خزيمة الذي صححه ابن معين [(٢)] وأحمد [(٣)] وغيرهما .

(**النص الثامن عشر**) : قال الترمذي : « حدثني يحيى بن موسى ، حدثنا عبد الرزاق عن إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان: « أن النبي ﷺ خلَّل لحيته » .

= الأولى مقحمة لا معنى لها والثانية صوابها إنه أحسن كما في الجملة الثالثة وبذلك يتفق مع ما في العلل والجامع .

(١) العلل الكبير (ص٥٣) .

(٢) انظر : رواية أبي خالد الدقاق (ص٧٤) .

(٣) انظر : التنقيح لابن عبد الهادي (١/ ٢١٨) .

قال محمد : أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان . قلت : إنهم يتكلمون في هذا الحديث! فقال : هو حسن »[١] .

هذا الحديث مختصر ، وقد رواه عدد من الأئمة في مصنفاتهم[٢] جميعهم من طريق إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان رضي الله عنه بأطول مما هنا ، وفيه وصف للوضوء وإسرائيل هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي لم أجد قولاً للبخاري فيه ولكنه قال في حديث « لا نكاح إلا بولي » : « الزيادة من الثقة مقبولة وإسرائيل بن يونس ثقة »[٣] . واحتج به في صحيحه وهذا يدل على توثيقه له ، قال الذهبي : « إسرائيل اعتمده البخاري ومسلم في الأصول وهو في الثبت كالأسطوانة »[٤] ،

---

(١) العلل الكبير (ص٣٣) ، وفي الطبعة الأخرى (١/ ١١٥) .

(٢) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (١/ ٤١) وأبوبكر بن أبي شيبة في مصنفه (١/ ١٣) وعبد بن حميد في مسنده (٦٢) والدارمي (١/ ١٧٨) وابن ماجه (٤٣) والترمذي (٣١) ، والبزار في مسنده (٢/ ٤٩) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٥١) ، وابن المنـــذر في الأوسط (١/ ٣٨٥) ، وابن الجارود في المنتقى (٧٢) ، وابن حبان في صحيحه (١/ ٣٦٣) والدارقطني في سننه (١/ ٨٦) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٤٩) والبيهقي في الكبرى (١/ ٥٤) .

(٣) الكفاية للخطيب (ص٤٥٢) .

(٤) المرجع السابق .

وقال ابن حجر : « احتج به الأئمة كلهم » [١] ، وقال أيضاً : « ثقة تُكلِّم فيه بلا حجة »[٢] ، وهذا هو الصحيح في شأنه [٣] - إن شاء الله ، ونص أبو حاتم على أنه سمع من عامرٍ [٤] . وعامر بن شَقيق بن جَمْرة الأسَدي ، قال البخاري : « سمع أبا وائل » [٥] ولم أجد له كلاماً فيه غير تحسينه لحديثه هذا ، وقد ضعفه ابن معين [٦] ، وقال أبو حاتم : شيخ ليس بقوي[٧] ، وقال النسائي : ليس به بأس [٨] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٩] وقال أبو عبد الله الحاكم : « ولا أعلم في عامر بن شقيق طعناً بوجه من الوجوه » [١٠] ، وقد صحح حديثه هذا : الترمذي وابن خزيمة وابن حبان

---

(١) الميزان (١/ ٢٠٩) .

(٢) هدي الساري (ص٤٠٩) .

(٣) التقريب (ص١٠٤) .

(٤) انظر: النبلاء (٧/ ٣٥٨-٣٥٩) وتهذيب الكمال (٢/ ٥١٥-٥٢٤) .

(٥) الجرح (٦/ ٣٢٢) .

(٦) التاريخ الكبير (٦/ ٤٥٨) .

(٧) الجرح والتعديل (٦/ ٣٢٢) .

(٨) تهذيب الكمال (١٤/ ٤٢) .

(٩) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٤٩) .

(١٠) المستدرك (١/ ١٤٩) .

والحاكم ومع ذلك قال ابن حجر : « لين الحديث » [١] . وأبو وائل هو شقيق بن سَلمة ، مخضرم من كبار التابعين الثقات [٢] ، احتج به البخاري في صحيحه ، وقد ثبت في هذا الحديث كما في بعض طرقه عن إسرائيل أن أبا وائل قال : « رأيت عثمان توضأ . . . الحديث » . وهذا الحديث حسنه البخاري وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والدارقطني - فيما نقل عنه ابن الملقن [٣] - وأبو عبد الله الحاكم وغيرهم [٤] .

وقد وافق البخاري على أن حديث عثمان هو أحسن شيء في الباب : الإمامُ أحمد [٥] وابن المنذر [٦] ولكنهما ذكرا أنه لم يثبت في الباب شيء .

وقد ضعَّف حديث عثمان في تخليل اللحية : الإمام يحيى بن معين ، فقد ذكر ابن سيد الناس أن ابن أبي خيثمة قال : « سألت يحيى بن معين عن حديث عامر بن شقيق يعنيه - أي حديثه في التخليل - فقال: ضعيف »[٧].

---

(١) التقريب (ص٢٨٧) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ٥٤٨-٥٥٤) .

(٣) البدر المنير (١/ ٢٨٢) مخطوط .

(٤) انظر: البدر المنير (١/ ٢٨٥) مخطوط .

(٥) انظر : مسائل أبي داود (ص٣٠٩) .

(٦) انظر : الأوسط لابن المنذر (١/ ٣٨٥) .

(٧) النفح الشذي (ق٨٢/ أ) .

وقال الإمام أحمد : « قد روي فيه - يعني التخليل - أحاديث ليس يثبت فيها حديث » [١] ، وقال : « ليس يصح عن النبي ﷺ في التخليل شيء »[٢] .

وقال أبو حاتم الرازي : « لا يثبت عن النبي ﷺ في تخليل اللحية حديث » [٣] .

وقال ابن المنذر : « والأخبار التي رويت عن النبي ﷺ أنه خلَّل لحيته قد تكلم في أسانيدها ، وأحسنها حديث عثمان » [٤] ، ثم ذكر حديث عثمان وأتبعه بقوله : « ولو ثبت هذا لم يدل على وجوب تخليل اللحية » .

وقال العقيلي : « والرواية في تخليل اللحية فيها مقال » [٥] ، وقال : « والرواية في التخليل فيها لين ، وفيها ما هو أصلح من هذا الإسناد » [٦] ، ويعني بالأصلح الأقل ضعفاً؛ لأنه قال هذا في ترجمة واصل بن السائب

---

(١) مسائل أبي داود (ص٧) .

(٢) تهذيب مختصر أبي داود لابن القيم (١/ ١١٠) .

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٥) .

(٤) الأوسط لابن المنذر (١/ ٣٨٥) .

(٥) الضعفاء الكبير (٤/ ٢٨٥) .

(٦) المرجع السابق (٤/ ٣٢٧) .

وهو متروك [١] .

وقال ابن عبد البر : « وروي عن النبي ﷺ أنه خلَّل لحيته في وضوئه من وجوه كلها ضعيفة » [٢] .

وضعف ابن حزم حديث عثمان بقولـه : « أما حديث عثمان فمن طريق إسرائيل وليس بالقوي ، عن عامر بن شقيق وليس مشهوراً بقوة النقل [٣] » كما ضعف كل أحاديث الباب .

وقال ابن رشد بعد أن ذكر خلاف الفقهاء في ذلك : « وسبب اختلافهم في ذلك اختلافهم في صحة الآثار التي ورد فيها الأمر بتخليل اللحية ، والأكثر على أنها غير صحيحة مع أن الآثار التي ورد فيها صفة وضوئه عليه الصلاة والسلام ليس في شيء منها التخليل » [٤] .

وقد توقف ابن دقيق العيد في تقوية حديث عثمان - كما يظهر لي - من قولـه : « قال ابن معين : عامر بن شقيق ضعيف الحديث ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . وقد أخرج الشيخان حديث عثمان في الوضوء من

---

(١) انظر : المغني للذهبي (٢/ ٧١٨) .

(٢) التمهيد (٢٠/ ١٢٠) والاستذكار (٢/ ١٨) .

(٣) المحلى (٢/ ٣٦) .

(٤) بداية المجتهد مع تخريجه الهداية (١/ ١٢٠-١٢٢) .

عدة طرق وليس في شيء منها ذكر التخليل ، والله أعلم »[١] .

وهذا الذي ذكره ابن دقيق العيد من تعدد طرق الحديث في الصحيحين فيه نظر ، فإن حديث عثمان في صفة وضوء النبي ﷺ قد روي عند الشيخين في صحيحيهما[٢] من عدة طرق عن الزهري عن عطاء بن يزيد الليثي عن حمران بن أبان عن عثمان رضي الله عنه ، وظاهر كلامه - رحمه الله - أن تعدد الطرق عن عثمان رضي الله عنه ، وقيد ذلك بما أخرجه الشيخان ، ولم أجد عندهما هذا الحديث إلا من طريق الزهري به ، أي لم يروه عن عثمان عندهما إلا حمران بن أبان فقط ، وأما خارج الصحيحين فقد جاء من عدة طرق عن عثمان رضي الله عنه[٣] ، وليس فيها تخليل اللحية .

وما ذكره هؤلاء العلماء من تضعيف الحديث يثير هذا السؤال : لماذا حَسَّن البخاري هذا الحديث وفيه أمور ثلاثة تستدعي النظر؟ هي :

---

(١) نصب الراية (١/ ٢٤) .

(٢) انظر : تحفة الأشراف (٧/ ٢٥٠-٢٥١) ، وانظر كذلك المسند الجامع لبشار عواد معروف وآخرين ، باب الطهارة من مسند عثمان بن عفان (١٢/ ٤٢٩-٤٤٧) .

(٣) انظر : مسند أحمد (٢/ ٥٧ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٧) تحقيق شاكر ، وسنن أبي داود (١٠٨) وسنن ابن ماجه (٤٣٥) .

١- ضَعفُ عامر بن شقيق الذي صرَّح به شيخ البخاري يحيى بن معين ، بالإضافة إلى ما نقل عن الإمام أحمد - وهو شيخ له أيضاً - من أنه لا يثبت في هذا الباب شيء ، ووافقهما تلميذهما وعصري البخاري أبو حاتم الرازي الذي ضعف عامراً ، ونص على أن جميع أحاديث الباب لا تثبت .

٢- أن حديث عثمان رضي الله عنه في صفة الوضوء رُوي من وجوه عدة لم يجيء في شيء منها ذكر تخليل اللحية ، وعدم ذكر هذا الجمع من الرواة لهذه الزيادة يقتضي التوقف في ما زاده عامر بن شقيق وهو متكلم فيه؛ بل حتى لو قلنا : إنه لا بأس به ، فلا يحكم له بهذه الزيادة التي لم يذكرها عدد ممن هم أوثق حفظاً منه وأتقن .

٣- أن هذا الحديث تفرد به عامر بن شقيق عن أبي وائل ، وأبو وائل له أصحاب من الحفاظ المعروفين بالإكثار من طلب العلم وروايته ، كالأعمش و أبي حصين وعثمان بن عاصم وحبيب بن أبي ثابت وزُبيد اليامي وعمرو بن مرة ومنصور بن المعتمر وحصين بن عبد الرحمن وغيرهم ، فأين كان هؤلاء الحفاظ الأثبات عن هذا الحديث المتضمن هذه السُنة الغالية؟! فكيف يُقبل تفرد عامر بهذا الحديث المهم دون هؤلاء الحفاظ؟!

أما لماذا قوّى وقبلَ هذا الحديث رغم أن فيه الأمور السابق ذكرها؟

فأحسبُ - والعلم عند الله - أن البخاري يخالف رأيه رأيَ من ضعَّف عامر ابن شقيق ، فلذا قَبِل حديثه وقواه بتحسينه إياه ، ولعله ذهب في ذلك إلى أن سفياناً الثوري وابن عيينة وشعبة ومِسْعَر بن كِدام وشريك بن عبد الله قد رووا عنه ، ولم يجيء عن أحدٍ منهم خاصة السفيانين وشعبة ما يطعن في عدالة أو ضبط عامر بن شقيق ، كما استدل البخاري في سياق توثيقه لمحمد بن إسحاق بأنه : « روى عنه الثوري وابن إدريس وحماد بن زيد ، ويزيد بن زريع ، وابن علية ، وعبد الوارث وابن المبارك ، وكذلك احتمله أحمد ، ويحيى بن معين وعامة أهل العلم » [(١)] ، ومن المعلوم أن أحمد وابن معين لم يحتجا بابن إسحاق مطلقاً [(٢)] ، ولكنهما رويا حديثه ولم يتجنباه ، وقد سئل يحيى بن سعيد القطان عن رجل هل ضعفه شعبة؟ فقال : « لو لم يضعفه لروى عنه » [(٣)] ، وقال أبو حاتم الرازي : « إذا رأيت شعبة يحدث عن رجل فاعلم أنه ثقة إلا نفراً بأعيانهم » [(٤)] ، وقال :

---

(١) جزء القراءة خلف الإمام (ص٤١) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٤/ ٤٢٢ ، ٤٢٣-٤٢٤) .

(٣) تقدمة الجرح (ص١٥٠) .

(٤) المرجع السابق (ص١٢٨) .

« إذا رأيت الرجل لا يروي عنه الثوري - وأُراه قال : وشعبة - وقد أدركاه فما ظنك به» [١] ، وقال ابن أبي حاتم : « سألت أبا زرعة عن رواية الثقات عن رجل مما يقوي حديثه؟ قال : إي لعمري . . . » [٢] ، وقال ابن خزيمة في صحيحه : « كنتُ لا أخرجُ حديث عاصم بن عبيد الله في هذا الكتاب ، ثم نظرتُ فإذا شعبة والثوري قد رويا عنه ، ويحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وهما إماما أهل زمانهما قد رويا عن الثوري عنه ، وروى عنه مالك خبراً في غير الموطأ » [٣] .

وقال ابن المبارك : « العدل من رضيه أهل العلم فكتبوا عنه حديثه ، فهو عدل جائز الشهادة » [٤] .

وحديث عامر بن شقيق : رواه عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل ، وهذا مما يعطي قوةً للحديث ، وليس معنى هذا أني أقول : إن رواية العدل عن غيره توثيق له عند البخاري مطلقاً ، ولكن أقول رواية الحفاظ الثقات كشعبة وسفيان الثوري وابن عيينة وهم من أهل النقد والمعرفة بالرواة عن

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٣٦٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ٣٦) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٤٨) .

(٤) الكامل لابن عدي (١/ ١١٥) .

راوٍ تعطيه قوة لا تصل به إلى درجة الثقة إلا إذا كان ذلك الراوي قد جُرِح جرحاً مفسراً مبيناً فلا تنفعه رواية أولئك عنه .

وإنما أطلتُ في هذا لأني لم أجد للبخاري نصاً صريحاً في شأن عامر بن شقيق ، ثم لأني أستبعد أن يكون البخاري حسَّن الحديث مع حكمه على عامرٍ بالضعف ، بل أراه في حكم (المقبول) المحتج به عنده ، يؤكد ذلك أن تلميذه الإمام الترمذي حكم على هذا الحديث بأنه (حسن صحيح) وهو يعلم علماً يقيناً أن بعض الأئمة النقاد قد تكلم فيه ، واعترض على البخاري بذلك لما قال إنه أصح شيء عنده في (التخليل) ، ولكن لما سمع تحسين البخاري اختار قوله على قول من تكلم في الحديث وصحح الحديث متابعة لقول البخاري .

وأما المأخذ الثاني على الحديث فيغلب على ظني أن من ضعَّف هذا الحديث من حيث العموم أو الخصوص فبسبب هذا المأخذ ، ذلك أن عامر ابن شقيق جاء بهذه الزيادة وانفرد بها دون غيره ممن رووا حديث عثمان في صفة الوضوء ، وليس هو في وزن من يُقبل منه ذلك ، ويشهد لهذا أن أبا داود طعن في صحة رواية (مسح رأسه ثلاثاً) مع أنها وردت من وجهين :

أحدهما صححه بعض الأئمة [١] فقال : « أحاديث عثمان رضي الله عنه الصحاح كلها تدل على مسح الرأس أنه مرة ، فإنهم ذكروا الوضوء ثلاثاً ، وقالوا فيها : ومسح رأسه ، ولم يذكروا عدداً كما ذكروا في غيره » [٢] .

والذي أراه - والله أعلم - أن البخاري - رحمه الله - لم ير هذا المأخذ يطعن في ثبوت لفظة (التخليل) الواردة في حديث عامر بن شقيق؛ لأنه حديث مستقل يُحتمل أن عثمان رضي الله عنه وضح صفة وضوء النبي ﷺ عدة مرات وفي مقامات وأماكن مختلفة ، فنقل حمران بن أبان ما شاهده ، ونقل غيره ما شاهده أيضاً ، ونقل أبو وائل صفة وضوئه كما شاهدها وحضرها ، لذا أظن أن البخاري رأى حديث أبي وائل في مقامٍ مختلف عما رواه الآخرون عن عثمان رضي الله عنه ، وأما لو أن أبا وائل روى هذا الحديث عن حمران عن عثمان مثلاً لكانت زيادة عامر بن شقيق محل نظر لاتحاد الطريق ، ويضاف إلى ذلك أن تخليل اللحية - عند جمهور العلماء - من سنن الوضوء وليست من فرائضه فلا يداوم عليها مداومة الفرض ، فلعل عثمان رضي الله عنه فعله أمام أبي وائل وتركه أمام غيره كما هو شأن السنة والنافلة غير المؤكدة تفعل حيناً وتُترك حيناً آخر ، فلا يكون ترك نقل

---

(١) انظر : فتح الباري (١/ ٣١٣ ، ٣٥٧) وقد مال الحافظ ابن حجر إلى قبولها .

(٢) سنن أبي داود (١/ ٢٧) .

من لم يشهدها حجة على نقل من شهدها ونقلها ، كما قال البخاري في قضية تُشبه هذه ، وهي ما ورد عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي رضي الله عنه أنه رفع يديه في الصلاة وجاء من طريق آخر أن علياً لا يرفع يديه إلا في تكبيرة الإحرام فقط فقال : « وحديث عبيد الله هو شاهد ، فإذا روى رجلان عن محدث قال أحدهما : رأيته فعل ، وقال الآخر : لم أره ، فالذي قال رأيته فهو شاهد ، والذي قال : لم يفعل؛ فليس هو بشاهد لأنه لم يحفظ الفعل . . . »[1] .

وقال البخاري في حديث رواه عبد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ : « أنه كان يرفع إذا ركع وإذا سجد » : « المحفوظ ما روى عبيد الله ، وأيوب ، ومالك ، وابن جريج ، والليث ، وعدةٌ من أهل الحجاز ، وأهل العراق عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما في رفع الأيدي عند الركوع ، وإذا رفع رأسه من الركوع ، ولو صح حديث العمري عن نافع عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما لم يكن مخالفاً للأول؛ لأن أولئك قالوا : إذا رفع رأسه من الركوع ، فلو ثبت لاستعملنا كليهما ، وليس هذا من الخلاف الذي يخالف بعضهم بعضاً؛ لأن هذه زيادة في

(١) جزء رفع اليدين مع تخريجه جلاء العينين (ص٤٤-٤٥) .

الفعل ، والزيادة مقبولة إذا ثبتت »[١] .

ولا يعني هذا أن الزيادة مقبولة دائماً ومن أي ثقة عند البخاري ، وهذا ظاهر في تصرفاته - رحمه الله - وأكّد ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي قال : « من تأمل كتاب (تاريخ البخاري) تبين له قطعاً أنه لم يكن يرى أن زيادة كل ثقة في الإسناد مقبولة »[٢] .

ويجدر بنا هنا أن نناقش نصاً احتج فيه البخاري على تضعيف حديث لأن الثقات الذين رووا أحاديث في الباب لم يذكروا ما جاء في ذلك الحديث ، قال الترمذي : « وسألت محمداً عن هذا الحديث - يعني حديث صالح بن محمد بن زائدة عن سالم عن أبيه عن عمر أن رسول الله ﷺ قال : « من وجدتموه غلَّ فأحرقوا متاعه » . فضعَّف محمدٌ هذا الحديث، وقال : قد روي عن النبي ﷺ غير حديث خلاف هذا . حديث أبي هريرة في قصة مدعم[٣] ، وحديث زيد بن خالد[٤] أن رجلاً غلَّ خرزات ، وذكر أحاديث ، فلم يذكر في شيء منها أن النبي ﷺ أمر أن

---

(١) جزء رفع اليدين (ص ١٥٤-١٥٥) .

(٢) شرح العلل (١/ ٤٢٩) .

(٣) انظر : سنن أبي داود (٢٧١١) وصحيح ابن حبان (١١/ ١٨٧-١٨٨) .

(٤) انظر : سنن ابن ماجه (٢٨٤٨) . .

يُحرق متاع (من غلّ) . قال محمد : وصالح بن محمد بن زائدة ، هو أبو واقد ، منكر الحديث ، ذاهبٌ ، لا أروي عنه »[١] .

وقال في تاريخه الصغير : « صالح بن محمد بن زائدة أبو واقد الليثي ، تركه سليمان بن حرب ، منكر الحديث ، روى عن سالم عن أبيه عن عمر رفعه : « من غلَّ أحرقوا متاعه » لا يتابع عليه ، وقال النبي ﷺ في الغال : « صلوا على صاحبكم » لم يُحرِّق متاعه »[٢] .

فلماذا احتج على تضعيف هذا الحديث بأن الحكم الذي فيه لم يُذكر في الأحاديث الأخرى الواردة في شأن الغلول ، ولم يفعل نفس الشيء في حديث عامر بن شقيق؟!

الحقيقة أن بين القضيتين فرقاً ، يتلخص فيما يلي :

١- صالح بن محمد بن زائدة منكر الحديث ، وصرح البخاري بأنه ذاهب لا يروى عنه ، وهذا الحديث يؤكد هذا الحكم عليه ، وأما عامر بن

---

(١) العلل الكبير (ص٢٣٨) والطبعة الأخرى (٢/ ٦٢٥-٦٢٦) .

(٢) التاريخ الصغير (٢/ ٩٦) ، وقد ضعَّف هذا الحديث أيضاً في التاريخ الكبير (٤/ ٢٩١) وفي صحيحه مع الفتح (٦/ ٢١٦) كتاب الجهاد ، باب القليل من الغلول ، وانظر : مختصر سنن أبي داود (٤/ ٤٠) وفتح الباري (٦/ ٢١٧) والتلخيص الحبير (٤/ ١١٤) فقد نقل قول البخاري : « باطل لا أصل له » .

شقيق فهو أمثل منه وأقوى ، فقد قواه النسائي وابن حبان وصحح حديثه عدد من الأئمة .

٢- أن صالحاً تفرد بهذا الحديث راوياً له من طريق سالم عن ابن عمر ، وهذا من أصح وأشهر الطرق التي اعتنى بها كبار الأئمة وثقات الحفاظ ، فتفرده بذكر هذا الحكم الشرعي بهذا السند الصحيح في غاية النكارة ، ولذا قال علي بن المديني : « هذا حديث منكر ، يُنكره أصحاب الحديث »[1] .

٣- تضمن متن حديث صالح بن محمد حكماً شرعياً فيه عقوبة شديدة ، ولو كانت ثابتة لوجب نقلها وحفظها في أحاديث رسول الله ﷺ الأخرى التي وردت في شأن من غلَّ ، كما قال ابن عبد البر : « رسول الله ﷺ لم يُحرق رحل الذي أخذ الشملة ولا متاعه ، ولا أحرق متاع صاحب الخرزات ، ولو كان حرق متاعه واجباً لفعله ﷺ حينئذٍ ، ولو فعله لنُقِل ذلك في الحديث »[2] .

وأما حديث عامر بن شقيق فكانت زيادته في ذكر (التخليل) ، وهو سنة في مذهب جمهور أهل العلم .

---

(١) مسند عمر لابن كثير (٢/ ٤٦٨) .

(٢) التمهيد (٢/ ٢١) .

٤- أعلَّ أبو داود حديث صالح بن محمد بما رُوي عنه أنه قال : « غزونا مع الوليد بن هشام ، ومعنا سالم بن عبد الله بن عمر ، وعمر بن عبد العزيز ، فغلَّ رجل متاعاً ، فأمر الوليد بمتاعه فأحرق ، وطِيف به ، ولم يُعطه سهمه » ، قال أبو داود : « وهذا أصح الحديثين ، رواه غير واحد أن الوليد بن هشام حَرَّق رحل زياد بن سعد ، وكان قد غلَّ ، وضربه »[1] ، وقال الدراقطني : « وأبوواقد - يعني صالح بن محمد - هذا ضعيف ، والمحفوظ أن سالماً أمر بهذا ولم يرفعه إلى النبي ﷺ ، ولا ذكره عن أبيه ولا عن عمر »[2] .

وأما حديث عامر بن شقيق فلم يرد ما يخالفه أو يُنافيه .

وبقي الآن أن ننظر في **المأخذ الثالث** ، وهو تفرد عامر بن شقيق بذلك الحديث دون أصحاب أبي وائل المشهورين . والذي عُرف من منهج البخاري أنه يقبل تفرد الثقة ومن كان مقبول الرواية إذا لم يخالف ، أكَّد ذلك الحافظ ابن رجب ووضح أن موقف البخاري ومسلم من هذه المسألة يخالف موقف بعض أئمة النقاد ، قال رحمه الله : « فتلخص من هذا أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم من

---

(١) سنن أبي داود (٣/ ٦٩) .

(٢) العلل للدارقطني (٢/ ٥٣) .

المتقدمين إلا بالمتابعة ، وكذلك الشذوذ كما حكاه الحاكم . وأما الشافعي وغيره فيرون أن ما تفرد به ثقة مقبول الرواية ، ولم يخالفه غيره فليس بشاذ، وتصرف الشيخين يدل على مثل هذا المعنى »[١] .

وقال في موضع آخر بعد أن ذكر عدداً من النصوص لأحمد بن حنبل فيها رد ما يتفرد به الثقة بمتن لا يعرف إلا من جهته : « وأما تصرف الشيخين والأكثرين فيدل على خلاف هذا ، وأن ما رواه الثقة عن الثقة إلى منتهاه – وليس له علة – فليس بمنكر »[٢] .

وسيأتي مزيد تفصيل في هذه المسألة في الباب الثالث إن شاء الله .

وبعد مناقشة هذه المآخذ الثلاثة على ذلك الحديث الذي حسنه البخاري، يجب علينا النظر الآن في مقصد البخاري من تحسينه ، والذي يترجح لي في ذلك أن البخاري قصد بأن الحديث قوي عنده في حد القبول والاحتجاج ، ولم يقصد إطلاق الحسن اللغوي لغرابة في السند أو لزيادة في المتن ، بدلالة أن الترمذي قال له : « إنهم يتكلمون في هذا الحديث! » .

وكأنه يراجعه معترضاً عليه في قوله : « أصح شيء عندي في التخليل حديث عثمان » ؛ فقال البخاري : « هو حسن » ، أي أن الحديث قوي لا

---

(١) شرح العلل (١/ ٤٦٢) .

(٢) المرجع السابق (١/ ٤٥٦) .

يؤثر فيه كلام من تكلم فيه ولا يضر في ثبوت الحديث عنده ، وبهذا يعلم أن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث؛ لأن الكلام كان يدور حول ثبوت الحديث .

وأستبعد أن يكون البخاري قصد بتحسينه هنا (الحسن لذاته) المصطلح عليه عند المتأخرين ، وذلك لأن هذا الاصطلاح لم يكن موجوداً في ذلك الوقت ، وقد ذكر الذهبي أن حد الحسن في اصطلاحنا - يعني المتأخرين - مولد حادث ، وهو في عُرف السلف يعود إلى قسم من أقسام الصحيح [1] ، وسأبين في آخر مبحث البخاري أنه - رحمه الله - صحَّح أحاديث بعض المتكلم فيهم بل ومن قال هو فيه إنه مقارب الحديث ، ومنزلة هذا أقل من الحسن لذاته .

وأستبعد كذلك أن يكون قصد بتحسينه للحديث لأن له شواهد؛ لأنه كما هو ظاهر من قولـه : إن هذا الحديث أصح شيء في الباب ، وجَّه تحسينه لنفس الحديث لا لشواهده .

والذي أميل إليه أن تحسين البخاري للحديث يعني به صحة الحديث عنده ولكن بمفهومه الواسع للصحيح كما هو منهجه ، وهذا ما فهمه

---

(١) النبلاء (١٣/ ٢١٤) .

تلميذه الترمذي ، فقد صحح الحديث ، لا سيما وأن شرط الاتصال في السند المعنعن عند البخاري وهو ثبوت اللقاء متوفر هنا في السند ، كما أن المتن ليس فيه مخالفة ، والحديث بصورة عامة سالم من العلة ، والبخاري له اهتمام كبير جداً بمخالفة المتن كما سيتم توضيحه - إن شاء الله - في آخر هذا المبحث مع بيان أنها تشكل محوراً رئيساً عنده في الحكم على الأحاديث والرواة .

كما يشهد لما ذهبت إليه هنا ، أنا وجدنا البخاري أطلق التحسين على عدد من الأحاديث التي صححها في صحيحه وخارجه ، وبلا ريب أن الصحيح درجات تتفاوت ، وليس هذا الحديث من أعلى درجات الصحيح .

ويرى الحافظ ابن حجر [1] أن الحديث صحيح لغيره ، وذكره مثالاً على الحسن لذاته المعتضد بغيره مما يُرقيه لمرتبة الصحيح لغيره .

(**النص التاسع عشر**) : قال الترمذي : « حدثنا إبراهيم بن سعيد ، حدثنا سعد بن عبد الحميد بن جعفر عن ابن أبي الزناد عن موسى بن عقبة عن صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢١-٤٢٤) .

قمتَ إلى الصلاة فأسبغ الوضوء ، واجعلِ الماء بين أصابع يديك ورجليك » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وموسى بن عقبة سمع من صالح مولى التوأمة قديماً ، وكان أحمد يقول : من سمع من صالح قديماً فسماعه حسن ، ومن سمع منه أخيراً فكأنه يضعف سماعه . قال محمد : وابن أبي ذئب سماعه منه أخيراً ، ويروي عنه مناكير »[1] .

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة[2] في مصنفاتهم عن سعد بن عبد الحميد به .

ورواه الإمام أحمد ، ثنا سليمان بن داود الهاشمي ، ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد عن موسى عن صالح مولى التوأمة قال : سمعت ابن عباس يقول : « سأل رجل النبي ﷺ عن شيء من أمر الصلاة؟ فقال له رسول الله ﷺ : « خلل أصابع يديك ورجليك » - يعني إسباغ الوضوء ، وكان فيما قال له : « إذا ركعت فضع كفيك على ركبتيك حتى تطمئن ، وقال الهاشمي مرةً :

---

(١) العلل الكبير (ص٣٤) ، وهذا النص النفيس سقط من نسخة حمزة ديب ، انظر (١/ ١١٧) فليس فيه كلام البخاري!!

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٤٧) والترمذي (٣٩) وعنه الطوسي في مختصر الأحكام (١/ ٢١٢-٢١٣) ، والحاكم في المستدرك (١/ ١٨٢) .

حتى تطمئنَّا ، وإذا سجدتَ فأَمْكِنْ جبهتك من الأرض حتى تجد حجَم الأرض »[١] .

رجال السند :

- **سعد بن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري** ، ذكر البخاري أنه بغدادي، سكن رَبَض الأنصار ، سمع ابن أبي الزناد [٢] ، وقد وثقه يعقوب بن شيبة ، وقال ابن معين وصالح جزرة : لا بأس به ، وأنكر أحمد سماعه من مالك ، وضعفه الساجي وابن حبان [٣] ، وقال الحافظ ابن حجر : « صدوق له أغاليط » [٤] .

- **سليمان بن داود الهاشمي** ، ذكر البخاري أنه سمع من ابن أبي الزناد[٥] ، وحدَّث عنه البخاري في خلق أفعال العباد ، وهو ثقة بالاتفاق[٦].

---

(١) أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٨٧) ، وفي طبعة شاكر (٤/ ٢٠٧) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ٦١) .

(٣) انظر : تاريخ بغداد (٩/ ١٢٤-١٢٦) وتهذيب الكمال (١٠/ ٢٨٥-٢٨٧) .

(٤) التقريب (٢٢٤٧) .

(٥) التاريخ الكبير (٤/ ٣١٠) .

(٦) انظر:تهذيب الكمال (١١/ ٤١٠-٤١٣) .

- **عبد الرحمن بن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان القرشي** مولاهم ، ذكر البخاري أنه سمع من موسى بن عقبة [١] ، وقال : « عبد الرحمن بن أبي الزناد كان مالك يشير به » [٢] ، ويقصد البخاري بهذا القول توثيق ابن أبي الزناد ، فإن موسى بن سلمة استشار الإمام مالكا لما قدم لطلب العلم عمن يسمع فقال الإمام مالك : « عليك بابن أبي الزناد » [٣] ، قال ابن حجر : « قد علق البخاري له كثيراً عن أبيه عن الأعرج ، ومن روايته هو عن موسى بن عقبة وعن هشام بن عروة » [٤] .

وقد صحح البخاري حديثاً تفرد به ابن أبي الزناد عن ابن عباس أن النبي ﷺ تنفَّل سيفه ذا الفقار يوم بدر . . . قال البخاري : « وحديث ابن أبي الزناد عن أبيه عن عبيد الله عن ابن عباس صحيح » [٥] ، كما احتج به في جزء رفع اليدين بل اختار حديثه ليكون أول حديث يسنده في كتابه ، لذا فالبخاري يحتج بحديث ابن أبي الزناد ويصححه ، ولا يعني ذلك أنه

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٣١٥) .

(٢) العلل الكبير (ص٣٩٠) والطبعة الأخرى (٢/ ٩٦٩) وجامع الترمذي (١/ ١٦٦) .

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٨) .

(٤) هدي الساري (ص٤٨١) .

(٥) العلل الكبير (ص ٢٥٨) والأخرى (٢/ ١١٨) .

حجة عنده دوماً ، نقول ذلك لأن جمعاً من أهل العلم تكلموا في ابن أبي الزناد وضعفوه [١] ، وبعضهم يفصل في شأنه .

فعلي بن المديني نقل عنه يعقوب بن شيبة أنه يضعف حديث ابن أبي الزناد بالعراق ، ويصحح ما حدَّث به بالمدينة . وقال مرة : « سمعت ابن المديني يقول : ما روى سليمان الهاشمي عنه فهي حِسان ، نظرت فيها فإذا هي مقارِبة ، وجعل علي يستحسنها » [٢] .

وقال عبد الله بن علي بن المديني عن أبيه : « ما حدَّث به بالمدينة فهو صحيح ، وما حدَّث ببغداد أفسده البغداديون . . . » [٣] ، وبنحو هذا قال عمرو بن علي الفلاس والساجي [٤] .

وقد ضعفه يحيى بن معين في عدة روايات ، وفي رواية قال : « أثبتُ الناس في هشام بن عروة : عبد الرحمن بن أبي الزناد » [٥] ، وحكى الساجي عنه أنه قال : « عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن

---

(١) انظر : تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٨-٢٣٠) وتهذيب الكمال (١٧/ ٩٥-١٠١) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٦٠٦) ، وتاريخ بغداد (٢٩/ ٢٢٩) مع بعض الاختلاف .

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٩) .

(٤) المرجع السابق (١٠/ ٢٢٩ ، ٢٣٠) .

(٥) تاريخ بغداد (٧/ ٢٢٨) .

أبي هريرة حُجة »[١] .

وأحمد بن حنبل ضعفه في عدة روايات ، وسأله أبو طالب عنه فقال : « هو يروى عنه » ، فقال أبو طالب : « يُحتمل؟ قال : نعم »[٢] ، وقد صحح أحمد له حديثاً[٣] .

وأقرب الأقوال في ابن أبي الزناد إلى منهج البخاري هو قول علي بن المديني ، يشهد لهذا أنه لما احتج به في جزء رفع اليدين ساق حديثه من طريق إسماعيل بن أبي أويس وهو مدني ، وكذلك الحديث الذي حسنه هنا قد رواه شيخه سليمان بن داود الهاشمي كما جاء في مسند أحمد فعُرف أنه من صحيح حديث ابن أبي الزناد ، وأما حديثه الذي صححه فقد رواه جمعٌ منهم عبد الله بن وهب [٤] ويحيى بن يحيى الحنظلي [٥] ، وأظن أنهما سمعا منه بالمدينة ، فأما ابن وهب فلم أر من مشايخه من هو بغدادي ، ولم يذكره الخطيب في تاريخ بغداد ، وأما يحيى فلم يذكره الخطيب أيضاً ، قال

---

(١) تهذيب التهذيب (٦/ ١٧٢) .

(٢) الكامل لابن عدي (٤/ ١٥٨٥) .

(٣) انظر : نصب الراية (١/ ٤١٢) .

(٤) انظر : المستدرك للحاكم (٣/ ٣٩) .

(٥) دلائل النبوة للبيهقي (٣/ ١٣٦) .

الذهبي : « فما نعلم أن يحيى دخل بغداد »[١] ، وإنما ضُعف حديث ابن أبي الزناد في بغداد فيكونا سمعا منه في المدينة - إن شاء الله - ، والبخاري عندما صحح الحديث لم يحدد الراوي عن ابن أبي الزناد إنما قال : « حديث ابن أبي الزناد . . . صحيح » ، فالظاهر أنه ثبت عنده من رواية من سمع منه بالمدينة فلذا صححه .

وقول البخاري في ابن أبي الزناد : « كان مالك يشير به » ، فهم منه الشيخ أحمد شاكر أن مالكاً يضعفه ويتكلم فيه[٢] ، ونقل أن مالكاً كان ينكر على ابن أبي الزناد روايته لكتاب (السبعة) الفقهاء عن أبيه ويقول : أين كنا عن هذا؟! وهذا ليس بصواب ، فإن تفسير قول البخاري يتناسب مع النص الذي أشار فيه مالك على من طلب المشورة منه فيمن يكتب العلم فقال له : « عليك بابن أبي الزناد » ، وكان سؤال موسى بن سلمة لمالك : « دُلَّني على رجلٍ ثقة أكتب عنه »[٣] .

فقصد البخاري أن مالك بن أنس كان يشير به أي يدل عليه وينصح به، وهذا ما فهمه تلميذ البخاري الإمام الترمذي فقد قال : « وعبد الرحمن بن

---

(١) النبلاء (١٠/ ٥١٦) .

(٢) جامع الترمذي (١/ ١٦٦) .

(٣) الكامل لابن عدي (٤/ ١٥٨٥) وفي تاريخ بغداد (١٠/ ٢٢٨) ولكن ليس فيه (ثقة) .

أبي الزناد ثقة ، وكان مالك بن أنس يوثقه ويأمر بالكتابة عنه » [١] .

- **موسى بن عقبة القرشي** احتج به البخاري في صحيحه ، وهو ثقة بالاتفاق إلا أن يحيى بن معين مع توثيقه له ذكر أن في روايته عن نافع شيئا[٢] ، ولكن روايته عنه في الصحيحين والسنن الأربعة ، وقد نص البخاري هنا أنه سمع من صالح مولى التوأمة قديماً .

- **صالح مولى التوأمة** ، ذكر البخاري أنه سمع ابن عباس [٣] ، وساق كلاماً لابن عيينة أنه لقيه بعدما تغير سنة خمس أو سبع وعشرين [٤] ، وقد قال الترمذي : « قلت : كيف صالح مولى التوأمة؟ قال - يعني البخاري : قد اختلط في آخر أمره ، من سمع منه قديماً سماعه مُقارِب ، وابن أبي ذئب ما أرى أنه سمع منه قديماً ، يروي عنه مناكير » [٥] ، وهذا موافق للنص الذي نحن بصدد الكلام عليه إلا أنه قال : « مقارِب » ونقل عن أحمد أنه قال : « حسن » أي سماع القدماء منه ، وموقف البخاري من حديث

---

(١) جامع الترمذي (٤/ ٢٣٤) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٩/ ١١٥-١٢٢) .

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٢) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) العلل الكبير (ص٢٩٢) .

صالح موافق لموقف أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وهم كبار مشايخه من أهل النقد والنظر إلا أنه خالف يحيى وعلياً في سماع ابن أبي ذئب منه فهو يستنكر بعض مروياته عن صالح .

فقد قال أحمد بن حنبل : « من سمع منه قديماً فذاك ، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة ، وهو صالح الحديث ، ما أعلم به بأساً »[١] ، وقال : « ما أرى به بأس ، من سمع منه قديماً »[٢] ، وقال ابن رجب : « اختلط بأخرة ، فمن سمع منه قديماً فسماعه صحيح ، قاله الإمام أحمد وغيره »[٣] والروايات الأخرى قريبة من هذا المعنى[٤] .

وقال يحيى بن معين : « ثقة ، قد كان خَرِف قبل أن يموت ، فمن سمع منه قبل أن يختلط فهو ثبت »[٥] ، وقال أحمد بن سعد بن أبي مريم : سمعت يحيى بن معين يقول : « صالح مولى التوأمة ثقة حجة ، قلت : إن مالكاً ترك السماع منه ، فقال لي : إن مالكاً إنما أدركه بعد أن كبر وخرف ،

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ٤١٧) ولم أجده بتمامه في العلل برواية عبد الله!

(٢) العلل برواية عبد الله (٣/ ١١٥) هكذا ورد والصحيح (بأساً) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢/ ٥٧٣) .

(٤) انظر : العلل للمروذي (ص٦٩) وسؤالات أبي داود (ص٢٠٨-٢٠٩) .

(٥) التاريخ لابن معين (٣/ ١٧٦) .

وسفيان الثوري إنما أدركه بعد أن خرف ، فسمع منه سفيان أحاديث منكرات وذلك بعدما خرف ، ولكن ابن أبي ذئب سمع منه قبل أن يخرف »[١] .

وقال علي بن المديني : « صالح ثقة؛ إلا أنه خَرِف وكبر ، فسمع منه قوم وهو خرف كبير ، فكان سماعهم ليس بصحيح ، سفيان الثوري ممن سمع منه بعدما خرف ، وكان ابن أبي ذئب قد سمع منه قبل أن يخرف »[٢] .

والبخاري يتبنى هذا التفصيل كما هو ظاهر من كلامه على الحديث موضع الدراسة ، مع العلم بأن من أهل العلم من ضعف صالحاً مطلقاً[٣].

وهذا الحديث قال فيه الترمذي : « حسن غريب »[٤] ، وقال الحاكم : « صالح هذا أظنه مولى التوأمة ، فإن كان كذلك فليس هو من شرط هذا الكتاب ، وإنما أخرجته شاهداً »[٥] ، وقال البوصيري : « وصالح وإن

---

(١) الكامل لابن عدي (٤/ ١٣٧٤) .

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة (ص٨٦-٨٧) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٣/ ١٠٠-١٠٤) .

(٤) جامع الترمذي (١/ ٥٧) .

(٥) المستدرك (١/ ١٨٢) .

اختلط بآخره ، فإنما روى عنه موسى بن عقبة قبل اختلاطه »[١] ، وقال أحمد شاكر : « إسناده صحيح »[٢] ، وقال الألباني ـ رحمه الله ـ : « إسناد حسن - إن شاء الله تعالى - ، والحديث صحيح لأن له شاهداً من حديث لقيط بن صبرة مرفوعاً بلفظ : « إذا توضأت فخلل الأصابع » صححه ابن حبان والحاكم وغيرهما »[٣] .

ويظهر لي أن البخاري لم يحسن الحديث لشواهده؛ لأن كلامه - كما هو ظاهر - موجه بالتحديد إلى سند صالح مولى التوأمة ، كذلك أستبعد أنه قصد بالحسن الحسن لذاته؛ لأن هذا الاصطلاح غير معروف في زمنه ، فلا يبقى إلا أنه قصد بتحسينه الحديث تقويته؛ لأن السند متصل على مذهبه في اشتراط ثبوت اللقاء - كما وضحتُ ذلك في التراجم المتقدمة - ، ثم إن سليمان بن داود الهاشمي شيخ الإمام البخاري رواه عن ابن أبي الزناد وهو صحيح الرواية عنه كما ذكر ابن المديني - فيما تقدم - ، وابن أبي الزناد صحح له البخاري حديثاً واحتج به في حديث آخر ، وصالح مولى التوأمة ذكر البخاري أن رواية القدماء عنه مقاربة ، وأقر قول أحمد

---

(١) مصباح الزجاجة (١/ ٦٥) .

(٢) مسند أحمد (٤/ ٢٠٧) .

(٣) السلسلة الصحيحة (٣/ ٢٩٢) .

أنها حسنة ، كما أن متن الحديث ليس فيه ما يُنكر بل هو محفوظ من وجوه أخرى [١] ، وهذا الأمر بالذات يوليه البخاري عناية فائقة جداً ، أعني عدم مخالفة الحديث ومعارضته لغيره مما هو أقوى منه ، لذا أرى أن البخاري قصد بتحسينه صحة الحديث وحجيته وأنه محفوظ عنده ، وسيأتي معنا في آخر المبحث أن مفهوم الصحة عند البخاري أكثر شمولية وأوسع من مفهومها عند المتأخرين ، وسأورد الشواهد على ذلك إن شاء الله تعالى .

(النص العشرون) : قال الترمذي : « حدثنا ابن أبي عمر ، حدثنا سفيان عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أن عبد الرحمن توضأ عند عائشة فقالت : يا عبد الرحمن أسبغِ الوضوء فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ويلٌ للأعقاب من النار » .

حدثنا أبو الوليد الدمشقي ، حدثنا الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن سالم مولى دوس أنه سمع عائشة تقول لعبد الرحمن نحوه . . . فسألت محمداً عن هذا الحديث فقال : حديث أبي سلمة عن عائشة حديث حسن ، وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث

---

(١) انظر نصب الراية (١/ ٢٧) .

حسن . . .

قال محمد : وحديث أبي عبد الله الأشعري : « ويلٌ للأعقاب من النار » هو حديث حسن»[١] .

يلاحظ هنا أن البخاري حكم على هذه الأسانيد بالنظر إلى ما يعرفه من طرق عديدة تُروى بها ، ويظهر من كلامه أنه لم يوجه تحسيناته لأسانيد الترمذي التي ساقها بغرض إثبات الحديث مسنداً ، يؤكد هذا أن البخاري قال : « حديث أبي سلمة عن عائشة . . . » فيحتمل أنه يقصد أن الحديث يروى من عدة طرق عن أبي سلمة ، ويحتمل أيضاً أنه قال ذلك من باب تمييز طريق عن آخر من غير قصد للاحتمال الأول ، إلا أنني لم أجد حديث أبي سلمة عن عائشة إلا من طريق محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها[٢] .

---

(١) العلل الكبير (ص٣٥) وفي الطبعة الأخرى (١/ ١١٨-١٢٠) .

(٢) أخرجه الشافعي كما في مسنده (١/ ٣٣) والحميدي (١٦١) وعبد الرزاق (١/ ٢٣) والإمام أحمد في المسند (٦/ ٤٠) وأبو يعلى في المسند (٧/ ٤٠٠) وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٥١) وابن حبان في صحيحه (٣/ ٣٤١-٣٤٢) والطبري في تفسيره (١٠/ ٦٨) تحقيق شاكر ، وفي معرفة السنن والآثار (١/ ٢٨٦) جميعهم عن سفيان بن عيينة به .

- وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٢٦) وأحمد في المسند (٦/ ١٩١) وابن ماجه (٤٥٢) والطبري (١٠/ ٦٨) عن يحيى بن سعيد القطان عن محمد بن عجلان به . =

ووجدت عبيد الله بن عمر العمري قد تابع ابن عجلان ، ولكن هذه المتابعة فيها نظر ، إذ لم يروها إلا أبو عبيد القاسم بن سلاَّم في كتابه (الطهور) [١] عن يحيى بن سعيد عن عبيد الله به ، قال الحافظ عبد الغني ابن سعيد : « في كتاب (الطهارة) لأبي عبيد القاسم بن سلام حديثان ما حدَّث بهما غير أبي عبيد ، ولا عن أبي عبيد غير محمد بن يحيى المروزي ، أحدهما حديث شعبة عن عمرو بن أبي وهب ، والآخر حديث عبيد الله ابن عمر عن سعيد المقبري ، حدَّث به يحيى القطان عن عبيد الله ، وحدَّث به الناس عن يحيى القطان عن ابن عجلان » [٢] .

وكتاب الطهارة الذي وصل إلينا هو من رواية محمد بن يحيى المروزي المذكور في كلام عبد الغني .

وأكد ذلك الإمام الدارقطني فقد سئل عن هذا الحديث فقال : « هو

= وأخرجه ابن أبي شيبة (١/ ٢٦) وابن ماجه (٤٥٢) عن أبي خالد الأحمر عن ابن عجلان به .

وأخرجه الطحاوي في معاني الآثار (١/ ٣٨) وأبو عوانة (١/ ٢٥١) والأوسط لابن المنذر (١/ ٤٠٦) عن أبي عاصم عن ابن عجلان به .

وأخرجه ابن ماجه (٤٥٢) عن عبد الله بن رجاء المكي عن ابن عجلان به .

(١) كتاب الطهور (ص٢٥٤) ، ولم ينبه المحقق على كلام أهل العلم في تفرد أبي عبيد !!

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٣) .

حديث رواه أبو عبيد القاسم [بن سلام] [١] عن يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر عن سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة ، وخالفه جماعة من أصحاب يحيى منهم أحمد بن حنبل ، ومحمد بن أبي بكر ، ويعقوب الدورقي ، وأحمد بن سنان ، فرووه عن يحيى بن سعيد عن محمد بن عجلان عن المقبري عن أبي سلمة عن عائشة . . . ، ولم يقل عن يحيى القطان عن عبيد الله بن عمر غير أبي عبيد في (كتاب الطهارة) الذي صنفه » [٢] .

ولكن يُشكل على كلام عبد الغني والدارقطني أن أبا عبيد لم يُحدد شيخه فقد قال : « حدثنا يحيى بن سعيد » ولم ينسبه ، ونظرتُ في مشايخه فلم أجد من اسمه يحيى بن سعيد غير القطان ، ولكن نظرت بعد ذلك في الرواة عن عبيد الله العمري فوجدتُ أنه يروي عنه يحيى بن سعيد الأموي، ويحيى بن سعيد الأنصاري - وهو أكبر من العمري - ، والقطان[٣] ، كما وجدتُ العمري يروي عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ،

---

(١) تحرف في المخطوطة إلى [مرسلاً] ولا معنى لوجود كلمة مرسل في سياق الكلام والصواب (بن سلام) والله أعلم .

(٢) العلل للدارقطني (٥/ ل ٧٣) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ١٢٧) .

ثم نظرت في ترجمة يحيى بن سعيد الأموي فوجدتُ المزي ذكر أنه يروي عن عبيد الله العُمري ، وذكر في الرواة عنه أباعبيد القاسم بن سلاَّم [١] ، فما المانع أن يكون شيخ أبي عبيد هو يحيى بن سعيد الأموي؟ لاسيما أنه لم ينسبه كما في النسخة المطبوعة من كتاب الطهارة ، وكذلك في تاريخ بغداد [٢] الذي أخرج حديث أبي عبيد هذا بالسند إليه ، وفي تهذيب [٣] الكمال بسنده إلى الخطيب البغدادي به أيضاً ، فيحتمل أنه يحيى بن سعيد القطان ، ويحتمل أن يكون يحيى بن سعيد الأموي ، فكلاهما من شيوخ أبي عبيد ، وكلاهما روى عن عبيد الله بن عمر العمري .

ولا أستبعد أن يكون البخاري اطلع على رواية أبي عبيد ، فهو من شيوخه الذين أخذ عنهم [٤] .

كما وردت متابعة للمقبري من يحيى بن أبي كثير ، ولكن فيها نظر ، فقد رواها عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن سالم مولى

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٣١٩ ، ٣٢٠) .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٤) من طريق محمد بن يحيى المروزي - راوي كتاب الطهور - عن أبي عبيد به .

(٣) تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٦٧-٣٦٨) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٣٦٩) .

المهري عن عائشة بمثله ، وقد أخرج هذا الطريق الإمام مسلم في صحيحه[١] ، ولكن البخاري قال في تاريخه الكبير : « وقال عكرمة عن يحيى ، حدثني أبو سلمة ، حدثني أبو سالم المهري ولا يصح »[٢] ، وفي هذا تضعيف لرواية عكرمة ، وقد نص البخاري وغيره على ضعف حديثه عن يحيى[٣] .

كما أن هذا الحديث مما انتقد الإمام مسلم في إخراجه ، فقد قال أبو الفضل بن عمار الشهيد : « هذا حديث قد خالف أصحابَ يحيى بن أبي كثير عكرمة بن عمار ، رواه علي بن المبارك وحرب بن شداد والأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثني سالم . . . وذِكرُ أبي سلمة عندنا في حديث يحيى بن أبي كثير غيرُ محفوظٍ .

وقد روي عن أبي سلمة عن عائشة من غير روايةِ يحيى بن أبي كثير من غير ذكر سالمٍ فيه »[٤] .

وكذا قال أبو زرعة الرازي : « والصحيح كما رواه الأوزاعي وحسين

---

(١) صحيح مسلم (٢٤٠) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ١٠٩) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٦١) .

(٤) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (ص٥٠-٥٣) .

المُعلِّم »[١] .

وكذا قال الخطيب البغدادي : « الصواب عن يحيى عن سالم نفسه ، ولا وجه لإدخال أبي سلمة في الإسناد »[٢] ، وبنحو هذا قال البيهقي نقلاً عن بعض الحفاظ[٣] ، وبنحوه أيضاً قال الحافظ ابن عبد البر[٤] ، ولكنه دافع عن رواية عكرمة باحتمال سماع أبي سلمة من سالم .

فهذه المتابعة لا تصلح أيضاً لما فيها من مخالفة وشذوذ ، وعلى أية حال فلا أستبعد أن البخاري قد ثبت عنده هذا الحديث من عدة أوجه عن أبي سلمة عن عائشة ، ولكن مع ذلك سأترجم لرجال السند من رواية ابن عجلان التي رواها عدد من الثقات ، وهذا السند من المتيقن اطلاع البخاري عليه ، لشهرته بالنسبة لهذا الحديث ، فقد تداوله الأئمة وأدخلوه في مصنفاتهم أكثر من الروايتين السابقتين التي ذكرت أن فيها نظراً .

- **فمحمد بن عجلان المدني** ، ذكر البخاري في ترجمته أن علياً روى عن يحيى بن سعيد القطان قال : « لقيتُ ابن عجلان سنة أربع وأربعين وكتبت

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٦٨) ونحوه في (١/ ٥٧-٥٨) .

(٢) الموضح لأوهام الجمع والتفريق (١/ ٢٩٣) .

(٣) معرفة السنن والآثار (١/ ٢٨٦) .

(٤) التمهيد (٢٤/ ٢٤٨) .

عنه » ، ثم قال البخاري : « وقال لي علي عن ابن أبي الوزير عن مالك أنه ذكر ابن عجلان فذكر خيراً ، وقال يحيى القطان : لا أعلم إلا أني سمعتُ ابن عجلان يقول : كان سعيد المقبري يحدث عن أبيه عن أبي هريرة وعن رجل عن أبي هريرة ، فاختلطت علي فجعلتها عن أبي هريرة »[١] .

وذكر الذهبي[٢] أن البخاري ذكره في ضعفائه وساق كلام يحيى القطان السابق ، فالظاهر والله أعلم أن هذا في ضعفائه الكبير فإني لم أجده في ضعفائه الصغير المطبوع ، ويغلب على ظني أن البخاري لا يضعفه مطلقاً بل يضعف روايته عن سعيد المقبري عن أبي هريرة؛ لما ورد عنه من اعتراف صريح بأنه اختلطت عليه ، ويؤكد ذلك أن البخاري افتتح ترجمته بذكر كتابة يحيى بن سعيد القطان عنه - وهو من هو في النقد والتثبت - ثم ذكر أن مالكاً وهو بلدي ابن عجلان ذكره فذكر خيراً ، ومن الثابت أن مالكاً حدَّث عنه ، وهو لا يحدث إلا عن ثقة عنده كما نص على ذلك عدد من كبار أئمة النقد[٣] ، وقد أخرج له البخاري في صحيحه

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١٩٦-١٩٧) والتاريخ الصغير (٢/ ٧٠-٧١) .

(٢) انظر : الميزان (٣/ ٦٤٥) والنبلاء (٦/ ٣٢٢) .

(٣) انظر : المعرفة والتاريخ (١/ ٣٤٩) وتهذيب الكمال (٢٧/ ١١٢ ، ١١٣) والثقات لابن حبان (٧/ ٤٥٩) وتهذيب التهذيب (٩/ ٩) وغيرها .

استشهاداً [١]، وروى أحاديثه في سياق الاحتجاج في عدد من كتبه الأخرى [٢] .

وقد وثقه الإمام أحمد وابن معين وأبو حاتم الرازي والنسائي [٣] وغيرهم مطلقاً ، وتكلم يحيى القطان في حديثه عن نافع [٤] ، وفي حديثه عن المقبري عن أبي هريرة [٥] ، ولكن قال الترمذي بعد أن ذكر النص السابق عن القطان عن ابن عجلان في أحاديثه عن المقبري : فإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا ، وقد روى يحيى عن ابن عجلان في أحاديثه عن المقبري : « فإنما تكلم يحيى بن سعيد عندنا في ابن عجلان لهذا ، وقد روى يحيى عن ابن عجلان الكثير » [٦] ، ويحيى القطان من أئمة النقد فلا يحدث عنه إلا بصحيح حديثه ، كما قال البخاري : « أعلم

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ١٠٨) .

(٢) انظر مثلاً : جزء القراءة خلف الإمام - تحقيق سعيد زغلول - أحاديث (١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣، ١٦٢) وخلق أفعال العباد (١٩٩) وجزء رفع اليدين (٥٩) وكلها ليست من روايته عن سعيد المقبري .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ١٠٥-١٠٧) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (٤/ ١١٨) .

(٥) المصدر السابق .

(٦) العلل الصغير (٥/ ٧٤٥) .

الناس بالثوري يحيى بن سعيد؛ لأنه عرف صحيح حديثه من تدليسه » [١]

وهذا أمر مشتهر عن يحيى بن سعيد القطان حتى إن عبد الرحمن بن مهدي - وهو من أقرانه - قال : « لو كنتُ لقيتُ إسماعيل بن أبي خالد لكتبت عن يحيى عن إسماعيل لأعرفَ صحيحها من سقيمها » [٢] ، وقد سئل الإمام أحمد عن القطان وابن مهدي ووكيع فقال : « كان يحيى أبصرهم بالرجال ، وأنقاهم حديثاً » [٣] ، وقال العجلي : « نقي الحديث ، وكان لا يحدث إلا عن ثقة » [٤] ، ومعنى قولهم : حديثه نقي أي أنه ينتقي الأحاديث التي يحدث بها ، وسماع ابن عجلان من المقبري ثابت بالاستفاضة [٥] .

- **سعيد بن أبي سعيد المقبري** ، احتج به البخاري في صحيحه ، بل واحتج به في روايته عن أبي سلمة هو وباقي أصحاب الكتب الستة [٦] ،

---

(١) شرح العلل (١/ ١٩٤) .

(٢) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٣٨) .

(٣) شرح العلل (١/ ١٩٣) .

(٤) ثقات العجلي (ص٤٧٢) .

(٥) انظر مثلاً : عمل اليوم والليلة للنسائي (ص٢٩٩) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ٤٦٦ ، ٤٦٨) .

وقيل : إنه اختلط قبل موته بأربع سنين ، ولكن قال الذهبي : « ما أحسب أن أحداً أخذ عنه في الاختلاط » ، وقال : « ثقة حجة ، شاخ ، ووقع في الهرم ولم يختلط » [١] ، وقال ابن حجر بعد أن عدد أسماء من ذكروه بالاختلاط ، (أنكر ذلك غيرهم) ، وهو كما قال الحافظ ابن حجر : « مجمع على ثقته » [٢] .

- **أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي** ، سماه البخاري عبد الله ، وذكر قول الزهري فيه أنه من بحور العلم الأربعة الذين أدركهم [٣] ، وهو ثقة بالإجماع ، وسماعه من عائشة ثابت بالاستفاضة ، وقد أخرج له البخاري واحتج به في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها وعن غيرها ، وكذلك باقي أصحاب الكتب الستة [٤] .

وهذا الحديث متصل على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء في السند المعنعن ، والمتن محفوظ عن عائشة رضي الله عنها من وجهٍ آخر سيأتي قريباً، وهو محفوظ أيضاً عن رسول الله ﷺ من غير وجه ، أخرج البخاري

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/ ١٣٩ ، ١٤٠) .

(٢) هدي الساري (ص٤٢٥) .

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ١٣٠) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٠-٣٧٦) .

منها في صحيحه حديث عبد الله بن عمرو [١] وحديث أبي هريرة [٢] ، وسند حديث ابن عجلان وإن كان من روايته عن المقبري إلا أنه ليس من حديث المقبري عن أبي هريرة ، فأمن من اضطراب حفظ ابن عجلان؛ لأنه إنما اختلط عليه حديث المقبري عن أبيه عن أبي هريرة ، وحديثه عن أبي هريرة ، ولم تختلط عليه أحاديث المقبري كلها .

والذي أراه أن البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أي أنه محفوظ صحيح عنده من حديث أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها ، فإن قيل : ولكن البخاري نفسه ذكر ابن عجلان في ضعفائه فكيف يُصحح لمن يضعفه؟ نقول : ضعفه مقيد بما يرويه من حديث المقبري عن أبي هريرة وبحديثه عن نافع ، وما عدا ذلك فالأصل فيه الثقة والصحة - إن شاء الله - كما أطلق توثيقه غير واحد من كبار أئمة النقد ، ولا يعني ذكر البخاري لرجل في ضعفائه أن يكون عنده ضعيفاً مطلقاً ، يؤكد هذه الحقيقة أن البخاري - فيما ذكر الذهبي - أورد اسم حمران بن أبان مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه في الضعفاء ، قال الذهبي : « وقد أورده البخاري في

(١) انظر : صحيح البخاري (١٦٣) .

(٢) انظر : صحيح البخاري (١٦٥) .

الضعفاء لكن ما قال ما بليته قط »[١] ، وحديث حمران عن عثمان في الوضوء احتج به البخاري في صحيحه ، قال الباجي : « أخرج البخاري في الوضوء والصلاة ، وغيرِ موضع عن عطاء بن يزيد وأبي التياح عنه عن عثمان ومعاوية رضي الله عنهما »[٢] .

ولا ريب أن من أهم دواعي تصحيح حديث ابن عجلان أن عدداً من الثقات رووه عنه ، منهم يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عينية وأبو عاصم الضحاك بن مخلد ، فلم يأت عنهم اختلاف في نقل هذا الحديث ، مما يدل على أنه من صحيح حديث ابن عجلان ، يُضاف إلى ذلك بلا شك - وهذا أمر يعتني به البخاري جداً - عدم نكارة المتن .

الحديث الثاني في هذا النص هو قول البخاري : « وحديث سالم مولى دوس عن عائشة حديث حسن » .

وهذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة في مصنفاتهم[٣] عن سالمٍ عن

---

(١) انظر : الميزان (١/ ٦٠٤) .

(٢) التعديل والتجريح (٢/ ٥٤١) .

(٣) أخرجه الشافعي (١/ ١٧٥) ، والطيالسي في مسنده (١٥٥٢) ، وأبوعبيد في (الطهور) (ص٢٥٤ ، ٢٥٥) ، وأحمد في المسند (٦/ ٨١ ، ٨٤ ، ٩٩ ، ١١٢ ، ٢٥٨) ، ومسلم في صحيحه (٢٤٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٣٨) والطبري في تفسيره - تحقيق شاكر - (١٠/ ٦٦ ، ٦٧) وأبو عوانة في مستخرجه (١/ ٢٣٠) وابن عدي في الكامل (٢/ ٨٢٣)=

عائشة رضي الله عنها ومتنه مثل متن حديث أبي سلمة عنها ، وقد رواه عن سالم : يحيى بنُ أبي كثير وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن وبكير بن الأشج وعمران بن بشير ونعيم بن عبد الله ، وهؤلاء كلهم ثقات إلا عمران بن بشير ففيه جهالة [١] .

- **سالم مولى دوس** ، ترجمه البخاري فقال : « سالم أبو عبد الله مولى مالك بن أوس بن الحَدَثان النصري ، وهو سالم سَبَلان المدني . . . ويقال : سالم مولى شداد النصري ، وهو مولى دوس ، سمع أبا سعيد وسعداً وعائشة وعبد الرحمن بن أبي بكر يوم توفي سعد ، سمع منه يحيى بن أبي كثير وبكير بن الأشج ، وروى عنه نُعيم المجمر وعمران بن بشير » [٢] وساق البخاري عدة أسانيد يظهر فيها سماع أبي الأسود منه .

ولم أجد للبخاري فيه رأياً ، وقد ورد في بعض الأسانيد التي رويت عن سالم أن عائشة رضي الله عنها كانت تتعجب من أمانته وتستأجره [٣] ، وذكر البخاري في ترجمته أن بكير بن الأشج وصفه بأنه شيخ بالمدينة ، لا

= والبيهقي في الكبرى (٦٩٨) وابن عبد البر في التمهيد (٢٤/ ٢٤٩ ، ٢٥٠) .

(١) انظر : تعجيل المنفعة (ص٣١٨) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ١٠٩-١١٠) .

(٣) انظر التاريخ الكبير (٤/ ١١٠) ، والتهذيب (٣/ ٤٣٩) .

أعلم شيخاً أكبر منه [١] ، وقد وثقه العجلي [٢] وابن حبان [٣] ، وقال أبو حاتم : شيخ [٤] ، وسئل عنه أحمد فقال : « لا أدري » [٥] .

والراجح في شأنه أنه ثقة - إن شاء الله - فقد قال أبو حاتم : « يحيى بن أبي كثير إمام لا يحدث إلا عن ثقة » [٦] ، وهو قد روى عنه هذا الحديث ، بل أشهر طرق هذا الحديث وأكثرها تداولاً ما رواه يحيى عنه ، وأمر آخر مهم جداً وهو أن مسلماً صحَّح حديث سالم هذا ، وهذا نوع من التوثيق العملي الذي قال فيه الذهبي : « فمن احتجا به أو أحدهما - يعني صاحبي الصحيحين - ، ولم يوثق ولا غُمِز فهو ثقة حديثه قوي » [٧] ، وقد قال الذهبي في سالمٍ : « وثق ، واحتج به مسلم » [٨] ، وقال ابن حجر :

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ١١٠) .

(٢) الثقات (ص١٧٤ ، ١٧٥) .

(٣) الثقات لابن حبان (٤/ ٣٠٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ١٨٤) .

(٥) العلل ومعرفة الرجال للميموني (ص٢٠٨) .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٢) .

(٧) الموقظة (ص٧٩) .

(٨) النبلاء (٤/ ٥٩٦) .

« صدوق »[١] .

وحديث سالم مولى دوس متصل على مذهب البخاري في اشتراط اللقاء في المعنعن ، وقد روى حديثاً محفوظاً عن عائشة من جهة أخرى - تقدم ذكرها - وهو محفوظ أيضاً عن رسول الله ﷺ من عدة أوجه كما بينت سابقاً ، ثم إن سالماً هو تابعي من أهل المدينة كانت عائشة تستعجب من أمانته فهو عدل بدون ريب ، وأما حفظه فقد توبع وتبين أنه ضابط لهذا الحديث ، فلهذا حكم البخاري على حديثه بالحُسن ، وقصده - فيما ظهر لي - أنه حديث صحيح محفوظ ، فإن قيل : كيف تقول ذلك والرجل لم يوثق توثيقاً معتبراً؟ قلنا : ليس في هذا مخالفة لمنهج البخاري فقد قال الذهبي : « وفي رواة الصحيحين عددٌ كثير ، ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم ، والجمهورُ على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، ولم يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيحٌ »[٢] ، وقال : « في الصحيحين من هذا النمط خلق كثير مستورون ، ما ضعفهم أحدٌ ولا هم بمجاهيل »[٣] .

وأستبعد أن يكون البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أنه حسن

---

(١) التقريب (٢١٧٧) .

(٢) الميزان (٣/ ٤٢٦) .

(٣) المرجع نفسه (١/ ٥٥٦) .

لشواهده؛ لأنه وجه التحسين لحديث سالم مولى دوس ولم يقل حديث عائشة حديث حسن ، فليس في كلامه ما يدل على أنه حسن الحديث لشواهده ، ولو لم يكن له شواهد أو متابعات لم يحسنه ، وأستبعد كذلك أن يكون قصده أن الحديث حسن لذاته كما هو اصطلاح المتأخرين ، وذلك لأن هذا النوع من الأحكام لم يكن معروفاً في زمن البخاري ولا وجدنا في منهج البخاري ما يدل عليه ، بل على العكس وجدنا ما يناقضه كما سنذكر ذلك في خاتمة هذا المبحث إن شاء الله .

كما أن حكم البخاري بالتحسين على هذا الحديث والذي قبله خرج مخرج الحكم ، فلا يصلح أن يُقال استعمل البخاري الحسن هنا بمعنى الحسن اللغوي بمعنى غرابة الحديث والله أعلم .

والحديث الثالث حسنه البخاري في قوله : « وحديث أبي عبد الله الأشعري : « ويلٌ للأعقاب من النار » هو حديث حسن » .

وقد أخرجه البخاري في تاريخه قال : « قال لي صفوان بن صالح أبو عبد الملك ، نا الوليد بن مسلم ، نا شيبة بن الأحنف الأوزاعي ، سمعت أبا سلام الأسود ، حدثني أبو صالح الأشعري أنه سمع أبا عبد الله الأشعري : صلى النبيُ ﷺ بأصحابه ثم جلس في طائفة منهم . . . وفيه : « وويل للأعقاب من النار » قلت لأبي عبد الله : من حدثك بهذا الحديث؟

قال : أمراء الأجناد : خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وشُرَحبيل بن حَسَنة ، ويزيد بن أبي سفيان ، كل هؤلاء سمعه من النبي ﷺ »[١] .

وقد أخرج عدد من الأئمة هذا الحديث في مصنفاتهم من طريق الوليد ابن مسلم به ، ولكن تميزت رواية صفوان بن صالح أنه ذكر السماع في كل طبقات السند .

وقد وجدتُ متابعةً لشيبة بن الأحنف ، فقد روى إسماعيل[٢] بن عياش عن الأوزاعي ، ثنا أبو سلام الأسود قال : حدثني أبو صالح الأشعري قال : فذكر الحديث بنحوه ، وسقط من هذا السند ذكر أبي عبد الله الأشعري وأسماء الذين حدثوه بالحديث من أمراء الأجناد ، ولكن هذه المتابعة ساقطة لا يُعبأ بها؛ لأن الراوي عن ابن عياش هو عبد الوهاب ابن الضحاك ، وهو متروك متهم بالكذب[٣] .

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢٤٧-٢٤٨) وساق المتن بأكمله واقتصرت منه على محل الشاهد .

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٥٥) وأبو يعلى في مسنده (١٣/ ١٤٠ ، ٣٣٣) وابن خزيمة (٦٦٥) والطبراني في الكبير (٤/ ١١٥-١١٦) وفي مسند الشاميين (١٦٤٢) والآجري في (الأربعين) (ص١٦٢) وأبو الشيخ في الأمثال (ص٣٢٦) والبيهقي في الكبرى (٢/ ٨٩) وتهذيب الكمال (١٢/ ٤٢٧) .

(٣) أخرج هذه المتابعة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢/ ٤٢٧) .

رجال السند :

- صفوان هو شيخ الإمام البخاري كما هو ظاهر من قوله : قال لي ، وهو ثقة عند أهل الحديث كما قال الترمذي [١] ، ولم يذكر البخاري في ترجمته إلا أنه سمع الوليد بن مسلم [٢] .

- الوليد بن مسلم ، احتج به البخاري في صحيحه ، ولكن كما قال الذهبي : « البخاري ومسلم قد احتجا به ، ولكنهما ينتقيان حديثه ، ويتجنبان ما ينكر له » [٣] ، وقد عيب عليه التدليس والتسوية [٤] ، ولكن هنا صرح بسماعه وسماع شيخه فأُمن تدليسه وتسويته .

- شيبة بن الأحنف ، ذكر البخاري أنه « يُعد في الشاميين ، سمع أبا سلام الأسود ، وروى عنه الوليد بن مسلم » [٥] ، وقد ذكره أبو زرعة الدمشقي في ذكر نفرٍ ذوي أسنان وعلم [٦] ، وذكره ابن حبان في

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٨/ ٤٩٤-٤٩٧) .

(٢) جامع الترمذي (٥/ ٥٣٦) ، وانظر : تهذيب الكمال (١٣/ ١٩١-١٩٤) .

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٣٠٩) .

(٤) النبلاء (٩/ ٢١٦) .

(٥) هدي الساري (ص٤٧٣) .

(٦) التاريخ الكبير (٤/ ٢٤٢) .

الثقات[١] ، وقال دحيم : كان الوليد يروي عنه ، ما سمعت أحداً يعرفه[٢] ، قال ابن حجر : « مقبول » ، وقد صحح حديثه ابن خزيمة ، فهذا نوع من التوثيق العملي ، وقد ذكر الذهبي أن من لم يوثق ولا ضعف وصحح له مثل ابن خزيمة يكون حديثه جيداً[٣] .

- **أبو سلام ممطور**[٤] الحبشي الدمشقي ، وهو ثقة بدون خلاف ، ولم أجد للبخاري فيه كلاماً .

- **أبو صالح الأشعري** ، قال أبو زرعة : لا يعرف اسمه[٥] ، وقال أبو حاتم : لا بأس[٦] به .

- **أبو عبد الله الأشعري** ، قال أبو زرعة : لا يعرف اسمه[٧] ، وقد قال البزار : شامي مشهور[٨] ، وذكره ابن حبان في

---

(١) تاريخ دمشق لابن عساكر (٨/ ١٥٢) .

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٦٠٣) .

(٣) الثقات (٦/ ٤٤٥) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٨/ ٤٨٧) .

(٥) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٥٨) .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٣٩٢) .

(٧) العلل (١/ ٥٨) .

(٨) كشف الأستار (٢٧٢٧) .

ثقاته [١] ، ووثقه ابن حجر [٢] ، وهو في طبقة كبار التابعين .

ويظهر لي أن البخاري قصد بتحسينه لهذا الحديث أنه محفوظ صحيح عنده ، فالسند ظاهر فيه الاتصال والسلامة من تدليس الوليد بن مسلم ، ورجاله ليس فيهم من ضُعِّف ، والمتن المروي محفوظ من عدة وجوه صحيحة عن رسول الله ﷺ ، فليس في متن الحديث ما يُنكر بل رواية الثقات توافقه ، وليس في رجال السند من يطعن عليه بشيء ، وأما من حيث وجود بعض الجهالة في بعض رواة هذا الحديث ، فقد أوردنا آنفاً كلاماً للذهبي يبين أن البخاري يحتج ببعض المستورين إذا لم يكن في رواياتهم ما ينكر .

وهذا الحديث صححه ابن خزيمة ، ولا أرى أن تصحيحه يخالف تحسين البخاري؛ لأن التحسين عند البخاري يستعمل في الحديث الصحيح ، ولم يجئ عن البخاري ما يدل على أن الحسن عنده أقل رتبةً .

(**النص الحادي والعشرون**) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن المثنى ، حدثنا عثمان بن عمر قال : حدثنا فُليح بن سليمان عن سعيد بن الحارث عن خارجة بن زيد بن ثابت عن زيد بن ثابت : « أن عثمان توضأ ثلاثاً

---

(١) الثقات لابن حبان (٥/ ٥٧٧) .

(٢) التقريب (٨٢٠٥) .

ثلاثاً ، وقال : هكذا رأيت رسول الله ﷺ توضأ » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن . قال أبوعيسى: هو غريب من هذا الوجه »[1] .

هذا الحديث أخرجه البزار في مسنده[2] عن محمد بن المثنى وعمرو بن علي عن عثمان به ، وقال عقبه : « وهذا الحديث حسن الإسناد ، ولا نعلم روى زيد بن ثابت عن عثمان حديثاً مسنداً إلا هذا الحديث ، ولا له إسناد عن زيد بن ثابت إلا هذا الإسناد » .

رجال السند :

- محمد بن المثنى ، وهو ثقة بالاتفاق ، وهو شيخ البخاري ، وقد أخرج

---

(١) العلل الكبير (ص٣٦) ، وفي الطبعة الأخرى (١/ ١٢١-١٢٢) ولكن ذكر الأستاذ حمزة ديب : عثمان بن عمر فزاد في اسم أبيه واواً ليصبح (عثمان بن عمرو) وضعف السند لضعفه ، وقد أخطأ في ذلك فالصواب (عثمان بن عمر) كما في نسخة السامرائي ، ثم ليس لعثمان بن عمرو رواية عن فليح ولا لمحمد بن المثنى رواية عنه كما في تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦٧-٤٦٨) وأما عثمان بن عمر بن فارس العبدي فله رواية عن فليح ولمحمد بن المثنى رواية عنه كما في تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦١ ، ٤٦٣) فثبت بهذا خطأ الأستاذ حمزة ديب مصطفى في تحقيقه للعلل الكبير .

(٢) مسند البزار (٢/ ٧) ، وأخرجه أيضاً الخطيب البغدادي في تاريخه (١٤/ ٢٣٩) وابن المنذر في الأوسط (١/ ٤٠٨) عن فليح به .

له في الصحيح عن عثمان بن عمر العبد ي وغيره [١] .

- **عثمان بن عمر بن فارس العبدي** ، وهو ثقة وذُكِر أن يحيى بن سعيد القطان كان لا يرضاه [٢] ، ولكن البخاري ذكر عن علي بن المديني عن القطان أنه احتج به في حديثين [٣] ، وقد احتج به البخاري في صحيحه ، وأخرج له عن فليح ابن سليمان وغيره [٤] .

- **فليح بن سليمان المدني** ، ضعفه كثير من العلماء [٥] ، إلا أن البخاري احتج به في الصحيح ، قال ابن عدي : « وقد اعتمده البخاري في صحيحه وروى عنه الكثير » [٦] ، وقال الخليلي : « أخرج أحاديثه البخاري في الصحيح وأكثر عنه » [٧] ، وقال الذهبي : « قد اعتمد أبوعبد الله البخاري فُليحاً في غير ما حديث . . . » [٨] ، وقال ابن حجر : « لم يعتمد

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٥٩-٣٦٥) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦١-٤٦٤) .

(٣) انظر : التاريخ الكبير (٦/ ٢٤٠) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ٤٦١) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٣١٧-٣٢٢) .

(٦) الكامل (٦/ ٢٠٥٦) .

(٧) الإرشاد (١/ ١٩٣) .

(٨) الميزان (٣/ ٣٦٥) .

عليه البخاري اعتماده على مالك ، وابن عيينة ، وأضرابهما ، وإنما أخرج له أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق »[١] ، ولا ينفي هذا القول أن البخاري احتج بأحاديثه في أبواب الأحكام معتمداً عليه ، ولكن أكثر عنه في غير الأحكام ، وبكل حال فالبخاري إمام مجتهد ويظهر لي من تصرفه وإكثاره من إخراج أحاديث فليح أنه يخالف غيره ممن ضعفه ، لذا فتفردات فليح تصبح عنده غرائب لا مناكير ، وقد أخرج البخاري لفليح عن سعيد بن الحارث وغيره[٢] .

- سعيد بن الحارث المدني وكان قاضيها ، قال الذهبي : « مجمع على الاحتجاج به ، مات في حدود سنة عشرين ومئة ، وقد شاخ »[٣] ، وقد احتج به البخاري في صحيحه ، ولم يخرج له عن خارجة بن زيد شيئاً ، وإنما أخرج له عن جابر بن عبد الله ، وعن عبد الله بن عمر ، وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم[٤] ، وقد ماتوا بعد سنة سبعين إلا أبا سعيد فاختلف في وفاته ، والذي ذكره البخاري نقلاً عن ابن المديني أنه مات بعد

---

(١) هدي الساري (ص٤٥٧) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٣١٨) .

(٣) النبلاء (٥/ ١٦٥) .

(٤) تهذيب الكمال (١٠/ ٣٧٩-٣٨٠) .

الحرة بسنة [١] ، أي سنة ٦٤هـ؛ لأن وقعة الحرة كانت سنة ٦٣هـ [٢] ، وسعيد بن الحارث كان قاضي المدينة كما ذكره البخاري وغيره [٣] ، وهو يروي هذا الحديث عن خارجة بن زيد وهو من كبار فقهاء المدينة ، وقد مات سنة ١٠٠هـ [٤] ، فيكون سعيد أدرك من حياته أكثر من أربعين سنة قطعاً ، وكلاهما من أهل المدينة ، أحدهما تولى قضاءها ، والآخر من فقهائها السبعة المشهورين ، ومثل هذا السند يقبله البخاري غالباً ولا يعله بعدم معرفة اللقاء ، لطول المعاصرة بين الرجلين ، ولكونهما من بلد لم ينتشر فيه التدليس ولم يأتِ ما يدفع احتمال اللقاء ، وليس في المتن نكارة أو مخالفة يُعَلُّ بها الحديث ، وقد تقدم أول هذا المبحث ما يدل على مذهب البخاري في مثل ذلك .

- وخارجة رحمه الله ثقة [٥] ، كان غلاماً في خلافة عثمان رضي الله

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٤٤) .

(٢) تاريخ خليفة بن خياط (ص٢٣٦) .

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٤٦٣) والجرح والتعديل (٤/ ١٢) ، والثقات لابن حبان (٤/ ٢٨٢) ولم أجد له ذكراً في أخبار القضاة لوكيع!

(٤) تهذيب الكمال (٨/ ١٠-١٢) .

(٥) المرجع السابق .

عنه[١]، وقد احتج به البخاري في صحيحه وأخرج له عن أبيه [٢] .

فهذا الحديث متصل على شرط البخاري في المسند المعنعن ، ورجال السند كلهم قد احتج بهم في صحيحه ، وأما المتن فمحفوظ عن عثمان رضي الله عنه من وجوه عدة ، فالظاهر - والله أعلم - أن قصد البخاري من تحسينه أنه في حكم الحديث المحفوظ الصحيح عنده ، ولا يظهر لي أنه قصد من تحسينه أن الحديث غريب عنده؛ لأن الترمذي عندما نقل قوله : « حسن » علق عليه بقوله : « غريب من هذا الوجه » فلو كان فهم من تحسين شيخه الغرابة لما كان لقوله وتوضيحه معنى .

(النص الثاني والعشرون) : قال البخاري : « أصح الأحاديث عندي في المواقيت حديث جابر بن عبد الله ، وحديث أبي موسى .

قال : وحديث سفيان الثوري عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه في المواقيت ، هو حديث حسن ، ولم يعرفه إلا من حديث سفيان .

وحديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة في المواقيت ، هو حديث حسن » [٣] .

---

(١) التاريخ الصغير (١/ ٦٧) وتهذيب الكمال (٨/ ١٢) .

(٢) تهذيب الكمال (٨/ ٩) .

(٣) العلل الكبير (ص٦٣) ، وفي الطبعة الأخرى (١/ ٢٠٢-٢٠٣) .

حديث بُريدة أخرجه عدد من الأئمة [١] في مصنفاتهم عن علقمة به ، وابن بُريدة هو سليمان ، وقول الترمذي : « لم يعرفه البخاري إلا من حديث سفيان » بحسب ما بلغه ، وإلا فقد أخرج مسلم [٢] وغيره هذا الحديث من رواية شعبة عن علقمة ، فصح أنه تابع الثوري في ذلك ، والحديث طويل وهو في تحديد مواقيت الصلوات الخمس .

رجال السند :

- شعبة والثوري لا يُسأل عنهما لشهرتهما .

- علقمة بن مرثد الحضرمي ، ثقة بدون خلاف [٣] ، واحتج به البخاري في صحيحه [٤] ، وسماعه من سليمان بن بريدة ثابت [٥] .

---

(١) الحديث أخرجه أحمد (٥/ ٣٤٩) ومسلم (٦١٣) وابن ماجه (٦٦٧) ، والترمذي في جامعه (١٥٢) والنسائي (١/ ٢٥٨) ، وابن خزيمة في صحيحه (٣٢٣) وابن حبان (٤/ ٣٥٩-٣٦٠) وابن الجارود (١٥١) والطحاوي (١/ ١٤٨) ، والدارقطني (١/ ٢٦٢ ، ٢٦٣) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٧١ ، ٣٧٤) .

(٢) انظر : صحيح مسلم ، وأبو عوانة (١/ ٣٧٤) وابن خزيمة والدارقطني والبيهقي .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٣١٠) .

(٤) التعديل والتجريح (٣/ ١٠١٤) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٣٠٨) .

(٥) انظر : صحيح مسلم (١٧٣١) عن شعبة قال : حدثني علقمة بن مرثد أن سليمان بن بريدة حدثه عن أبيه .

- سليمان بن بُريدة بن الحُصيب الأسلمي ، ثقة بدون خلاف [١] ؛ إلا أن البخاري لم يخرج له في صحيحه ، وسبب ذلك أنه قال في ترجمة سليمان: « ولم يذكر سليمان سماعاً من أبيه » [٢] ، مع أنه ذكر أيضاً أنه هو وأخوه ولدا في بطن واحد على عهد عمر رضي الله عنه [٣] ، ومع ذلك فقد أخرج حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه في صحيحه [٤] ولم يخرج لسليمان شيئاً ، وقد نص وكيع بن الجراح وابن عيينة [٥] على أن حديث سليمان كان عندهم - أي مشايخهما - أصح وأوثق من حديث عبد الله ، وكذلك قال أحمد [٦] ، ولكن البخاري خالف ذلك واحتج بعبد الله لا بسليمان ، وذلك - فيما يظهر لي - بسبب أن سليمان - كما قال - لم يذكر سماعاً من أبيه ، قال الباجي : « ولم يخرج البخاري عن سليمان شيئاً ، وقد قال : لم يذكر سماعاً من أبيه ، فلعله ترك أن يُخرج عنه لذلك » [٧] ، والعجيب حقاً أن سليمان

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١١/ ٣٧١) .

(٢) التاريخ الكبير (٤/ ٤) .

(٣) المرجع نفسه .

(٤) انظر : التعديل والتجريح (٢/ ٨١٢-٨١٣) وتهذيب الكمال (١٤/ ٣٢٨-٣٢٩) .

(٥) تهذيب الكمال (١١/ ٣٧١) .

(٦) المرجع نفسه .

(٧) التعديل والتجريح (٢/ ٨١٣) .

أدرك من حياة أبيه أكثر من خمس وأربعين سنة ، فقد ولد سنة خمسة عشر [١] ومات أبوه سنة ثلاث وستين [٢] ، والبخاري ذكر في ترجمة بريدة[٣] أنه مات في خلافة يزيد بن معاوية ، وهي من سنة ستين إلى سنة أربع وستين ، وذكر في ترجمة سليمان أنه ولد في عهد عمر ، فلا يخفى عليه طول تعاصرهما!!

وهذا الحديث صححه مسلم والترمذي وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم .

فماذا يعني تحسين البخاري له ، مع علمه بأن سليمان لم يذكر سماعاً من أبيه؟

يظهر لي أنه عنى بذلك قوة الحديث عنده؛ لأنه ذكر ذلك في سياق كلامه عن أصح أحاديث المواقيت ، ولقوة احتمال سماع سليمان من أبيه ، إذ يبعد جداً أن يمكث الرجل أكثر من خمس وأربعين سنة لا يلتقي بأبيه ولا يعرفه مشاهدة ، ويبدو لي أن البخاري عندما قال : سليمان لم يذكر سماعاً من أبيه ، قال ذلك التزاماً منه لأصل مذهبه في اشتراط ثبوت اللقاء

---

(١) انظر : الطبقات لابن سعد (٧/ ٨) .

(٢) النبلاء (٤/ ٥٠) مشاهير علماء الأمصار (ص١٢٥) .

(٣) التاريخ الكبير (٢/ ١٤١) والتاريخ الصغير (١/ ١٦٧) .

ولو مرة واحدة؛ ولأن هذا الأمر يدعو للاستغراب ، وهو أن يروي المحدث عن أبيه عدداً من الأحاديث لا يجيء في شيء منها لفظ سمعت أو حدثني ونحوها ، ولكن البخاري عندما جاء لهذا الحديث ورأى أن احتمال السماع أقوى من احتمال عدمه ، وأن المتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من وجوه أخرى ، حَسَّن الحديث لذلك ، كما أن ثلاثة من تلامذته صححوا الحديث .

ولا شك أن هذا الحديث ليس هو كأصح ما يكون بالنسبة لمذهب البخاري في اتصال المعنعن ، ولكنه لم يطعن فيه هنا بشيء ، بل قواه بقوله عنه : إنه حسن ، والمتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من وجوه أخرى .

وأما حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة فأخرجه عدد من الأئمة [1] بالسند نفسه عن رسول الله ﷺ أنه قال : « هذا جبريل عليه السلام جاءكم يعلمكم دينكم ، فصلى الصبح حين طلع الفجر ، وصلى الظهر حين زاغت الشمس . . . » إلى قوله : « الصلاة ما بين صلاتك أمس وصلاتك اليوم » ، واللفظ للنسائي وساقه مطولاً واختصره

(١) أخرجه النسائي (١/ ٢٤٩) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ١٤٧) ، والدارقطني في سننه (١/ ٢٦١) ، وابن حبان في صحيحه (٤/ ٣٦١ ، ٣٦٤) والحاكم في مستدركه (١/ ١٩٤) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٦٩) .

الآخرون .

رجال السند :

- **محمد بن عمرو بن علقمة الليثي** ، قال البخاري : « سمع أباه وأبا سلمة . . . » [١] ، وأخرج له في صحيحه عن أبي سلمة ولكن مقروناً بغيره [٢] .

ومحمد بن عمرو تكلم فيه القطان وقال فيه : « رجلٌ صالح ليس بأحفظ الناس للحديث » [٣] ، وأخذ عليه أنه يحدث بأحاديث يقول في إسنادها : حدثنا أشياخنا أبو سلمة ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب [٤] ، يقصد بهذا أنه لم يكن ضابطاً إذ يحدث عن جمع والمتن واحد ، والإتقان يقتضي التفريق بين رواية كل شيخ عن آخر [٥] .

ونقل يحيى بن سعيد القطان أن مالكاً قال فيه نحواً مما قاله هو فيه [٦] .

---

(١) التاريخ الكبير (١/ ١٩١) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٨) ، وهدي الساري (ص٤٦٤) .

(٣) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٢٢٩) .

(٤) العلل الصغير للترمذي (٥/ ٧٤٤) والجرح والتعديل (٨/ ٣١) .

(٥) للاستزادة يُنظر شرح علل الترمذي (٢/ ٦٧٢-٦٧٨) .

(٦) العلل الصغير (٥/ ٧٤٤) والجرح والتعديل (٨/ ٣١) .

وقال ابن أبي خيثمة : « سئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو؟

فقال : ما زال الناس يتّقون حديثه .

قيل له : وما عِلةُ ذلك؟

قال : كان يحدّث مرة عن أبي سلمة بالشيء من رأيه ، ثم يُحدِّث به مرة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة »[١] .

وسئل أحمد بن حنبل عنه فقال : « قد روى عنه يحيى ، وربما رفع أحاديث يوقفها غيرُه »[٢] .

وسئل عنه وعن العلاء بن عبد الرحمن فقال : « العلاء أحبُّ إلي ، وذلك أن محمد بن عمرو ربما قال : الأشياخ »[٣] ، يعني يحدث عن جماعة بمتن واحد كما فسرها القطان آنفاً .

وسأله الميموني عن حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة فقال : « ربما رفع بعض الحديث ، وربما قصّر به ، وهو يُحتمل »[٤] .

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٣١) .

(٢) العلل للمروذي (ص٦٢-٦٣) .

(٣) العلل للمروذي (ص٨٤-٨٥) .

(٤) العلل للميموني (ص٢٢٩) .

وفي رواية عبد الله[١] وأبي داود[٢] قدَّم سهيلاً عليه .

وقال الجوزجاني : « ليس بقوي الحديث ، ويُشتهى حديثه »[٣] ، وقال أبو حاتم : « صالح الحديث ، يكتب حديثه ، وهو شيخ »[٤] .

وقد روى ثلاثة[٥] من أصحاب ابن معين عنه توثيقه المطلق لمحمد بن عمرو .

وقال علي بن المديني : « كان ثقة ، وكان يحيى بن سعيد يضعفه بعض الضعف »[٦] .

وقال النسائي : ثقة ، وفي موضع آخر : ليس به بأس[٧] .

وذكره ابن حبان في ثقاته[٨] وقال : « كان يخطئ » ، وذكره في

---

(١) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٠٠) .

(٢) سؤالات أبي داود (ص٢٠٧) .

(٣) أحوال الرجال (ص٢٤٣) .

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٣١) .

(٥) انظر : رواية الدقاق (ص٣٥) ورواية ابن محرز (١/ ١٠٧) ، ورواية ابن أبي مريم كما في الكامل لابن عدي (٦/ ٢٢٢٩) .

(٦) سؤالات ابن أبي شيبة (ص٩٤) .

(٧) تهذيب الكمال (٢٦/ ٢١٧) .

(٨) الثقات لابن حبان (٧/ ٣٧٧) .

مشاهير[١] علماء الأمصار وقال : « من جِلة أهل المدينة ومتقنيهم » ، وصحح له عدداً من الأحاديث في صحيحه .

ونقل الحاكم عن ابن المبارك : « لم يكن به بأس »[٢] .

وقال الذهبي : « حسن الحديث ، منهم من صحح حديثه »[٣] ، وقال: « شيخ مشهور حسن الحديث »[٤] وقال : « حديثه في عِداد الحسن »[٥] ، وقال ابن حجر : « صدوق له أوهام »[٦] .

ويصحح حديثه الترمذي[٧] وابن حبان[٨] وابن خزيمة[٩] والحاكم[١٠] .

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (ص١٣٣) .

(٢) تهذيب التهذيب (٩/ ٣٧٧) .

(٣) ديوان الضعفاء (ص٣٦٨) .

(٤) الميزان (٣/ ٦٧٣) .

(٥) النبلاء (٦/ ١٣٦) .

(٦) التقريب (٦١٨٨) .

(٧) انظر : العلل الكبير (ص٣١) والجامع (١/ ٣٤ ، ٣٥) .

(٨) انظر : تخريج الحديث .

(٩) انظر : صحيح ابن خزيمة (١٩٩٠) مثلاً .

(١٠) انظر : تخريج الحديث .

ويظهر لي أن البخاري يراه وسطاً في الحفظ؛ لأنه قال حين سأله الترمذي عن رواية له هو ومحمد بن إسحاق عن أبي سلمة في حديث « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك » قال : « حديث زيد بن خالد أصح » [١] يعني رواية محمد بن إسحاق ، وسأله عن حديث يرويه عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، ويخالفه عكرمة بن عمار فيرويه عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر فقال : « حديث أبي سلمة عن أبي هريرة أشبه ...»[٢] ، فهو عنده ممن (يُحتمل) على أقل الأحوال على القاعدة التي ذكرناها في مقدمة هذا المبحث .

- **أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف** ، ثقة بالاتفاق [٣] ، وقد احتج به البخاري [٤] في صحيحه ، وأخرج له حديثه عن أبي هريرة ، وقال في تاريخه : « سمع أبا هريرة » [٥] . وهذا الحديث صححه ابن حبان والحاكم وقال : « صحيح على شرط مسلم » ، وفي هذا نظر؛ لأن مسلماً أخرج

---

(١) العلل الكبير (ص٣١) والأخرى (١/ ١٠٦) .

(٢) العلل الكبير (ص٢٤١) والأخرى (٢/ ٦٣١) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧٤-٣٧٦) .

(٤) المرجع السابق (٣٣/ ٣٧١ ، ٣٧٢) .

(٥) التاريخ الكبير (٥/ ١٣٠) .

لمحمد بن عمرو متابعةً وليس في الأصول فلا يكون على شرطه .

وهذا الحديث لا شك أنه من صحيح حديث محمد بن عمرو لأنه لم يضطرب في حفظه ولم يُختلف عليه فيه ولا يحتمل أن يكون من رأي أبي سلمة ، ولم يجمع في السند أكثر من شيخٍ له .

ومما يؤكد أنه من صحيح حديثه وجود شاهد لا بأس به في المتابعات من طريقٍ آخر عن أبي هريرة[١] رضي الله عنه بنحو متن حديث محمد بن عمرو من رواية أبي نعيم الفضل ابن دُكين حدثنا عمر بن عبد الرحمن بن أسيد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن محمد بن عمار بن سعد المؤذن أنه سمع أبا هريرة . . . الحديث .

- أبو نعيم إمام متقن [٢] متثبت ، وعمر بن عبد الرحمن ذكره البخاري[٣] وابن أبي حاتم [٤] فلم يذكرا فيه جرحاً وقالا : « سمع منه أبو نعيم وعبد الله بن نافع الصائغ » .

---

(١) أخرجه البخاري في الكبير (١/ ١٨٥) والدارقطني (١/ ٢٦١) والحاكم (١/ ١٩٤) والبيهقي في الكبرى (١/ ٣٦٩) والبزار كما في نصب الراية (١/ ٢٢٤) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٠٦-٢١٨) .

(٣) التاريخ الكبير (٦/ ١٧٤) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ١٢١) .

ورواية أبي نعيم عنه تقوية له ؛ لأن أبا نعيم كان من النقاد المتشددين ، فقد قال ابن المديني : « أبو نعيم وعفان صدوقان ، ولا أقبل كلامهما في الرجال ، هؤلاء لا يدعون أحداً إلا وقعوا فيه »[١] .

وذكر أحمد بن حنبل أنه كان عالماً بالرجال والشيوخ وأنسابهم[٢] .

وذكره الذهبي [٣] في الطبقة الثالثة من علماء الجرح والتعديل وقد قال أبو نعيم أقوالاً تدل على أنه متثبت في شأن من يكتب عنهم ، فقد قال : « ينبغي أن يكتب هذا الشأن عمن كتب الحديث يوم كتب يدري ما كتب ، صدوق مؤتمن عليه ، يُحدِّث يوم يحدِّث ، يدري ما يحدِّث »[٤] .

وقال : « لا ينبغي أن يؤخذ الحديث إلا من حافظٍ له ، أمينٍ له »[٥] .

ونص أبو حاتم على أنه سمع من محمد بن عمار .

- **ومحمد بن عمار بن سعد المؤذن** ، روى عنه ثمانية ، وذكره ابن حبان في

---

(١) تهذيب الكمال (٢٠/ ١٦٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٠٦) .

(٣) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (ص١٦٨) .

(٤) النبلاء (١٠/ ١٥٤) .

(٥) المرجع نفسه .

ثقاته [١] ، وقال الذهبي : « حَسَّن له الترمذي » [٢] ، وهذا سند لا بأس به في المتابعات لا سيما وأن راويه محمد بن عمار مؤذن ، فهذا الحديث مما ينبغي له الاعتناء به ويحتاج إلى استعماله باستمرار ، وهو متصل على مذهب البخاري في السند المعنعن ، ومتنه محفوظ من وجوه أخرى ، فهو شاهد جيد لحديث محمد بن عمرو السابق .

وبهذا يعلم أن البخاري حَسَّن حديث محمد بن عمرو بن علقمة السابق لأنه ثبت عنده أنه من صحيح حديثه فلم يخالف في سنده ، ولم يضطرب حفظه فيه ، ومتنه له شاهد عن أبي هريرة ذكره البخاري في تاريخه ، وله شواهد صحيحة مثل حديث جابر وأبي موسى رضي الله عنهما .

فالراجح - عندي - أنه أراد بالحسن هنا أن الحديث ثابت محفوظ عنده ، وهذا هو رأي فضيلة الدكتور ربيع بن هادي [٣] في هذا الحديث ، ولكن وقع فضيلته في خطأ حيث قال : « أما حديث محمد بن عمرو فيؤيد أنه أراد بالحسن الصحة أنه أطلق الصحة على حديث محمد بن عمرو في

---

(١) الثقات (٥/ ٣٧٢) .

(٢) الميزان (٣/ ٦٦٢) .

(٣) انظر : كتابه تقسيم الحديث (ص٥٨-٦٠) .

موضع آخر » [١] ثم ساق قول الترمذي : « فسألت محمداً عن هذا الحديث أيهما أصح؟ فقال : حديث زيد بن خالد أصح ، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح - أيضاً - ؛ لأن الحديث معروف من حديث أبي هريرة ، وفي حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد زيادة ما ليس في حديث أبي هريرة ، وكلاهما عندي صحيح » .

والصواب أن كلام البخاري ينتهي عند قولـه : « . . .أصح » ، وما بعده من كلام : وحديث أبي سلمة . . . فهو من كلام الترمذي ، دليل ذلك أن في النسخة التي حققها السامرائي جاء : « قال أبو عيسى : وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة عندي هو صحيح أيضاً . . . » [٢] ، وسقط من تحقيق حمزة ديب مصطفى [٣] : « قال أبو عيسى » ، فصار ظاهر الكلام أنه للبخاري كما فهم فضيلة الدكتور ربيع ، وهو معذور في ذلك ، ويؤكد ما سبق أن الترمذي قال في جامعه : « قال أبو عيسى : وقد روى هذا الحديث محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن زيد بن خالد عن النبي ﷺ ، وحديث أبي سلمة عن أبي هريرة وزيد

---

(١) المرجع السابق (ص٥٩) .

(٢) العلل الكبير (ص٣١) .

(٣) العلل الكبير تحقيق حمزة ديب (١/١٠٦) .

ابن خالد عن النبي ﷺ كلاهما عندي صحيح . . . وأما محمد بن إسماعيل فزعم أن حديث أبي سلمة عن زيد بن خالد أصح »[١] .

وبهذا يعلم أن البخاري لم يصحح حديث محمد بن عمرو كما ذهب إلى ذلك الدكتور ربيع ، بل التصحيح هو من كلام الترمذي وحده .

(**النص الثالث والعشرون**) : قال الترمذي في (الجامع) : « حدثنا قتيبة ، حدثنا شريك بن عبد الله النخعي عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع بن خديج أن النبي ﷺ قال : « من زرع في أرض قوم بغير إذنهم ، فليس له من الزرع شيء وله نفقته . . . » .

وسألتُ محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، وقال : لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك .

قال محمد : حدثنا معقل بن مالك البصري ، حدثنا عقبة بن الأصم عن عطاء عن رافع بن خديج عن النبي ﷺ نحوه »[٢] .

وقال في العلل الكبير : « سألتُ محمداً عن هذا الحديث ؟ فقال : هو حديثُ شريك الذي تفرد به عن أبي إسحاق . قال محمد : وحدثنا معقل ابن مالك عن عقبة ابن الأصم عن عطاء قال : حدثنا رافع بن خديج بهذا

---

(١) جامع الترمذي (١/ ٣٤) .

(٢) جامع الترمذي (١٣٦٦) ، ونسخة الكروخي (ق٩٩/ ب) .

الحديث ، ومعقل بن مالك بصري »[١] .

الحديث الأول رواه عن شريك[٢] نحو من عشرين شخصاً - بحسب ما وقفتُ عليه من طرق - ، وقد تابعه قيس بن الربيع[٣] على روايته لهذا الحديث عن أبي إسحاق به ، ويُحتمل أن البخاري لم يطلع على رواية قيس فذكر أن شريكاً انفرد به ، وأقوى من هذا الاحتمال أن البخاري لا يعتد برواية قيس لسوء رأيه فيه فقد قال : « أنا لا أكتب حديث قيس بن الربيع ، ولا أروي عنه »[٤] ، وقال : « كل رجل لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه لا أروي عنه ولا أكتب حـديثه ، ولا أكتب حديث قيس بن الربيع »[٥] .

---

(١) العلل الكبير (ص٢١٢) ، (١/ ٥٦٤) .

(٢) أخرجه يحيى بن آدم في الخراج (ص٩٣-٩٤) والطيالسي في مسنده (٩٦٠) ، وأبو عبيد في الأموال (ص٣٤٦) ، وأبوبكر بن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٨٩)(١٤/ ٢١٩) ، وأحمد في مسنده (٣/ ٤٦٥)(٤/ ١٤١) ، وأبو داود (٣٤٠٣) ، وابن ماجه (٢٤٦٦) والطحاوي في شرح المعاني (٤/ ١١٧) وفي المشكل (٧/ ٩٦) ، والطبراني في الكبير (٤/ ٢٨٤-٢٨٥) ، وابن عدي في الكامل (٤/ ١٣٣٤) ، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ١٤٨) والبيهقي في الكبرى (٦/ ١٣٦) .

(٣) أخرجها يحيى بن آدم في الخراج (ص٩٤-٩٥) ، وعنه البيهقي في الكبرى (٦/ ١٣٦) .

(٤) العلل الكبير (ص٣٧٩) .

(٥) المرجع السابق (ص٣٩٤) .

كما أن البخاري هنا أسند طريقاً يستفاد منه أن عقبة بن الأصم تابع أبا إسحاق السبيعي على رواية هذا الحديث عن عطاء .

رجال السند الأول :

- **شريك بن عبد الله النخعي الكوفي** ، قال البخاري : « سمع أبا إسحاق الهمداني » (١) ، ووصفه بأنه كثير الغلط (٢) ، وقال في حديث رواه : « وحديث شريك ليس بصحيح » (٣) ، وقال في حديث آخر : « هذا حديث فيه اضطراب ، ولا أعلم أن أحداً روى هذا غير شريك ، ولم يقوِّ هذا الحديث » (٤) ، وسأله الترمذي عن حديثٍ لشريك فذكر أن شريكاً خولف في سنده فقال الترمذي : « ولأنه - أي البخاري - لم يعد حديثَ شريكٍ محفوظاً » (٥) .

وشريك أكثر أئمة النقد على أنه سيئ الحفظ (٦) ، ولكن ورد ما يدل

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٢٣٧) .

(٢) العلل الكبير (ص١٠١) ، وذكرها ابن العربي في العارضة (٦/ ١٢٥) فقال : « قال البخاري : شريك يهم كثيراً » .

(٣) المرجع السابق (ص٣٦) .

(٤) المرجع السابق (ص١٨٨) .

(٥) المرجع السابق (ص٣٢٩) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٧-٤٧٥) .

على قوة بعض حديثه ، فقد ذكر الإمام أحمد عندما سئل عن أصحاب أبي إسحاق السبيعي المتثبتين؟ فقال : « شعبة وسفيان ، وشريك حسن الرواية عن أبي إسحاق » [١] ، ونص أيضاً على أنه سمع من أبي إسحاق قديماً [٢]، وقال : « شريك عن أبي إسحاق كان ثبتاً فيه » [٣] .

ونص عدد من علماء الجرح والتعديل [٤] أن شريكاً ساء حفظه بعد توليه القضاء ، قال ابن حبان : « وكان في آخر أمره يخطئ فيما يروي ، تغير عليه حفظه ، فسماع المتقدمين عنه الذين سمعوا منه بواسط ليس فيه تخليط، مثل يزيد بن هارون ، وإسحاق الأزرق ، وسماع المتأخرين عنه بالكوفة فيه أوهام كثيرة » [٥] ، واحتج به في صحيحه في عدة مواضع [٦]

ووكيع بن الجراح ممن سمع من شريك قبل توليه للقضاء فقد قال : « ما كتبتُ عن شريك بعدما ولي القضاء ، فهو عندي على حِدة »[٧] ، وقد روى

---

(١) العلل للمروذي (ص٤٨) .

(٢) مسائل أحمد لصالح (٢/ ٤٥٧) والمعرفة والتاريخ (٢/ ١٦٨) .

(٣) العلل برواية عبد الله (١/ ٢٥١) وانظر للاستزادة : شرح علل الترمذي (٢/ ٥٢١) .

(٤) انظر : تهذيب التهذيب (٤/ ٣٣٦) وشرح علل الترمذي (٢/ ٥٩٠) .

(٥) الثقات لابن حبان (٦/ ٤٤٤) .

(٦) في أربعين موضعاً انظر: الفهارس (١٨/ ١٥٢) .

(٧) النبلاء (٨/ ٢٠٤) .

وكيع هذا الحديث كما عند أحمد في مسنده ، ورواه أحمد أيضاً عن أسود بن عامر عن شريك ، وأسود ممن سمع من شريك قبل تولي القضاء كما نص عليه ابن حجر [١] .

- **أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي الكوفي الهمداني** ، احتج به البخاري في صحيحه [٢] ، وذكر في تاريخه بسنده إلى أبي إسحاق أنه قال : « كنتُ كثير المجالسة لرافع بن خَديج رضي الله عنه » [٣] ، وقد ولد في زمن عثمان رضي الله عنه ورأى علياً رضي الله عنه [٤] ، وهو ثقة عند علماء الجرح والتعديل إلا أنه تغير أو اختلط بأخرة [٥] ، ووصف بالتدليس [٦] ولم أجده صرح بالسماع في هذا الحديث ، بل رأيت البرديجي يقول : « لم يسمع عطاءَ بن أبي رباح » [٧] ، وذكر ابن عدي أن روايته عن عطاء

---

(١) فتح الباري (٤/ ٤٢٢) ط دار المعرفة .

(٢) التعديل والتجريح (٣/ ٩٧٦-٩٧٧) وتهذيب الكمال (٢٢/ ١٠٢) .

(٣) التاريخ الكبير (٦/ ٣٤٧-٣٤٨) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) انظر : الكواكب النيرات (ص٦٦-٦٩) .

(٦) تعريف أهل التقديس (ص١٠١) وذكره في الثالثة .

(٧) تهذيب التهذيب (٨/ ٦٦) .

مرسلة[١] ، والملاحظ هنا أنه من أقران عطاء بل صرح بأنه أكثر من مجالسة رافع بن خديج الذي يروي عطاء عنه هذا الحديث ، فكان من الممكن أن يروي هذا الحديث مباشرة عن رافع رضي الله عنه .

- **عطاء بن أبي رباح المكي** ، ثقة بالاتفاق ، احتج به البخاري في صحيحه[٢] ، وكان يرسل الحديث عن بعض الصحابة ، ومن هؤلاء رافع ابن خديج في قول الشافعي وأبي زرعة [٣] ، وهو قد أدرك رافعاً إذ ولد عطاء سنة اثنتين وعشرين [٤] ، ومات رافع سنة أربع وسبعين في قول الأكثرين [٥] ، وقيل سنة تسع وخمسين [٦] ، فعلى القول الأول يكون عطاء أدرك رافعاً ستاً وأربعين سنة ، وعلى الثاني يكون أدركه اثنتين وثلاثين سنة ، كما ثبت أن عطاءً رحل إلى المدينة لطلب العلم [٧] ، فاحتمال لقائه لرافع بن خديج وهو مدني قوي ، ولعل من قال إن عطاء لم

---

(١) الكامل لابن عدي (٤/ ١٣٣٤) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٠/ ٧٦-٨٠) .

(٣) جامع التحصيل (ص٢٣٧) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٠/ ٨٤) .

(٥) تهذيب الكمال (٩/ ٢٥) .

(٦) الإصابة (١/ ٤٩٦) .

(٧) المعرفة والتاريخ (١/ ٤٤٣) .

يلقه اعتمدوا على ما جاء في إحدى الروايات من أن رافعاً مات في خلافة عثمان[١] ، وهي رواية غير صحيحة .

قال ابن حجر : « وأما البخاري [٢] فقال : مات في زمن معاوية ، وهو المعتمد ، وما عداه واهٍ » [٣] .

رجال السند الثاني :

- **معقل بن مالك البصري** ، شيخ الإمام البخاري [٤] ، روى عنه هنا وفي كتابه (القراءة خلف الإمام) ، روى عنه جمع من الثقات [٥] ، وذكره ابن حبان [٦] في ثقاته ، وقال الأزدي : متروك [٧] ، وقال الذهبي في الكاشف : « ثقة »[٨] ، وقال الحافظ ابن حجر : « مقبول ، وزعم الأزدي

---

(١) الإصابة (١/ ٤٩٦) وتهذيب الكمال (٩/ ٢٥) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٢٩٩) .

(٣) الإصابة (١/ ٤٩٦) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢٧٧) .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٠٢) .

(٧) ميزان الاعتدال (٤/ ١٤٧) وفيه : منكر الحديث ، والتصويب من الهامش ، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٤) .

(٨) الكاشف (٣/ ١٤٤) .

أنه متروك فأخطأ » [١] ، والبخاري إمام ناقد معروف بالتحري فتحديثه عن معقل دال على أنه عنده مقبول الرواية ، ولو كان متروكاً كما زعم الأزدي لما حدَّث عنه ، والأزدي متكلم فيه فلا يقبل جرحه هنا ، وسماع معقل من عقبة ثابت كما هو ظاهر من السند نفسه الذي ساقه البخاري آنفاً .

- **عقبة بن عبد الله الأصم البصري** ، قال البخاري : « سمع عطاءً » [٢] ضعفه الجمهور [٣] ، وروي عن أحمد بن حنبل أنه وثقه [٤] ، وكذلك أحمد بن صالح المصري [٥] .

وقال ابن عدي : « بعض أحاديثه مستقيمة ، وبعضها لا يُتابع عليها » [٦] ، وهو مع ضعفه صالح في المتابعات والشواهد ، وقد توبع على حديثه هذا عن عطاء .

وحديث شريك السابق ضُعِّف وطُعِن فيه لثلاثة أسباب هي مجمل ما

---

(١) التقريب (ص٥٤٠) .

(٢) التاريخ الكبير (٦/ ٤٤١) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٠٦-٢٠٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٣١٤) .

(٥) الثقات لابن شاهين (ص١٧٣) .

(٦) الكامل (٥/ ١٩١٧) .

قاله العلماء فيه :

١- أن الحديث تفرد به شريك ، وهو سيء الحفظ كثير الوهم والخطأ ، وكان موسى بن هارون الحمال يُنكر هذا الحديث ويضعفه ، ويقول : « لم يروه عن أبي إسحاق غير شريك ، ولا عن عطاء غير أبي إسحاق » [١] ، وزعم الخطابي أن البخاري ضعف هذا الحديث وقال : « تفرد بذلك شريك عن أبي إسحاق ، وشريك يَهِمُ كثيراً أو أحياناً » [٢] ، وأظنه جمع بين قول البخاري في العلل الكبير للترمذي : إن شريكاً تفرد به وبين قوله في حديث آخر : إن شريكاً كثير الغلط ، أما أن يكون قال ذلك في هذا الحديث فأستبعده؛ لأن الترمذي وهو تلميذه نقل عنه تحسين الحديث بل وساق متابعة تشعر بأنه يقوي الحديث لا يضعفه ، ثم إن الخطابي لم يُسند قول البخاري ولم يبين مصدره فيه ، وحين نقل قول موسى ابن هارون ذكر سنده إليه ، لذا أرى أن نقل الخطابي هذا في ثبوته شك . وعنه نقل البيهقي أن البخاري ضعف هذا الحديث [٣] .

---

(١) معالم السنن للخطابي (٥/ ٦٤) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٣٧) وصرّح باسم الخطابي ، وفي معرفة السنن والآثار (٨/ ٢٩٠) .

٢- أن الحديث منقطع بين عطاء ورافع بن خَديج ، فهو لم يسمع منه ، قاله الشافعي [١] ، وأبو زرعة الرازي [٢] ، وابن عدي [٣] .

٣- أن أبا إسحاق مدلس ، وقد أدخل بينه وبين عطاء واسطة ، قال ابن عدي : « وكنتُ أظن أن عطاءً عن رافع بن خَديج مرسل حتى تبين لي أن أبا إسحاق أيضاً عن عطاء مرسل ، حدثناه عبد الله بن محمد بن مسلم ، ثنا يوسف بن سعيد ، ثنا حجاج بن محمد ، ثنا شريك عن أبي إسحاق عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء بن أبي رباح عن رافع بن خديج . . . . قال يوسف : غير حجاج لا يقول عبد العزيز ، يقول : عن أبي إسحاق عن عطاء » [٤] .

قال البيهقي بعد أن نقل هذا النص : « أبو إسحاق كان يدلس » [٥] .

ومن احتج بالحديث فإنه يرد هذه الطعون لما يلي :

١- أن شَريكاً قد تابعه قيس بن الربيع [٦] ، وهو مع ضعفه لم يصل

---

(١) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٨/ ٢٨٩) والسنن الكبرى (٦/ ١٣٦) .

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٢٩) .

(٣) الكامل لابن عدي (٣/ ١٣٣٤) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ١٣٧) .

(٦) انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٢٨-٣٨) .

إلى درجة المتروك ، فهو صالح في المتابعات ، كذلك يشهد لصحة حديث شريك متابعة عقبة الأصم عن عطاء ، وهو أيضاً لا بأس به في المتابعات ، كما أن لحديث شريك شاهداً صحيح السند رواه يحيى بن سعيد القطان ، حدثنا أبو جعفر عمير بن يزيد الخَطْمي قال : « أتيتُ سعيد بن المسيب ، فقلتُ : بلغنا عنك شيء في المزارعة ، فقال : كان ابنُ عمر لا يرى بها بأساً حتى ذُكر له عن رافع بن خَديج فيها حديثٌ ، فأتى رافعاً ، فأخبره رافعٌ « أن رسول الله - ﷺ - أتى بني حارثة فرأى زرعاً في أرض ظُهير ، فقال : « ما أحسنَ أرض ظُهير! » فقالوا : إنه ليس لظُهير ، فقال : « أليست أرضَ ظهير؟ » فقالوا : بلى ، ولكنه أزرع فلاناً . قال : فردوا عليه نفقتَه ، وخذوا زرعكم » . قال رافعٌ : فرددنا عليه نفقته وأخذنا زرعنا »[1] .

قال أبو حاتم الرازي : « يحيى حافظ ثقة ، وهذا يقوي حديث شريك عن أبي إسحاق عن عطاء عن رافع . . . ، وروى هذا الحديث غير شريك، وحديث يحيى لم يُسنده غير يحيى بن سعيد »[2] ، وقوله ظاهر في أن شريكاً قد توبع ، وكذلك مفهوم كلام أحمد الذي سيأتي بعد قليل حين

---

(١) أخرجه أبو داود (٣٣٩٤) ، والطحاوي في مشكل الآثار (٧/ ٩٩-١٠٠) ، والبيهقي في الكبرى (٦/ ١٣٦) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٧٦) .

قال: « ولكن أبا إسحاق زاد فيه (زرع بغير إذنه) وليس غيره يذكر هذا الحرف » ، يفيد أن الحديث لم ينفرد به شريك .

والظاهر من سياق البخاري للسند الثاني أنه يريد به إثبات أن للحديث أصلاً عن عطاء وأنه محفوظ ، وأن شريكاً وإن تفرد به عن أبي إسحاق فقد توبع على أصل الحديث ، ثم إن شريكاً كما نقلنا آنفاً كان من الأثبات في حديث أبي إسحاق ، وكان مكثراً عنه ، فقد نقل أحمد أن إنساناً قال لشريك : ما أكثرَ حديثك عن أبي إسحاق فقال : « وددتُ أني كتبتُ نَفَسه ، وكان يتلهف عليه » [1] ، وقال علي بن المديني : « إن شريكاً قال : صليت مع أبي إسحاق ألفَ غداة » [2]

والمكثر عن شيخ يُحتمل له أن يُغرب على غيره من أصحاب ذلك الشيخ، ولعله لهذه الملازمة وهذا الحرص الشديد على حديث أبي إسحاق كان يتقن حفظ حديثه أكثر من غيره ، ومن المُسلَّم به أن الاهتمام بالمادة العلمية وشدة الرغبة فيها أكبر معين على جودة الحفظ ، وطول بقاء المادة المحفوظة في الذاكرة ، وهذا الأمر لا يُهمل أئمتنا من علماء الحديث مراعاته ، لذلك قالوا كما ذكر الإمام مسلم : إن حماد بن سلمة أثبت الناس

(١) العلل برواية عبد الله (١/ ٢٥١-٢٥٢) .

(٢) تاريخ بغداد (٩/ ٢٨٤) .

في ثابت البناني ، وهو إذا روى عن غيره يخطئ كثيراً ، وكذلك جعفر بن برقان إذا روى عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم فهو أعلم الناس بهما وبحديثهما ، وهو في غيرهما ضعيف ردئ الحفظ [١] .

ومما يدل على أن شريكاً قد حفظ هذا الحديث أن نحواً من عشرين راوياً - بحسب اطلاعي المحدود - قد رووا عنه هذا الحديث ولم يختلفوا عليه فيه ، والغالب أن سماعهم لم يكن في مجلس واحد لاختلاف أعمارهم وبلدانهم ، فاتفاقهم يدل على أن شريكاً قد ضبط هذا الحديث وحفظه ، ومن المسلّم به أن ليس كل حديث يرويه شريك فالوهم والغلط فيه حاصل ولابد ، فهذا ما لا يمكن تصوره ، وقد حفت بالحديث عدة قرائن دلت على أن شريكاً لم يخطئ فيه .

٢- قال أبو حاتم الرازي : « وأما الشافعي فإنه يدفع حديث عطاء وقال: عطاء لم يلق رافعاً » ، قال ابن أبي حاتم : « قال أبي : بلى قد أدركه » [٢] ، يريد بذلك أن احتمال لقائه له قوي - لما ذكرناه سابقاً من معاصرته - ، وكذلك البخاري لو كان عنده شك في ثبوت لقاء عطاء لأبي رافع لبين ذلك كما هي عادته ، ولما حكم على الحديث بأنه حسن ، ويظهر لي من

(١) التمييز للإمام مسلم (ص٢١٧-٢١٨) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٤٧٦) .

سياقه للسند الثاني الذي رواه عقبة الأصم - وفيه كما ورد في العلل الكبير - (عن عطاء قال : حدثنا رافع) أنه يقوي بهذا السند سماع عطاء من رافع، فإنه لم يتعقب هذا السند بشيء ، وهو إمام ناقد له عناية بالغة بهذه المسألة ، ولا يوجد دليل بين على عدم اللقاء ، والظاهر من طول المعاصرة وقرب البلاد مع ما ذكره عقبة مع ضعفه من تصريح عطاء بالسماع من رافع أن احتمال اللقاء بينهما أقوى بكثير من احتمال عدم اللقاء، وقد أسند البخاري عن عطاء أنه قال : « أدركتُ مائتي نفس من أصحاب النبي ﷺ في هذا المسجد ، إذا قال الإمام : « ولا الضالين » سمعت لهم رجة بآمين » (١) ، ورأيتُ البخاري يقول في ترجمة عطاء : « سمع أبا هريرة وابنَ عباس وأبا سعيد وجابراً وابن عمر رضي الله عنهم » (٢) ، وهو بهذا يخالف شيخه علي بن المديني الذي يقول : « رأى عطاء بن أبي رباح أبا سعيد الخدري يطوف بالبيت ولم يسمع منه » (٣) ، ويخالف شيخه أحمد بن حنبل الذي يقـول : « عطـاء بن أبي رباح قد رأى ابن عمر ، ولم يسمع

(١) التاريخ الكبير (٦/ ٤٦٤) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) العلل لابن المديني (ص٦٦) .

منه »[١] ، فالراجح عندي أن البخاري لا يرى حديث عطاء عن رافع غير متصل ، كما هو رأي الشافعي وأبي زرعة الرازي ، ولعلهما قالا ذلك بناء على الرواية التي تقول : إن رافعاً مات في خلافة عثمان رضي الله عنه - كما ذكرتُ ذلك سابقاً - .

٣- اعتمدوا في إثبات تدليس أبي إسحاق لهذا الحديث على رواية حجاج ابن محمد المصيصي والسند إليه صحيح[٢] ، وقد خالف حجاج بن محمد وهو ثقة ثبت متقن[٣] - بزيادته لعبد العزيز بن رُفيع بين أبي إسحاق وعطاء - كُلَّ من روى هذا الحديث عن شريك ، وقد نص على ذلك يوسف بن سعيد المصيصي أن حجاجاً تفرد بهذه الزيادة في السند ، ورواية الجماعة أقرب للثبوت إن شاء الله ، وعلى فرض صحة رواية حجاج فإن عبد العزيز بن رُفيع ثقة احتج به البخاري وأخرج له في صحيحه عن عطاء ابن أبي رباح[٤] .

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٢٨) .

(٢) رواه ابن عدي (٣/ ١٣٣٤) عن شيخه محمد بن عبد الله بن مسلم الإسفراييني وهو ثقة انظر : النبلاء (١٤/ ٥٤٧-٥٤٨) عن يوسف بن سعيد المصيصي وهو ثقة ، انظر : تهذيب الكمال (٣٢/ ٤٣٠-٤٣١) يرويه عن حجاج بن محمد .

(٣) تهذيب الكمال (٥/ ٤٥١-٤٥٦) .

(٤) تهذيب الكمال (١٨/ ١٣٤-١٣٦) .

وقال في تاريخه : « سمع عطاءً » [1] ، فالحديث كما يُقال: كيفما دار على ثقة وأما أن أبا إسحاق لم يصرح بالتحديث في هذا السند ، فهذا لا يضر؛ لأن عقبة الأصم تابعه على روايته عن عطاء ، ومما يُضعف احتمال تدليس أبي إسحاق هنا أنه حدَّث بالحديث عن عطاء وهو من أقرانه ، وقد ثبت عنه أنه قال : أكثرتُ من مجالسة رافع بن خديج رضي الله عنه ، فلو حدَّث بـ (عن رافع) لكان حديثه عنه ممكناً لسماعه منه ، فلما صرح بأن الحديث عن عطاء وهو من أقرانه ضعف احتمال التدليس؛ لأن التدليس في الأصل نوع من التظاهر بالسماع ، فلو أراد أن يدلس هنا لحدَّث عن رافع بدون واسطة ، وعلى افتراض أنه دلس حتى عن عطاء فإن الواسطة - كما بيَّن حجاج بن محمد - عبد العزيز بن رُفيع وهو ثقة سمع من عطاء ، ويبعد جداً عندي أن يكون أبو إسحاق دلس حتى عن عبد العزيز ، وهذه القرائن مع متابعة عقبة ترفع الشك عن هذا الحديث من حيث ثبوته .

وقد احتج الإمام أحمد بهذا الحديث ، قال أبو داود : « سمعت أحمد سئل عن حديث رافع؟ قال : عن رافع ألوان ، ولكن أبا إسحاق زاد فيه : « زرع بغير إذنه » وليس غيره يذكر هذا الحرف ، قال أحمد : وإذا كان

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ١١) .

غصب؛ فحكمه حديث رافع »[١] ، وقال : « سمعت أحمد سئل عن رجل زرع بأرض قوم بغير إذنهم؟ قال : له نفقته ، والزرع لصاحب الأرض » ، وقول أحمد : « عن رافع ألوان » لا يعني اضطراب الحديث ، فقد قال عبد الله بن أحمد : « سمعت أبي يقول في حديث رافع بن خَديج : هو مختلف عنه ، يُروى عنه ألوان مختلفة ، مرة يقول : « نهى النبي ﷺ عن كري المزارع » ، ومرة عن ظُهير عن النبي ، ومرة يقول : ما خرج عن الرُبيع . . . وكلها أحاديث صحاح إلا أنه مختلف عنه »[٢] ، ونقل الكوسج احتجاج أحمد وإسحاق بن راهويه بهذا الحديث [٣] ، وقواه أبو حاتم الرازي كما تقدم وقال الترمذي : حَسن غريب ، والطحاوي [٤] ، وابن القيم وقال : « وليس مع من ضعف الحديث حجة ، فإن رواته محتج بهم في الصحيح [٥] ، وهم أشهر من أن يسأل عن توثيقهم ، وقد حسنه

---

(١) مسائل أبي داود (ص ٢٠٠) .

(٢) مسائل عبد الله (ص ٤٠٥) .

(٣) مسائل الكوسج -المعاملات- (ص ٢٢٦٥-٢٢٦٦) ونقلها الترمذي في جامعه (٣/ ٦٤٨).

(٤) مشكل الآثار (٧/ ٩٨) .

(٥) في هذا نظر ؛ فإن شريكاً استشهد به البخاري وأخرج له مسلم متابعة .

إمام المحدثين أبو عبد الله البخاري ، والترمذي بعده ، وذكره أبو داود ولم يضعفه ، فهو حسن عنده ، واحتج به الإمام أحمد وأبو عبيد ، وقد تقدم شاهده من حديث رافع بن خديج » [١] يعني حديث سعيد بن المسيب الذي ذكرته فيما مضى .

والسؤال الآن : ماذا أراد البخاري بتحسينه لهذا الحديث؟

أجاب الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر الحديث وتحسين البخاري له ، فقال : « وتفردُ شريك بمثل هذا الأصل عن أبي إسحاق مع كثرة الرواة عن أبي إسحاق ، مما يوجب التوقف عن الاحتجاج به ، لكنه اعتضد بما رواه الترمذي أيضاً من طريق عقبة الأصم عن عطاء عن رافع رضي الله عنه ، فوصَفَه بالحسن لهذا ، وهذا على شرط القسم الثاني » [٢] ، يعني الحسن لغيره .

ولقائل أن يقول : ألا يمكن أن يكون البخاري وصفه بالحسن لأنه عنده من قبيل الصحيح لغيره؟ لأنه تأكد أن شريكاً قد حفظه فصار عنده من صحيح حديث شريك لا سيما أنا وجدنا البخاري أطلق الحسن في مواضع عديدة على الحديث الذي يصححه هو بنفسه ، وسنرى في آخر

---

(١) تهذيب سنن أبي داود (٥/ ٦٤) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٩) .

المبحث إن شاء الله أن البخاري يحكم على حديث من يقول فيه مقارب الحديث بأنه صحيح ، مما يدل على أن تعريف الصحيح عنده أشمل مما عرفه المتأخرون ، نقول هذا لأن جزم الحافظ بأن البخاري وصف الحديث بالحسن لأنه على شرط الحسن لغيره كما هو عند الترمذي ، لا نوافقه عليه لما يلي :

١- حديث شريك عن أبي إسحاق أقوى وأثبت أحاديث شريك ، بصريح كلام الإمام أحمد الذي تقدم نقله .

٢- أن شريكاً مكثر عن أبي إسحاق مع تثبته في الرواية عنه ، والمكثر يُحتمل له التفرد .

٣- أن حديث شريك هذا تابعه عليه قيس بن الربيع وكذلك عقبة الأصم ، ولمعناه شاهد صحيح عن رافع بن خديج .

فالذي أذهب إليه أن مراد البخاري من تحسينه للحديث أنه حديث محفوظ ثابت ، وذِكْره للطريق الثاني هو من باب التأكيد لرواية شريك ، ولإثبات سماع عطاء من رافع ، والمتابعات تُذكر حتى للأحاديث الصحيحة كما هو في الصحيحين وغيرها ، فلا يعني إيرادها أن الحديث من قبيل الحسن لغيره ، بل قد يكون من قبيل الصحيح لغيره ، وهذا أميل إليه للأسباب الآنفة .

وذهب فضيلة الدكتور ربيع بن هادي إلى أن مراد البخاري بالحسن هنا هو الغرابة والتفرد ، لأن شريكاً قد تفرد به عن أبي إسحاق وأغرب به ، ولا يريد بذلك المعنى الاصطلاحي قطعاً[1] .

وأوافق فضيلته في أنه لم يُرد المعنى الاصطلاحي ، ولكن لا أظن البخاري أراد بتحسينه الغرابة والتفرد؛ لأنه بيّن ذلك بعبارة صريحة ، فكان ولابد أن لتحسينه معنى آخر غير التفرد ، وواضح من السياق أن تحسينه خرج مخرج الحكم على الحديث ، ثم قال بعبارة صريحة واضحة : إن شريكاً تفرد بهذا الحديث عن أبي إسحاق ، وحمل الكلام على التأسيس أولى من التوكيد ، وذكر البخاري لتفرد شريك مطابق من حيث تركيب الجملة لقول الترمذي في هذا الحديث حسن غريب ، فهل عنى الترمذي بالحسن هنا الغرابة؟! .

وليس البخاري بدعاً في تقوية هذا الحديث والحكم عليه بأنه محفوظ ثابت ، فقد احتج به قبله شيوخه أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو عبيد القاسم بن سلام ، وقد وجدناه في احتجاجه بعبد الله بن محمد بن عقيل وعمرو بن شعيب يقول : رأيت أحمد وإسحاق وعلياً

(١) تقسيم الحديث (ص ٤٣-٤٤) .

والحميدي يحتجون بهما .

(**النص الرابع والعشرون**) : قال الترمذي : « حدثنا عبد الله بن أبي زياد ، حدثنا عبد العزيز بن عبد الله الأويسي ، حدثنا محمد بن جعفر ، عن إسماعيل بن صخر الأيلي ، عن أبي عبيد ة بن محمد بن عمار بن ياسر ، عن أبيه ، عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « من أحب أن يقرأ القرآن جديداً غضاً كما أُنزل ، فليسمعه من ابن أم عبد ، فلما كان الليل انقلب عمر إلى عبد الله بن مسعود يستمع قِراءته ، فوجد أبا بكر قد سبقه فاستمعا، فإذا هو يقرأ قِراءة مفسرة حرفاً حرفاً » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن . حدثنا به عبد العزيز الأويسي »[1] .

لم أجده إلا من طريق الأويسي به ، وقد قال البزار بعد أن أخرج الحديث من طريقه : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد ، ولا نعلم روى عن إسماعيل بن صخر إلا محمد بن جعفر بن أبي كثير »[2] ، وهذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير مسنداً ،

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٥١) ، (٢/ ٨٨٢-٨٨٣) .

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ٣٦٠) ، وفي خلق أفعال العباد (ص ١٧٠) معلقاً بدون إسناد إلى عمـار رضي الله عنه ، والبزار في مسنده (٤/ ٣٣٩-٢٤٠) ، والحاكم في =

وذكره كذلك في كتابه (خلق أفعال العباد) معلقاً بالجزم إلى عمار مرفوعاً.

رجال السند:

- **عبد العزيز بن عبد الله الأويسي**، ثقة حجة [١]، احتج به البخاري في صحيحه، وأخرج له عن محمد بن جعفر [٢]، وقد صرح بسماعه هنا منه، وقد ذُكر عن أبي داود أنه ضعفه، ولكن رد الحافظ ابن حجر ذلك وأثبت أنه وثقه [٣].

- **محمد بن جعفر بن أبي كثير المدني**، ثقة [٤]، احتج به البخاري[٥]، ولم أجد -حتى الآن- ما يثبت سماعه أو لقاءه لإسماعيل بن صخر.

- **إسماعيل بن صخر الأيلي**، ساق البخاري في ترجمته [٦] الحديث المذكور، ولم يجرحه بشيء فهو عنده على الاحتمال، وقد ذكره ابن حبان في

= المستدرك (٢/ ٢٢٧)، أخرجه شاهداً لحديث عمر.

(١) تهذيب الكمال (١٨/ ١٦٢-١٦٣).

(٢) التعديل (٢/ ٨٩٨) وتهذيب الكمال (١٨/ ١٦١).

(٣) هدي الساري (ص ٤٤١).

(٤) تهذيب الكمال (٢٤/ ٥٨٤-٥٨٥).

(٥) التعديل (٢/ ٦٢٢) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٥٨٤).

(٦) التاريخ الكبير (١/ ٣٦٠).

ثقاته وقال : « يروي المقاطيع » [١] ، ولم يذكر ابن أبي حاتم [٢] في شأنه شيئاً ، ولم أجد ما يدل على لقائه أو معاصرته لأبي عبيد ة بن محمد بن عمار.

- **أبو عبيد ة بن محمد بن عمار بن ياسر** ، قال البخاري : « عن أبيه عن جده ، روى عنه إسماعيل بن صخر » [٣] ، وثقه ابن معين [٤] ، وقال أبو حاتم الرازي : « صحيح الحديث » [٥] ، وقال مرة : « هو منكر الحديث » [٦] ، وأبو عبيد ة هذا مشهور روى عنه جمع غفير [٧] ، وهو مدني[٨] تابعي سمع من جابر بن عبد الله والرُبيع بنت معوذ [٩] ، وقد وثقه عبد الله بن أحمد بن حنبل [١٠] ، وقال الذهبي : « صدوق إن شاء الله

---

(١) الثقات لابن حبان (٨/ ٩٢) .

(٢) الجرح والتعديل (٢/ ١٧٨) .

(٣) الكنى للبخاري (ص ٥٢) .

(٤) سؤالات ابن الجنيد (ص ٣٢٣) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٣٤/ ٦٢) نقلاً عن كتاب (الكُنى) لابن أبي حاتم ، وهو غير الذي في الجرح والتعديل .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٤٠٥) .

(٧) الميزان (٤/ ٥٤٩) .

(٨) انظر : طبقات ابن سعد -التتمة- (ص ٩٧ ، ٣٢٧) وتهذيب الكمال (٣٤/ ٦٢) .

(٩) المعرفة والتاريخ (١/ ٣٧١) (٣/ ٢٨٣) .

(١٠) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٦١) .

وثقه غير واحد » [١] ، وهو معاصر لأبيه – إن شاء الله – لأن أباه قتله المختار ابن أبي عبيد الثقفي ذكر ذلك البخاري في فصل من مات بين الستين إلى السبعين [٢] ، وجابر والرُبيع رضي الله عنهما ماتا بعد السبعين[٣] ، ولا مانع من أن يكون سمع منهما قبل وفاتهما بعدة سنوات ، فاحتمال سماعه من أبيه أُراه قوياً .

– **محمد بن عمار بن ياسر** ، قال البخاري : « عن أبيه ، روى عنه ابنه أبو عبيد ة ، قتله المختار » [٤] ، وبين في تاريخه الصغير أنه زار المختار فقتله ، قال أبو حاتم الرازي : « وسأله المختار أن يحدث عن أبيه بكذب ، فلم يفعل ، فقتله » [٥] ، وقد ذكره ابن سعد [٦] في الطبقة الثانية من تابعي المدينة ، وذكره ابن حبان[٧] في ثقاته في التابعين ، ومنهجه حسب قوله أنه لا يذكر في كل طبقة إلا من شافه وروى عن التي قبلها ، وليس لمحمد بن

---

(١) الميزان (٤/ ٥٤٩) .

(٢) التاريخ الصغير (١/ ١١٧٥) .

(٣) وفاة جابر في تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٣) وفاة الربيع في النبلاء (٣/ ١٩٨) .

(٤) التاريخ الكبير (١/ ١٨٥) .

(٥) الجرح والتعديل (٨/ ٤٣) .

(٦) طبقات ابن سعد (٥/ ٢٤٤) .

(٧) ثقات ابن حبان (٥/ ٧٧٥٣) .

عمار رواية إلا عن أبيه ، فظاهر صنيع ابن حبان أنه يثبت سماعه منه ، وقرينة أخرى تدل على ذلك هي ما ذكره أبو حاتم الرازي أن المختار قتل محمداً لأنه طالبه برواية أحاديث مكذوبة عن أبيه ، ولو كان محمد صغيراً أو لم يسمع من أبيه لم يطلب المختار منه ذلك؛ لأن خصومه إذا احتج عليهم بما سيرويه محمد بن عمار عن أبيه ، سيطعنون في ذلك إن كان محمد صغيراً عند وفاة أبيه ، فالظاهر أن المختار راوده عن ذلك لأنه يعلم أن ما سيقوله محمد عن أبيه سيصدق؛ لمنزلته ومكانته ومعرفته بأبيه ، والله أعلم.

وهذا الحديث رُوي عن رسول الله ﷺ من طرق أخرى[1] بعضها جيد فقد روي عن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن مسعود ، وعلي ابن أبي طالب ، وعمر بن الحارث وغيرهم ، ولكن جميع أسانيده التي وقفت عليها مخرجها من الكوفة ، إلا حديث عمار فالظاهر من رجاله أنه مدني ، وهذه ميزة فيه لاختلاف مخرجه عن غيره .

ولعل البخاري لما رأى أن المتن محفوظ عن رسول الله ﷺ وهو في الفضائل ، وأن سند حديث عمار سند مدني ، وحديث أهل المدينة أنقى أحاديث أهل الأمصار من حيث الجملة ، فليس التدليس في الأسانيد من

(١) انظر : السلسلة الصحيحة للألباني (٥/ ٣٧٩-٣٨١) .

مذهبهم ، يضاف إلى ذلك أن سند حديث عمار سند نازل بالنسبة للبخاري ، فلعل في هذا ما يشعر ولو من بعيد أن ليس في الحديث انقطاع ، وليس فيه من هو ضعيف معروف بالضعف ، وهو سالم كذلك من أي علة أو مخالفة ، فترجَّح بهذا عنده أنه محفوظ عن عمار بن ياسر - إن شاء الله - ، وهذا هو مراد البخاري من تحسينه ، ولا أستبعد أن البخاري اطلع على سماع محمد بن جعفر من إسماعيل بن صخر ، وكذلك سماع إسماعيل من أبي عبيد ة وإن كنا لم نقف على ذلك .

(**النص الخامس والعشرون**) : قال الترمذي : « حدثنا أحمد بن منيع ، حدثنا ابن أبي زائدة قال : حدثني أبو يعقوب الثقفي ، قال : حدثني يونس ابن عبيد مولى محمد بن القاسم ، قال : بعثني محمد بن القاسم إلى البراء بن عازب أسأله عن راية رسول الله ﷺ فقال : « كانت سوداء مُرَبَّعةً من نَمِرَةٍ » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن [(١)] .

هذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه [(٢)] ومعه آخرون جميعهم عن

---

(١) العلل الكبير (ص٢٧٧) ، (٢/ ٧١٣) .

(٢) أخرجه البخاري في الكبير (٨/ ٤٠٣) وأحمد في المسند (٤/ ٢٩٧) وأبو داود (٢٥٩١) والترمذي (١٦٨٠) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٨١) وأبو الشيخ ابن حبان في أخلاق=

يحيى بن زكريا بن أبي زائدة به .

رجال السند :

- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي ، ثقة ثبت متقن [١] ، احتج به البخاري في صحيحه [٢] ، وكان جيد الأخذ للحديث [٣] ، وسماعه من أبي يعقوب ظاهر في السند .

- أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم الثقفي ، ذكره البخاري في تاريخه[٤] ولم يذكر فيه جرحاً ، فهو عنده محتمل على القاعدة التي ذكرناها في مقدمة المبحث .

وقد ذكره ابن حبان في ثقاته [٥] .

= النبي (ص١٢٦) ووقع سقط في إحدى طرق الحديث في التاريخ الكبير أوهم أن إبراهيم بن موسى يروي الحديث مباشرة عن أبي يعقوب الثقفي ، وهذا خطأ ، والصواب أن بينهما ابن أبي زائدة . انظر سنن أبي داود ، وترجمة يحيى بن زكريا في تهذيب الكمال (٣١/ ٣٠٦) فإن إبراهيم يروي عنه .

(١) تهذيب الكمال (٣١/ ٣٠٧ - ٣١٢) .

(٢) التعديل والتجريح (٣/ ١٢٠٨) وتهذيب الكمال (٣١/ ٣٠٥ - ٣٠٧) .

(٣) التاريخ الكبير (٨/ ٢٧٤) .

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٧٨) .

(٥) الثقات لابن حبان (٨/ ١٠٦) .

وأما ابن عدي فقال : « روى عن الثقات ما لا يتابع عليه » [١] « وأحاديثه غير محفوظة » [٢] ، والرجل ليس مجهولاً حتى يقال إن توثيق ابن حبان هنا لا ينفعه؛ بل هو معروف فقد روى عنه عدد من مشاهير الكوفيين [٣] ، ونقل ابن حجر تبعاً لمغلطاي أن العقيلي قال : « في حديثه نظر ، وروى عن مالك حديثاً لا أصل له »[٤] .

وهذا خطأ ، فالعقيلي قال هذا في إسحاق بن إبراهيم الحُنيني وليس الثقفي ، والثقفي ليس له رواية عن مالك أصلاً ، ومن تأمل شيوخهما عرف أنهما ليسا واحداً وقد فرق بينهما أصحاب الكتب المعتمدة في الجرح والتعديل ، ومغلطاي -رحمه الله- وقع منه مثل هذا في تراجم عديدة ، فينبغي التدقيق في نقولاته متى ما كانت مصادره مُتاحة لنا ، وسماع أبي يعقوب من يونس ظاهر في السند ، ومما يقوي حاله أن أبا داود والترمذي والنسائي احتملوه في هذا الحديث .

---

(١) الكامل لابن عدي (١/ ٣٣٣ ، ٣٣٤) .

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ٣٣٣ ، ٣٣٤) .

(٣) الجرح والتعديل (١/ ٢٠٧) وتهذيب الكمال (٢/ ٣٩٥) .

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٢٢) والضعفاء للعقيلي (١/ ٩٧ - ٩٨) والإكمال لمغلطاي (١/ ١٤٩) مخطوط .

- **يونس بن عبيد مولى محمد بن القاسم** ، ذكره البخاري في تاريخه [١] فلم يذكر فيه جرحاً ، فهو عنده على الاحتمال لقاعدته التي ذكرناها ، وليس له راوٍ إلا إسحاق بن إبراهيم الثقفي فقط ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٢] ، وأما ابن القطان فقال : « مجهول »[٣] ، وقال الذهبي : « تابعي لا يُعرف »[٤] ، وسماعه من البراء رضي الله عنه ظاهر في السند ، لذا نص عليه البخاري في تاريخه .

وقد حكم الترمذي على هذا الحديث بأنه : « حسن غريب ، لا نعرفه إلا من حديث ابن أبي زائدة » [٥] .

وقال الذهبي : « حديث حسن » [٦] .

والسؤال لماذا حسنه البخاري مع أن فيه رجلاً مضعفاً وآخر مجهولاً؟

بالنسبة لأبي يعقوب فيظهر لي أن البخاري لا يراه من حيث المنزلة كما

---

(١) التاريخ الكبير (٨/ ٤٠٣) .

(٢) الثقات لابن حبان (٥/ ٥٥٤٣) .

(٣) تهذيب التهذيب (١١/ ٤٤٥) .

(٤) ديوان الضعفاء (ص٤٥٠) .

(٥) جامع الترمذي (٤/ ١٩٦) .

(٦) الميزان (٤/ ٢٨٢) .

يراه ابن عدي ، بل هو عنده أمثل من ذلك ، بدليل سكوته عن جرحه في تاريخه وتحسينه لحديثه هنا ، ولعله راعى أن ابن أبي زائدة هو الذي يروي عنه هذا الحديث ، وقد تقدم معنا وصفهم له بأنه كان جيد الأخذ للحديث ، وليس في هذا الحديث لا سنداً ولا متناً ما يوجب النكارة .

وأما يونس بن عبيد فهو في حد الجهالة بلا شك ، ولعل البخاري ومعه أبو داود والترمذي والنسائي احتملوه وقووا حديثه هذا لأنه ليس في أمرٍ من أمور الحلال والحرام ، ولأنه وقعت له قصة في سماعه لهذا الحديث ، إذ بعثه مولاه ليسأل البراء عن صفة راية رسول الله ﷺ ، وهذا يقتضي أنه اعتنى بحفظ ما قاله البراء ليبلغه مولاه ، ولأن المتن قصير جداً لا يصعب على متوسط الحفظ - وغالب الناس كذلك - أن يضبطه ، أما من ناحية العدالة فإنه كما يظهر من الحديث تابعي ، وجمهور النقاد يتسامحون في جهالة التابعي إذا لم يخالف أو يأتي بما يُنكر عليه وخاصة في أمرٍ كهذا مما لا يكون من أحاديث الأحكام ، وقد وضحنا شيئاً من هذا في مبحث علي ابن المديني ، وتقدم أن البخاري -كما ذكر الذهبي- مشى بعض من لا تعرف عدالته في صحيحه ، ولكل هذه القرائن حسن البخاري الحديث ، بالإضافة إلى أمر مهم وهو أن للحديث شواهد قوية تدل على ثبوته ، ومنها :

١ ـ ما رواه النسائي [١] عن يزيد بن زريع ، حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، حدثنا قتادة ، عن أنس « أن ابن أم مكتوم كانت معه راية سوداء لرسول الله ﷺ في بعض مشاهد النبي ﷺ » .

٢ ـ وما رواه الترمذي [٢] والنسائي [٣] وأحمد [٤] عن سلام أبي المنذر عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن الحارث بن حسان رضي الله عنه قال : « دخلتُ المسجد ، فإذا المسجد غاصٌ بالناس ، فإذا راية ، قلت: ما شأن الناس اليوم؟ قالوا : هذا رسول الله ﷺ يريد أن يبعث عمرو بن العاص وجهاً» .

٣ ـ وما رواه الترمذي [٥] عن يزيد بن حيَّان قال : سمعت أبا مِجْلزٍ لا حق بن حميد يحدث عن ابن عباس قال : « كانت رايةُ رسول الله ﷺ سوداء ، ولواؤه أبيض » ويزيد قال فيه البخاري : « عنده غلط كثير » [٦] .

ولعل في حديث البراء ما يستشكل ، إذ كيف تكون الراية سوداء وهو

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ١٨١) .

(٢) جامع الترمذي (٣٢٧٤) .

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٥/ ١٨١) .

(٤) مسند أحمد (٣/ ٤٨١) .

(٥) جامع الترمذي (٣٢٧٤) .

(٦) التاريخ الكبير (٨/ ٣٢٥) .

يقول إنها من نَمِرَة ، وهي كما يقول ابن الأثير : « كل شَمْلَةٍ مُخططةٍ من مآزر الأعراب فهي نَمِرة ، كأنها أُخذت من لون النمر لما فيها من السواد والبياض »[١] .

وهذا لا يلزم أن كل نَمِرة كذلك ، فقد قال الخطابي : « النمِرة : بُردةٌ من صُوفٍ تُلبس »[٢] ، وقد يكون أطلق أنها سوداء لأنه اللون الغالب عليها. وقوله (مربعة) يوافقه ما عليه عمل الناس في كل العصور أن الراية تكون مربعة .

وبهذا نعلم أن الحديث ليس فيه ما ينكر ، إلا أن فضيلة الدكتور ربيع بن هادي أورد استشكالاً جديراً بالمناقشة ، فقد قال : « محمد بن القاسم لم يدرك البراء ابن عازب ، إذ البراء كان قد توفي سنة اثنتين وسبعين ، ومحمد ابن القاسم لم يولد بعد أو هو طفل لا شأن له بالجهاد ، ذلك أن من الثابت تاريخياً أن الحجاج جَهَّز ابن القاسم لقيادة الجيش المبعوث إلى الهند ، وعمره سبع عشرة سنة »[٣] .

ثم قال : « وبعيد أن يجهل هذا الإمام البخاري وهو من أعلم الناس

---

(١) النهاية في غريب الحديث (٥/ ١١٨) .

(٢) غريب الحديث للخطابي (٢/ ٢٩٦) ومثله في القاموس (ص٦٢٧) .

(٣) تقسيم الحديث (ص٥٥) .

بالتأريخ »[١] .

وفضيلته قال هذا بناء على أن يونس بن عبيد كما جاء في تهذيب التهذيب وأصله تهذيب الكمال : « مولى محمد بن القاسم الثقفي » ، وزيادة (الثقفي) لم أجدها في التاريخ الكبير للبخاري ولا في الجرح والتعديل ولا في ثقات ابن حبان ، فليس عندهم إلا (مولى محمد بن القاسم) فقط ، ويظهر أن المزي أو المقدسي صاحب الكمال فهم ذلك من كون إسحاق بن إبراهيم ثقفياً ، ولكن يجب أن نراعي ما ذكره البخاري ومن بعده من عدم إضافتهم لقب الثقفي لاسم مولى يونس بن عبيد ، لذا فهذا الاستشكال غير قائم عند البخاري؛ لأن محمد بن القاسم لم يُنسب ، ولا يؤثر نسبه من عدمه في اتصال الحديث لأن السماع ظاهر في السند .

والراجح عندي : أن مراد البخاري من تحسينه الحديث هو أن الحديث محفوظ ، وذلك لأنه ليس في الحديث رجل ضعيف معروف الضعف عنده، وليس فيه علة ولا مخالفة ، والسند متصل على شرطه في اتصال المعنعن ، والحديث مع هذا كله محفوظ من وجوه أخرى[٢] .

وأما فضيلة الشيخ الدكتور ربيع فذهب إلى أن إطلاق البخاري الحسن

---

(١) تقسيم الحديث (ص٥٥) .

(٢) انظر : سُبُل الهدى والرشاد (٧/ ٥٩٥ - ٥٩٧) .

هنا إطلاق لغوي استغراباً واستنكاراً، إذ يبعد مع وجود هذه العلل فيه أن يقصد به الصحة [١].

وفيما ذكرته من كلام حول هذا الحديث بيان أن البخاري لا يضعف هذا الحديث، وأما قوله: إن البخاري أطلق الحسن بمعنى الغرابة فهذا وجد، ولكن في نصوص قليلة جداً احتفت بها قرينة ظاهرة فهم منها مراده - وسيأتي توضيح هذا- ، وأما قوله إن البخاري أطلق الحسن استنكاراً فلا أوافق فضيلته على هذا، فالبخاري لم يوجد له أي نصٍ في التحسين يفهم منه أنه أراد النكارة، بل ولا غيره من أئمة النقد، لا أعرف من خلال تتبعي أنهم يحسنون الحديث المنكر عندهم، ولكنهم يستنكرون أحاديث لحسنها، وفرق بين الأمرين، وهذا شعبة يقول في أحاديث عبد الملك العرزمي: « من حُسنها فررت » [٢]، وأحمد يقول في عبد الله بن بريدة: « إن له أحاديث ننكرها من حُسنها » [٣]، فحسنها هو سبب نكارتها وليس العكس.

(**النص السادس والعشرون**): قال الترمذي: « حدثنا محمد بن حُميد،

---

(١) تقسيم الحديث (ص٥٦).

(٢) تقدمة الجرح والتعديل (ص١٤٦).

(٣) العلل للميموني (ص١٩٩).

حدثنا الفُرات بن خالد ، حدثنا خالد بن ميسرة ، عن معاوية بن قرة ، عن أبيه ، عن النبي ﷺ قال : « من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلا يقربن مسجدنا حتى يذهب ريحها منه » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن »[١] .

هذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة[٢] في مصنفاتهم جميعهم عن خالد ابن ميسرة بنحوه .

رجال السند :

- **خالد بن ميسرة العطار البصري** ، قال البخاري : « سمع معاوية بن قرة »[٣] ، ولم يذكر فيه جرحاً ، فهو عنده على الاحتمال ، وذكره ابن حبان في ثقاته[٤] ، وقال ابن عدي : « وهو عندي صدوق ، فإني لم أر له حديثاً منكراً »[٥] ، وقال الذهبي : « ما ضعفه أحدٌ ، وقال ابن عدي . . . ، قلتُ :

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٠١) ، (٢/ ٧٦٥-٧٦٦) .

(٢) أخرجه أحمد (٤/ ١٩) وأبو داود (٣٨٢٧) والنسائي في الكبرى (٤/ ١٥٨) والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٣٠) ، وابن عدي في الكامل (٣/ ٨٩٢) .

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ١٧٥) .

(٤) الثقات لابن حبان (٦/ ٢٦٥) .

(٥) الكامل لابن عدي (٣/ ٨٩٢) .

فلماذا ذكرته في الضعفاء؟! »[١] ، وقال مغلطاي : « ذكره ابن خلفون في جملة الثقات »[٢] .

- **معاوية بن قُرة بن إياس المزني البصري** ، احتج به البخاري في صحيحه[٣] ، وهو ثقة بلا خلاف[٤] ، ونص البخاري في تاريخه على سماعه من أبيه[٥] .

وقال الذهبي عن حديثه هذا : « محفوظ »[٦] .

والبخاري أراد بتحسينه أنه حديث محفوظ ثابت ، يؤكد ذلك : اتصاله على مذهبه وثقة رواته ، وأن له شواهد صحيحة كثيرة جداً ، أخرج بعضها البخاري[٧] ومسلم[٨] في صحيحيهما .

وقد ذهب فضيلة الدكتور ربيع بن هادي إلى ضعف هذا الحديث ، لأن

---

(١) الميزان (١/ ٦٤٣) .

(٢) الإكمال لمغلطاي مخطوط .

(٣) التعديل والتجريح (٢/ ٧١٦) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٨/ ٢١٠-٢١٧) .

(٥) الميزان (١/ ٦٤٣) .

(٦) التاريخ الكبير (٧/ ٣٣٠) .

(٧) صحيح البخاري (٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦) .

(٨) صحيح مسلم (٣٩٣-٣٩٦) .

محمد بن حميد الرازي متروك عند المحدثين ، وقال البخاري في شأنه : « فيه نظر » [١] ، ومن كانت هذه حاله عند البخاري فكيف يقال : إن مراد البخاري بتحسين حديثه المعنى الاصطلاحي للحسن ، خصوصاً وقول البخاري : فيه نظر ، يرد به [٢] .

وأوافقه بشدة على أن البخاري لم يرد بتحسينه المعنى الاصطلاحي ، والأقرب أنه أراد أن الحديث محفوظ صحيح ، فهذا أقرب ما يكون للصحيح لغيره منه للحسن الاصطلاحي .

ولكن تعلق الدكتور ربيع بمحمد بن حميد الرازي في تضعيفه لهذا الحديث؛ ليس بجيد لما يلي :

١- أن البخاري ليس هو الذي ساق السند وإنما الترمذي ، ولا يريد بذلك أن هذا الحديث لم يروه إلا محمد بن حميد ، بل قد رواه آخرون كما يظهر من تخريج الحديث ، فالحكم يجب أن يكون على مدار السند وليس على سند الترمذي الذي ذكره في العلل ، لا سيما إذا لم ينص البخاري أو الترمذي على أنه لا يُعرفُ هذا الحديث إلا من طريق فلان؛ فحينئذٍ يكون من المترجح أن البخاري - بما عرف من إمامته وحفظه

(١) التاريخ الكبير (١/ ٦٩) .

(٢) تقسيم الحديث (ص٥١) .

الواسع - قد اطلع على عدة طرق لذلك الحديث إلى موضع من يدور عليه السند ، فالواجب علينا حينئذٍ أن ننظر فيه من عند من دار عليه الحديث .

٢- على فرض أن البخاري لا يعرف هذا الحديث إلا من طريق محمد بن حميد ، فإن تحسينه له يكون تقوية للحديث؛ لأن الترمذي قال : « حين رأيتُه -يعني البخاري- كان حسنَ الرأي في محمد بن حُمَيد الرازي ، ثم ضَعفه بعدُ »[1] ، فهذا نصٌ صريح أن الترمذي حين سأل البخاري عن ذلك الحديث كان البخاري وقتها حسنَ الرأي في محمد بن حميد ، ثم ظهر له بعدُ أنه ضعيف فقال : « فيه نظر » .

(**النص السابع والعشرون**) : قال الترمذي : « حدثنا أبو كُريب ، حدثنا يونس بن بكير ، عن محمد بن إسحاق قال : حدثني سعد بن طارق، عن سلمة بن نعيم بن مسعود ، عن أبيه قال : « كنتُ عند النبي ﷺ حين جاءه رسولا مسيلمة بكتابه ، ورسول الله ﷺ يقول لهما : وأنتما تقولان مثل ما يقول؟ فقالا : نعم . فقال : « أما والله لولا أن الرسل لا تُقتل لضربتُ أعناقكما » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : قد رواه ابن أبي زائدة أيضاً عن

---

(١) جامع الترمذي (٤/ ١٩٥) .

سعد بن طارق ، ورآه حديثاً حسناً »[١] .

لم أجد حتى الآن متابعة ابن أبي زائدة ، ولكن الحديث أخرجه عدد من الأئمة[٢] في مصنفاتهم عن محمد بن إسحاق به ، ومحمد بن إسحاق - وإن كان قد توبع كما نص البخاري وهو أعلم بذلك منا - ، فإن البخاري قد احتج به كما في (جزء القراءة خلف الإمام)[٣] ودافع عنه ونفى التهم الموجهة إليه ، وذكر عن شيخه إمام علم العلل في عصره الحافظ أبي الحسن علي بن المديني أنه يحتج بحديثه ، وأن أحمد ويحيى بن معين وعامة أهل العلم قد احتملوه ، وقد صرح ابن إسحاق بسماعه في هذا الحديث في أكثر الطرق فانتفت شبهة تدليسه هنا .

رجال السند :

- **سعد بن طارق بن أشيم الأشجعي الكوفي** ، تابعي ثقة [٤] ، قال

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٨١) ، (٢/ ٩٥٣) .

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٨٧) ، وأبو داود (٢٦٧١) ، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣/ ٢٤)، والطحاوي في المشكل (٧/ ٣٠١) وابن قانع في معجم الصحابة (ق١٨٢/أ) ، والحاكم في المستدرك (٣/ ٥٢-٥٣) ، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ق٢١٧/أ) ، والبيهقي في الكبرى (٩/ ٢١١) ، وفي دلائل النبوة (٥/ ٣٣٢) ، والمزي في تهذيب الكمال (٢٩/ ٤٩٣) .

(٣) انظر : جزء القراءة (ص ٤٠-٤١) .

(٤) تهذيب الكمال (١٠/ ٢٧٠-٢٧١) .

البخاري : « سمع أباه وكثير بن مدرك »[١] ، وأبوه صحابي ، ولكني لم أجد ما يُثبت معاصرته أو سماعه لسلمة بن نعيم رضي الله عنه وإن كان ذلك محتملاً ، إذ كلاهما كوفي ومن قبيلة واحدة ، وسعد كان بعض المحدثين يظن أنه صحابي حتى سألوا بعض ولده فبين له أنه لم يسمع من النبي ﷺ[٢] ، ولا أُبعد أن البخاري اطلع على سماعه من سلمة لأنه وقف على رواية زكريا بن يحيى بن أبي زائدة وكان في غاية الإتقان والتثبت ، وترى ذلك واضحاً على رواياته ففيها ألفاظ السماع والتحديث ، ووددتُ أني وقفت على روايته لعلي أجد سماع سعد بن طارق من سلمة ولكن لم يتيسر لي ذلك حتى الآن .

- **سلمة بن نعيم بن مسعود الأشجعي الكوفي** ، هو صحابي ، ذكره البخاري[٣] وغيره[٤] في الصحابة ، فيكون سماعه من أبيه متحققاً إن شاء الله .

---

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٥٨) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢/ ١١٩) .

(٣) التاريخ الكبير (٤/ ٧١) .

(٤) انظر : طبقات ابن سعد (٦/ ٤٤) ، والمعرفة والتاريخ (١/ ٣٣٤) ، والجرح والتعديل (٤/ ١٧٣) ، والاستيعاب (٢/ ٨٩) ، والإصابة (٢/ ٨٩) .

وهذا الحديث صححه الحاكم على شرط مسلم ، وذكر ابن القيم [١] أنه ثابت عن رسول الله ﷺ .

وله شاهد صحيح من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي قال لابن النَّوَّاحة وكان ممن بقي على إيمانه بمسيلمة الكذاب : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : « لولا أنك رسولٌ لضربتُ عُنُقَكَ . . الحديث »[٢].

وهذا الحديث لم يصرح البخاري بتحسينه وإنما نقل الترمذي فهماً منه من سكوت البخاري وعدم إعلاله بشيء أنه يراه حسناً ، ولو صرح البخاري بتحسينه لنقله الترمذي كما هي عادته في ذلك ، وعلى فرض أن البخاري صرح بذلك فالحديث يكون ثابتاً محفوظاً عند البخاري لا سيما مع وجود شاهد صحيح ، والله أعلم .

(النص الثامن والعشرون) : قال الترمذي : « حدثنا محمد بن العلاء ، حدثنا أبو أسامة : عن داود بن يزيد الأودي ، عن المغيرة بن شبيل ، عن قيس بن أبي حازم ، عن معاذ بن جبل قال : « بعثني رسول الله ﷺ ، فلما

---

(١) زاد المعاد (٥/ ٨٧) .

(٢) أخرجه أحمد (١/ ٣٩٠ ، ٣٩٦ ، ٤٠٤ ، ٤٠٦) ، والدارمي (٢/ ٢٣٥) ، وأبو داود (٢٧٦٢)، والطحاوي في المشكل (٧/ ٢٩٨-٣٠٠) ، وابن حبان في صحيحه (١١/ ٢٣٥-٢٣٦) ، والبيهقي (٩/ ٢١١) وغيرهم .

سِرتُ أرسل في أثري ، فرددتُ فقال : أتدري لم بعثت إليك؟ لا تُصيبن شيئاً بغير إذني فإنه غُلُول : ﴿ وَمَن يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [آل عمران: ١٦١] لهذا دعوتك فامضِ لعملك » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن ، قلت له : كيف داود بن يزيد الأودي؟ قال : مُقارِبُ الحديث ، وإدريس بن يزيد الأودي : ثبت صدوق »[١] .

هذا الحديث انفرد به أبو أسامة[٢] ، قال الترمذي : « لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة عن داود الأودي » ، وقال البزار : « الحديث لا نعلمه يروى عن معاذ بهذا الإسناد » .

رجال السند :

- أبو أسامة : هو حماد بن أُسامة بن زيد القرشي الكوفي ، ثقة ثبت ربما دلس[٣] ، احتج به البخاري في صحيحه[٤] ، وأما ما رواه الأزدي بلا

(١) العلل الكبير (ص ١٩٩-٢٠٠) ، (١/ ٥٣٨-٥٣٩)

(٢) أخرجه الترمذي (١٣٣٥) ، والبزار (٧/ ١١٨) ، وابن عدي في الكامل (٣/ ٩٤٨) ، والطبراني في الكبير (٢/ ١٢٨) .

(٣) التقريب (١٤٨٧) .

(٤) التعديل والتجريح (٢/ ٥١٩) ، وتهذيب الكمال (٧/ ٢١٧) .

إسناد عن سفيان بن وكيع أن أبا أسامة : « كان من أسرق الناس لحديث جيد » ؛ فقد رده الذهبي بقولـه : « هذا القول باطل » [١] ، والأزدي وسفيان تكلم فيهما وهذا القول مع ذلك منقطع ، وقد صرَّح أبو أسامة بسماعه لهذا الحديث عند البزار .

- **داود بن يزيد الأودي الكوفي** ، قال البخاري -كما في هذا النص- : مقارب الحديث ، ونقل في موضع آخر - أظنه ضعفاءه الكبير - أن علي ابن المديني قال : « لا أروي عن داود بن يزيد » [٢] ، وقال في تاريخه : « سمع أباه والشعبي » [٣] ، وقد ذهب أكثر النقاد إلى تضعيفه [٤] ، وقد روى شعبة عنه [٥] ، وقال الساجي : « صدوق يهم » [٦] ، وقال ابن عدي بعد أن أخرج له عدداً من أحاديثه منها الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه : « ولداود الأودي أحاديث غير ما ذكرت صالحة ، ولم أر في أحاديثه

---

(١) الميزان (١/ ٥٨٨) وفيه سفيان الثوري ، والتصحيح من التهذيب (٣/ ٣) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٤١) وهذا النص ليس موجوداً في تاريخي البخاري الكبير والصغير ولا في ضعفائه الصغير .

(٣) التاريخ الكبير (٣/ ٢٣٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٨/ ٤٦٨-٤٧٠) .

(٥) المرجع السابق (٨/ ٤٦٩) .

(٦) الكامل (٣/ ٩٤٨) .

منكراً يجاوز الحد إذا روى عنه ثقة ، وداود وإن كان ليس بالقوي في الحديث ، فإنه يُكتب حديثه ، ويقبل إذا روى عنه ثقة » [١] ، وقال العجلي مرة : « لا بأس به » [٢] ، وقد توفي سنة إحدى وخمسين ومائة [٣] ، وهو معاصر للمغيرة بن شبيل الذي عده الذهبي [٤] في الطبقة الحادية عشر ، وهم من مات بين سنة إحدى ومائة إلى سنة عشر ومائة ، ومن المعلوم أن داود سمع الشعبي المتوفى سنة أربع ومائة [٥] ، على الراجح ، كما أن المغيرة وداود كلاهما من الكوفة ، فهذا مما يقوي احتمال اللقاء .

- **المغيرة بن شبيل الأحمسي الكوفي ، ثقة** [٦] ، قال ابن حبان : « من متقني الكوفيين » [٧] ، وهو معاصر لقيس بن أبي حازم ، لأن قيساً مات سنة ثمان وتسعين [٨] على الراجح ، والمغيرة مات في العشر الأولى من المئة

---

(١) الكامل (٣/ ٩٤٨) .

(٢) الثقات للعجلي (ص ١٤٨) .

(٣) تهذيب التهذيب (٣/ ٢٠٥) .

(٤) تاريخ الإسلام (١٠١-١٠٢هـ) (ص٢٦٢) .

(٥) التاريخ الصغير (١/ ٢٧٨) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٦٨-٣٦٩) .

(٧) مشاهير علماء الأمصار (ص١٠٧) .

(٨) انظر : تهذيب الكمال (٢٤/ ١٦) .

الثانية كما تقدم نقله عن الذهبي ، وهو يروي عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه ، وقد مات سنة إحدى وخمسين [١] ، ولكني لم أجده صرح بسماعه منه [٢] ، وكذا وجدت البخاري في التاريخ قال في ترجمة المغيرة : « عن جرير بن عبد الله » [٣] .

ولو جاء في حديث تصريحه بالسماع لقال : سمع جرير بن عبد الله كما هي عادته رحمه الله في تاريخه في الحرص الشديد على ذكر السماعات وتمييز ما هو سماع مما لم يثبت فيه سماع ، ولا يعني هذا أن المغيرة لم يسمع من جرير ، ولكن لم يُوقف على ثبوت سماعه منه ، ومما يدل على قوة احتمال لقاء المغيرة لقيس أنهما كوفيان ، وكلاهما من قبيلة واحدة .

- **قيس بن أبي حازم الأحمسي الكوفي** ، ثقة مخضرم من كبار التابعين [٤] احتج به البخاري في صحيحه [٥] .

وقال في تاريخه : « سمع أبابكر الصديق وعمر وعلياً وعبد الله بن

---

(١) انظر تهذيب الكمال (٤/ ٥٤٠) .

(٢) انظر مسند أحمد (٤/ ٣٥٩ ، ٣٦٤) ، والكبرى للنسائي (٥/ ٨٢) .

(٣) التاريخ الكبير (٧/ ٣١٧) .

(٤) انظر تهذيب الكمال (٢٤/ ١٠) .

(٥) التعديل والتجريح (٣/ ١٠٥٩) وتهذيب الكمال (٢٤/ ١٠) .

مسعود »[١] ، ولم أجد بعد البحث سماعه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه كما لم أجد من نص عليه أو على عدم سماعه منه ، وأما معاصرته له فهي واضحة جداً؛ لأن قيساً سمع من أبي بكر وقد مات معاذ بعده سنة ثمان عشرة بالشام[٢] ، ومما يدل على قوة احتمال لقائه له أن قيساً شهد اليرموك وكانت في سنة خمس عشرة ، وصلى خلف خالد بن الوليد رضي الله عنه[٣] ومعاذ كان تلك الأيام في الشام فقد خرج إليه في عهد أبي بكر[٤] ومكث إلى أن توفي هناك بطاعون عمواس ، رحمه الله تعالى .

وهذا الحديث قال فيه الترمذي : « حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي أسامة عن داود الأودي »[٥] ، وأخرج الحديث في باب : « ما جاء في هدايا الأمراء » ولم يذكر غيره وقال : « وفي الباب عن

---

(١) التاريخ الكبير (٧/ ١٤٥) .

(٢) انظر النبلاء للذهبي (١/ ٤٦١) .

(٣) انظر تاريخ دمشق (١٤/ ٤٦٩) - مخطوط - .

(٤) الحلية لأبي نعيم (١/ ٢٣١-٢٣٢) ، والاستيعاب لابن عبد البر (٣/ ٣٥٥-٣٥٧) ، وتاريخ دمشق (١٦/ ٦٢٧-٦٢٩) - مخطوط - .

(٥) في المطبوع (٣/ ٦٢١) : (غريب) ولكن في نسخة الكروخي (ق/ ٩٦/ ب) وفي عارضة الأحوذي (٦/ ٧٩) وتحفة الأشراف (٨/ ٤١٢) وتحفة الأحوذي (٤/ ٥٦٥) : (حسن غريب) .

عَدي بن عَميرة ، وبُريدة ، والمستورد بن شداد ، وأبي حميد ، وابن عمر » .

والسؤال المطروح : لماذا حَسَّن البخاري هذا الحديث مع أن جمهور العلماء على تضعيف داود بن يزيد الأودي؟

أقول : لعل البخاري رأى أن الحديث من حيث المضمون له ما يشهد له ، فقد أخرج هو في صحيحه باباً أسماه : باب (هدايا العُمال) أخرج فيه حديث أبي حُميد الساعدي في قصة ابن اللُتبية الذي أرسله الرسول ﷺ على الصدقة فلما جاء بها قال : « هذا لكم ، وهذا أُهدي لي » فقام رسول الله ﷺ على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « ما بالُ العامِل نبعثه فيأتي فيقول : هذا لك وهذا لي ، فهلاَّ جلس في بيت أبيه وأُمه فينظُرُ أيُهدى له أم لا؟ والذي نفسي بيده لا يأتي بشيء - وفي رواية لا يَغُل منه شيئاً - إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبته . . . الحديث »[1] .

والرسول صلى الله عليه وآله وسلم قال لمعاذ ذلك حين بعثه إلى اليمن - كما ورد عند الترمذي في جامعه - ويؤكد ذلك قول الحافظ أبي نعيم الأصبهاني :« ولا يُعلم لمعاذ غيبة في حياة رسول الله ﷺ إلا إلى اليمن »[2].

---

(١) صحيح البخاري (٧١٧٤) وفي الفتح (١٣/ ص١٧٧) ذكر ابن حجر رواية (لا يُغل) رواها ثلاثة من الثقات عن الزهري راوي الحديث عن عروة عن أبي حميد .

(٢) الحلية لأبي نعيم (١/ ٢٤٤) .

ومن المعلوم أيضاً أن رسول الله ﷺ عهد إلى معاذ فيما عهد إليه حين بعثه إلى اليمن أن يجبيَ الزكاة كما في الحديث الذي أخرجه البخاري : « وأخبرهم أن الله قد فرض عليهم صدقةً تؤخذ من أغنيائهم فتُرد على فقرائهم ، فإن هم أطاعوك بذلك ؛ فإياك وكرائمَ أموالهم . . . الحديث » (١) .

وثبت عن الزهري أنه حدَّث عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك أن رسول الله ﷺ إنما بعث معاذاً إلى اليمن لأن غرماءه اقتسموا ماله في دينٍ لهم عليه ، فأصبح معاذ لا مال له ، فبعثه النبي ﷺ إلى اليمن ليجبره (٢) .

فإن صح هذا الخبر - لأن عندي فيه بعض النظر من ناحية سماع عبد الرحمن بن كعب من معاذ - ؛ فيكون مناسبة حديث رسول الله ﷺ الذي رواه داود بن يزيد أن رسول الله ﷺ خاف على معاذ أن يصيب ما لا يحل له لما هو فيه من فاقة وحاجة .

ولعل البخاري نظر إلى هذه القرائن أو ما يشبهها ، فرأى أن في ذلك تقوية لاحتمال صدق ما رواه داود ، لا سيما وأن مضمون المتن محفوظ عن رسول الله ﷺ من وجوه أخرى ، وليس فيه ما ينكر .

---

(١) فتح الباري (٨/ ص٦٦١-٦٦٢/ ٤٣٤٧) .

(٢) انظر : الحلية لأبي نعيم (١/ ٢٣١-٢٣٢) وتاريخ دمشق (١٦/ ٦٢٧-٦٢٩) .

والذي أراه أن مراد البخاري من تحسين هذا الحديث أنه يراه مقبولاً لأنه من صحيح حديث داود بن يزيد الأودي عنده وفقاً لقاعدته الذي ذكرناها في مقدمة المبحث ، وأستبعد أنه أراد بتحسينه غرابة السند ، لأنه لو أراد ذلك لعبر عنه بعبارة صريحة كما هي عادته ، كما أن الترمذي يتضح من أسئلته من حيث الإجمال أنه يبحث عن غاية محددة هي تمييز الصحيح من المعلول ، وإذا أراد السؤال عن التفرد سأله البخاري بلفظٍ صريح مثل قوله : « روى هذا الحديث غير حماد؟ قال : لا أعلمه » [١] ، وقوله : « سألت محمداً عن هذا الحديث ؟ فقلت : رواه أحد غير ابن لهيعة؟ فقال : رواه سعيد بن أبي أيوب عن عياش بن عباس » [٢] ، وقوله : « أعلمتَ أحداً روى هذا الحديث غير حماد بن سلمة؟ قال : لا » [٣] ، وقوله : « رواه غير أحمد بن حنبل؟ قال : نعم » [٤] .

ويلاحظ هنا أن البخاري حسَّن حديث من قال فيه: « مقارب الحديث» - وهي عبارة يطلقها البخاري على الراوي الذي لم يشتد ضعفه - في نفس

(١) العلل الكبير (ص٢٢٥) .

(٢) العلل الكبير (ص٢٣٣) .

(٣) العلل الكبير (ص٢٤٢) .

(٤) العلل الكبير (ص٤٢) .

سياق الحكم على الحديث كما رأينا أنه في موضع آخر حسَّن في نفس السياق أيضاً حديث من قال فيه : ثقة [١] ، فدل هذا على أن إطلاقه الحسن ليس مختصاً عند البخاري بمن خف ضبطه ، بل يشمل ما رواه الثقة وما رواه غيره ممن لا يكون ضعفه شديداً وهم الذين قال فيهم البخاري : « كل من لا أعرف صحيح حديثه من سقيمه فلا أروي عنه » .

(**النص التاسع والعشرون**) : قال الترمذي : « وسألت محمداً عنه - يعني حديث الحسن عن علي بن أبي طالب : « رفع القلم . . . » الحديث . فقال : الحسن قد أدرك علياً ، وهو عندي حديثٌ حسن » [٢] .

حديث الحسن هذا روي عنه عن علي رضي الله عنه مرفوعاً وموقوفاً ، والظاهر من عبارة الترمذي أنه يسأله عن الموقوف ، ومما يؤكد ذلك أن البخاري علق حديث علي في موضعين من صحيحه موقوفاً عليه ، فقال : « وقال : ألم تعلم أن القلم رُفع عن ثلاثة : عن المجنون حتى يُفيق ، وعن الصبي حتى يُدرك ، وعن النائم حتى يستيقظ » [٣] .

---

(١) انظر : العلل الكبير (ص١٦١) .

(٢) العلل الكبير (ص ٢٢٥-٢٢٦) ، والأخرى (٢/ ٥٩٣) وفيه : « وهو عنده» بدل عندي .

(٣) صحيح البخاري (٩/ ٣٠٠) كتاب الطلاق ، باب الطلاق في الإغلاق .

وقال:« وقال عليٌ لعمر رضي الله عنه: أما علمت أن القلم رُفع. . . »[١] وحديث علي هذا الغالب أنه ليس هو من رواية الحسن عنه ، ولكن فيه دلالة على أن البخاري يرى أن حديث علي موقوف ، وهذا هو رأي النسائي والدارقطني .

قال النسائي مرجحاً الحديث الموقوف على المرفوع من رواية الحسن : « حديث يونس أولى بالصواب من حديث همام عن قتادة »[٢] ، وقال : « ما فيه شيء صحيح -يعني حديث علي المرفوع- ، والموقوف أصح وأولى بالصواب »[٣] .

وقال الدارقطني لما سئل عن حديث الحسن عن علي مرفوعاً : « هو حديث حدَّث به قتادة ، وحميد الطويل ، ويونس بن عبيد عن الحسن ، واختلف عنهما ، فأسنده علي بن عاصم عن حميد ، وأسنده هشيم عن يونس بن عبيد ، وكلاهما عن الحسن عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ، ووقفه غيرهما ، والموقوف أشبه بالصواب »[٤] .

---

(١) صحيح البخاري (١٢/ ١٢٣) ، كتاب الحدود ، باب لا يُرجم المجنون والمجنونة .

(٢) تحفة الأشراف (٧/ ٣٦٠) .

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٤/ ٣٢٤)

(٤) العلل للدار قطني (٣/ ٢ ١) .

والراجح عندي أن البخاري يرى أن الحديث عن علي موقوف كما هو ظاهر تصرفه في صحيحه لما علَّق الحديث ، وكما هو ظاهر كلام الترمذي هنا أيضاً ، ومحل النظر والبحث في اتصال حديث الحسن عن علي رضي الله عنه ، فالملاحظ أن البخاري لم يقل الحسن سمع علياً بل قال (أدرك) والإدراك يعني أنه كان معاصراً له معاصرة تمكنه من الالتقاء به والأخذ عنه ، ولم أجد قولاً صريحاً للبخاري في سماع الحسن من علي ، لا من حيث النفي ولا من حيث الإثبات ، ولكني وجدته يقول : « ولا يعرف للحسن سماع من أسامة » [١] ، يعني أسامة بن زيد رضي الله عنه ، وأُسامة روى الواقدي أنه مات في آخر خلافة معاوية رضي الله عنه [٢] ، والحسن ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه ، كما قال هو عن نفسه [٣] ، فيكون إدراكه لأُسامة أطول مدة من إدراكه لعلي رضي الله عنه ومع ذلك تكلم البخاري في سماعه من أسامة ، ولكن لعل البخاري لم يصح عنده ذلك فقد ذكر في تاريخه أن سعد بن إبراهيم قال : « عاش

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ١٨٠) .

(٢) طبقات ابن سعد (٤/ ٧٤) .

(٣) التاريخ الصغير (١/ ٢٨٢) .

أسامة بعد عثمان » [١] ، وهكذا قال ابن حبان أن أسامة توفي بعد أن قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه [٢] ، والقول بأنه مات آخر خلافة معاوية هو قول الواقدي ، ولعله لهذا لم يعتمده البخاري ، وتكلم في سماع الحسن من أسامة لقدم وفاته عنده ، وعلى أية حال فإن إدراك الحسن لأسامة على القول الثاني في تاريخ وفاته قريب من إدراكه لعلي رضي الله عنه .

ولننظر الآن في أقوال العلماء حول سماع الحسن من علي :

قال قتادة : « حدثنا الحسن أنه ما لقي أحداً من البدريين شافهه بالحديث » [٣] ، ويدخل علي رضي الله عنه في هؤلاء .

وقال أيوب السختياني : « ما حدثنا الحسن عن أحدٍ من أهل بدر مشافهة » [٤] .

وقال علي بن المديني : « والحسن لم ير علياً ، إلا أن يكون رآه بالمدينة وهو غلام » [٥] ، « والحسن كان في عهد عثمان بن أربع عشرة

---

(١) التاريخ الكبير (٢/ ٢٠) .

(٢) مشاهير علماء الأمصار (ص ١١) .

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٥) وبنحوه في طبقات ابن سعد (٧/ ١٥٩) .

(٤) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٧) .

(٥) العلل لابن المديني (ص ٥٤) .

وأشهر »[١].

وقال يحيى بن معين : « لم يسمع الحسنُ من علي بن أبي طالب شيئاً »[٢].

وسئل أبو زرعة الرازي : « عن الحسن لقي أحداً من البدريين؟ قال : رآهم رؤيةً ، رأى عثمان بن عفان وعلياً ، قلتُ : سمع منهما حديثاً؟ قال : لا ، وكان الحسن البصري يوم بويع لعلي رضي الله عنه ابن أربع عشرة ، ورأى علياً بالمدينة ، ثم خرج علي إلى الكوفة والبصرة ، ولم يلقه الحسن بعد ذلك »[٣].

قال الترمذي : « قد كان الحسن في زمان علي ، وقد أدركه ، ولكنَّا لا نعرِفُ له سماعاً منه »[٤] ، وقال : « الحسن البصري في أيام عثمان وعلي كان بالمدينة »[٥] . وقال البزار : « وروى عن علي بن أبي طالب غيرَ حديث ، ولم يسمع منه، وبينهما قيس بن عباد ، وابن الكواء »[٦].

---

(١) المرجع السابق (ص ٥٣) .

(٢) تاريخ ابن معين (٢/ ١١١) .

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٣٦) .

(٤) جامع الترمذي (٤/ ٣٣) .

(٥) العلل الكبير (ص ١٠٩) .

(٦) نصب الراية (١/ ٩١) .

وأبدى الضياء المقدسي تشككه في قول من قال : إن الحسن لم يسمع من علي ، فقال في مسند علي من مختارته : « الحسن بن يسار البصري عن علي ، وقيل : إنه لم يسمع منه والله أعلم »[١] .

وخالف السيوطي[٢] كل هؤلاء الأئمة الأفذاذ ورجح أن سماع الحسن من علي ثابت ، واحتج لذلك بعدة أدلة أقواها :

(١) أن الحسن يوم قتل عثمان كان عمره أربع عشرة سنة ، ومن المعلوم أنه من حين بلغ سبع سنين أُمر بالصلاة فكان يحضر الجماعة ، وعلي إذ ذاك بالمدينة ، فكيف يستنكر سماعه منه وهو كل يوم يجتمع به في المسجد خمس مرات من حين مَيّز إلى أن بلغ أربع عشرة سنة وزيادة .

(٢) أن يونس بن عبيد قال : « سألتُ الحسن قلتُ : يا أبا سعيد إنك تقول : قال رسول الله ﷺ وإنك لم تدركه ، قال : يا ابن أخي لقد سألتني عن شيء ما سألني عنه أحد قبلك ، ولولا منزلتك مني ما أخبرتك إنا في زمان كما ترى -وكان في عَمِل الحجاج- كل شيء سمعتني أقول : قال رسول الله ﷺ؛ فهو عن علي بن أبي طالب ، غير أني في زمان لا

---

(١) الأحاديث المختارة (٢/ ٤١) .

(٢) في رسالته المسماة (إتحاف الفرقة برفو الخرقة) وهي ضمن الحاوي للفتاوي (٢/ ١٠٢-١٠٤).

أستطيع أن أذكر علياً »[١] .

(٣) وقع في مسند أبي يعلى[٢] قال : ثنا حوثرة بن أشرس قال : أنا عقبة ابن أبي الصهباء الباهلي قال : سمعتُ الحسن يقول : سمعتُ علياً يقول : قال رسول الله ﷺ : « مثل أمتي مثل المطر » الحديث .

هذا نص صريح في سماع الحسن من علي ، ورجاله ثقات . وذكر خبراً آخر عن الحسن أنه رأى علياً يوم أُعلم بقتل عثمان يقول : أشهد أني لم أرضَ ولم أُماليء مرتين أو ثلاثاً .

وتبع السيوطي على هـذا : أحمد بن محمد بن الصديق الغُماري فقال : « بيَّنا بالدلائل القاطعة سماعه منه في كتابنا (البرهان الجلي في صحة انتساب الصوفية إلى علي)[٣] »، يريد هو والسيوطي إثبات صحة لبس الحسن للخرقة من علي رضي الله عنه ، وهي مسألة يدندن حولها المتصوفة، وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية[٤] على من احتج بذلك ونسف مزاعمهم

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ١٢٤) .

(٢) لم أجده في المطبوع ، فلعله في الرواية المطولة للمسند .

(٣) الهداية في تخريج أحاديث البداية (١/ ٩٧) .

(٤) انظر : منهاج السنة النبوية (٤/ ١٥٥-١٥٦) ، وانظر في نقد صحة هذا الأمر : المقاصد الحسنة (ص٣٣١) .

بتحقيق علمي رائع .

ودليل السيوطي الأول قائم على ظن لا يلتفت إليه أئمة هذا الشأن ، ودليله الثاني ليس فيه نص على السماع ، وقال ابن رجب : « وهذا إسناد ضعيف » (١) ، والثالث في غاية الشذوذ على فرض صحته ، والخطأ كثيراً ما يدخل في ذكر السماعات ، فمثلاً أكثر النقاد لم يثبتوا سماع الحسن من عمران بن حصين مع وروده في عدة طرق (٢) ، نعم إثبات الرؤية لا يُنكر كما أشار ابن المديني وأبو زرعة .

فالراجح أن الحسن لم يسمع علياً رضي الله عنه .

إذن لماذا حسَّن البخاري هذا الحديث؟

يظهر لي - والله أعلم - أن البخاري يوافق في موقفه من مراسيل الحسن شيخه علي بن المديني الذي قال : « مرسلات الحسن البصري التي رواها عنه الثقات صِحاح ما أقل ما يسقُط منها » (٣) .

وكذلك قال يحيى بن معين : « مرسلات الحسن ليس بها بأس » (٤) ،

---

(١) شرح العلل (١/ ٢٨٦) .

(٢) انظر : المراسيل لابن أبي حاتم (ص ٤٠) .

(٣) تهذيب الكمال (٦/ ١٢٦) .

(٤) تاريخ ابن معين (٢/ ١١١) .

وقولهما (مرسلات) لا يعنون به ما رواه عن رسول الله ﷺ فقط؛ بل يعم كل حديث غير متصل بدلالة كثرة استعمالهم لمصطلح (المرسل) في الحديث المنقطع كما هو معروف .

والحديث المنقطع إنما يخشى فيه أن تكون الواسطة ضعيفة ، فإذا اتضح أنه محفوظ وثابت عن الشخص الذي يُروى عنه كما هو حال هذا الحديث، فقد رواه الأعمش عن أبي ظبيان حصين بن جندب عن ابن عباس « أن عمر رضي الله عنه أُتي بمجنونة قد زنت ، وهي حُبلى ، فأراد رجمها ، فقال له علي رضي الله عنه : أما بلغك أن القلم قد وضع عن ثلاثة . . . »[١] ، وقد رواه هكذا عن الأعمش : شعبة وجعفر بن عون ومحمد بن فضيل ووكيع ، ورجح هذه الرواية الترمذي[٢] والدارقطني[٣] في عللهما .

وأبو ظبيان قال البخاري : « سمع سلمان وعلياً ، وسمع منه إبراهيم والأعمش »[٤] ،واحتج البخاري في صحيحه بروايته عن ابن عباس[٥]

---

(١) أخرجه البغوي في الجعديات (١/ ٤٤٨-٤٤٩) ، والحاكم (٤/ ٣٨٨-٣٨٩) ، وأبو داود (٤٣٩٩) .

(٢) العلل الكبير (ص ٢٢٦-٢٢٧) .

(٣) العلل للدار قطني (٣/ ٧٢-٧٣) .

(٤) التاريخ الكبير (٣/ ٣) ، والصغير (١/ ٢٤٠) .

(٥) التعديل والتجريح (٢/ ٥٣٠) ، وتهذيب الكمال (٦/ ٥١٤-٥١٥) .

وحديث آخر يشهد لحديث الحسن عن علي هو حديث عائشة فقد قال عنه البخاري : « أرجو أن يكون محفوظاً »[1] .

فلا يُشك أن حديث الحسن عن علي في هذا هو محفوظ وثابت عن علي رضي الله عنه ، وأنه من صحيح حديث الحسن عن علي ، فلذا حسنه البخاري .

وقد يُقال : ألم يُشر البخاري إلى عدم اتصال الحديث بقوله : « الحسن أدرك علياً » ، إذ من المعروف أن البخاري لا يكتفي بمجرد الإدراك؟ فلماذا إذن حسَّن الحديث مع كونه غير متصل؟!

وهذا الكلام صحيح ، والبخاري أشار إلى عدم اتصال رواية الحسن عن علي بقولـه : إنه أدركه ، ولم يقل لقيه ولا سمعه ، فدل هذا على أن الحديث غير متصل عنده ، يشهد لهذا أن شيوخ البخاري ومَنْ قبلهم ، بل وحتى تلامذته وفي مقدمتهم الترمذي صرَّحوا بأن الحسن لم يسمع علياً .

فلماذا حسن الحديث مع علمه بعدم اتصاله؟

والجواب فيما ظهر لي : أن البخاري قوي ظنه أن الواسطة بين الحسن وعلي رضي الله عنه إما أن يكون أحد الصحابة أو شخصاً من كبار التابعين

---

(١) العلل الكبير (ص ٢٢٥) .

يُقوي هذا أن البخاري أسند عن عبيد بن عبد الرحمن وهو ممن سمع من الحسن أنه قال : « قال رجل -للحسن- : إنك تحدثنا قال النبي ﷺ ، فلو كنت تسند لنا؟ ، قال : والله ما كذبناك ولا كذبنا ، لقد غزوت إلى خُراسان غزوة معنا فيها ثلاثمائة من أصحاب محمد ﷺ »[١] ، قال ابن رجب معلقاً على كلام الحسن : « وهذا يدل على أن مراسيل الحسن أو أكثرها من الصحابة »[٢] ، ويقويه أيضاً قول ابن المديني عن مرسلاته : « ما أقل ما يسقط منها » ، يعني أن الواسطة تكون شخصاً واحداً في الغالب .

والشخص الذي روى عنه الحسن حديث علي السابق يظهر أنه ثقة؛ لأنه روى الحديث على الاستقامة كما يظهر من معارضته برواية أبي ظبيان المذكورة آنفاً ، فظهر بهذا أن الانقطاع غير ضار ولا يؤثر في صحة الحديث، ومما يشهد لصنيع البخاري في تحسينه لهذا الحديث مع عدم اتصاله ، قول شيخه ومعلمه الإمام علي بن المديني في حديثٍ يرويه أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه حيث قال : « هو منقطع ، وهو حديث ثبت »[٣] ، قال يعقوب بن شيبة : « لمعرفة أبي عبيد ة بحديث أبيه

---

(١) التاريخ الكبير (٥/ ٤٥٢) .

(٢) شرح العلل (١/ ٢٨٧) .

(٣) المرجع السابق (١/ ٢٩٨) .

وصحتها ، وأنه لم يأتِ فيها بحديث منكر »[١] ، وكذلك النسائي قال : « أبو عبيدة لم يسمع من أبيه إلا أن هذا الحديث جيد »[٢] ، وقال : « عبد الجبار لم يسمع من أبيه -وائل ابن حجر- ، لكن الحديث في نفسه جيد »[٣] ، وكذلك الإمام أحمد بن حنبل يقول : « سعيد بن المسيب عن عمر هو عندنا حجة[٤] » مع أن أهل الحديث[٥] متفقون على أن سعيداً لم يسمع من عمر إلا أحرفاً يسيرة ، فليس البخاري بدعاً في هذا .

(النص الثلاثون) : قال البخاري : « حديث حمنة بنت جحش في المستحاضة هو حديث حسن إلا أن إبراهيم بن محمد بن طلحة هو قديم لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا؟ وكان أحمد بن حنبل يقول : هو حديث صحيح »[٦] .

هذا الحديث سبق تخريجه والكلام على إسناده ومتنه بتفصيل في مبحث

---

(١) المرجع السابق (١/ ٢٩٨) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٣٩٨، ٣٩٩) .

(٣) النكت لابن حجر (١/ ٣٩٨، ٣٩٩) .

(٤) شرح العلل (١/ ٣١٠) .

(٥) انظر : المراسيل لابن أبي حاتم (ص٦٤-٦٥) وشرح العلل (١/ ٣١٠) .

(٦) العلل الكبير (ص ٥٨) ، والطبعة الأخرى (١/ ١٨٧-١٨٨) .

الإمام أحمد بن حنبل ، فلا نعيد ما قيل هناك ، ولكن بها أن مذهب البخاري اشتراط اللقاء وقد ذكر هنا أنه لديه بعض الشك في سماع عبد الله ابن عقيل من إبراهيم بن محمد ، فكان لابد من استعراض حال اتصال هذا السند .

- **عبد الله بن محمد بن عقيل الهاشمي المدني** ، سبق فيما مضى نقل أقوال النقاد في شأنه ، ولكن الذي يعنينا هنا بالتحديد موقف الإمام البخاري منه فقد قال : « كان أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن إبراهيم ، والحميدي يحتجون بحديث عبد الله بن محمد بن عقيل . قال : وهو مقارب الحديث »[(١)] .

وقال في تاريخه الكبير : « سمع ابن عمر وجابراً والطفيل ابن أبي ، سمع منه : الثوري وشريك وزهير بن محمد وابن عيينة وبشر بن المفضل وابن عجلان »[(٢)] .

ومعاصرته لإبراهيم بن محمد ثابتة بيقين؛ لأن البخاري أثبت سماعه من جابر وقد مات بعد السبعين[(٣)] ، وذكره البخاري في فصل من مات بين

---

(١) الجامع للترمذي (١/ ٩) والعلل الكبير (ص٢٢) .

(٢) التاريخ الكبير (٥/ ١٨٣) .

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٤/ ٤٥٣-٤٥٤) .

الثمانين إلى التسعين [١] ، كما أثبت سماعه من ابن عمر ، وقد ذكر البخاري أنه مات سنة ثلاث وسبعين [٢] ، وإبراهيم بن محمد مات سنة عشر ومئة بالاتفاق [٣] ، فيكون ابن عقيل أدرك من حياة إبراهيم أكثر من أربعين سنة قطعاً ، كما وأنهما من نفس البلد فكلاهما مدني .

- **إبراهيم بن محمد بن طلحة بن عبيد الله القُرشي التيمي المدني** ، قال البخاري : « سمع عائشة » [٤] ، وهو ثقة [٥] بدون خلاف ، ولم يحتج به البخاري في صحيحه ، وسأتكلم بعد قليل عن تاريخ مولده ووفاته وغير ذلك عند مناقشة كلام البخاري فيه . وقد نص الإمام مسلم[٦] أنه سمع من عمه عمران بن طلحة .

- **عمران بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي المدني** ، قال البخاري : « سمع علياً رضي الله عنه ، وعن أمه . . هو أخو عيسى

---

(١) التاريخ الصغير (١/ ٢٢١) .

(٢) انظر : التاريخ الصغير (١/ ١٨٢ ، ١٨٣) .

(٣) انظر : تاريخ دمشق (٢/ ٥١٤) -مخطوط- ، وتهذيب الكمال (٢/ ١٧٤) .

(٤) التاريخ الكبير (٣١٦) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٢/ ١٧٢-١٧٤) .

(٦) انظر : الكنى لمسلم -مخطوط- (ص٧٨) .

وموسى ومحمد ويحيى »[١] ، وأمه هي حمنة بنت جحش[٢] ، وقد وثقه العجلي[٣] وابن حبان[٤] وذكر مسنداً قول علي رضي الله عنه له : « إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة ممن قال الله عز وجل : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴾ [الحجر : ٤٧] ، وهذا الخبر صححه الحاكم ولم يتعقبه الذهبي[٥] ، وفي هذا الخبر دليل على أنه بقي إلى بعد وقعة الجمل التي كانت سنة ست وثلاثين ، وقد ذكر أبو حاتم الرازي أنه سمع أمه حمنة[٦] ، وأما البخاري فالظاهر من قوله : « وعن أمه » أنه لم يجد نصاً يُثبت سماع عمران منها ، كما لم أقف على تاريخ لوفاتها[٧] ، وقد ذكر

---

(١) التاريخ الكبير (٦/ ٤١٧) .

(٢) انظر التاريخ الكبير (١/ ٣١٦) .

(٣) ثقات العجلي (ص٣٧٤) .

(٤) الثقات لابن حبان (٥/ ٢١٧-٢١٨) .

(٥) المستدرك (٣/ ٣٧١-٣٧٢) ، وأخرجه ابن عساكر في تاريخه (٥٧٢-٥٧٤) من طرق متعددة .

(٦) انظر : الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٩-٣٠٠) وتاريخ دمشق (١٢/ ٦٧٦) مخطوط- .

(٧) انظر : الطبقات لخليفة (ص٣٣٢) ، والطبقات لابن سعد (٨/ ٢٤١) ، والاستيعاب (٤/ ٢٧٠) ، وتهذيب الكمال (٣٥/ ١٥٧-١٥٩) ، وتهذيب التهذيب (١٢/ ٤١١-٤١٢) ، والإصابة (٤/ ٢٧٥) .

الذهبي أن عمران بن طلحة ولد في حياة النبي ﷺ ، وأنه قديمُ الوفاة [١] ، وذكره ابن سعد[٢] في الطبقة الأولى من تابعي أهل المدينة ، ولم أجد له تاريخ وفاةٍ بعد البحث والتقصي .

ويتجه النظر في هذا السند إلى قول البخاري : « إلا أن إبراهيم بن محمد هو قديم ، لا أدري سمع منه عبد الله بن محمد بن عقيل أم لا؟ » فإنه قد تقدم قبل قليل أن المعاصرة بينهما ثابتة بيقين ، فلماذا تردد البخاري إذن؟ .

الذي يظهر لي -والله أعلم- أن البخاري لم يصل إليه تاريخ وفاة إبراهيم ابن محمد ، كما يظهر من تاريخه الصغير الذي خصصه لتواريخ وفيات الرواة ، فإنه لم يذكر فيه إبراهيم مطلقاً ، ولعدم علمه بتاريخ وفاته شك في ثبوت سماع عبد الله منه ، ودعم شكه بأن إبراهيم قديم يعني قد ولد قديماً ، فلعله مات قبل أن يتمكن عبد الله بن محمد بن عقيل من السماع منه .

وبالنظر في تراجم العلماء لإبراهيم بن محمد لم أجد من ذكر له تاريخ ولادة تحديداً ، وبالرجوع إلى سماعاته ومروياته ، وجدت المزي [٣] ذكر أنه

---

(١) النبلاء (٤/ ٣٧٠) .

(٢) الطبقات لابن سعد (٥/ ١٦٦) .

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ١٧٢) .

لم يدرك عمر ابن الخطاب ، وقد روى عنه[١] حديثاً وليس فيه سماع ، فاحترتُ في قول البخاري عنه إنه قديم ، وهو لم يذكر في تاريخه إلا أنه سمع عائشة رضي الله عنها ، ولكن ظهر لي أن قصد البخاري من ذلك أن أبا إبراهيم محمدُ بن طلحة قُتِل في يوم الجمل سنة ست وثلاثين ، فقد ساق بسنده إلى محمد بن طلحة أنه قال لعائشة رضي الله عنها : « يا أم المؤمنين - يوم الجمل - ، فقالت : كن كخير ابني آدم ، فأغمد سيفه بعدما سله ثم قاتل حتى قتل »[٢] ، وذكره في التاريخ الكبير في قسم الصحابة لرواية عنه قال فيها : « سماني النبيُ ﷺ محمداً »[٣] ، وبهذا يعلم أن إبراهيم بن محمد ولد قبل ذلك ، وأما ما ذكره هشام بن الكلبي[٤] ، من أن محمد بن طلحة قتِل يوم الجمل وزوجته حامل بإبراهيم ، فهذا مما لا يعتد به لأن هشاماً متروك[٥] ، ولأن مقتضى هذا الكلام أن يكون إبراهيم أصغر أبناء محمد

---

(١) انظر حديثه عن عمر في : ابن أبي شيبة (٤/ ٤١٨) ، والدار قطني في سننه (٣/ ٢٩٨) ، والبيهقي في الكبرى (٧/ ١٣٣) .

(٢) التاريخ الصغير (١/ ١١٠) .

(٣) التاريخ الكبير (١/ ١٦) .

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٤) .

(٥) لسان الميزان (٦/ ١٩٦-١٩٧) .

ابن طلحة ، وظاهر كلام مصعب بن عبد الله الزبيري[١] والزبير بن بكار[٢] وابن سعد [٣] أن إبراهيم أكبر أبنائه؛ لأنهم أول ما ذكروا ولد محمد بن طلحة ذكروا إبراهيم ثم سليمان ثم داود ثم أم القاسم ، وألمح الذهبي إلى أنه ولد سنة ثلاثين فقد قال : « توفي إبراهيم سنة عشر ومئة ، عن نحو ثمانين سنة » [٤] ، ويُحتمل أنه ولد قبل ذلك ، فإن مُغلطاي تعقب المزي في قوله : « روى عن عمر ولم يدركه » وقال : « فيه نظر؛ لأنه لم ينص عليه إمام من أئمة الحديث ، ولا مولده معروف ، فلا يستبعد سماعه منه ، وقد ذكر ابن أبي حاتم في كتاب (الجرح والتعديل) أنه روى عنه (لأمنعن فروج ذوات الأنساب إلا من الأكفاء) ولم يعترض على هذه الرواية ، ولا ذكره في كتاب (المراسيل) ولا (العلل) ولا (التاريخ) فسكوته كافٍ لعدم التزامه ذلك ، ولكنا لما لم نر أحداً نص عليه؛ تأنسنا بسكوته ، ويزيد ذلك وضوحاً قول الزبير - بن بكار - : « بقي حتى أدرك هشاماً » ، فهذا فيه بيان واضح أنه عُمِّرَ عُمراً طويلاً ، فلا مانع على هذا إدراكه لعمر ،

---

(١) نسب قريش (ص٤٦) .

(٢) تهذيب الكمال (٦/ ٩١) .

(٣) طبقات ابن سعد ٥/ ٥٢) .

(٤) النبلاء (٤/ ٥٦٣) .

والله تعالى أعلم »[١].

وما قاله من إدراكه لعمر لا يعني أنه سمع منه أو عاصره معاصرة طويلة؛ لأن الإمام أحمد لما ذكر له حديث إبراهيم بن محمد بن طلحة قال: قال عمر: « لأمنعن فروج ذوات الأحساب إلا من الأكفاء » قال مهنا فقلت له: « هذا مرسل عن عمر؟ قال: نعم، ولكن إبراهيم بن محمد بن طلحة كبير »[٢]، فهذا نص صحيح صريح عن الإمام أحمد في عدم اتصال رواية إبراهيم عن عمر رضي الله عنه، يُستدرك به على نفي مغلطاي السابق، ويُستفاد من هذا النص أيضاً أن الإمام أحمد وصف إبراهيم بأنه (كبير) وهذا يشبه قول البخاري (قديم) ومقتضى هذا أنه لو ولد قديماً لا يستبعد أن يكون في خلافة عمر بن الخطاب، وتحديد سنة ولادته يصعب جداً لعدم وجود أدلة على ذلك، ولكن يبدو لي أن البخاري أخذ من عدة قرائن أن إبراهيم قديم الولادة، كما أنه لم يعرف تاريخ وفاته، ولذا قال إنه لا يدري هل سمع عبد الله بن محمد بن عقيل منه أم لا؟ والثابت أنه أدركه وعاصره معاصرة طويلة تزيد على أربعين سنة قطعاً، فلا محل لهذا الشك في اتصال السند، وأستبعد أن يكون قصد

---

(١) إكمال تهذيب الكمال -مخطوط- (١/ ١٠٧).

(٢) شرح علل الترمذي (١/ ٣١١).

بقولـه (قديم) أي أنه قديم الوفاة؛ لأنه لم يذكر له في تواريخه تاريخ وفاة، ولأن العلماء لم يختلفوا في أن موته كان سنة عشر ومئة .

ويظهر من كلام البخاري السابق أنه يُحسِّن الحديث رغم وجود شك لديه في اتصاله ، ولكن هذا الشك ليس من القوة بما يجعله يرد الحديث ، لذا نقل الترمذي[1] في جامعه تحسينه لهذا الحديث بدون كلامه الآخر ، فكأنه فهم من كلام شيخه أنه يُحسِّن الحديث بلا تردد ، لا سيما وأن البخاري ختم كلامه بأن أحمد بن حنبل كان يصحح هذا الحديث ، مما يعني أن البخاري يختار تقوية الحديث لأنه لم يعترض على تصحيح أحمد بل نقله مُقراً له .

(**النص الحادي والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد ، حدثنا عيسى بن يونس ، عن الأوزاعي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن سلمة ، عن جابر بن عبد الله في قولـه تعالى : ﴿ ۞ لَّقَدْ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾ [الفتح :١٨] .

قال جابر : بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نَفِرَّ ، ولم نبايعه على الموت .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو حديث حسن إن كان محفوظاً،

---

(١) جامع الترمذي (١/ ٢٢٦) .

ولم يعرفه .

قال أبو عيسى : [وروى غير سعيد بن يحيى هذا الحديث عن عيسى بن يونس عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن جابر بن عبد الله ، ولم يذكر فيه (أبا سلمة)][1] .

يعني البخاري أنه إن كانت هذه الزيادة في السند وهي ذكر (أبي سلمة) محفوظة ، فإن الحديث يصبح حسناً أي صحيحاً؛ لأنه يكون متصلاً حينئذٍ، والبخاري لم يُحسِّن هذا الحديث وإنما علَّق تحسينه بشرط أن يكون محفوظاً ، وأشار الترمذي إلى أن سعيد بن يحيى قد خولف في هذا الحديث، كأنه يريد بذلك أن سعيداً لم يحفظه ، وسعيد وثقه عدد من علماء الجرح والتعديل [2] .

وقال صالح جزرة : « صدوق إلا أنه كان يغلط » [3] ، وذكره ابن حبان في ثقاته وقال : « ربما أخطأ » [4] .

وقال الدارقطني : « اختلطت عليه أحاديث أبيه عن زكريا بن أبي

---

(١) العلل الكبير (ص ٢٦٢-٢٦٣)، (٢/ ٦٨٠) .

(٢) تهذيب الكمال (١١/ ١٠٦) وقول الدار قطني ذكره المحقق في الهامش .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الثقات لابن حبان (٨/ ٢٧٠) .

زائدة بأحاديثه عن حُريت ابن أبي مطر »[١] ، فالظاهر أنه وهم في وصل هذا السند ، ولذا لم يحكم الترمذي[٢] على حديثه هذا بالحُسن في جامعه .

وليس قصد البخاري إن كان الحديث محفوظاً عن جابر بن عبد الله فهو حسن ، بل قصده إن كان ذكر أبي سلمة في السند محفوظاً فهو حسن ، يؤكد ذلك أن مسلماً أخرج في صحيحه[٣] من طريق الليث بن سعد وابن عيينة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال : « لم نبايع رسول الله ﷺ على الموت ، إنما بايعناه على أن لا نفر » ، ورواه عن سليمان[٤] بن قيس عن جابر بنحوه ، فالحديث محفوظ عن جابر بلا شك .

وتضمن هذا النص فائدة مهمة ، وهي أن الحديث عند البخاري لا يكون حسناً إلا إذا كان محفوظاً ، كما هو ظاهر من قوله : « هو حديث حسن إن كان محفوظاً » ، والمحفوظ لقب من ألقاب الحديث الصحيح الثابت كما يَدل عليه تصرفات البخاري ، ومن ذلك أن الترمذي سأله عن حديث لعكرمة مولى ابن عباس اختلف عليه فيه فقال : أي الروايات

---

(١) تهذيب الكمال (١١/ ١٠٦) وقول الدار قطني ذكره المحقق في الهامش .

(٢) جامع الترمذي (٤/ ١٤٩) .

(٣) صحيح مسلم (١٨٥٦) .

(٤) مسند أحمد (٣/ ٢٩٢) .

أصح؟ فقال البخاري : « حديث عكرمة عن ابن عباس هو محفوظ » ، قال الترمذي : « ورآه حديثاً صحيحاً » (١) .

(النص الثاني والثلاثون) : قال الترمذي : « حدثنا قتيبة بن سعيد ، حدثنا الليث بن سعد ، عن صفوان بن سُليم ، عن أبي بُسرة الغفاري ، عن البراء بن عازب قال : « صحبتُ رسول الله ﷺ ثمانية عشر سفراً ، فما رأيته ترك الركعتين إذا زاغتِ الشمسُ قبلَ الظهر » .

قال أبو عيسى : « سألت محمداً عنه ، فلم يعرفه إلا من حديث الليث ابن سعد ، ولم يعرف اسم أبي بُسرة الغفِاري ، ورآه حسناً » (٢) .

وهذا الحديث أخرجه عدد من الأئمة (٣) عن صفوان بن سُليم به ، وقول الترمذي : إن البخاري لم يعرفه إلا من حديث الليث أي بحسب علمه ، وإلا فقد أخرجه أحمد في مسنده وابن خزيمة في صحيحه من طريق آخر عن فُليح عن صفوان به .

---

(١) العلل الكبير (ص ١٧٦) .

(٢) جامع الترمذي (٥٥٠) وهو موجود في نسخة الكروخي (ق ٤٤/أ) .

(٣) أخرجه أحمد (٤/ ٢٩٢ ، ٢٩٥) ، وأبو داود (١٢٢٢) ، وابن خزيمة في صحيحه (١٢٥٣) ، والطوسي في مختصر الأحكام (٣/ ٩٠) ، وعنده في المتن خطأ ، والبيهقي في الكبير (٣/ ١٥٨) وفي معرفة السنن والآثار (٤/ ٢٨٥) .

رجال السند :

- صفوان بن سُليم المدني ، نقل البخاري [١] عن ابن عيينة أنه وثقه ، وصرح بأنه سمع عطاء بن يسار ونافع بن جبير وأبا سلمة ، وقد احتج به البخاري في صحيحه [٢] ، وهو ثقة ثبت من خيار عباد الله الصالحين [٣] ، ولا أدري هل سمع من أبي بُسرة أم لا؟ ، ولم أقف على ثبوت معاصرته له أيضاً ، ولا يُعرف لصفوان أنه أرسل أو دلس في شيء من مروياته .

- أبو بُسرة الغفاري ، قال البخاري : « عن البراء ، روى عنه صفوان ابن سليم » [٤] ، وثقه العجلي فقال : « مدني تابعي ثقة » [٥] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٦] ، وصحح له ابن خزيمة هذا الحديث ، وأما الذهبي فقال: « لا يُعرف » [٧] ، وذلك لأنه ليس له راوٍ إلا صفوان بن سُليم فقط، وظاهر تصرف العجلي وابن حبان أنهما يعدانه تابعياً ، ولا أدري هل

(١) التاريخ الكبير (٤/ ٣٠٨) .

(٢) التعديل (٢/ ٧٨٨) وتهذيب الكمال (١٣/ ١٨٤-١٨٦) .

(٣) تهذيب الكمال (١٣/ ١٨٦-١٨٧) .

(٤) التاريخ الكبير (٩/ ١٦) .

(٥) الثقات للعجلي (ص ٤٩١) .

(٦) ثقات ابن حبان (٥/ ٥٧٣) .

(٧) الميزان (٤/ ٤٩٥) .

ثبت عندهما سماعه ومشافهته للبراء أم اكتفيا بظاهر السند؟ ولم أقف على ثبوت معاصرته للبراء ، والغالب على الرواة غير المشهورين كأبي بُسرة هذا أن المعلومات عنهم في كتب الجرح والتعديل تكون قليلة جداً ، فلا يتهيأ للباحث أن يعرف معاصرتهم لمن يروون عنه ما لم يرد سماع في ذلك السند.

وهذا الحديث صححه ابن خزيمة [١] ، وسكت عليه أبو داود [٢] ، وأما الترمذي فقال : « غريب » [٣] ، وضعفه الألباني في تعليقه على صحيح ابن خزيمة لجهالة أبي بُسرة .

وقوله في الحديث : « إذا زاغت الشمس قبل الظهر » الظاهر منه أنه يريد السُنة الراتبة قبل صلاة الظهر ، ولكن رأيت الحافظ ابن حجر يقول : « وقد حمله بعض العلماء على سنة الزوال لا على الراتبة قبل الظهر » [٤] ، ولا أدري أي الأمرين فهِمَ البخاري رحمه الله من هذا الحديث؟ .

وهذا الحديث لا يُعارضه حديث ابن عمر الذي أخرجه البخاري في صحيحه ، الذي يقول فيه : « صحبتُ رسول الله ﷺ ، فكان لا يزيد في

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١٢٥٣) .

(٢) سنن أبي داود (١٢٢٢) .

(٣) جامع الترمذي (٥٥٠) وهو موجود في نسخة الكروخي (ق ٤٤/أ) .

(٤) فتح الباري (٢/ ٦٧٤) .

السفر على ركعتين ، وأبا بكر وعمر وعثمان كذلك ، رضي الله عنهم »[١] .

قال ابن خزيمة مبيناً عدم التعارض : « لا يجوز أن يُحتج بالإنكار على الإثبات ، وابن عمر رحمه الله وإن لم ير النبي ﷺ متطوعاً في السفر ، فقد رآه غيره يصلي متطوعاً في السفر ، والحكم لمن يُخبر برؤية النبي ﷺ لا لمن لم يره »[٢] .

وقال ابن المنذر : « تطوع رسول الله ﷺ في السفر ثابت عنه من غير وجه . . . وإنما الحجة في إثبات من أثبت الفعل ، لا في قول من نفى ذلك، والذين كانوا يتنفلون في السفر من أصحاب رسول الله ﷺ جماعة ، ومنعُ البر وعمل الخير غير جائز ، قال الله جل ذكره : ﴿ وَٱفْعَلُوا۟ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾[٣] [الحج : ٧٧] .

والبخاري منهجه في ذلك مشابه لما قاله ابن خزيمة وابن المنذر ، فقد قال في مسألة رفع اليدين في الصلاة : « وإذا روى رجلان عن محدث قال أحدهما : رأيته فعل ، وقال الآخر : لم أره؛ فالذي قال : رأيته فهو شاهد ، والذي قال : لم يفعل ، فليس هو بشاهد لأنه لم يحفظ الفعل . . . وكذلك

---

(١) صحيح البخاري (١١٠٢) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢/ ٢٤٨) .

(٣) الأوسط (٥/ ٢٤٥) .

قال بلال : رأيت النبي ﷺ صلى في الكعبة ، وقال الفضل بن عباس : لم يُصلِّ ، وأخذ الناسُ بقول بلال لأنه شاهد ، ولم يلتفتوا إلى قول من قال : لم يُصلِّ ، حين لم يحفظ »[1] .

وهذا الحديث لم يصرح البخاري بتحسينه ، ولكن نقل الترمذي بحسب ما فهمه من سكوت البخاري وعدم إعلاله للحديث بأنه رآه حسناً ، ولو صرح البخاري بتحسينه لنقله الترمذي كعادته .

وظاهر صنيع البخاري في صحيحه أنه لا يرى التطوع في السفر بالسنن الرواتب إلا بركعتي الفجر فقط ، فقد قال : « باب من لم يتطوع في السفر دُبُرَ الصلاة وقبلها » ، ثم قال : « « باب من تطوع في السفر في غير دُبُر الصلوات وقبلها » وركع النبي ﷺ ركعتي الفجر في السفر » ، ثم أخرج حديث أم هانئ في صلاة رسول الله ﷺ صلاة الضحى بثماني ركعات في بيتها يوم فتح مكة ، ثم ذكر حديث ابن عمر في صلاة النافلة على الراحلة يشير بذلك إلى صلاة التهجد مع الوتر أو التنفل المطلق ، وإلى هذا ذهب ابن القيم فقال : « وكان من هديه ﷺ في سفره الاقتصارُ على الفرض ، ولم يُحفظ عنه ﷺ أنه صلى سُنة الصلاة قبلها ولا بعدها ، إلا ما كان من الوتر

(١) جزء رفع اليدين (ص ٤٥-٤٧) .

وسُنة الفجر ، فإنه لم يكن ليدعهما حضراً ولا سفراً »[١] .

ولهذا عندي تردد في أن البخاري حَسَّن هذا الحديث لما ذكرته ، فإن كان ما فهمه الترمذي هو من كلام البخاري وليس من سكوته ، فيُحتمَل أن البخاري رأى أن حديث البراء في صلاة الضحى قبل أن تحين صلاة الظهر أي حين ترمض الفِصال كما ورد في الحديث الآخر ، فإن كان الأمر كذلك فهو متسق مع مذهب البخاري في صلاة التطوع في السفر ، ويكون حديث أم هانئ شاهداً له من حيث المعنى في الجُملة ، والله أعلم .

(**النص الثالث والثلاثون**) : أخرج البيهقي بإسناده عن أحمد بن عمر القاضي قال : حدثنا أبو تُميلة ، ثنا خالد بن عبيد ، حدثني عبد الله بن بُريدة ، عن أبيه ، عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « ما زال جبريل يوصيني بالسواك حتى خشيت على أضراسي » . قال البيهقي : « وكذلك رواه غيره عن أبي تُميلة يحيى بن واضح ، قال البخاري رحمه الله : هذا حديث حسن »[٢] .

وهذا الحديث رواه الطبراني عن عبد الله بن أحمد بن حنبل ثنا محمد بن حميد ثنا أبو تُميلة ثنا عبد المؤمن بن خالد عن ابن بريدة عن أبيه عن أم

---

(١) زاد المعاد (١/ ٤٧٣) .

(٢) السنن الكبرى (٧/ ٤٩) .

سلمة مرفوعاً بنحوه [١].

والملاحظ هنا اختلاف الإسنادين، ففي البيهقي: شيخ أبي تُميلة خالد ابن عبيد، وفي الطبراني: عبد المؤمن بن خالد، ويظهر من ترجمتها أن أبا تُميلة يروي عنهما، وأنهما يرويان عن ابن بريدة إلا أن خالد بن عبيد متروك [٢]، وأما عبد المؤمن فلا بأس به [٣]، ولكن في السند إليه محمد بن حميد وهو ضعيف [٤].

كما أن البيهقي لم يُسمِّ المصدر الذي نقل منه كلام البخاري كعادته في النقل من العلل للترمذي، فلا أدري هل نقل ذلك من نسخته من العلل أم من مصدر آخر؟

ولهذا فليس لدي الآن ترجيح يُستند إليه في السند الذي وجه البخاري تحسينه إليه.

ويشهد له حديث ابن عباس [٥] وغيره [٦].

---

(١) المعجم الكبير (٢٣/ ٢٥١).

(٢) التقريب (١٦٥٤).

(٣) المرجع السابق (٤٢٣٦).

(٤) المرجع السابق (٥٨٣٤).

(٥) أخرجه الطبراني في الأوسط (٧/ ٩٥) والضياء في المختارة (١٠/ ٢٩٤).

(٦) انظر التلخيص الحبير (١/ ٦٧).

ب- أحاديث حكم عليها بصيغة (أحسن) :

(النص الرابع والثلاثون) : قال الترمذي : « حدثنا نصر بن علي وبشر بن معاذ قالا : حدثنا بشر بن المفضل ، عن عبد الرحمن بن حرملة - أبي حرملة - ، عن أبي ثِفَال المري ، عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب ، عن جدته ، عن أبيها قال : سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : « لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه » .

فسألتُ محمداً عن هذا الحديث فقال : ليس في هذا الباب حديثٌ أحسن عندي من هذا ، ورباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان عن جدته عن أبيها ، أبوها سعيد بن زيد »[1] .

وقال الترمذي في جامعه[2] : « قال محمد بن إسماعيل : أحسن شيء في هذا الباب حديث رباح بن عبد الرحمن » .

وقد ورد في العلل الكبير بتحقيق مصطفى ديب « ليس في هذا الباب حديثٌ حسنٌ . . . » فزاد كلمة حسن وهي زيادة لا معنى لها وغير موجودة في تحقيق السامرائي وتحقيقه أتقن وأضبط ، وغير موجودة أيضاً في الجامع .

---

(١) العلل الكبير (ص ٣١-٣٢) ، (١/ ١١٠) .

(٢) جامع الترمذي (١/ ٣٩) .

ومما يؤكد بطلانها أن البخاري قال : « أبو ثفال المري عن رباح بن عبد الرحمن في حديثه نظر »[١] ، فاتضح بهذا أن البخاري يضعف الحديث وأن قوله أحسن ما في الباب يعني أقل الأحاديث ضعفاً في الباب ، ومما يؤكد ضعف الحديث أنه اختلف فيه على أبي ثفال ، فروي مرة كما تقدم ، ومرة عنه عن أبي بكر بن حويطب - وهو رباح بن عبد الرحمن - عن النبي ﷺ ، وهذا كما قال الترمذي : « حديث مرسل »[٢] . وقال ابن حبان : « في القلب من هذا الحديث لأنه قد اختلف على أبي ثفال فيه »[٣] .

ولعل البخاري رأى في حديث أبي ثفال المري أنه أحسن ما روي في باب التسمية على الوضوء رغم ضعفه عنده؛ لأنه قد رُوي من طريق قوية عن أبي ثفال ، وفيها إثبات السماع في كل طبقات السند[٤] ، ومسألة ثبوت اللقاء يعتني بها البخاري اعتناءً بالغاً .

وعلى أية حال فليس في قول البخاري : « أحسن . . » ما يدل على

---

(١) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٧٧) وكلام البخاري أظنه في ضعفائه الكبير كما ظهر لي من إسناد العقيلي ، وهذا النص غير موجود في كتب البخاري المطبوعة .

(٢) العلل الكبير (ص ٣٢) .

(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ١٥٨) .

(٤) انظر : ضعفاء العقيلي (١/ ١٧٧) .

تصحيحه للحديث بل جاء عنه ما يدل على أنه يرى في هذا الحديث نظراً والله أعلم .

(**النص الخامس والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا خلاّد بن أسلم ، حدثنا النضر بن شميل قال : أخبرنا هشام الدستوائي ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن عروة ، عن عائشة قال : « كان رسول الله ﷺ يُقبلني وهو صائم » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : روى شيبان هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن عمر بن عبد العزيز عن عروة عن عائشة ، وروى الزهري هذا الحديث عن أبي سلمة قال : أخبرتني عائشة .

قال محمد : وكأن حديث شيبان عندي أحسن » [١] .

وقصده بأحسن أي أصح ، حيثُ زاد شيبان في السند عمر وعروة بين أبي سلمة وعائشة وهو ثقة صاحب كتاب [٢] ، ومن المعلوم أن أصحاب الكتب أتم حديثاً من غيرهم ، وقد قال البخاري : « شيبان صاحب كتاب » [٣] ، ولهذا عده غير واحد من الأئمة في أصحاب يحيى بن أبي كثير

---

(١) العلل الكبير (ص ١١٦-١١٧) ، (١/ ٣٤٥-٣٤٦) .

(٢) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٤-٥٩٦) .

(٣) العلل الكبير (ص ٢٦٦) .

المتثبتين عنه [١] .

ج - أحاديث لم يصرح بتحسينها ولكن نقل الترمذي عنه استحسانه لها .

(النص السادس والثلاثون) : قال الترمذي : « حدثنا أبو سعيد عبد الله ابن سعيد الأشج قال حدثنا أبو خالد الأحمر ، عن الأعمش ، عن سلمة بن كهيل ومسلم البَطِين ، عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد ، عن ابن عباس قال : « جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت : إن أختي ماتت ، وعليها صيام شهرين متتابعين ، فقال : « أرأيت لو كان على أختك دين أكنت تقضيه؟ قالت : نعم . قال : فحقُّ الله أحق » .

سألت محمداً عن هذا الحديث . فقال : جوَّد أبو خالد الأحمر هذا الحديث ، واستحسن حديثه جداً . قال محمد : وروى بعض أصحاب الأعمش مثل ما روى أبو خالد الأحمر » [٢] .

هذا الحديث رواه جمع من أصحاب الأعمش منهم شعبة وأبو معاوية قالوا : عن الأعمش عن مسلم عن سعيد عن ابن عباس [٣] ، فهؤلاء خالفوا أبا خالد فلم يذكروا ما ذكره من رجال في السند .

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٥) وشرح علل الترمذي (٢/ ٤٨٦) .

(٢) العلل الكبير (ص ١١٤-١١٥) ، (١/ ٣٤٠-٣٤١) .

(٣) التتبع للدار قطني (ص ٣٣٦-٣٣٧) .

وصرح البخاري بأن بعض أصحاب الأعمش روى مثل ما روى أبو خالد الأحمر ، وأظنه يقصد زائدة بن قدامة ، فقد روى الحديث عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس بنحو حديث أبي خالد ، وفيه اختلاف فقد ذكر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن أمه التي ماتت وعليها صيام شهر ، فأجابه عليه الصلاة والسلام بنحو ما في حديث أبي خالد ، ثم قال زائدة : قال سليمان - يعني الأعمش- : « فقال الحكم وسلمة بن كهيل جميعاً ونحن جلوس حين حدَّث مسلم بهذا الحديث ، فقالا : سمعنا مجاهداً يذكر هذا عن ابن عباس » أخرجه البخاري في صحيحه [1] ، ثم ساق روايات لهذا الحديث فيها بيان أن السائل امرأة وليس رجلاً ، كانت تسأل عن أمها وليس عن أختها ، ولا شك أن الأعمش قد سمع هذا الحديث من الحكم وسلمة كما هو ظاهر من سياق كلامه .

ومما يؤكد رواية أبي خالد أن عبد الرحمن بن مغراء - وهو من أقران أبي خالد وقد وثقه وأثنى عليه وإن كان النقاد اختلفوا فيه [2] -قد روى هذا الحديث عن الأعمش فقال : « عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد

(١) صحيح البخاري (١٩٥٣) .

(٢) تهذيب الكمال (٤٢٠-٤٢٢) .

ابن جبير عن ابن عباس ، وعن سلمة بن كهيل عن مجاهد عن ابن عباس ، وعن الحكم بن عتيبة عن عطاء عن ابن عباس . . »[١] الحديث .

فاستحسان البخاري لهذا الحديث لأنه قد ثبت عنده أن أبا خالد قد حفظه بدلالة قوله : « جوّده » وقوله : « روى بعض أصحاب الأعمش . . » .

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في رده على الدارقطني أن البخاري لا يلحقه لوم في ذكره لرواية أبي خالد الأحمر معلقة في صحيحه؛ لأنه علقه بصيغة يشير فيها إلى وهم أبي خالد[٢] وهي قوله : « ويُذكر عن أبي خالد »[٣] .

ونقل في تغليق التعليق[٤] قول البخاري أن أبا خالد جَوَّده ، والظاهر من هذا النص أن البخاري لا يضعف حديث أبي خالد بل يقويه بدلالة قوله : « جوّده » وبدلالة قوله : « وقد روى بعض أصحاب الأعمش مثل ما روى أبو خالد » وتعليق البخاري للحديث في صحيحه بصيغة التمريض لا يصلح أن يُعتمد عليها في القول بأن البخاري يشير بذلك إلى

---

(١) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ١٧٤) .

(٢) هدي الساري (ص ٣٧٧) .

(٣) صحيح البخاري (١٩٥٣) .

(٤) تغليق التعليق (٣/ ١٩٣) .

أن أبا خالد قد وهم في حديثه ذلك لأنه من المعلوم ذكر حديث أبي خالد هذا من ضمن الأحاديث الصحيحة ، بل إني وجدتُ الحافظ ابن حجر رحمه الله ذكر حديث أبي خالد هذا من ضمن الأحاديث الصحيحة التي لم يسندها البخاري في موضع آخر من صحيحه وهي ليست على شرطه ، وقد علقها بصيغة التمريض والله أعلم .

(النص السابع والثلاثون) : قال الترمذي : « سألت محمداً عن حديث القاسم بن مالك المزني ، عن الجريري ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد : ما صمنا مع النبي ﷺ تسعاً وعشرين أكثر . . .

فلم يعرفه إلا من حديث القاسم بن مالك ، واستحسن هذا الحديث جداً ، وقال : لم يُخالف القاسم في هذا الحديث »[1] .

وذكر أبو طالب القاضي -مرتب كتاب العلل الكبير- أن الترمذي ذكر هذا الحديث بنفس السند في موضع آخر ولكن عن أبي هريرة لا عن أبي سعيد ، وأشار إلى أن الترمذي في الجامع عدَّ أبا هريرة فيمن روى هذا المعنى عن النبي ﷺ من الصحابة ، ولم يعد فيهم أبا سعيد[2] ، فذِكْرُ أبي

---

(١) العلل الكبير (ص ١١٢) ، (١/ ٣٣١-٣٣٣) ، والحديث أخرجه ابن ماجة (١٦٥٨) عن أبي هريرة .

(٢) المرجع السابق .

سعيد هنا خطأ .

وقد قال البخاري أيضاً في هذا الحديث : « هو حديث القاسم بن مالك، وما أعلم أحداً روى هذا الحديث خلاف هذا ، ولم يعرفه إلا من حديثه » [١] .

والاستحسان هو من كلام الترمذي بحسب ما رآه من حال البخاري وقت كلامه على هذا الحديث ، ولم يتبين لي على وجه الدقة لماذا استحسن البخاري هذا الحديث ، هل لأنه من مسند أبي هريرة وأبو نضرة مالك بن المنذر مروياته عن أبي سعيد الخدري أشهر؟ أم أنه استحسنه لأن القاسم لم يُخالف فيه؟ أم لكونه غريباً؟ أم لغير ذلك؟!

والقاسم بن مالك ، وثقه أحمد ويحيى والعجلي وغيرهم [٢] ، وقال أبو حاتم : « صالح ، ليس بالمتين » [٣] ، وقال الساجي : « ضعيف ، قد روى عنه علي بن المديني والناس » [٤] ، والبخاري احتج به في صحيحه [٥] في

---

(١) المرجع السابق .

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٤٢٤-٤٢٦) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ١٢٢) .

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠١) .

(٥) التعديل (٣/ ١٠٦٢) وهدي الساري (ص ٤٥٧-٤٥٨) .

حديث واحد فقط فرَّقه على عدة أبواب ، ومتن هذا الحديث محفوظ من حديث عبد الله بن مسعود وغيره [١] .

والذي أراه أن البخاري استحسن الحديث إما لأنه رآه محفوظاً وهو من صحيح حديث القاسم وذلك بدلالة قوله : « لم يُخالف القاسم في هذا الحديث » ولا يعني هذا أنه توبع عليه ، وإما لأنه قد تفرد به القاسم عن الجريري فيكون غريباً من هذا الوجه لأن الجريري له أصحاب مكثرون عنه ، ولا أستطيع الجزم بأحد الأمرين وإن كنتُ أميل بعض الميل إلى الرأي الأول والله أعلم .

(**النص الثامن والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا الحسن بن الصباح، حدثنا شبابة ، عن المغيرة بن مسلم ، عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة قال : ذهب رسول الله ﷺ في حاجة فأقام بلال الصلاة ، فتقدَّم أبو بكر ، فجاء رسول الله ﷺ وأبو بكر في الصلاة ، فأرادوا أن يؤذنُوه ، وصَفَّقُوا ، فسمعهم رسول الله ﷺ ، وصَلَّى رسول الله ﷺ خلفه ، فلما انفتل قال : « التسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء » .

سألت محمداً عن هذا الحديث ، فلم يعرف هذا الحديث وجعل

---

(١) انظر : جامع الترمذي (٦٨٩) .

يستحسنه ، قال : والمشهور عن أبي حازم عن سهل »[1] .

والظاهر أن البخاري استحسنه لأنه لم يسمع به من قبل بدلالة قول الترمذي : « فلم يعرف هذا الحديث » .

والذي أميل إليه أن استحسان البخاري الذي فهمه الترمذي ناتج عن كون الحديث غير معروف عند البخاري ، ولا يخفى على مشتغل بعلم الحديث إلى أي مدى كان أولئك الحفاظ الجهابذة من أمثال أبي عبد الله يفرحون إذا حُدِّثوا بحديث لم يقع لهم من قبل ، ومن هنا جاء استحسان البخاري .

ويجب التشديد على أن البخاري لم يصرح بأن هذا الحديث حسن ، ولكن الترمذي عَبَّر بالاستحسان من فرحة البخاري بسماعه لذلك الحديث ، فالاستحسان من كلام الترمذي وليس للبخاري فليتنبه لهذا .

ولا أميل إلى أن سبب استحسان البخاري راجع لقوله : « والمشهور عن أبي حازم عن سهل » ، لأن سياق كلام الترمذي يبين أن البخاري لم يعرف الحديث فاستحسنه ثم قال ما قال فجاء استحسانه -كما يظهر لي- مرتبطاً بعدم معرفته له ، ولا يمنع أن يكون استحسنه لكلا الأمرين ، لعدم معرفته

---

(١) العلل الكبير (ص٧٩) ، (١/ ٢٥٠-٢٥١) .

به من قبل ، ولغرابته ، ولكني أميل إلى ما ذكرته آنفاً والله أعلم .

(**النص التاسع والثلاثون**) : قال الترمذي : « حدثنا إبراهيم بن سعيد ، حدثنا ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور ، عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « سيُدرِكُ رِجالٌ من أمتي عيسى ابن مريم ويشهدون قِتالَ الدجَّال » .

سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه ، واستحسنه جداً .

وقال : حدثنا علي عن ريحان بن سعيد . قال : ويُروى عن ريحان عن عباد بن منصور أحاديث بهذا الإسناد ، ولا أراها عند علي وقد فاتته .

قال أبو عيسى : ورأيت محمداً يستغرب أحاديث ريحان بن سعيد عن عباد بن منصور عن أيوب ويرضى به »[1] .

والبخاري هنا أيضاً لم يصرح بأن هذا الحديث حسن ، ولكن الترمذي عَبَّر بالاستحسان عما رأى من فرحة البخاري وسعادته بسماع حديث لم يكن عنده من قبل ، بدلالة قول الترمذي : « فلم يعرفه » .

فاستحسنه لأنه لم يعرفه ، والترمذي نقل أن البخاري استحسن ذلك الحديث فقط ، وأما أحاديث ريحان بن سعيد الأخرى فذكر عنه أنه كان

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٢٧-٣٢٨) ، (٨٢٦-٨٢٧) .

يراها غرائب ولم يقل إنه استحسنها ، لذا أرى أن استحسانه كان موجهاً لذلك الحديث الذي لم يعرفه فقط .

وقد نبَّه فضيلة الدكتور ربيع بن هادي على أمر مهم هنا ، فقال : « وكلمة يرضى به من المطبوعة ، ولم تظهر لي في المخطوطة ، ولعل أصلها : « ولا يرضى به » فسقطت لا ، فإنها لا تنسجم مع الكلام إلا على هذا الوجه »[1] .

ثانياً : إطلاقه الحسن على الرواة :

لم أجد في كلام البخاري على رواة الحديث إطلاق الحسن على أحدٍ منهم إلا في رجلين فقط هما :

(١) **شهر بن حوشب** ، قال الترمذي : « قال محمد بن إسماعيل : شهرٌ حَسَنُ الحديث ، وقَوَّى أمره ، وقال : إنما تكلم فيه ابنُ عون ، ثم روى عن هلال بن أبي زينب عن شهر بن حوشب »[2] . وفي موضع آخر قال : « سألت محمد بن إسماعيل عن شهر بن حوشب فوثقه ، وقال إنما يتكلم فيه ابن عون »[3] . فظهر من هذا النص الثاني أن البخاري يوثق من يقول

(١) تقسيم الحديث (ص ٥٢) .

(٢) جامع الترمذي (٥/ ٥٨) .

(٣) جامع الترمذي (٤/ ٤٣٤) .

فيه حسن الحديث ، وأن مرتبة (حسن الحديث) عنده لا تُقال فيمن انحط عن رُتبة الثقة فقط ، بل أطلقها في حق من وثقه .

(٢) **الوليد بن رباح** ، قال البخاري فيه : « حسن الحديث » [١] ، وفي موضع آخر قال : « مقارب الحديث » [٢] وحكم على حديثٍ رواه بأنه حديث صحيح [٣] .

فظهر بهذا أنه يصحح حديث من يقول فيه (حسن الحديث) .

(خلاصة هذا المبحث ونتيجته)

كنتُ قد ذكرتُ في بداية هذا المبحث أن العلماء فسروا تحسين البخاري بثلاثة تفسيرات :

الأول : أنه يعني به الصحة ، فالحديث الحسن عنده داخل في الصحيح.

الثاني : أنه يعني به الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين .

الثالث : أنه يعني به الحسن اللغوي ، ففي الأحاديث التي حسنها أحاديث ضعيفة وأخرى صحيحة .

والذي ظهر لي من دراسة تحسينات البخاري هو رُجحان القول الأول

---

(١) العلل الكبير (ص ٣٨٩) .

(٢) المرجع السابق (ص ٢٦١) .

(٣) المرجع السابق .

ولكن مع بعض التفصيل ، وقد ذكرتُ في كل حديث حسنه البخاري وجه الترجيح الذي صح عندي في ذلك الحديث . وإلى نحو هذا ذهب الحافظ ابن حجر في قولٍ له فقد قال البقاعي : « ونبَّه شيخنا على أن مراد الشافعي والبخاري بالحسن الصحيح ، لا أن الحسن عندهما نوع برأسه ، بل للصحيح عندهما اسمان » [1] وقد نقلنا عنه في بداية المبحث خلاف ذلك .

والقول الذي أختاره وأُرجحه أن الحديث الحسن عند البخاري - وأعني به الأحاديث التي ذكرتها تحت بند (أ) من القسم الأول وهي الأحاديث التي صَرَّح البخاري بتحسينه لها - يعني : الحديث المحفوظ الثابت الذي هو في حكم الصحيح ، هذا من حيث العموم ، وأما على سبيل التفصيل فقد وجدت البخاري أطلق الحسن على نوعين من الأحاديث :

(١) حديث صحيح لا يُشك في ثبوته وصحته ، ومن هذا النوع عدة أحاديث حسنها وقد أخرجها في صحيحه كما في النصوص ذات الأرقام (٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥) .

---

(١) النكت الوفية (ق ٧/ ب) .

(٢) حديث فيه بعض النظر إما من جهة راويه المتكلم فيه ، أو من جهة اتصال سنده لعدم ثبوت اللقاء بين بعض رواته ، ولكنه لم يحسن أحاديث هذا النوع إلا إذا تأكد أنه من صحيح حديث أولئك الرواة بأن لا يكون المتن منكراً ولا توجد مخالفة في السند ولا تفرد غير محتمل ، ويكون له شاهد صحيح في الغالب الأعم من وجه آخر ، وهذه حقيقة يجب التنبه لها، فلم أر فيما وقفت عليه من تحسيناته أنه حَسَّن حديثاً وليس له إلا شواهد ضعيفة .

والأسباب التي دعتني إلى ترجيح هذا الرأي :

(١) الدراسة التي قمتُ بها لتحسينات البخاري أظهرت لي أن الغالبية العظمى منها ينطبق عليها ما قلته آنفاً : أن الحسن عنده هو الحديث المحفوظ الثابت الذي يرويه الثقة أو الراوي المتكلم فيه إذا عُلِم أن ذلك الحديث من صحيح حديثه الذي حفظه وأتقن ضبطه ، وقد بينت في مقدمة المبحث أن الانتقاء من أحاديث المتكلم فيهم ركيزة راسخة في منهج البخاري العلمي . كما وجدت أن عدداً لا بأس به من تلك الأحاديث قد صححها علماء آخرون من شيوخ البخاري أو معاصريه وتلامذته .

(٢) وجدت البخاري أطلق الصحة على عدد من الأحاديث التي حسنها ، بل جاء في النص الأول ، وفي نفس سياق تسميته للأحاديث التي

حسنها بأنها صحيحة ، كما أخرج في صحيحه عدداً من الأحاديث التي حسنها ، وتصرفه هذا يدل دلالة قاطعة أنه يدخل الحسن في الحديث الصحيح .

(٣) وجدته في نصين (رقم ١٧ ، ٣١) يقول : « إن كان هذا محفوظاً فهو حسن» فجعل شرط تحسين الحديث أن يكون محفوظاً ، ولا يخفى أن الحديث المحفوظ هو لقب من ألقاب الحديث الصحيح ، يدل على ذلك أن الترمذي سأله عن حديث فقال : « هو محفوظ » [١] قال الترمذي بعده : « ورآه حديثاً صحيحاً » [٢] ، وقد قال في حديث أخرجه في صحيحه : « وأرجو أن يكون حديث أبي رافع محفوظاً » [٣] ، وهو حديث « الجارُ أحق بصقبه » [٤] .

فالبخاري يربط بين الحديث المحفوظ والحسن ، فلا يحكم على الحديث بأنه حسن حتى يكون محفوظاً ، ومن هنا نعلم أن البخاري لا يمكن أن يُحسن حديثاً لا يكون محفوظاً عنده .

---

(١) العلل الكبير (ص ١٧٦) .

(٢) العلل الكبير (ص ١٧٦) .

(٣) العلل الكبير (ص ٢١٥) .

(٤) صحيح البخاري (٢٢٥٨) والصقب هو القُرب والملاصقة .

(٤) يُفهم من مجموع كلام الترمذي في ثلاثة نصوص ذكرها أن الحديث الحسن عند البخاري لابد أن يكون سالماً من :

١)العلة ٢) المخالفة ٣) النكارة

بالنسبة للأمر الأول قال الترمذي : « سألت محمداً عن هذا الحديث فقال : هو عندي حديث معلول ، ولم يذكر علته ، فلم يعرفه حسناً » [١] .

وبالنسبة للأمر الثاني ، قال الترمذي : « فلم يعرفه إلا من حديث القاسم بن مالك ، واستحسن هذا الحديث جداً ، وقال : لم يخالف القاسم في هذا الحديث » [٢] .

وأما الأمر الثالث ، فقال الترمذي : « سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه حسناً وقال : سيف بن هارون له مناكير » [٣] ، وفي موضع آخر قال : « سيف بن هارون مقارب الحديث » [٤] ، فلم يحسن له ذلك الحديث لأنه لم يعرفه أنه من صحيح حديثه .

ويتبين من هذه النصوص أن الترمذي فهم من تحسينات البخاري أنها

---

(١) العلل الكبير (ص ٢٠٦) .

(٢) المرجع السابق (ص ١١٢) .

(٣) المرجع السابق (ص ٢٦٣) .

(٤) المرجع السابق (ص ٢٨٢) .

بغرض الحكم على الحديث بالقبول والتقوية وليست بغرض الاستعمال اللغوي الذي يعني الغرابة ونحو ذلك .

(٥) يظهر من تصرف البخاري وتنوع إطلاقاته على الرواة والذين حَسَّن حديثهم أنه لم يطلق حسن الحديث بقصد قصور مرتبة الراوي عن درجة الثقة الذي يصح حديثه ، بدليل أنا وجدناه يقول : في شهر بن حوشب : حسن الحديث ، ثم ينقل الترمذي عنه أنه يوثقه ، وفي الوليد بن رباح يقول حسن الحديث ، ويصحح له حديثاً ، فنخرج من ذلك أن الراوي الذي يصفه البخاري بـ (حسن الحديث) لا يمنع وصفه له بذلك من توثيقه أو تصحيح حديثه .

(٦) ويؤكد ذلك أننا وجدناه في النص السابع يقول : « حديث حسن وعبد الله بن جعفر المخرمي صدوق ثقة ، وعثمان بن محمد الأخنسي ثقة . . » فحكم على حديث الثقة بأنه حسن ، كما حكم على حديث حسن الحديث بأنه صحيح ، فظهر بهذا أن الحديث الحسن ليس أقل رُتبة من الصحيح إلى الحد الذي يوجب ، التمييز القاطع والفاصل بينهما كما هو الحال عند المتأخرين .

(٧) لم أجد نصاً صريحاً في كلام الإمام البخاري في أن الحديث الحسن أدنى مرتبة من الحديث الصحيح ، بل وجدتُ ما يدل أنه صحح أحاديث

من يقول فيهم : « مقارب الحديث » ونحو ذلك من المختلف فيهم ، ولم يقل في تلك الأحاديث هي حسنة -كما جرى عليه عمل المتأخرين- بل أطلق عليها لقب الصحة ، ومن ذلك :

(**الحديث الأول**) : سأله الترمذي عن حديث كثير بن زيد ، عن الوليد ابن رباح ، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « إن المرأة لتأخذ للقوم » يعني تجير على المسلمين .

فقال البخاري : « هو حديث صحيح ، وكثير بن زيد سمع من الوليد ابن رباح ، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة ، والوليد بن رباح مقارب الحديث »[(١)] .

وكثير بن زيد مختلف فيه[(٢)] ، قال ابن حجر : « صدوق يخطيء »[(٣)] ، والوليد بن رباح مقارب الحديث عند البخاري فهو لا يخلو من بعض الضعف عنده ، وقد صحح حديثه هنا ، وهذا الحديث عند المتأخرين بالكاد يستحق مرتبة (الحسن لذاته) فلو كان مصطلح الحسن عنده أدنى مرتبة من الصحيح لقال في هذا الحديث أنه حسن ،ولكنه قال: « صحيح »

---

(١) العلل الكبير (ص ٢٦١) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٤/ ١١٤-١١٦) .

(٣) التقريب (٥٦١١) .

والصحيح أقوى ألفاظ القبول والتقوية .

(الحديث الثاني) : قال البخاري : « وحديث عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في هذا الباب هو صحيح أيضاً ، وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي مقارب الحديث »[١] .

الطائفي : ذهب عدد من كبار النقاد إلى أنه ليس بذاك القوي[٢] ، ونقل ابن حجر أن البخاري قال فيه : « فيه نظر »[٣] ولم أجده في كتبه المطبوعة ، ولكن البخاري عندما صحح له الحديث السابق كان يراه في منزلة مقارب الحديث ، وهي لا تخلو من بعض الضعف ، وقال ابن حجر فيه : « صدوق يخطيء ويهم »[٤] ، ومثل هذا لا يصحح حديثه عند المتأخرين ، وبالكاد يحكم عليه بأنه حسن لذاته .

(الحديث الثالث) : قال البخاري : « حديث ابن عمر عن النبي ﷺ : « لا صلاة قبل العيدين » هو صحيح ، وأبان بن عبد الله صدوق

---

(١) العلل الكبير (ص ٩٣-٩٤) .

(٢) تهذيب الكمال (١٥/ ٢٢٧-٢٢٨) .

(٣) تهذيب التهذيب (٥/ ٢٩٩) .

(٤) التقريب (٣٤٣٨) .

الحديث »[١] .

وأبان بن عبد الله مختلف فيه[٢] .

وفيه قال ابن حجر : « صدوق في حفظه لين »[٣] ، وهو راوي الحديث الذي صححه البخاري .

(الحديث الرابع) : وسأله الترمذي عن حديث كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده مرفوعاً في التكبير في صلاة العيدين ، فقال البخاري : « ليس في الباب شيء أصح من هذا ، وبه أقول »[٤] ، ثم ذكر حديث الطائفي السابق وقال فيه : « هو صحيح أيضاً » مما يدل أن حديث كثير عنده صحيح بل وأصح من حديث الطائفي!

وكثير بن عبد الله ضعيف عند النقاد[٥] ، وذهب البعض منهم إلى أنه متروك .

(الحديث الخامس) : وقال البخاري : « وحديث عبد الله بن عمرو في

---

(١) العلل الكبير (ص ٩٥) .

(٢) تهذيب الكمال (٢/ ١٥) .

(٣) التقريب (١٤٠) .

(٤) العلل الكبير (ص ٩٣) .

(٥) تهذيب الكمال (٢٤/ ١٣٦-١٤٠) .

مس الذكر هو عندي صحيح » [١] ، وهو من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، والكلام في هذا السند أشهر من أن يذكر به ، والمعمول به عند المتأخرين هو تحسين أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ولكنا نرى البخاري هنا يصحح الحديث .

(**الحديث السادس**) : وسأله الترمذي عن حديث يرويه حسين بن الحسن الأشقر فقال البخاري : « أرجو أن يكون محفوظاً ، وحسين بن الحسن مقارب الحديث » [٢] . وحسين هذا أكثر النقاد على تضعيفه [٣] .

وقال فيه البخاري في تاريخه : « فيه نظر » [٤] . و« عنده مناكير » [٥] .

والبخاري لم يقل في تلك الأحاديث إنها حسنة بل صححها ، فنستنبط من ذلك أن الحسن عنده ليس مقصوراً على الراوي المتكلم فيه أو من خف ضبطه لأنه صحح لأولئك ، وليس كل مقارب الحديث أو ليس به بأس يُحسن حديثه ولا يصحح عند البخاري .

---

(١) العلل الكبير (ص ٤٩) .

(٢) العلل الكبير (ص ١٨٤) .

(٣) تهذيب الكمال (٦/ ٣٦٨-٣٦٩) .

(٤) التاريخ الكبير (٢/ ٣٨٥) .

(٥) التاريخ الصغير (٢/ ٢٩١) .

والمتأمل فيما سبق يجد أن كثيراً من الأحاديث التي حسنها البخاري أمثل وأقوى من تلك الأحاديث التي صححها ، فهل هذه الأحاديث التي صححها ، تقارب في قوتها الأحاديث الأخرى التي حسنها وهي مخرجة عنده في صحيحه؟!

لا ريب أنها أقوى بدرجات من تلك الأحاديث الآنفة التي صححها ، وكذلك كثير من الأحاديث التي حسنها هي أقوى وأجود إسناداً من تلك .

والمتأمل أيضاً يعلم أن الحسن لا يمكن أن يكون أقل مرتبة من الصحيح عند البخاري ، لأنه قد حَسَّن أحاديث هي صحيحة عنده بلا شك . ويعلم مما تقدم أن مفهوم الصحيح عند البخاري أوسع وأشمل مما استقر عليه الاصطلاح في تعريف الحديث الصحيح؛ لأنه يُدخل فيه حتى أحاديث المتكلم فيهم التي عُلِم أنها محفوظة .

وقد لاحظتُ أن الحفاظ والنقاد المتقدمين يُوجد في مصطلحاتهم ميل للتوسع في مدلولها .

من ذلك مثلاً : مصطلح (الإرسال) يذكرون فيه المنقطع ورواية التابعي عن رسول الله ﷺ .

وكل حديث غير متصل يطلقون عليه لفظ (مُرسَل) ومثال ذلك أيضاً

مصطلح الحديث الصالح عند أبي داود الذي يقول فيه : « وما سكت عليه فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض » .

وكلمة صالح يدخل فيها الحديث المتواتر والصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره ، فهي واسعة ، ومن الواضح أن التقييد في التعريفات واستخراج الفروقات بين الأنواع المندرجة تحت كل مصطلح ، والتمييز الدقيق بين ذلك تأخر ظهوره عن عصر الرواد المؤسسين كالبخاري ومن عاصره .

وتلك الأسباب الستة هي التي جعلتني أختار ما سبق من معنى الحسن عند البخاري دون أن أختار الرأي الثاني وقد ناقشته في النصوص ذات الأرقام (١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣) .

وكذلك الرأي الثالث بينتُ أن تحسينات البخاري خرجت مخرج الحكم، فمن المستبعد أن يكون قصده بتحسيناته الغرابة والنكارة ونحو ذلك ، ووضحت أن البخاري يعبر عن هذه الأمور بعبارات صريحة مباشرة ينص فيها على الغرابة والتفرد . . إلخ . وناقشت هذا الرأي في النصوص ذات الأرقام : (٢ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٥ ، ٢٨) .

وقد رأيت من المناسب أن أُناقش هذين الرأيين في أثناء الكلام على النصوص؛ لأن كلام أنصار الرأيين احتجوا لهما بنصوص جزئية من

تحسينات البخاري ، مما جعل الأنسب مناقشتها في أثناء شرح نصوص البخاري في التحسين بخلاف عملي في مبحثي ابن المديني وأحمد بن حنبل، فقد ناقشت معنى الحسن عندهما في آخر مبحثيهما ؛ لعدم وقوفي على من فسَّرَ معنى الحسن عندهما بناءاً على نصوص جزئية لهما ، فَأَجَّلْتُ بيان معنى الحسن عندهما إلى آخر مبحثيهما .

أما ما ورد من نصوص تحت الفقرة (ب) وهي أحاديث حكم عليها بصيغة (أحسن) فإن هذه الصيغة نسبية ، ويتضح معناها من سياق الكلام الذي وردت فيه ، والبخاري استعملها مرة بمعنى أقل الضعيف ، ومرة بمعنى الحديث الأرجح أي الأشبه بالصواب .

وأما ما ورد في فقرة(ج) وهي الأحاديث التي نقل الترمذي استحسان البخاري لها ولم نجد تصريحاً له بأن تلك الأحاديث حسنة عنده على سبيل الحكم على الحديث؛ فهذه الاستحسانات نقلها الترمذي بحسب فهمه ، ولا نستطيع الجزم قطعاً بأن مراد البخاري من هذا الاستحسان هو كذا ومن ذاك كذا ، ولكن حاولت تفسير ذلك فيما مضى على سبيل التقريب لأقوى الاحتمالات التي ظننتُ أنها كذلك .

وأما بالنسبة للقسم الثاني المتعلق بالرواة ، فهم لا يختلفون عن الفقرة (أ) من القسم الأول فقد وثق من حسَّن له ، وصحح لمن حسن حديثه .

المبحث الخامس

تحسينات الإمام يعقوب بن شيبة

استعمل الإمام يعقوب بن شيبة - رحمه الله - في حكمه على الأحاديث لفظ (الحسن) كما هو ظـاهر من القطعة الصغيرة التي وصلت إلينا من (مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -) .

وقد ذكر الحافظ العراقي [١] أن يعقوب بن شيبة ممن أكثر من استعمال الحسن في مسنده ، وممن نبَّه على ذلك الشيخ عبد الفتاح أبوغدة فقد قال : « وممن استعمل كلمة (حسن) أيضاً مريداً بها الحسن الاصطلاحي ، وأكثر منها جداً كثرة بالغة : الحافظ يعقوب بن شيبة السدوسي . . . » [٢] .

وقد ناقشه فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي في ذلك مبيناً أن يعقوب بن شيبة لم يُرِد الحسن الاصطلاحي بل استعمل الحسن بمعناه اللغوي ، وسأناقش كلامهما - إن شاء الله - في آخر المبحث .

وبعد التتبع لتحسينات يعقوب بن شيبة من القطعة الموجودة ، وجدتُ أنها على قسمين :

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٥٢) وقد اعترض ابن حجر في نكته (١/ ٤٢٩-٤٣٠) على شيخه العراقي في دعواه أن ابن شيبة صنف كتابه بعد الترمذي .

(٢) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٤) .

أولاً : تحسيناته للأحاديث . وهي تسعة نصوص .

ثانياً : تحسيناته لسياق رواية أحد الرواة على غيرها . وهي نصان .

وقبل البدء في عرض ذلك أُريد أن ألفت نظر القارئ الكريم إلى وجود تشابه قوي بين (الحسن) عند الإمام علي بن المديني و(الحسن) عند الإمام يعقوب بن شيبة ، مما سيضطرني إلى العزو إلى مبحث علي بن المديني الذي تقدم الكلام عليه حتى لا يتكرر الكلام .

ومما يؤكد وجود ذلك ما يلي :

١- اتفاقهما على تحسين عدد من الأحاديث بعينها وسأوضح ذلك فيما بعد .

٢- الظهور الواضح لاهتمام يعقوب بن شيبة بأقوال علي بن المديني وأحكامه ، انظر : (ص٤٠ ، ٤١ ، ٤٢-٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥١ ، ٥٤ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٩٤) .

وسيتأكد الأمر أكثر في تفصيل الكلام على النصوص الآتية .

أولاً : تحسيناته للأحاديث :

(النص الأول) : قال يعقوب : « وحديثه في يوم حُنين أن فلاناً قتل شهيداً وقد ذكر الغلول : حديث حسن الإسناد .

رواه عكرمة بن عمار عن أبي زُميل سماك الحنفي عن ابن عباس عن

عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ »[١] ، « وعكرمة بن عمار يمامي ثقة ثبت »[٢] .

ثم قال : « قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه : لا يحفظ هذا الحديث في الغلول عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه ، قال : لم يروه أهل الكوفة ولا أهل البصرة ولا أهل الحجاز . قال أبو يوسف[٣] : وهو كما قال علي »[٤] .

وعكرمة بن عمار في نظر يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، وأبو زُميل سماك الحنفي وثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة الرازي والعجلي وابن حبان وابن عبد البر ،وقال أبو حاتم الرازي والنسائي: لا بأس به[٥].

---

(١) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٥١) وانظر : تخريج الحديث في : مبحث ابن المديني المتقدم (النص الثالث) .

(٢) المصدر السابق .

(٣) أبو يوسف : هو يعقوب بن شيبة وهذه هي كنيته ، ومن المضحك المبكي أن محقق الكتاب عَرَّف أبا يوسف في الهامش بأنه يعقوب بن سفيان الفسوي المتوفى سنة ٢٧٧هـ أي بعد وفاة يعقوب بن شيبة بخمسة عشر سنة !! .

(٤) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٥١) وانظر : تخريج الحديث في : مبحث ابن المديني المتقدم (النص الثالث) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ١٢٧-١٢٨) وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٣٥) .

وقد حكم ابن المديني على هذا الحديث - كما تقدم - بقوله : « لا نحفظه إلا من هذا الوجه ، وهو حديث جيد الإسناد حسن »[١] .

كما أن علياً حكم على حديث بالسند السابق نفسه بقوله : « والحديث صحيح ، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار ، وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة »[٢] .

يُضاف إلى ذلك أن حديث عكرمة السابق الذي حسنه يعقوب وعلي بن المديني صححه الإمام مسلم والإمام الترمذي[٣] ، بل ثبت عن ابن المديني أنه يصحح ذلك السند .

فالذي يظهر لي أن يعقوب بن شيبة أراد من تحسينه لسند الحديث السابق أنه صحيح بدلالة قولـه عن عكرمة بن عمار (ثقة ثبت) ، ومن المعلوم أن الحسن الاصطلاحي - عند المتأخرين - لا يُقال في راويه (ثقة ثبت) ، لأن هذه منزلة راوي الحديث الصحيح وليس الحسن الذي هو دونه في القوة ، ويؤكد ذلك أن هذا السند صححه علي بن المديني والإمام مسلم والترمذي وهم من معاصري يعقوب بن شيبة .

---

(١) مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٤٦٦) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٨٤) .

(٣) انظر ما تقدم في مبحث ابن المديني (النص الثالث) .

ولذا فأتفق مع فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي في رده على الشيخ أبوغده في دعواه أن يعقوب بن شيبة استعمل (الحسن) وهو يريد الحسن الاصطلاحي كما هو تعريفه عند المتأخرين ، فقد قال : « فالحديث صحيح كما ترى ، ويعقوب بن شيبة يراه صحيحاً ، وقد وثق عكرمة بن عمار ، ونقل عن الإمام يحيى بن معين أن عكرمة ثقة ثبت ، ومع هذا قال : « حديث حسن الإسناد » ، فهذا إطلاق لغوي لا اصطلاحي »[1] .

إلا أنني أرى أن الأولى أن يقال : إن يعقوب بن شيبة يستعمل الحسن بمعنى الصحيح ، وأن هذا اصطلاحه واصطلاح عدد من أئمة النقاد في ذلك العصر ، والقول بإنه إطلاق لغوي تعبير غير دقيق ، لأنه حتى الصحيح والضعيف والجيد والقوي والواهي والمكذوب ونحو ذلك من استعمالات المحدثين هي إطلاقات لغوية لم تأتِ في استعمالهم بخلاف وضعها في اللغة ، والأدق - في نظري - أن يُقال : الحسن في اصطلاح عدد من كبار أئمة النقد في ذلك العصر يُستعمل في الحديث الصحيح وغيره ، وأما المتأخرون أعطوا الحسن تعريفاً اصطلاحياً مميزاً عن الحديث الصحيح ، وهذا يُشبه مصطلح (المرسل) ، فقد استعمله المتقدمون في

---

(١) تقسيم الحديث (ص٨٨) .

كل حديث غير متصل ، وعلى هذا كان اصطلاحهم كما يظهر جلياً من استعمالاتهم ومنها كتاب (المراسيل) لابن أبي حاتم ، أما المتأخرون فحددوا (المرسل) بأنه رواية التابعي عن رسول الله ﷺ وميزوه عن المرسل الخفي والمنقطع والمفصل . . . إلخ . فجعلوه مصطلحاً محدداً في نوع واحد من أنواع عدم الاتصال .

(النص الثاني) : قال الإمام يعقوب : « وحديثه في حاطب بن أبي بلتعة حين كتب إلى أهل مكة : حديث حسن الإسناد .

رواه أيضاً عكرمة بن عمار عن سماك أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه . قال علي بن المديني في هذا الحديث بعينه : لا نعلمه روي عن عمر عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه . قال : ولم يروه أهل الحجاز ولا أهل البصرة ولا أهل الكوفة . وهو كما قال علي .

وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هذا الحديث من وجوه صحاح تأتي في مسند علي إن شاء الله »[1] .

ثم أخرج الحديث عن عمر رضي الله عنه : « كتب حاطب بن أبي بلتعة إلى المشركين بكتاب فجيء به إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ : « يا حاطب ما

(١) مسند عمر (ص٥٤) .

دعاك إلى ما صنعت » ؟ . . . الحديث » [١] .

والسند مضى الكلام عليه في الحديث السابق ، وقد ذكر يعقوب بن شيبة هناك أن عكرمة بن عمار : « ثقة ثبت » ، وهذا هو المهم عندنا هنا لنربط بين تحسينه للسند بنظرته هو بالذات في رجال السند ، أقول ذلك لأن عكرمة بن عمار قد تكلم فيه عدد من أهل العلم وخاصة في روايته عن يحيى بن أبي كثير [٢] ، وليس هذا الحديث منها ، والظاهر أن يعقوب بن شيبة يراه ثقةً ثبتاً مطلقاً ، ولا يعنينا الآن ما هو الراجح في شأن عكرمة بن عمار بقدر ما يعنينا نظرة يعقوب إليه؛ لأننا نسعى لمعرفة تحسيناته من خلال موازينه النقدية لنتوصل إلى مراده من (الحسن) .

وهذا الحديث قال فيه أبو عبد الله الحاكم : « هذا حديث صحيح على شرط مسلم » [٣] ، وهذا صحيح فإن مسلماً [٤] قد صحح ثلاثة أحاديث من رواية عكرمة عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر - رضي الله عنه -،

---

(١) المصدر السابق (ص٥٥) ، وهذا الحديث أخرجه البزار في مسنده (١/ ٣٠٨) ، والحاكم في مستدركه (٤/ ٧٧) والطحاوي في مشكل الآثار (١١/ ٢٦٨) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٥٨-٢٦٣) .

(٣) المستدرك (٤/ ٧٧) .

(٤) انظر : تحفة الأشراف (٨/ ٤٣-٤٤) .

فيكون هذا الحديث على شرطه ، وقد ذكرت في الحديث السابق أن علي بن المديني ومسلماً والترمذي قد صححوا هذا السند ولكن بمتن آخر ، وقد أخرج الضياء في المختارة هذا الحديث وقال : « وقد ذكر أبو عبد الله محمد ابن أبي نصر الحميدي أن البرقاني قال : إن مسلماً أخرج هذا الحديث ، قال: ولم يذكره أبو مسعود الدمشقي ولا خلف الواسطي في (الأطراف) قلتُ : ولا رأيناه في (صحيح مسلم) »[١] ، وقال ابن كثير : « إسناده جيد اختاره الضياء في كتابه »[٢] .

والذي أراه راجحاً أن يعقوب بن شيبة قد أراد بتحسينه لهذا الحديث بأنه صحيح عنده ، ولو أراد أنه غريب كما قد يفهم من كلامه الآنف لعبَّر عن ذلك بلفظ صريح كأن يقول (غريب) ، ولكن قد يقال : لماذا لم يقل : « حديث صحيح الإسناد » بدل « حسن » ؟ ولماذا لم يعبر عن مراده بوضوح ومباشرة؟ والذي أراه في الجواب عن هذا الاستشكال : أن الحسن من مرادفات الصحيح كالجيد والقوي والثابت ونحوها من العبارات التي تطلق على الأحاديث الصحيحة ، ولعله اختار التعبير بالحسن بدل الصحيح لأن بعض الأسانيد قد يخالفه غيره في صحتها ، لذا

(١) المختارة للضياء المقدسي (١/ ٢٨٧-٢٨٨) .

(٢) مسند الفاروق (٢/ ٤٧١) .

احتاج إلى اصطلاح يشمل الأحاديث المقبولة والقوية بدون تمييز دقيق بين القوي والأقوى ، فكان اصطلاح (الحسن) مما يؤدي هذا الغرض ، ولا شك أن كلمة (صحيح) أقوى في الدلالة وأكثر صراحة في المعنى ، وهي داخلة في معنى (الحسن) عند المتقدمين كما نص على ذلك غير واحد ، وسيأتي تفصيل ذلك - إن شاء الله - في الفصل الخامس ، وقد تقدم بعض من ذلك في آخر مبحث علي بن المديني ، وإنما يقع الإشكال عندنا من جراء ما حدث لاصطلاح (الحسن) من تحديد لمعناه على يد ابن الصلاح ومن جاء بعده من علماء المصطلح ، فأصبحنا نراه مغايراً لحد الحديث الصحيح ، في حين أن المتقدمين لم تكن هذه الحدود الدقيقة بين المصطلحات قد استقرت عندهم ، ويؤكد ذلك أن يعقوب بن شيبة قد قال في حديثٍ سيأتي ذكره لاحقاً : « حديث حسن الإسناد وهو صحيح » [١] وقال : « حديث حسن الإسناد ثبت » [٢] وفي هذين النصين دلالة على أن الحديث الصحيح الثابت يسمى حسناً عنده .

وقد ذهب فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي مذهباً لا أوافقه عليه في تفسير معنى الحسن الوارد في الحديث موضع البحث ، فقد قال : « ثم

---

(١) مسند عمر (ص٦٦) .

(٢) مسند عمر (ص١٠٢) .

أقول : فإن كان يعقوب يريد بهذا الكلام أن يعل حديث عمر بحديث علي فإطلاقه للحسن على حديث عمر من إطلاق الحسن على الضعيف المعلل وإن كان يريد أن يقويه ويشده بحديث علي فهو من إطلاق الحسن على الصحيح ، والراجح الأول في نظري ، وهو إطلاق لغوي على الحديث الغريب الفرد الذي شذ به راويه ، وفي كلا الحالين فهو إطلاق لغوي لا اصطلاحي كما يزعم أبو غدة »[1] .

وهذا الكلام فيه نظر أوجزه فيما يلي :

١- لا يمكن أن يكون يعقوب بن شيبة أراد إعلال حديث عمر بحديث علي؛ لأن إسناد حديث علي ومخرجه مختلفان اختلافاً تاماً عن حديث عمر ، والإعلال يتوجه لو أن أحداً أوثق من عكرمة خالفه فروى الحديث عن سماك الحنفي مثلاً عن آخر عن علي رضي الله عنه ، أو لو رواه آخر عن ابن عباس عن علي فخالف سماكاً فيه ، أما والإسنادان مختلفان فدعوى الإعلال لا وجه لها مطلقاً ، فهذا حديث وذاك حديث .

٢- القول بأن تحسين يعقوب لهذا الحديث هو من قبيل الإطلاق اللغوي على الحديث الغريب الفرد الذي شذ به راويه؛ يحتاج إلى إثبات

(١) تقسيم الحديث (ص٨٨ - ٨٩) .

صريح صحيح بأن يعقوب بن شيبة يرى تفرد الثقة غير المخالف يعد شذوذاً كما هو مذهب بعض المحدثين ، ويبعد - في نظري - أن يكون هذا هو موقف يعقوب خاصة في هذا الحديث المروي بسند على شرط مسلم في الصحة .

٣- قول يعقوب : « وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه هذا الحديث من وجوه صحاح تأتي في مسند علي إن شاء الله »[١] ، وليس فيها أدنى إشارة إلى إرادة التعليل أو التضعيف لرواية عكرمة بن عمار ، ولو أراد ذلك لكان من الواجب أن يوضحه بعبارة صريحة أو قرينة ظاهرة ولم نجد ذلك في كلامه بل يدفع ذلك أنه نص بصريح عبارته على أن سند عكرمة حسن ، وهو عنده ثقة ثبت كما نص على ذلك فيما تقدم ، وبهذا يكون من المستبعد أنه أراد تعليل حديث عكرمة بما روي عن علي - رضي الله عنه - ، وإنما ذكر حديث علي لأنه أشهر وأصح حيث هو مخرج في الصحيحين[٢] ، ولكن لأنه يصنف مسنداً وليس كتاباً على الأبواب كان لابد عليه أن يذكر طرق وأحاديث كل صحابي على الاستقصاء .

٤- بعد البحث لم أجد أحداً ممن صنف في العلل ذكر حديث

---

(١) مسند عمر (ص٥٤) .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٣٠٠٧) ، ومسلم في صحيحه (٢٤٩٤) .

عكرمة السابق ، بل وجدنا تقوية غير واحد من أهل العلم له .

(**النص الثالث**) : قال يعقوب بن شيبة : « وحديثه أن النبي ﷺ صالح أهل مكة يوم الحديبية : حديث حسن الإسناد ، وهو أيضاً مما تفرد بروايته عكرمة بن عمار ، وما قل أيضاً من رواه عن عكرمة »[١] .

ثم ذكر الحديث عن عمر رضي الله عنه : « لقد صالح نبي الله ﷺ أهل مكة يوم الحديبية على صُلح وأعطاهم شيئاً ، لو أن نبي الله ﷺ أمَّر عليَّ[٢] أميراً فصنع الذي صنع نبي الله ﷺ ما سمعت له ولا أطعت ، وكان الذي جعل لهم أن من لحق بالكفار من المسلمين لم يردوه ، ومن لحق بالمسلمين من الكفار ردوه »[٣] .

وأصل هذا الحديث في صحيح البخاري[٤] ، ولكن من طريق عروة ابن الزبير عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم : « أن رسول الله ﷺ لما صالح المشركين عام الحديبية على وضع الحرب بينهم ، وأنه من جاءك منا

---

(١) مسند عمر لابن شيبة (ص٥٥) .

(٢) كتبها المحقق (علياً) والصواب ما ذكرته؛ لأنه وضح في الهامش أنها في الأصل (علي) فغيرها ظناً منه أن المقصود علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وهذا خطأ لا معنى له والصواب (عليَّ) والله أعلم .

(٣) مسند عمر لابن شيبة (ص٥٥) .

(٤) صحيح البخاري (٢٧٣٢) .

مسلماً رَدَدْته علينا ، ومن جاء من عندكم لا نرده عليكم ، وأن رسول الله ﷺ أجابهم إلى ذلك كله ، فقال له عمر : يا رسول الله ألستَ نبي الله حقاً؟ قال : « بلى » . قال : ألسنا على الحق وعدونا على الباطل؟ قال : « بلى » ، قال عمر : قلت : فلِمَ نعطي الدنية في ديننا إذاً ؟ . . . الحديث » بمعناه وهو طويل جداً .

والراجح عندي في شأن حديث عكرمة بن عمار الآنف أن يعقوب بن شيبة أراد بتحسينه له بمعنى الصحة والقوة ، وقد ذكرت في النصين السابقين ما يدل على ذلك ، فما قلته هناك ينطبق على هذا الحديث سواء بسواء .

(النص الرابع) : قال يعقوب : « وحديثه في قصة الأسرى يوم بدر ومشاورة النبي ﷺ بعض أصحابه فيهم : هو حديث حسن الإسناد ، ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الطريق ، رواه عكرمة بن عمار عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر . . . »[1] .

ثم ساق الحديث عن عمر رضي الله عنه : « لما كان يوم بدر ونظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وعُدتهم . . . فلما أسر الأسرى لم يكن نزل في

---

(١) مسند عمر (ص٥٦) .

شأنهم شيء فشاور أبا بكر وعمر وعلياً . . . - وأشار عمر على رسول الله فقال : - هؤلاء قادة الكفر وأئمته فأرى أن تمكني من فلان - قريباً له - فأضرب عنقه . . . الحديث »[١] .

وهذا الحديث صححه الإمام علي بن المديني فقد قال : « والحديث صحيح ، ولا يحفظ إلا من طريق عكرمة بن عمار ، وسماك من أهل اليمامة ومسكنه الكوفة »[٢] ، وصححه أيضاً الإمام مسلم[٣] والترمذي بقوله : « حسن صحيح غريب »[٤] .

فالراجح أن يعقوب بن شيبة عنى بتحسينه للحديث أنه صحيح عنده لما تقدم ذكره في النصين الأول والثاني ، ويضاف إلى ذلك تصحيح هؤلاء الأئمة لهذا الحديث بعينه ومنهم شيخ يعقوب واثنان من معاصريه .

(**النص الخامس**) : وقال : « وحديثه في اعتزال النبي ﷺ نساءه : هو حديث حسن الإسناد »[٥] ، ثم ذكره بالإسناد السابق مختصراً متنه ، وفيه

---

(١) المصدر السابق (ص٥٨ - ٥٩) .

(٢) مسند الفاروق لابن كثير (٢/ ٥٨٤) .

(٣) صحيح مسلم (١٧٦٣) .

(٤) جامع الترمذي (٣٠٨١) .

(٥) مسند عمر (ص٦٥) .

يقول عمر رضي الله عنه : « لما اعتزل النبي ﷺ نساءه . . . الحديث » .

وهذا الحديث صححه الإمام مسلم بإخراجه له في صحيحه [١] عن عكرمة بن عمار به ، وهو مروي من عدة وجوه عن ابن عباس [٢] .

والراجح عندي في شأنه ما رجحته في الأحاديث السابقة ، وقد قال الشيخ ربيع بن هادي : « وهذا يؤكد أن يعقوب لم يستخدم لفظ (الحسن) في معناه الاصطلاحي ، ولعله لم يخطر على باله ، ولا كان يعرفه » [٣] يريد بذلك أنه استعمل الحسن في الحديث الصحيح .

(**النص السادس**) : قال يعقوب بن شيبة : « وحديثه عن النبي ﷺ : أتاني آتٍ من ربي عز وجل فأمرني أن أُصلي في الوادي المبارك : حديث حسن الإسناد وهو صحيح .

رواه علي بن المبارك والأوزاعي جميعاً عن يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر عن النبي ﷺ .

وعلي والأوزاعي ثقتان ، والأوزاعي أثبتهما ، وفي روايته عن الزهري

---

(١) صحيح مسلم (١٤٧٩) .

(٢) انظر : صحيح البخاري [٨٩] وصحيح مسلم (٢/ ١١٠٨ - ١١١٣) ، وجامع الترمذي (٣٣١٨) .

(٣) تقسيم الحديث (ص٩٠) .

خاصة شيء . ورواية علي بن المبارك عن يحيى بن أبي كثير خاصة فيها وَهْي[١] ، وقد سمع من يحيى وكان يحدث عنه بما سمع منه ، ويحدث عنه بما كتب به إليه ، ويحدث عنه من كتاب كان يحيى تركه عنده ، وهذا الحديث خاصة يروى أنه ما سمعه علي بن المبارك من يحيى »[٢] .

ثم ساق الحديث ولفظه : « آتاني الليلة آتٍ من ربي عز وجل فقال : صَلِّ في هذا الوادي المبارك وقال : عمرة في حجة »[٣] .

ولا حاجة بنا إلى الإطالة في بيان مراد يعقوب من تحسينه لهذا الحديث فقد أبان عن ذلك بصريح كلامه بقوله : « وهو صحيح » .

وفي هذا النص دلالة على أن الحديث الصحيح يوصف بالحسن أيضاً عند يعقوب بن شيبة ، وهذا الحديث صححه ابن المديني[٤] والبخاري[٥] .

(النص السابع) : وقال أيضاً : « وحديثه عن النبي ﷺ في الصلاة بعد

---

(١) وهي يعني واهية أي ضعيفة .

(٢) مسند عمر ليعقوب بن شيبة (ص٦٦) .

(٣) المصدر السابق (ص٨١) .

(٤) مسند الفاروق (١/ ٣٠١) .

(٥) صحيح البخاري (١٥٣٤) .

العصر وبعد الصبح : حديث حسن الإسناد ثبت .

رواه قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، ورواية قتادة عن أبي العالية مُرسلة كلها إلا أربعة أحاديث سمعها من أبي العالية . هذا الحديث أحد الأربعة » [١] .

وهذا أوضح بجلاء أن مراده الصحة ، ولهذا قال الشيخ ربيع بن هادي: « لا شك أن كل ذي عقل وفهم وذوق لا يجرؤ أن يقول : إن مراد يعقوب هنا بالحسن الحسن الاصطلاحي » [٢] .

وقد صحح الحديث الإمام ابن المديني وقال : « هذا حديث صحيح ثبت ، وقد حدثنا يحيى بن سعيد عن شعبة قال : لم يسمع قتادة من أبي العالية إلا أربعة أحاديث هذا منها ، ولولا ما قال شعبة كان هذا الحديث مضطرباً ، وهو إسناد بصري .

وقد روي في الصلاة بعد العصر وبعد الصبح أحاديث ، ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الوجه » [٣] .

---

(١) مسند عمر (ص١٠٢) .

(٢) تقسيم الحديث (ص١٠٣) .

(٣) مسند الفاروق (١/ ١٩٣ - ١٩٤) .

وقد صححه أيضاً البخاري [١] ومسلم [٢] وغيرهم .

(**النص الثامن**) : وقال : « حديثه أن النبي ﷺ قال : «إني ممسك بحُجَزِكم عن النار» : هو حديث حسن الإسناد غير أن في إسناده رجلاً مجهولاً .

رواه يعقوب القمي عن حفص بن حميد عن عكرمة عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، وحفص بن حميد هذا لا نعلم أحداً روى عنه إلا يعقوب القمي ، ولا نحفظ هذا الحديث عن عمر رضي الله عنه إلا من هذا الوجه » [٣] .

هذا النص مطابق لما ورد في مبحث ابن المديني في النص الخامس ، فلينظر الكلام على رجال السند وتخريج الحديث هناك ، كما أن موقفي تجاه هذا النص مطابق لما قلته هناك ، فقد رجحت أن هذا التحسين مقيد بشرط أي كأنه يقول : هذا الإسناد حسن لولا أن حفص بن حميد مجهول ، فهو ليس حكماً على الإسناد بأنه حسن مطلقاً ، بل ذلك مقيد بزوال المانع ، فأسلوب الكلام يُفهم منه أن مراد القائل - وهو هنا يعقوب بن شيبة -

---

(١) صحيح البخاري (٥٨١) .

(٢) صحيح مسلم (٨٢٦) .

(٣) مسند عمر (ص٨٢-٨٣) .

تضعيف الحديث ، وللأهمية يرجع إلى النص الخامس في مبحث ابن المديني الذي تقدم الكلام عليه .

(**النص التاسع**) : وبعد أن ذكر الكلام في النص الآنف أتبعه بقوله : « . . وقد رواه أهل المدينة عن أبي هريرة أو بعضه ، قد أخرجنا ما حضرنا بأسانيد حسان متفرقة عن أبي هريرة وابن عباس وأم سلمة وأسماء بنت أبي بكر عن النبي ﷺ »[١] .

وفي هذا النص وصف أربعة أحاديث بأنها حِسان ثم ساق أسانيدها ومتونها فسنذكر طرفاً منها كما ذكرها - رحمه الله - وهي :

١- حديث أبي هريرة ، أخرجه من طريق العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بنحوه[٢] ، ثم أخرجه من طريق أبي حيان عن أبي زرعة عن أبي هريرة مرفوعاً : « لألفين أحدكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثغاء »[٣] .

وقد أخرج الشيخان[٤] في صحيحيهما الطريق الثانية ، وأما الطريق

---

(١) (ص٨٥) .

(٢) المصدر السابق (ص٨٦-٨٧) .

(٣) المصدر السابق (٨٧-٨٨) .

(٤) انظر : صحيح البخاري (٣٠٧٣) ، وصحيح مسلم (١٨٣١) .

الأولى فهي على شرط مسلم .

فدل ذلك على أن الحديث صحيح عن أبي هريرة بل هو في أعلى درجات الصحة ، وبهذا نعلم أن مراد يعقوب بن شيبة من قوله : « أسانيد حسان » أي صحيحة؛ لأننا وجدنا الحديث ثابتاً محفوظاً عن أبي هريرة رضي الله عنه من دون أدنى شك .

٢- حديث ابن عباس ، ساقه من طريق شعبة عن المغيرة بن النعمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً : « ألا وإنه يجاء برجال من أمتي فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول : يا رب أصحابي ، فيقال : إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك . . . » .

وهذا الحديث أيضاً اتفق الشيخان [١] على إخراجه ، فهو في أعلى درجات الصحة .

٣- حديث أم سلمة ، ساقه من طريقين أحدهما عن عبد الله بن رافع عن أم سلمة مرفوعاً بنحو ما تقدم ، وقد أخرجه مسلم [٢] في صحيحه من طريق ابن رافع به .

٤- حديث أسماء ، ساقه من طريق نافع بن عمر الجمحي عن ابن

---

(١) انظر : صحيح البخاري (٤٦٢٥) ، وصحيح مسلم (٢٨٦٠) .

(٢) انظر : صحيح مسلم (٢٢٩٥) .

أبي مليكة عن أسماء بنت أبي بكر مرفوعاً بنحو ما تقدم .

والحديث متفق عليه فقد أخرجه الشيخان [١] عن نافع به .

فهذه الأحاديث التي وصفها بأنها حِسان وجدناها من أصح الأحاديث وأثبتها ، وبهذا ازداد تأكدنا أن يعقوب بن شيبة يطلق الحسن ويريد به الحديث الصحيح الثابت ، وقد قال الشيخ ربيع بن هادي : « ولا يسع ذوي العقول إلا أن يقولوا : لعل يعقوب لم يخطر بباله ما ينسبه إليه أبو غدة من إطلاق الحسن قاصداً به المعنى الاصطلاحي في أي مكان أطلقه » [٢] .

ثانياً : تحسيناته لسياق رواية أحد الرواة على غيرها .

(النص العاشر) : قال الإمام يعقوب بن شيبة خلال كلامه عن النص الرابع : « وأما حديث عمر بن يونس اليمامي فجوّده وحَسَّنه وفصَّله ، فجعل بعضه عن ابن عباس عن عمر عن النبي ﷺ ، وبعضه عن ابن عباس خاصة عن النبي ﷺ وذكر في الحديث كلاماً لم يذكره غيره » [٣] .

فقوله حَسَّنه يريد بهذه الكلمة الإشارة إلى تميز رواية عمر بن يونس

---

(١) انظر : صحيح البخاري (٦٥٩٣) ، وصحيح مسلم (٢٢٩٣) .

(٢) تقسيم الحديث (ص٩٦) .

(٣) مسند عمر (ص٥٧) .

اليمامي عن الروايات الأخرى التي روت ذلك الحديث عن عكرمة بن عمار عن أبي زُميل عن ابن عباس عن عمر لما فيها من تفصيل ، فجعل بعض الحديث عن ابن عباس عن عمر مرفوعاً وبعضه عن ابن عباس مرفوعاً ، فدل هذا على حفظه وجودة روايته ، إذ بينت ما أُجمل في غيرها ، لهذا قال فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي : « وإنما هذا وصف لما امتازت به سياقة عمر بن يونس على غيره ، لا كما يفهم أبو غدة من هذا الإطلاق أن يعقوب يريد به المعنى الاصطلاحي كما فهم من كلام مماثل هذا الفهم البعيد »[1] .

(**النص الحادي عشر**) : قال : « وحديثه في العاني حديث صالح الإسناد أيضاً . . . رواه عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن عمر رضي الله عنه ، ولم يرو هذا الحديث إلا من هذا الوجه ، ولا يحفظ عن كليب أبي عاصم أنه سمع من عمر رضي الله عنه شيئاً إلا هذا الحديث إن كان ثبت ، وإنما روايته المعروفة التي يرويها عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه .

ورواه عن ابن إدريس غير واحد : علي بن المديني وغيره فقالوا جميعاً :

---

(١) تقسيم الحديث (ص ٩٠) .

عن عاصم عن أبيه عن عمر رضي الله عنه ، ورواه شيخ من أهل الكوفة معروف بالسماع يُقال له حسين بن عبد الأول عن ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن خاله الفلتان بن عاصم عن عمر رضي الله عنه ، فخالف من رواه عن ابن إدريس وأدخل هو فيما بين كليب أبي عاصم وبين عمر الفلتان بن عاصم خاله ، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوَّده وحَسَّنه »[1] .

وحسين بن عبد الأول كذبه ابن معين وامتنع أبو زرعة عن التحديث عنه ، وقال أبو حاتم : تكلم فيه الناس ، وذكره ابن حبان في ثقاته[2] ، وهو الذي جاء بالزيادة التي في السند التي قال عنها يعقوب : « إن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوّده وحسنه » ، يعني حسنه بذكره للفلتان بن عاصم في السند بين كليب وعمر بن الخطاب ، وقد أشار يعقوب من قبل أن كليباً لا يُعرف له سماع من عمر ، فتكون الزيادة التي جاء بها حسين بن عبد الأول مقوية لاتصال الحديث ، وبهذا تكون روايته فيها زيادة رجل في السند في موضع يُظن أنه منقطع حَسَّنت الحديث أي قوته بعد أن كان محل ضعف ، ولكن يعقوب بن شيبة اشترط ضبط ذلك

(١) مسند عمر (ص١٠٠-١٠١) .

(٢) لسان الميزان (٢/ ٢٩٤) .

الراوي لأن المخالفين له أكثر وأحفظ وأتقن .

وقد ذهب الشيخ عبد الفتاح أبوغدة مذهباً غريباً في فهم هذا النص فقد اختصر عبارة يعقوب بن شيبة وجعلها هكذا : « حديث صالح الإسناد ، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جوّده وحسَّنه » ، ثم علق على ذلك فقال : « يعني أنه يرتفع حينئذ من صالح إلى جيد وحسن ، وقد حدَّد في هذه الجمل مُراده من قوله : « حسن الإسناد » تحديداً واضحاً ، وهو فوق الصالح ودون الصحيح »[١] .

وكل مُنصفٍ إذا قرأ النص السابق يتضح له إلى أي مدى أغرب الشيخ أبوغدة في فهمه لكلام يعقوب بن شيبة ، وقد بينت قبل قليل معنى كلام ابن شيبة بعد أن نقلت كلامه بتمامه لوضوحه وظهور معناه لكل من قرأه .

والشيخ أبوغدة يرى أن الحسن عند يعقوب بن شيبة هو فوق الصالح ودون الصحيح ، وهذا كلام نصفه حق ، فلا شك أن الحسن عند ابن شيبة فوق الحديث الصالح لأنه حدَّده بقولـه : « حديث إسناده وسط ليس بالثبت ولا الساقط هو صالح »[٢] ، وقال : « حديث صالح الإسناد

(١) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٥) .

(٢) مسند عمر (ص٩٣) .

وسط » [١] ، وقال : « وحديثه في المعاني صالح الإسناد أيضاً » [٢] ، ولكنه أثناء كلامه وضح أنه يشك في ثبوت الحديث فقد قال : « ولا يحفظ عن كليب أبي عاصم أنه سمع من عمر رضي الله عنه شيئاً إلا هذا الحديث إن كان ثبت ، وإنما روايته المعروفة التي يرويها عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس عن عمر رضي الله عنه » [٣] .

فالحديث دون الحسن بلا ريب ، ولكن النصف الآخر من كلام أبوغدة هو الذي لا أوافقه عليه ، فالحسن عند ابن شيبة - كما ظهر لي - ليس دون الصحيح ، وإنما الصحيح داخل في الحسن ، ولم نجد في كلام ابن شيبة أي دلالة صريحة على التفريق بين الصحيح والحسن بل على العكس وجدنا شواهد عديدة تدل على أن الحسن يشمل الصحيح ومن ذلك :

١- أطلق لفظ الصحة والثبوت على الأسانيد الحسنة ، كما تقدم في النصين السادس والسابع .

٢- أكثرية الأحاديث التي حسنها وجدناها في الصحيحين أو أحدهما أو على شرط أحدهما ، ووجدنا علي بن المديني يصحح بعضها كما

---

(١) المصدر السابق (ص٩٨) .

(٢) المصدر السابق (ص١٠٠) .

(٣) المصدر السابق (ص١٠٠) .

ظهر بالتفصيل في النصوص المتقدمة .

٣- نقل د . ربيع قول يعقوب : « بقية بن الوليد هو ثقة حسن الحديث إذا حدَّث عن المعروفين . . . » [١] . وهذا مما يؤكد أن يعقوب لا يجعل حسن الحديث دون الثقة بل قرينه ومرادفه .

ووجدته أيضاً يقول : « حماد بن سلمة ثقة ، في حديثه اضطراب شديد إلا عن شيوخ ، فإنه حسن الحديث عنهم متقن لحديثهم مُقدَّم على غيره فيهم ، منهم : ثابت البناني ، وعمار بن أبي عمار وغيرهم » [٢] .

وهذا النص ظاهر في تحديد معنى الحسن وأنه مرادف للإتقان وكمال الضبط .

وكذلك قال يعقوب أيضاً في يحيى بن زكريا بن أبي زائدة : « وكان ثقة حسن الحديث » [٣] . فجعل الحسن مقارناً للثقة ، والله أعلم .

(١) تقسيم الحديث (ص١٠٣) ، والنص موجود في تهذيب الكمال (٤/ ١٩٧) .

(٢) شرح العلل لابن رجب (٢/ ٦٢١) .

(٣) تهذيب الكمال (٣١/ ٣١١) .

المبحث السادس

تحسينات الإمام أبي زرعة الرازي

يعد الإمام أبو زرعة الرازي أحد شيوخ الترمذي الذي عُثر في ألفاظهم النقدية التعبير بلفظ (الحسن) في حكمه على الأحاديث وفي أقواله في جرح الرواة وتعديلهم .

ولم يذكر الشيخ أبوغدة غير قول واحد لأبي زرعة فيه إطلاق (حسن الحديث) على عبد الله بن صالح كاتب الليث ، وزاد فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي نصاً آخر فيه تحسين أبي زرعة لحديث أم حبيبة رضي الله عنها ، كما أنه ناقش أبو غدة في تفسيره لمعنى الحسن عند أبي زرعة .

وقد وقفت على خمسة نصوص أخرى زيادة على النص الوحيد الذي ذكره د . ربيع استعمل فيها أبو زرعة الحسن في كلامه على الأحاديث ، كما وقفت على سبعة نصوص أخرى زيادة على النص الوحيد الذي ذكره أبو غدة ، وقد استعمل أبو زرعة فيها الحسن في كلامه على رواة الحديث .

وقد استخرجت هذه النصوص من :

١- العلل لابن أبي حاتم الرازي .

٢- الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي .

٣- الضعفاء والأجوبة على أسئلة البرذعي .

٤- ووقفت على نصٍ وحيد في العلل الكبير للترمذي أثناء استخراجي لتحسينات البخاري وهو الذي ذكره د . ربيع وعلى نصٍ آخر في سنن البيهقي الكبرى ، ولم أجد شيئاً من التحسينات في المراسيل لابن أبي حاتم .

وبصورة عامة وجدت أبا زرعة مقل في تحسيناته ، مما يؤكد على عدم استخدامه لهذا الاصطلاح بتوسع ربما لعدم وضوح واشتهار معنى الحسن في أوساط طلبة الحديث الذين كانوا يأخذون عنه أو ربما لأنه رأى أن بعض المصطلحات تبين مراده بصورة أكثر وضوحاً منه .

والذي دعاني لإثبات هذه الملاحظة أن كمية المعلومات النقدية التي وصلتنا عن أبي زرعة كثيرة مما يجعل التساؤل عن قلة ورود (الحسن) في كلامه وجيهاً!! لا سيما بالمقارنة مع أبي حاتم الرازي . الذي كان قرينه ورفيقه ، وهما في بلدٍ واحد وعصرٍ واحد وبيئة علمية واحدة .

وسأتكلم على نصوص أبي زرعة في مجموعتين :

أولاً : تحسيناته للأحاديث .

ثانياً : تحسيناته المتعلقة بالرواة .

ولقلة هذه النصوص فلم أُفرِّع منها عناوين أخرى ، وسأُبين معاني

الحسن فيها من حيث الإجمال في خاتمة الكلام على هذا المبحث .

أولاً : تحسيناته للأحاديث :

(**النص الأول**) : قال الترمذي : « وسألت أبا زرعة عن حديث أم حبيبة فاستحسنه ، ورأيته كأنه يعده محفوظاً » [١] .

وهو ما روته عن رسول الله ﷺ : « من مس فرجه فليتوضأ » وقد تقدم تخريج هذا الحديث والكلام عليه مطولاً في مبحث الإمام أحمد بن حنبل فليراجع (النص الأول) منه .

وسنشير هنا إلى ما له علاقة بأبي زرعة فقد نقل الترمذي في جامعه فقال: « وقال أبو زرعة : حديث أم حبيبة في هذا الباب صحيح » [٢] .

ولكن ابن أبي حاتم نقل ما يدل على تضعيف أبي زرعة لهذا الحديث فقد قال : « سئل أبو زرعة عن حديث أم حبيبة في مس الفرج ؟ فقال : مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان شيئاً » [٣] .

فالظاهر أن اجتهاد أبي زرعة في الحكم على هذا الحديث قد تغير .

ولكن الترمذي هو الذي نقل استحسان أبي زرعة ، وهو في الوقت

---

(١) العلل الكبير للترمذي (ص٤٩) .

(٢) جامع الترمذي (١/ ١٣٠) .

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص١٦٦) .

نفسه نقل عنه تصحيحه للحديث مما يدل على أن الترمذي لم يسمع من أبي زرعة ما يدل على ضعف الحديث ، فالظاهر مما نقله الترمذي في علله الكبير وفي جامعه أن أبا زرعة يرى الحديث قوياً محتجاً به .

ولا ندري على وجه الدقة هل حسَّن أبو زرعة الحديث بلفظ صريح أم أن الترمذي فهم ذلك من كلامه دون أن يصرح بتحسينه؟ ومما يرجح أنه عَبَّر عن كلامه أنه قال : استحسنه ولم ينقل صريح عبارته ثم قال : رأيته كأنه يعده محفوظاً ، ثم جاء في جامعه ونقل عن أبي زرعة قوله أن الحديث صحيح ، فكل ذلك يدل على تصرف الترمذي في عبارة أبي زرعة .

وعلى أية حال فعلى فرض تحسين أبي زرعة للحديث فإن ذلك يدل على أنه استعمل الحسن بغرض الاحتجاج أي أن الاحتجاج بذلك الحديث حسن ، ويبعد أن يكون عنى بتحسينه للحديث الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين لأن الذي نقل استحسانه للحديث؛ هو الذي نقل قوله الصريح بصحته وأعني الإمام الترمذي ، وأما ما نقله ابن أبي حاتم عنه من انقطاع في سند الحديث فلا دخل له في تحسين الحديث لأن ذلك قول آخر واجتهاد مختلف في الحكم على الحديث وذلك يقتضي تضعيف الحديث لا تحسينه حتى بمعنى الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين ويؤكد هذا أن ابن أبي حاتم قال في مقدمة المراسيل : « سمعت أبي وأبا زرعة يقولان : لا

يحتج بالمراسيل ولا تقوم الحجة إلا بالأسانيد الصحاح المتصلة » [١] والمراسيل في اصطلاحها كل ما ليس بمتصل كما هو ظاهر بجلاء من نصوصها في كتاب (المراسيل) .

ولا يوجد أي دلالة في النصوص السابقة أن أبا زرعة أراد الحسن بمعنى الحسن لغيره فلهذا يكون هذا التفسير بعيد أيضاً ويتعين ما ذكرته آنفاً من أن الحسن هنا جاء بمعنى الصحة كما ظهر من نقل الترمذي ، وعلى فرض ذلك فإن المتن أقوى من الضعيف المعتضد بمثله .

(**النص الثاني**) : قال ابن أبي حاتم : « سمعت أبا زرعة وذكر حديث المقدام بن معدي يكرب عن النبي ﷺ : « الخال وارث من لا وارث له » قال : هو حديث حسن ، قال له الفضل الصائغ : أبو عامر الهوزني من هو؟ قال : معروف روى عنه راشد بن سعد لا بأس به » [٢] .

وفي موضع آخر قال : « والصحيح ما رواه شعبة وحماد بن زيد عن بديل بن ميسرة عن علي بن أبي طلحة عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدام الكندي عن النبي ﷺ قال : « الخال وارث من لا

---

(١) المراسيل (ص١٥) .

(٢) العلل لابن أبي حاتم (٢/ ٥٠) .

وارث له » [١] .

وقد رواه غير واحد [٢] في مصنفاتهم عن بُديل به ، وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم ، ونقل البيهقي أن يحيى بن معين كان يضعفه ويقول : « ليس فيه حديث قوي » [٣] .

وبُديل ثقة [٤] ، وعلي مختلف فيه فقد وثقه أحمد في رواية والعجلي وابن حبان وقال أبو داود : مستقيم الحديث وقال النسائي : ليس به بأس واحتج به مسلم في صحيحه وذهب أحمد في رواية ويعقوب بن سفيان إلى ضعفه [٥] ، وأما راشد فثقة [٦] ، ولم أجد لأبي زرعة كلاماً في هؤلاء الثلاثة ، وأما أبو عامر الهوزني فهو عبد الله بن لُحي وثقه العجلي وابن عمار

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٥١) .

(٢) أخرجه سعيد بن منصور (١/ ٧٢) وابن أبي شيبة (١١/ ٢٦٤) وأحمد في المسند (٤/ ١٣١، ١٣٣) وأبو داود (٢٨٩٩) وابن ماجه (٢٧٣٨) والطيالسي في مسنده (١١٥٠) وابن الجارود (٩٦٥) والطحاوي في المعاني (٤/ ٣٩٨) وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٣٩٧) والدارقطني في سننه (٤/ ٨٥-٨٦) والحاكم (٤/ ٣٤٤) والبيهقي (٦/ ٢١٤) .

(٣) معرفة السنن والآثار (٩/ ١٦٤) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٤/ ٣١-٣٣) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٤٩٠-٤٩٣) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ٩-١١) .

وابن حبان وقال الدارقطني : لا بأس به [١] ، وهو من كبار تابعي أهل الشام وذكر ابن سُميع أنه أدرك الجاهلية وروى عن عمر ومعاذ وأبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنهم ، فلذلك يبعد أن يكون عنى أبوزرعة بقوله : لا بأس به أي أن عنده بعض الأخطاء التي تقصر به عن منزلة الثقة وأغلب الظن أنه عنى بذلك عدم وجود طعن في حقه لذا نفى عنه البأس ، ومن المعلوم أن من أساليب القوم المعهودة قولهم : « ثقة لا بأس به » . كما أن يحيى بن معين ودحيم وهما من شيوخ أبي زرعة عرف عنهما أنهما يستعملان (لا بأس به) في حق الثقات عندهما [٢] ، وزعم الشيخ أبو غدة أن التعبير عن الثقة بلا بأس به كان شائعاً في كلام المتقدمين وذكر منهم أبا زرعة [٣] .

والذي أميل إليه أن أبا زرعة قد أطلق الحسن على الحديث بقصد الاحتجاج وأن الحديث ثابت عنده ، ولم نجد ما يدل دلالة واضحة على أنه استعمل الحسن هنا باعتبار أنه أحط رتبة من الصحيح ، ومحاولة الاستنباط من هذا النص على أن فيه إشارة إلى استعمال الحسن بمعنى

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٥-٤٨٧) .

(٢) انظر : الرفع والتكميل (ص٢٢١-٢٢٣) .

(٣) المرجع السابق (ص٢٢٢) .

الحسن الاصطلاحي لا تخلو من تكلف ظاهر لافتقارها إلى دليل أو قرينة تشير إلى أن أبا زرعة أراد ذلك صراحة أو أن ذلك كان من منهجه!

(النص الثالث) : قال أبو زرعة : « كان أبو حاتم يُلقي إلي عنه - يعني ابن أخي ابن وهب - أحاديث كنت أستحسنها مثل حديث أبي الزعراء وغيره؛ فإذا هو آفة من الآفات »[١] .

واستحسانه لتلك الأحاديث لغرابتها ولأنه لم يعرفها من تلك الطرق إلا من جهة أحمد بن عبد الرحمن بن أخي عبد الله بن وهب وكان في بادئ الأمر يحسن الظن به فلما كثرت غرائبه كشفوا عن حاله فظهر لأبي زرعة أنه كان آفة من الآفات وقال عنه : « لا أرى ظهر بمصر منذ دهر أوضع للحديث وأجسر على الكذب من هذا »[٢] ، ثم قيل له إنه رجع عن الأحاديث التي أنكرت عليه فقال : « إن رجوعه مما يُحسِّن حاله ، ولا يبلغ به المنزلة التي كان من قبل »[٣] .

وظاهر من النص أن استحسان أبي زرعة لتلك الأحاديث لأنها لم تكن

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٧١١) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٦٠) .

عنده ولم يستحسنها بقصد قوتها ، ويؤكد ذلك أنه كان مهتماً بالغرائب [١] كما هي حال كبار الحفاظ الذين يعتنون بالمرويات التي لم تكن عندهم ولم يسمعوها من قبل ، ويُصدِّق هذا أنه قال : « معاوية بن عبد الله لا بأس به ، كتبنا عنه بالبصرة أخرج إلينا جزءاً عن عائشة فانتخبت منه أحاديث غرائب وتركت المشاهير » [٢] وإنما يكتب المُنتخِب ما يستحسنه .

وأبو حاتم عندما جلس يذاكر أبا زرعة أخذ يلقي إليه بأحاديث عن ابن أخي ابن وهب يرى أنها ليست عنده ليفيده بها وكان ابن أخي ابن وهب محل حسن ظنها قبل أن يحدث بالمناكير ويكثر منها فاستحسن أبو زرعة بعض حديثه لعدم معرفته بتلك الأحاديث من تلك الطرق إلا من جهته ومنها حديث أبي الزعراء وقد رواه أحمد بن عبد الرحمن بن وهب عن عمه عبد الله بن وهب عن عبد الله بن عياش القِتباني عن عبد الله بن جُنادة المُعافري عن أبي عبد الرحمن الحُبُلي عن أبي الزعراء قال : « خرجت مع رسول الله ﷺ في سفر له فغشيت رسول الله ﷺ ونحن

---

(١) في تهذيب الكمال (١٩٠/٩٧) أن رجلاً جمع أحاديث من الغرائب الطنانات فسأل عنها أبا زرعة فأجاب حتى عجز السائل وجهد أن يتوقف عن الجواب بحديث واحد فلم يقدر . ويؤكد ذلك أنه كان من أشهر فرسان المذاكرات ولم يكن يغلب فيها لسعة حفظه وعلمه .

(٢) العلل للرازي (١/ ٢٦٨) .

على ظهر فسمعته يقول : « غير الدجال أخوف على أمتي منه . . . أئمة مضلين » » [١] ، ولا يعرف أبو الزعراء إلا في هذا الحديث فقط [٢] ولم يذكر اسمه في غير هذا السند ، وإن كان متن الحديث له شواهد عِدة [٣] ، وفي السند عبد الله بن عياش القتباني ضعفه أبو حاتم وأبو داود والنسائي وابن يونس ، واحتج به مسلم في حديث واحد فقط وذكره ابن حبان في الثقات [٤] ، كما أن عبد الله بن جُنادة غير مشهور سكت عنه البخاري [٥] وابن أبي حاتم [٦] وذكره ابن حبان في ثقاته [٧] كعادته ، فالظاهر أن أبا زرعة لم يستحسنه لقوته بل لغرابته ، ولأن فيه فائدة وهي ذكر اسم راوٍ من

---

(١) أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة بسنده (٢/ ق ٢٦٥/١) وأورده غيره عن عبد الله بن وهب به ولكن لم يسندوه إليه فلا ندري هل تابع ابن أخي بن وهب أحد أم لا؟ وممن ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٩/ ٣٧٤) وابن عبد البر في الاستيعاب (٤/ ٨٠) وابن الأثير في أسد الغابة (٥/ ٢٠٠) وابن حجر في الإصابة (٤/ ٧٦) .

(٢) انظر : الإصابة (٤/ ٧٦) .

(٣) انظر: السلسلة الصحيحة للألباني (٤/ ١٠٩-١١١) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٤١٠-٤١٢) .

(٥) التاريخ الكبير ٥١/ ٦٢) .

(٦) الجرح والتعديل (٥/ ٢٥) .

(٧) الثقات لابن حبان (٧/ ٢٣) .

الصحابة لا يُعرف له وجود إلا في هذا الحديث فقط .

(النص الرابع) : قال أبو زرعة : « جاء رجل إلى أبي غسان النهدي فقال : يا أبا غسان مَنْ تُفَضِّل؟ فغضب أبو غسان ، وقال : مثلي يمتحن على رءوس الأشهاد ، وقبض أبو غسان على لحيته ، ثم قال : لا حدثت بحديث كذا وكذا .

قال أبو زرعة : فكم من حديث حسن فاتنا عن أبي غسان بهذا السبب ، ونحن مقيمون في الكوفة »[1] .

والذي يظهر لي أن أبا غسان مالك بن إسماعيل النهدي امتنع عن التحديث بأحاديث هي من غرر حديثه التي كان الطلبة يسألونه بكثرة عنها ليحدثهم بها إما لتفرده بها أو لغير ذلك من المزايا التي جعلت لتلك الأحاديث تميز نوعي ، ويظهر من سياق القصة أن أحدهم سأل أبا غسان عن مسألة التفضيل بين الصحابة ومن يفضل هو؟ وقد كان أبو غسان شيعياً من أهل الكوفة[2] كما هو مذهب أهل بلده ، فرأى في مثل ذلك السؤال انتقاصاً من كرامته ، ولعل الأحاديث التي امتنع عن التحديث بها كانت من أحاديث فضائل الخلفاء الراشدين رضوان الله عليهم أو أحدهم

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٧٧١-٧٧٢) .

(٢) انظر : الطبقات لابن سعد (٦/ ٤٠٤) والمعرفة والتاريخ (٣/ ٢٤١) .

مما لا توجد عند غيره أو قل من يرويها غيره ، والذي أميل إليه أن أبا زرعة أُعجب بها واستحسنها لذلك .

(النص الخامس) : قال أبو زرعة : « دفع إليّ أحمد بن حنبل جزأين فنظرت فإذا أحاديث المعتمر بن سليمان وبشر بن المفضل أحاديث قد كتبتها عن غيره فأقبلت : أتفكر وأنظر إليه ، فأقول مرة : أكتبه ، وأقول مرة : قد سمعته من غيره لا أكتبه ، ففطن رحمه الله فقال : أراك قد سمعتها من غيرنا؟ قلت : نعم ، قال : عمن كتبتها فقلت : عن مُسدَّد ، فقال : مُسدَّد ثقة ، اصفح [١] ، فصفحت ، فرأيت أحاديث حِساناً عن غُندر وغيره ، وقال : أحاديث خالد بن ذكوان عن الربيع عمن كتبتها؟ قلت : عن مُسدَّد »[٢] .

والظاهر أن أبا زرعة استحسنها لأنها لم تكن عنده ، ويُحمّل أنه كتبها عن غير الإمام أحمد ولكن استحسنها لأن في رواية أحمد فوائد ومزايا أخرى من حيث ذكر السماعات في السند أو لأنه يسمي الرواة ويذكر بعض نسبهم بما يميزهم عن غيرهم أو لأن متون تلك الأحاديث سواء كانت مرفوعة أم غير ذلك من آثار الصحابة والتابعين سياقها أتم وأكمل ،

---

(١) أي اقلب الصفحة أو تصفح الجزء .

(٢) مقدمة الجرح والتعديل (ص٣٤٤) .

أو لغير ذلك .

(**النص السادس**) : قال البيهقي : « وبلغني عن أبي عيسى الترمذي قال : سألتُ أبا زرعة عن حديث عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً « أفطر الحاجم والمحجوم » فقال : هو حديث حسن »[١] .

هذا النص لم أجده في كتب الترمذي التي وقفت عليها ، ولا أدري هل نقله البيهقي من الجامع أم من العلل الكبير؟!

والحديث الذي حسنه أبو زرعة كما يظهر من النص السابق هو ما رواه البعض عن ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً[٢] ، وإلا فقد اختلف على ابن جريج وعطاء[٣] فيه ، وقد رجح أبو حاتم الرازي[٤] ، والنسائي[٥] والعقيلي[٦] أن الحديث موقوف على أبي هريرة وأن عطاءاً لم

---

(١) السنن الكبرى (٤/ ٢٦٧) .

(٢) أخرجه النسائي في سننه الكبرى (٢/ ٢٢٦) ، وأبو يعلى في مسنده (١١/ ٢٤٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/ ٩٩) والعقيلي في ضعفائه (٢/ ٦٢) .

(٣) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٢٦-٢٢٧) ، والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٦٦) ، والضعفاء للعقيلي (٤/ ٣٥٦) .

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ٢٥١) .

(٥) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٢٧) .

(٦) الضعفاء (٢/ ٦٢) ، (٤/ ٣٥٦) .

يسمعه منه ، وهكذا رواه عن ابن جريج عبد الرزاق والنضر بن شميل ، والحجاج بن محمد المصيعي ، وروح بن عبادة .

ويبدو لي أن أبا زرعة يرجح رواية الرفع عن ابن جريج .

وقد رواها عنه محمد ابن عبد الله الأنصاري ، وداود بن عبد الرحمن العطار وابن علية وهم ثقات[١] .

وقد تابع رباح بن أبي معروف ابن جريج فروى الحديث عن عطاء عن أبي هريرة مرفوعاً[٢] ، ورباح صدوق له أوهام[٣] ، ولأن متن الحديث مثله لا يقال من قبل الرأي .

ولا شك أن متن الحديث محفوظ عن رسول الله ﷺ فقد صحح عدد من كبار أئمة الحديث هذا الحديث عن بعض الصحابة[٤] .

ثانياً : تحسيناته المتعلقة بالرواة :

(**النص السابع**) : قال أبو زرعة الرازي : « خالد بن يزيد المصري ، وسعيد بن أبي هلال ، صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حُسن

---

(١) رواية ابن علية أخرجها ابن أبي شيبة في مصنفه (٢/ ٣-٧) ط كمال الحوت .

(٢) السنن الكبرى للنسائي (٢/ ٢٢٦) والضعفاء للعقيلي (٢/ ٦٢) .

(٣) التقريب (١٨٧٥) .

(٤) العلل الكبير (ص١٢٢) والسنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٦٧) .

حديثها »[١] .

ونقل البرذعي بعد هذا النص مباشرة قول أبي حاتم الرازي : « أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان »[٢] .

قال ابن رجب مفسراً كلام أبي حاتم : « ومعنى ذلك أنه عرض حديثها على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يشبهه ، ولا يُشبه حديث الثقات الذين يحدثان عنهم ، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن فروة وابن سمعان ودلساه عن شيوخها »[٣] .

وعلى ضوء ما تقدم يكون معنى قول أبي زرعة : « ربما وقع في قلبي من حُسن حديثها » أي أن ما في حديثها من حُسن يجعلني أتشكك في إطلاق التوثيق عليها ، وقصده بالحُسن هنا أنها يرويان أحاديث مرفوعة لا تعرف عند غيرهما وإنما يرويها الآخرون من مراسيل ابن أبي فروة وابن سمعان ، فيكون حديث خالد وسعيد محل استحسان وإعجاب المحدثين لأن المرفوع خير من المرسل وأقوى في الاحتجاج .

وتفسيرنا لكلام أبي زرعة هو بحسب ما ورد في ظاهر سياق النص

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦١) .

(٢) المصدر السابق (ص٣٦٢) .

(٣) شرح العلل (٢/ ٧٦٧-٧٦٨) .

السابق ، وإلا فقد نقل ابن أبي حاتم عن أبي زرعة تصريحه بتوثيق خالد بن يزيد من دون أي تردد [١] ، وهو ثقة بالاتفاق [٢] ، وأما سعيد بن أبي هلال فلم نجد لأبي زرعة قولاً فيه غير ما ورد في هذا النص ، ووثقه الأكثرون ونقل عن الإمام أحمد أنه قال : « ما أدري أي شيء يخلط في الأحاديث » [٣] .

وينبغي أن يلاحظ هنا أن أبازرعة لم يطلق الحسن في النص السابق بغرض المدح والثناء بل جاء في سياق يفهم منه التشكك في توثيق الراوي!!

(**النص الثامن**) : قال أبو زرعة : « زياد البكّائي يهم كثيراً وهو حسن الحديث » [٤] وذكر ابن أبي حاتم أن أبا زرعة سئل عنه فقال : « صدوق » [٥] .

وقوله الأول محل إشكال عندي إذ كيف يجتمع في راوٍ أن يكون كثير

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ٣٥٨) .

(٢) تهذيب الكمال (٨/ ٢٠٨-٢١٠) .

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٩٥) .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦٨) .

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٥٣٨) .

الوهم وفي الوقت نفسه يكون حسن الحديث مستقيمه؟! وإن كان قصده بحسن الحديث أي أن في رواياته تفردات وزيادات ليست عند غيره فهذا أيضاً محل إشكال لأن تلك الزيادات والتفردات هي في الغالب سبب تضعيفه لا سيما وأنه كثير الوهم فهو مظنة لتلك التفردات والزيادات الخاطئة فكيف تكون في الوقت نفسه هي سبب الإعجاب واستحسان حديثه مع العلم بأن راويها كثير الوهم؟!

والذي أراه في تفسير هذا النص أحد احتمالين :

١- أن يكون قصده أن زياداً يكون حسن الحديث حيث يعلم أن ذلك الحديث ليس مما وهم فيه أو خولف فيه .

٢- أن يكون قصده أن زياداً يهم كثيراً ، ولكنه حسن الحديث عن محمد بن إسحاق صاحب السيرة ، ولكن قد يُعترض على هذا التوجيه مع وجود ما يشهد له بأن أبا زرعة كما يظهر من النص لم يذكر ابن إسحاق ومع هذا فأنا أميل لهذا الاحتمال من غير أن أُلزم به غيري ومستندي في ذلك أن يحيى بن معين وعبد الله بن إدريس وصالح جزرة ذهبوا إلى ضعف البكائي إلا في روايته للمغازي عن ابن إسحاق فإنه ثقة [١] ، ومما

(١) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩) .

يزيد في وجاهة هذا الرأي أن النسخة التي حقق عليها الكتاب كثيرة الطمس كما صرح بذلك فضيلة المحقق [١] ، وسترى في النص السابع الذي سيأتي بعد قليل مصداق ذلك .

وظاهر كلام أبي زرعة السابق أنه يطلق حسن الحديث حتى على من كان كثير الوهم ، وهذا ما لا يتفق مع الحسن الاصطلاحي عند المتأخرين والذين يشترطون في راويه خفة الضبط لا كثرة الوهم ، وأولى ما يفسر به كلام أبي زرعة - فيما أرى - هو أنه يقصد جودة وقوة حديث زياد البكائي عن محمد بن إسحاق كما أسلفت ، والذي دعاني إلى اختيار هذا الرأي أن كل ما عداه لا يخلو من إشكال يمنع قبولـه كما أنه متسق مع رأي بعض مشايخ أبي زرعة ومعاصريه مما يؤكد أن القول بالتفصيل في شأن مرويات البكائي كان معروفاً لديه ، والله أعلم .

(**النص التاسع**) : قال البرذعي : « قال لي أبو زرعة في عبد الرزاق بعقب أحاديث أجزتها له من [٢] روايته فغلَّطه [فيها] [٣] ، ثم قـال لي :

---

(١) انظر : أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية للدكتور سعدي الهاشمي (٢/ ٣٠٦) .

(٢) في الأصل [في] ، والتصويب من تاريخ دمشق لابن عساكر (١٠/ ٣٠٨) النسخة المخطوطة .

(٣) هذه الكلمة سقطت من الأصل وهي موجودة في تاريخ دمشق .

[هذا وغير هذا وغير هذا] (١) ، ثم قال أبو زرعة : بعد السفر ، وحُسن الحديث ، [وإدراكه الأحدان] (٢) .

وسمعت أبا زرعة مرة أخرى يقول : ربما انتفع المحدث القاصي الدار ، كان عبد الرزاق قاصي الدار ، [فعمر] (٣) بثنائي داره ، وحَسُن حديثه ، ورأيت أبا زرعة لا يحمد أمره ، ونسبه إلى أمر غليظ » (٤) .

وقبل أن نفسر معنى الحسن في هذا النص فإنه لابد من شرحه لما فيه من غموض في تراكيب جُمله ، فيظهر من سياقه أن البرذعي أخبر أبا زرعة بأحاديث لعبد الرزاق فحكم بغلطه فيها ثم وضح له بأن له أغلاط ومنكرات أكثر مما يظن البرذعي ، ثم قال أبو زرعة ما معناه بعد حرصه على العلم بالسفر وحُسن حديثه وإدراكه وسماعه من حفاظ لا نظير لهم يقع منه ما وقع من كثرة الأغلاط ، فكأنه يتحسر على ما أصابه .

وفي المقطع الثاني يبين أبو زرعة بأن المحدث البعيد البلد عن حواضر

---

(١) في الأصل : [وهذا أو غير هذا] والتصويب من تاريخ دمشق .

(٢) في الأصل : [أدركته الأحداث] ولكن لا معنى لها والصواب من تاريخ دمشق والمقصود أن عبد الرزاق أدرك رجالاً لا نظير لهم ومنه قولهم فلان أحد الأحدين .

(٣) في الأصل [بعيد] واستشكلها المحقق في الهامش وبين أن رسمها (معر) والتصويب من تاريخ دمشق .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٥٠) وتاريخ دمشق (١٠/ ٣٠٨) .

العلم ربما انتفع ببعده كعبد الرزاق إذ كان يسكن اليمن ، فرغب طلبة الحديث في السماع منه وكثر الراحلون إليه ورُغب في حديثه واشتهي حتى قيل [١] إنه لم يرحل لأحد بعد رسول الله ﷺ كما رحل لعبد الرزاق .

و(حُسن حديث عبد الرزاق) لعله يعني به كثرة غرائبه كما تقدم بيانه في مبحث الإمام أحمد ، وأما قولـه : « حَسُن حديثه » فيقصد أن حديثه رُغب فيه واشتهاه طلبة الحديث وازداد إعجابهم به ولعل بُعد بلاده كان سبباً في ذلك كما يفهم من قوله : « ربما انتفع . . . » والأصل أن من يقطن بلاداً بعيدة عن الحواضر المزدهرة بالعلماء والرواة يخمُل ذكره ويقل الراحلون إليه ، ولكن الوضع مع عبد الرزاق كان مختلفاً - كما يرى أبو زرعة - إذا كان بُعد موطنه سبباً في تحسين حديثه عند طلبة الحديث .

ويظهر من هذا النص أن أبا زرعة كان موقفه النقدي سلبياً من عبد الرزاق ولعل ذلك بسبب التشيع وروايته لأحاديث منكرة في فضائل آل البيت ومثالب غيرهم [٢] ، فلعل هذا هو الأمر الغليظ الذي نسبه

---

(١) انظر : شرح العلل لابن رجب (٢/ ٢٧٧) ، وقد قال معمر في عبد الرزاق : « إن عاش فخليق أن تضرب إليه أكبادُ الإبل » قال محمد بن أبي السري أحد رواة الخبر : « فوالله لقد أتعبها » انظر تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧) .

(٢) انظر : الكامل لابن عدي (٥/ ١٩٥٢) ، وانظر النبلاء للذهبي (٩/ ٥٧٠ ، ٥٧٢) فقد =

أبو زرعة لعبد الرزاق أو لعله بسبب ما ذكره أن بعض الطلبة جاؤوا إلى عبد الرزاق بأحاديث كتبوها ليس هي من حديثه فقالوا : اقرأها علينا . قال : لا أعرفها . فقالوا : أقرأها علينا ولا تقل فيها حدثنا ، فقرأها عليهم [١] ، وقد كثرت المناكير في حديثه بعد ما عمي وأخذوا يلقنونه فأسندت عنه أحاديث ليست في كتبه كان يتلقنها [٢] .

والذي استقر عليه اتفاق أئمة المحدثين هو تعديل عبد الرزاق وتوثيقه ولهذا فقد احتج به كل أرباب الصحاح كما قال الذهبي [٣] .

(النص العاشر) : قال أبو زرعة : « قُليح بن سليمان : ضعيف الحديث وأبو أويس : ضعيف الحديث إلا أنهما من حُسن حديثهما نعمتان » [٤] .

من المؤكد أن أبا زرعة لم يرد بالحسن هنا المعنى الاصطلاحي عند المتأخرين ، ولا صحة الحديث ، ولعل الأوفق أن يكون قصد بحسن حديثهما مع تضعيفه لهما إعجابه ببعض المزايا في حديثهما إما من حيث كثرة

= نُقل عند ألفاظ مستبشعة في حق عمر بن الخطاب ومعاوية رضي الله عنهما .

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٩) .

(٢) تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧) .

(٣) النبلاء (٩/ ٥٧٢) .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٣٦٦-٣٦٧) .

الغرائب وإما من حيث حُسن سياق المتون أو غير ذلك ، وربما لهذا قال ابن معين : « فليح ضعيف الحديث وهم يكتبون حديثه ويشتهونه » [١] وإنما اشتهوه لميزة فيه .

ولم يتبين لي معنى قولـه : « إلا أنهما من حُسن حديثهما نعمتان » ، فما وجه النعمة الحاصل من حُسن حديثهما مع ضعفهما عنده ؟! ولعل في الكلمة تصحيف ، فربما كانت (نقمتان) . وأستبعد أن تكون (ثقتان) لأن السياق يأبى ذلك .

(**النص الحادي عشر**) : سئل أبو زرعة عن عبد الله بن رجاء الغُدَاني فجعل يُثني عليه وقال : « حسن الحديث عن إسرائيل » [٢] .

والظاهر من السياق أنه يريد توثيقه وإعلاء مكانة حديثه عن إسرائيل ابن يونس السبيعي خاصة لأن الكلام في معرض الثناء عليه ، ومما يؤكد ذلك أن البخاري احتج بحديث ابن رجاء عن إسرائيل في صحيحه [٣] .

وقد ذهب ابن معين والغلاس إلى أن ابن رجاء كثير التصحيف [٤] ،

---

(١) تهذيب التهذيب (٨/ ٣٠٤) .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٥٥) .

(٣) التعديل والتجريح (٢/ ٨١٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٤٩٨-٤٩٩) .

ولكن علي بن المديني قال : « اجتمع أهل البصرة على عدالة رجلين أي عمر الحوضي وعبد الله بن رجاء » [١] ، وقال أبو حاتم مع تشدده المعروف: « ثقة رضى » [٢] ، والظاهر أن أبا زرعة موافق لأبي حاتم في شأن ابن رجاء كما يظهر من ثنائه عليه ، ولذا فيبعد أن يكون تحسينه لحديثه عن إسرائيل قُصد به المعنى الاصطلاحي للحسن عند المتأخرين .

(**النص الثاني عشر**) : وسئل عن عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد فقال :« لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب ، وكان حسن الحديث »[٣].

وسأله البرذعي عنه فضحك فقال : « ذاك رجل حسن الحديث . قلت : أحمد يحمل عليه في كتاب ابن أبي ذئب ، وحكاية سعيد بن منصور قد عرفتها [٤] ! قال : نعم وشيء آخر سمعت عبد العزيز بن عمران يقول : قرأ علينا كتاب عُقيل فإذا في أولـه مكتوب : حدثني أبي عن جدي عن عُقيل ، فإذا هو كتاب عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٥٥) .

(٣) المصدر السابق (٥/ ٨٧) .

(٤) في تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٠) (قال سعيد بن منصور لأبي صالح : سمعتَ من الليث؟ قال : لم أسمع من الليث إلا كتاب يحيى بن سعيد)!

قلت : فأي شيء حاله في يحيى بن أيوب ومعاوية بن صالح والمشيخة؟ قال : كان يكتب لليث والله أعلم » [١] وذكر الحافظ ابن حجر أنه في نسخة أخرى : « وأثنى عليه بدل والله أعلم » [٢] وما ورد في هذه النسخة أقرب للصواب لأن البرذعي سأل أبا زرعة عن رواية أبي صالح عن هؤلاء فلو كانت إجابته كما في الأصل : « كان يكتب لليث والله أعلم » لكانت إجابة غير مفهومة المعنى وأما الإجابة كما في النسخة الثانية مفهومة وواضحة إذ يقول : « كان يكتب لليث وأثنى عليه » أي وأثنى عليه في روايته عن هؤلاء .

ويظهر من هذا النص أن أبا زرعة يرى أن ما ذكره أحمد بن حنبل من عدم سماع الليث لابن أبي ذئب كما رواه أبو صالح و ما رواه سعيد بن منصور من عدم سماع أبي صالح من الليث إلا حديث يحيى بن سعيد وما ذكره هو من قصة كتاب عُقيل لا تطعن في أبي صالح لاحتمال أنه حمل ذلك عن الليث إجازة أو وجادة والمشهور من مذهب المصريين التوسع في

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٩٢-٤٩٤) .

(٢) تهذيب التهذيب (٥/ ٥٨) وذكر المحقق أن هذا يفيد أن المزي وقف على نسختين من أجوبة أبي زرعة ولكني لم أجد المزي ذكر في تهذيبه (١٥/ ١٠٣) أي شيء عن النسخة الأخرى فالظاهر أن الكلام لابن حجر ويحتمل أنه من إضافات مغلطاي في كتابه الإكمال .

ذلك [١] .

بل وقفت على نص صحيح عن كاتب الليث نفسه يقول فيه : « إن الليث بن سعد كان يُجيز كتب العلم لكل من سأله ذلك ولا يمنع ، ويراها جائزة واسعة لمن أخذه وحدَّث به » [٢] .

وأبو صالح رحمه الله كان كاتب الليث بن سعد وملازماً له ملازمة شديدة كما قال عبد الله بن عبد الحكم لما سئل عنه فقال : « تسألني عن أقرب رجل إلى الليث؟ رجل معه في ليله ونهاره ، وفي سفره وحضره ، ويخرج معه إلى الريف ، وإلى السفر ، ويخلو معه في أوقات لا يخلو معه أحد غيره ، وكان صاحب الرجل . . . » [٣] .

ولهذا فلا يُستغرب أن يجيز له الليث كل مروياته .

ولكي نتبين موقف أبي زرعة من عبد الله بن صالح لا بد لنا أن نلِم بنصوصه الأخرى التي قالها في شأنه ، وهي قوله : « لم يكن عندي عثمان -ابن صالح المصري - ممن يكذب ، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد ابن نجيح ، وكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا فبُلوا

---

(١) انظر : الكفاية (ص٣٦٥) والعلل للميموني (ص٢٣٢) .

(٢) المحدث الفاصل (ص٤٤٠) .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٨٦) .

به ، وقد بُلي به أبو صالح - كاتب الليث - أيضاً في حديث زُهرة بن مَعبد عن سعيد بن المسيب عن جابر ليس له أصل ، وإنما هو عن خالد بن نجيح »[١] .

وأخرج أبو عبد الله الحاكم بسنده إلى أحمد بن محمد التُسْتَري قال : « سألت أبا زرعة الرازي عن حديث زُهْرة بن مَعبد عن سعيد بن المسيب عن جابر عن النبي ﷺ في (الفضائل)[٢] فقال : هذا حديث باطل كان خالد بن نجيح المصري وضعه ودلَّسه[٣] في كتاب الليث ، وكان خالد بن نجيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويُدلِّس[٤] لهم ، وله غير هذا . قلت لأبي زرعة : فمن رواه عن ابن أبي مريم؟ قال : هذا كذَّاب .

قال التُسْتَري : وقد كان محمد بن الحارث العسكري حدثني به عن كاتب الليث وابن أبي مريم .

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤١٧-٤١٨) .

(٢) أخرجه البزار - كشف الأستار - (٣/٢٨٨) وكتاب المجروحين لابن حبان (٢/ ٤١) وتاريخ بغداد (٣/ ١٦٢) .

(٣) أي أدخله ودسه من دون أن يعلم أحد بفعلته الشنيعة ، فالتدليس هنا بمعنى الغش والتزوير وليس بالمعنى الاصطلاحي للتدليس ، وهذا مما يؤكد تنوع إطلاقاتهم واستعمالاتهم للألفاظ والمصطلحات .

(٤) المصدر السابق .

قال الحاكم أبو عبد الله : فأقول رضي الله عن أبي زرعة لقد شفى في عِلّة هذا الحديث وبيَّن ما خفي علينا ، فكل ما أُتي أبو صالح كان من أجل هذا الحديث ، فإذا وضعه غيره وكتبه في كتاب الليث ، كان المذنبُ فيه غير أبي صالح » [١] .

وأبو صالح لا يروي الحديث عن الليث بل عن نافع بن يزيد عن زهرة ابن معبد به وليس الليث مذكوراً في السند كما يفهم من هذا النص ولعله سقط من النص كلمة [كاتب] لتكون الجملة « وضعه ودلَّسه في كتاب [كاتب] الليث » ويشهد بهذا أن الذهبي في الميزان [٢] ذكر هذا النص مختصراً : « ودلسه في كتاب أبي صالح » ، ولكن الحاكم فهم منه أنه موضوع في كتاب الليث ولم يفطن إلى أن أبا صالح كاتب الليث لا يروي هذا الحديث عن الليث مطلقاً!! وإذا جمعنا النصين السابقين وضح لنا المقصود وخاصة قولـه في النص الأول : « وقد بُلي به أبو صالح أيضاً » ، ويزيد الأمر وضوحاً قول أبي حاتم الرازي : « الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروها عليه ، نرى أن هذا مما افتعله خالد ابن نجيح ، وكان أبو صالح يصحبه وكان سليم الناحية ، وكان خالد بن

(١) تهذيب الكمال (١٥/ ١٠٥) .

(٢) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٣) .

نجيح يفتعل الحديث ويضعه في كتب الناس ، ولم يكن وزن أبي صالح وزن الكذب ، كان رجلاً صالحاً »[١] .

وبهذا يعلم أن الليث بن سعد وهو إمام حجة ثبت بريء الساحة من هذه التهمة ، **أولاً** : لأن اسمه غير موجود في سند الحديث الذي هو موضع النقاش ، **وثانياً** : لأنه إمام يقظ لا يقع منه مثل هذا التفريط أن يُدخل في كتبه ما ليس من حديثه!!

وبعد هذا الاستطراد الذي كان لابد منه أقول : يفهم من النصين السابقين أن أبا زرعة يدافع عن أبي صالح وينفي عنه الكذب ويُحمل رفيقه خالد بن نجيح الذنب في كل ما وقع لأبي صالح من منكرات ، وهذا هو موقف أبي حاتم أيضاً كما يتضح من كلامه الذي تقدم نقله ومن قوله لما سئل عن أبي صالح : « مصري صدوق أمين ما علمتُه »[٢] ، بل هذا هو موقف يحيى بن معين أيضاً فقد وثقه[٣] وقال مدافعاً عنه : « أقل أحوال أبي صالح كاتب الليث أنه قرأ هذه الكتب على الليث وأجازها له ،

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧) .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧) .

(٣) تاريخ بغداد (٩/ ٤٨١) .

ويمكن أن يكون ابن أبي ذئب كتب إليه بهذا الدرج »[١] ، يقصد بذلك دفع طعن أحمد بن صالح المصري وغيره الذين قالوا : إن أبا صالح روى عن الليث عن ابن أبي ذئب ولم يرو الليث عنه ألبتة[٢] ، بل وهو موقف البخاري[٣] وابن خزيمة[٤] .

ويظهر من قول أبي زرعة : « لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب ، وكان حسن الحديث » أنه لم يقصد أن أبا صالح يروي ما لم يروه غيره من الغرائب؛ لأن المقام كان مقام بيان صدق وعدالة الرجل وهذا أخطر وأولى بالبيان من غيره ، فحسن الحديث هنا - فيما يظهر لي والله أعلم - تعني أن أبا صالح صدوق لا بأس به ، وذلك لما يلي :

١- اتضح أن أبا زرعة رفع اللوم عن أبي صالح في تلك المنكرات وحَمَّل المسئولية خالد بن نجيح .

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٨٧) . .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : هدي الساري (ص٤٣٤-٤٣٥) فقد احتج به البخاري في الأصول ولكن بقلة وأكثر من الاستشهاد به ، وانظر : العلل الكبير للترمذي (١/ ٤٣٨) فقد كان على علمٍ بأن أبا صالح قد روى ما ينكر عليه بأخرة .

(٤) انظر : المجروحين لابن حبان (٢/ ٤٠) فقد ذكر أن جاراً له كان يدس في كتبه ما ليس من حديثه ، وقد احتج به في صحيحه انظر صحيح ابن خزيمة (٢/ ١٧٦-١٧٧) .

٢- ورد في نسخة ذكرها ابن حجر أن أبا زرعة كان يثني على أبي صالح لما سئل عنه .

٣- إذا جمعنا نصوص أبي زرعة الواردة في شأن أبي صالح خرجنا منها بصورة توضح أن موقفه مشابه لموقف ابن معين وأبي حاتم الرازي والبخاري وابن خزيمة وهو أن المنكرات هي من عمل خالد بن نجيح ولا ذنب لأبي صالح فيها وإن كان هذا لا يُعفيه من نقص في اليقظة والتثبت ، ورأينا أن البخاري احتج به في صحيحه - في نصوص قليلة جداً - وكذلك ابن خزيمة كما أن ابن معين وثقه ، فلا ضير علينا إن قلنا إن أبا زرعة أراد بقوله : « حسن الحديث » أنه صدوق لا بأس به كما هو رأي أبي حاتم ، ويؤكد هذا التوجه أن ابن حجر قال : « ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً ثم طرأ عليه فيه تخليط ، فمقتضى ذلك أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى بن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم ، فهو من صحيح حديثه ، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه فيتوقف فيه » [١] ، ثم قال : « إن الذي يورده - يعني البخاري - من أحاديث صحيح عنده قد انتقاه من حديثه » [٢] .

---

(١) هدي الساري (ص٤٣٤) .

(٢) المصدر السابق (ص٤٣٥) .

وقد ذهب الشيخ أبو غدة إلى أن معنى كلام أبي زرعة أراد به الحسن الاصطلاحي [١] ، ومقتضى هذا أن كل ما رواه أبو صالح يكون عند أبي زرعة في مرتبة الحسن لذاته ، وهذا بعيد جداً ، لأنه يلزم منه إثبات انتشار هذا المعنى الاصطلاحي للحسن في ذلك العهد في الحكم على الأحاديث ، وهو ما لم نجده كما لم يجده عدد من كبار العلماء المحققين كابن تيمية والذهبي وسيأتي بيان ذلك في أول الباب الثالث إن شاء الله .

وقد ذهب فضيلة الشيخ الدكتور ربيع بن هادي [٢] إلى استبعاد أن يكون أبو زرعة قصد المعنى الاصطلاحي كما زعم أبو غدة ، ولكنه رجح أن معنى قول أبي زرعة إن أحاديث أبي صالح فيها غرابة ونكارة ، إلا أنني أرى خلاف ذلك كما بينته فيما تقدم أن قصده أنه صدوق لا بأس به مع ضرورة تجنب ما ينكر عليه ، ومما يوضح سبب موقف أبي زرعة وغيره من الأئمة المقوين لحال أبي صالح أن ذلك الحديث الذي رواه عن نافع بن يزيد عن زهرة بن معبد - وقد سبق ذكره آنفاً - والذي قال عنه الذهبي : « وقد قامت القيامة على عبد الله بن صالح بهذا الخبر . . . » [٣] ، جاء ما

---

(١) قواعد علوم الحديث (ص١٠٦) .

(٢) انظر : تقسيم الحديث (ص١١٢ ، ١١٣ ، ١١٥) .

(٣) ميزان الاعتدال (٢/ ٤٤٢) .

يبين أنه امتنع عن التحديث به - وذلك لما علم بأنه ليس من حديثه فيما نظن - فقد قال الإمام محمد بن يحيى الذهلي لأبي صالح : « يا أبا صالح ، والله ثم والله ، ما كانت رحلتي إلاّ إليك ، أخرج إليَّ حديثَ زُهرة بن مَعبد عن ابن المسيب عن جابر ، فقال أبو صالح : والله لو كان في يدي ما فتحتها لك »[١] .

فهذا مما يقوي حال أبي صالح رحمه الله .

(النص الثالث عشر) : قال أبو زرعة لما سئل عن المبارك بن سُحيم : « واهي الحديث ، منكر الحديث ، ما أعرف له حديثاً واحداً صحيحاً ، وقد حَسَّنوه بمولى عبد العزيز بن صهيب »[٢] .

المبارك بن سُحيم هو بصري مولى عبد العزيز بن صهيب ، روى عن مولاه نسخةً ولم يرو عن غيره شيئاً[٣] .

وقصد أبو زرعة أن هذا الراوي المنكر الحديث حتى يُزين حاله ويحسن الظن بمروياته عن عبد العزيز بن صهيب وهو من الثقات المعروفين ، زعم بعض الرواة عنه بأنه مولى عبد العزيز بن صهيب وذلك حتى يُقال

---

(١) المصدر السابق .

(٢) الضعفاء لأبي زرعة (ص٥١٥-٥١٦) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٧/ ١٧٥) .

لعل مولاه خصه بتلك الأحاديث التي لم يروها الثقات عن ابن صهيب ، فيحسن الظن بمرويات المبارك بن سُحيم لذلك ، والحسن أتى بمعناه اللغوي أي زينوه وجملوه بوصفهم له أنه مولى عبد العزيز بن صهيب .

(**النص الرابع عشر**) : سئل أبو زرعة عن مسلمة بن علقمة فقال : « لا بأس به ، يحدث عن داود بن أبي هند أحاديث حساناً » (١) .

ويقصد بذلك أنه روى عن داود بن أبي هند أحاديث غرائب لم يروها غيره عنه ، ويؤكد ذلك قول الإمام أحمد بن حنبل : « حدث عن داود بن أبي هند أحاديث مناكير وأسند عنه » (٢) ، وقال الساجي : « روى عن داود بن أبي هند مناكير » (٣) ، وقال ابن عدي : « ولمسلمة هذا عن داود غيرما ذكرت مما لا يتابع عليه » (٤) .

والظاهر من وصف أبي زرعة لأحاديث مسلمة عن داود بالحِسان أنه لا يراها مناكير بل غرائب ، ولو كانت مناكير عنده لم يصفها بالحسان؛ لأن المنكر لا يُستحسن .

---

(١) الجرح والتعديل (٨/ ٢٦٨) .

(٢) العلل برواية عبد الله (٢/ ٥٢٣-٥٢٤) .

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/ ١٤٥) .

(٤) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٣١٩) .

وبعد استعراض النصوص السابقة مع التعليق عليها يظهر لنا أن أبا زرعة استعمل الحسن في الأحاديث بمعنيين :

١- حسن لقوته : كما في النص (١) (٢) ، ولكن يجب أن يلاحظ أن الحسن يستعمل كلفظ يدل على قبول الحديث والاحتجاج به من دون تمييز بين مراتب القبول ، وذلك لأن منهج كبار أئمة النقد المتقدمين قبول حديث بعض المتكلم فيهم إذا عُلِم أن ذلك الحديث مما حفظوه إما لوجود متابعة أو قرائن تدل على ذلك .

٢- حسن لغرابته أو لوجود فائدة لا توجد في غيره : كما في النصوص(٣)و (٤) (٥) .

واستعمل الحسن في الرواة على ثلاثة معانٍ :

١- حسن لما في حديثه من فوائد يتميز بها عن غيره : من ذلك وصل منقطع ، أو رفع مرسل ، أو الإغراب والتفرد ، أو رواية المتن بتفصيل ودقة كما في النصوص (٦) (٨) (٩) (١٣) ، ولا يعني ذلك المدح دوماً فقد يكون حسن حديث الراوي سبباً في تضعيفه أو الشك في ثقته كما ورد في النص (٦) .

٢- حســـن لاستقامة حديثه [١] : كما جاء مقيداً برواية عن شيخ معين كما في النصين (٧) و (١٠) .

وجاء مطلقاً في النص (١١) .

٣- حـــسن بمعنى زيَّنه وجَمَّله : وهو معنى الحسن لغة وقد جاء ذلك في النص (١٢) .

وقد ناقشت ما ذهب إليه الشيخ أبو غدة من أن الحسن استعمله أبو زرعة بمعنى الحسن الاصطلاحي كما هو عند المتأخرين كما في النص (١٢) ، وبينت أن النص الذي اعتمده في ذلك فيه نظر من حيث الاستدلال به على هذا المعنى ، والله أعلم .

(١) استعمل أبو زرعة (مستقيم الحديث) و(أحاديثه مستقيمة) في الكلام على الرواة في نصوص عديدة منها . انظر : الجرح والتعديل (١/ ٤٣٠)(٢/ ١٦٠) (٢/ ٢٩٦) وغيرها .

المبحث السابع

تحسينات الإمام أبي حاتم الرازي

استعمل الإمام أبو حاتم الرازي (الحسن) في نصوص كثيرة ، جاء بعضها في كلامه على الأحاديث ، وبعضها في وصف الرواة .

وأول من وجدته أشار إلى استعمال أبي حاتم للحسن الحافظ ابن رجب[١] ، وقد ذكر نصاً واحداً سيأتي برقم (١) ضمن الأحاديث ، ومن بعده الحافظ ابن حجر [٢] العسقلاني ، وسأورد كلامه إن شاء الله في النص رقم (٥) ، وقد نقل السخاوي [٣] كلامه مختصراً ، وأشار أبو غدة [٤] إلى ذلك وذكر نصين سيرد ذكرهما في الرواة برقمي (٧) (٨) ، ولم يزد الدكتور ربيع [٥] بن هادي على النصوص السابقة إلا بنصٍ واحدٍ فقط سيأتي في الرواة برقم (٦) .

ولم يتتبع أحد منهم تحسينات أبي حاتم ، لذا وجدت أن تصرف الحافظ

---

(١) شرح العلل (١/ ٣٤٣) .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٢٦) .

(٣) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٨٢) .

(٤) قواعد في علوم الحديث (ص١٠٥) .

(٥) تقسيم الحديث (ص١٠٤-١٠٩) .

ابن حجر بذكر نصٍ واحدٍ فقط لمعرفة معنى الحسن عند أبي حاتم غير كافٍ في تحقيق الأمر ، كذلك تصرف أبو غدة ود . ربيع في الاقتصار على عدد قليل جداً من النصوص لا يُعين على إعطاء تفسير مقنع لمعنى الحسن عند ذلك الإمام الجهبذ .

وحتى يتسنى لي الوقوف على مراد أبي حاتم قمت بقراءة كتاب العلل وكتاب الجرح والتعديل وكلاهما لابنه ، واستخرجت منهما النصوص المتعلقة بالحسن ، فوقفت على ستة وثلاثين نصاً ، فيكون عدد النصوص التي زدتها واحداً وثلاثين نصاً ، منها تسعة عشر نصاً متعلقة بتحسيناته على الأحاديث ، وسبعة عشر نصاً متعلقة بتحسيناته في كلامه على رواة الحديث .

وقسمت النصوص إلى مجموعتين :

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث :

١- أحاديث حسنها مطلقاً .

٢- أحاديث ورد (الحسن) في كلامه عليها بمعناه اللغوي .

ثانياً : إطلاقه الحسن على الرواة :

١- ثقات حَسَّن حديثهم .

٢- ضعفاء حَسَّن حديثهم .

أولاً : إطلاقه الحسن على الأحاديث :

١- أحاديث حسنها مطلقاً :

(النص الأول) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن أبي شيبان عن يونس بن مَيسرة بن حَلْبَس عن أبي إدريس عن عبد الله بن حَوالة عن النبي ﷺ قال : « يجندون أجناداً » .

قال : هو صحيح حسن غريب »[١] .

هذا الحديث أخرجه البخاري في تاريخه الكبير[٢] عن محمد بن المبارك الصوري سمع إبراهيم بن أبي شيبان سمع يونس بن حلبس عن أبي إدريس عن ابن حوالة قال النبي ﷺ : « عليك بالشام » . روى الحديث مختصراً ، ومتنه كما جاء في بعض الطرق عن أبي إدريس عن ابن حوالة قال : قال رسول الله ﷺ : « إنكم ستجندون أجناداً : جنداً بالشام ، وجُنداً بالعراق ، وجُنداً باليمن » قال : قلت : يا رسول الله خِرْ لي ؟ قال : « عليك بالشام ، فمن أبى ، فليلحق بيمنه ، ليسْقِ من غُدرِه[٣] ، فإن الله تكفَّل لي

---

(١) العلل (١/ ٣٣٧) وعنه ابن رجب في شرح العلل (١/ ٣٤٣) .

(٢) التاريخ الكبير (١/ ٢٩٢) وعنه ابن عساكر في تاريخه (١/ ٣١) مخطوط .

(٣) جمع غدير .

بالشام وأهلِهِ »[١] .

هذا الحديث اختلف فيه على يونس على ثلاثة أوجه :

١- رواه إبراهيم بن أبي شيبان كما سبق .

٢- ورواه محمد بن عبد الله الشُعَيثي عنه عن ابن حوالة « من دون ذكر أبي إدريس »[٢] .

٣- ورواه سليمان بن عتبة الغساني عنه عن أبي إدريس ولكن جعله « عن أبي الدرداء بدل ابن حوالة »[٣] .

ومحمد بن عبد الله الشعيثي ، وثقه عدد من الأئمة[٤] ، إلا أن أبا حاتم قال فيه : « ضعيف الحديث ليس بقوي ، يكتب حديثه ولا يحتج به »[٥] .

وسليمان بن عتبة ، وثقه دحيم وأبو مسهر والهيثم بن خارجة وغيرهم[٦] ، وقال يحيى بن معين : لا شيء[٧] ، وقال صالح جزرة :

---

(١) هذا لفظ ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٢٩٥) .

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر (١/ ٣١) .

(٣) المصدر السابق (١/ ٣٢) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٥/ ٥٦١) .

(٥) الجرح والتعديل (٧/ ٣٠٥) .

(٦) تهذيب الكمال (١٢/ ٣٨) .

(٧) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٤) والأصل في هذا القول أنه يعني التضعيف لا قلة الرواية .

« روى أحاديث مناكير » [١] ، وسأل أبو زرعة الدمشقي أبا مسهر عنه فقال : « ثقة ، فقال أبو زرعة : إنه يُسند أحاديث عن أبي الدرداء ، قال : هي يسيرة » [٢] ، وقال أبو حاتم الرازي فيه : « ليس به بأس ، وهو محمود عند الدمشقيين » [٣] .

وأما إبراهيم بن أبي شيبان ، فقد وثقه أبو مسهر [٤] ، وقال فيه أبو حاتم : « لا بأس به » [٥] ، وذكره ابن حبان في ثقاته [٦] ، ويونس قال فيه أبو حاتم : « كان من خيار الناس ، وكان يقرئ في مسجد دمشق ، وكُفَّ بصره » [٧] ، وهو ثقة بالاتفاق[٨] ، وكذلك أبو إدريس عائذ الله بن عبد الله الخولاني ، وثقه أبو حاتم [٩] وهو ثقة بالإجماع .

---

(١) تهذيب الكمال (١٢/ ٣٨) .

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (١/ ٣٨٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٤) .

(٤) مقدمة الجرح والتعديل (ص٢٨٩) .

(٥) المصدر السابق (٢/ ١٠٥-١٠٦) .

(٦) ثقات ابن حبان (٨/ ٥٧) .

(٧) تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٤٦) وهذا النص غير موجود في الجرح والتعديل .

(٨) المصدر السابق .

(٩) الجرح والتعديل (٧/ ٣٨) .

ومما يشهد لصحة رواية ابن أبي شيبان ما رواه سعيد بن عبد العزيز التنوخي عن مكحول عن أبي إدريس عن ابن حوالة [١] ، ورواه أيضاً عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس عن ابن حوالة [٢] .

وسعيد ، إمام ثبت من مشاهير ثقات الشاميين ، إلا أن أبا مسهر ذكر أنه اختلط قبل وفاته وقال : « كان يعرض عليه قبل أن يموت ، وكان يقول : لا أُجيزها » [٣] ، وأبو مسهر قد روى هذا الحديث عن سعيد عن ربيعة بن يزيد به [٤] ، فالغالب أنه سمعه منه قبل اختلاطه ، ومما يؤكد ذلك أن ابن حبان قد أخرج هذا الحديث في صحيحه من طريق سعيد وهو لا يخرج عن المختلطين إلا ما سمع منهم قبل اختلاطهم كما صرح بذلك في مقدمة صحيحه [٥] ، وصححه أبو عبد الله الحاكم أيضاً .

وعلى أية حال فالحديث محفوظ عن عبد الله بن حَوالة - رضي الله عنه ،

---

(١) ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٢٩٥) والحاكم (٤/ ٥١٠) ومسند الشاميين (١/ ١٧٢) و(٤/ ٣٤٥) .

(٢) نسخة أبي مسهر (٢) ومسند الشاميين (١/ ١٩٢) .

(٣) التاريخ لابن معين (٢/ ٢٠٤) .

(٤) نسخة أبي مسهر (٢) .

(٥) صحيح ابن حبان (١/ ١٦١) .

فقد رواه عنه جمع منهم جُبير بن نُفير [١] ، وأبو قُتَيلة [٢] مرثد بن وداعة الجعفي - رضي الله عنه - ، وسلمان بن سُمَير [٣] وغيرهم [٤] .

ومن المعلوم أن أبا حاتم قد صحح الحديث ولكن يبقى النظر في معنى تحسينه مع تصحيحه له ، والذي يظهر لي أن أبا حاتم لم يقف على الاختلاف الوارد عن يونس بن ميسرة وإلا لكان ذكره كما هي عادته في إجاباته لابنه بذكر علل الأحاديث ، ولهذا أرى أنه أطلق الحسن هنا مُريداً بذلك أن هذا الحديث من حسان الغرائب؛ لما اجتمع فيه من تفرد إبراهيم ابن أبي شيبان به ولاستقامة حال رواته .

ويُحتمل أن أبا حاتم استحسن رواية إبراهيم بن أبي شيبان وأراد بذلك حُسن المتن لما فيه من فضيلة ظاهرة للشام .

---

(١) أخرج حديثه البخاري في تاريخه الكبير (٥/ ٣٣) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٨٨) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ٢٧٤) والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٣٥) والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ١٥٢) والبيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٣٢٧) .

(٢) أخـــرج حديثه أحمد في المسند (٤/ ١١٠) وأبو داود (٢٤٨٣) والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ١٩٣) .

(٣) أخرج حديثه أحمد في المسند (٥/ ٢٨٨) والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ١٣٣) .

(٤) توسـع الحافظ ابن عساكر في ذكر طرق حديث ابن حوالة توسعاً كبيراً في تاريخ دمشق (١/ ٢٤-٣٥) مخطوط .

ويلاحظ في هذا السند الذي صححه أبو حاتم أنه قال : « لا بأس به » في رواية إبراهيم بن أبي شيبان ، ومقتضى هذا أنه يصحح لمن يقول فيه ذلك مع ملاحظة أن الحديث في الفضائل فهو في فضل الشام ، والفضائل لا يُتشدد في أسانيدها .

كما يلاحظ أن ابن أبي حاتم قد أدخل الحديث السابق في (علله) فلا أدري ما سبب ذلك ، لا سيما أن أباه صحح الحديث؟!

(**النص الثاني**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه يحيى ابن حمزة عن زيد بن واقد عن مغيث بن سُمي عن عبد الله بن عمرو قال : قيل : يا رسول الله أي الناس أفضل؟ قال : « محموم القلب ، صدوق اللسان » . قالوا : صدوق اللسان نعرف ، فما محموم القلب؟ قال : « هو التقي النقي ،لا إثم فيه ،ولا غل ولا حسد ». قالوا: من يليه يا رسول الله ؟ قال : « الذي يشنأ الدنيا ، ويحب الآخرة » . قالوا : ما نعرف هذا فينا إلا رافع مولى رسول الله ﷺ فمن يليه؟ قال : « مؤمن في خُلُق حسن » .

قال أبي : هذا حديث صحيح حسن ، وزيد محله الصدق وكان يرى رأي القدر »[1] .

---

(١) العلل (٢/ ١٢٧) .

هذا الحديث تابع يحيى بن حمزة [١] على روايته له : صدقةُ [٢] بن خالد والقاسمُ [٣] بن موسى كلاهما عن زيد بنحوه .

يحيى بن حمزة ، قال عنه أبو حاتم : « صدوق » [٤] ، ووثقه الآخرون [٥] ، وزيد بن واقد قال عنه أبو حاتم : « لا بأس به ، محله الصدق » [٦] ، ووثقه الآخرون [٧] ، ومغيث بن سُمي ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل وسكت عنه [٨] ، وهو ثقة [٩] من كبار تابعي أهل الشام ، وتصحيح أبي حاتم هذا الحديث يدل على أنه رضيه .

---

(١) أخرجه من طريقه ابن ماجه في سننه (٤٢١٦) والخرائطي في المكارم (١/ ٥٧) وعنه ابن عساكر في تاريخه (١٧/ ٥٧) مخطوط .

(٢) أخرجه من طريقه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٥٢٣-٥٢٤) والبيهقي في الشعب (٩/ ٩٤) السلفية .

(٣) أخرجه من طريقه الطبراني في مسند الشاميين (٢/ ٢١٧-٢١٨) وعنه أبو نعيم في الحلية (١/ ١٨٣) و (٦/ ٦٩) وعنه ابن عساكر (١٧/ ٥٧) مخطوط .

(٤) الجرح والتعديل (٩/ ١٣٧) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٢٨١-٢٨٢) .

(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٤) .

(٧) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ١٠٩-١١٠) .

(٨) الجرح والتعديل (٨/ ٣٩١) .

(٩) انظر : تهذيب الكمال (٢٨/ ٣٤٩-٣٥٠) .

هذا الحديث قال العراقي فيه : « إسناد جيد »[١] ، وقال البوصيري : « هذا إسناد صحيح »[٢] ، وكذلك صححه الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني[٣] ـ رحمه الله ـ .

وتحسين أبي حاتم لهذا الحديث مع تصحيحه له إما يكون لغرابة السند حيث انفرد به زيد بن واقد ، أو لحُسن المتن أي أنه أُعجب بمتن الحديث .

ويلاحظ هنا كما في الحديث السابق أن أبا حاتم صحح لمن قال فيه : « لا بأس به محله الصدق » ولكن الحديث من أحاديث الزهد ، وهذا الضرب من الأحاديث لا يُتشدد في أسانيدها كأحاديث الأحكام .

ولا أدري لأي شيء أدخل ابن أبي حاتم هذا الحديث في (علله) مع تصحيح أبيه له؟!

(**النص الثالث**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه هشام الرازي عن محمد بن مسلم الطائفي عن خالد بن سعيد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ، وأكره الأسماء إلى الله مرة وحرب » .

---

(١) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين (٤/ ص١٥٤٢) .

(٢) مصباح الزجاجة (٤/ ٢٤٠) .

(٣) السلسلة الصحيحة (٢/ ٦٦٩) .

قال : فأخبرته زيد بن أسلم فقال : قد ترك من الإسناد [١] شيئاً : وأصدق الأسماء الحارث وهمام ، وأكذب الأسماء خالد ومالك . فقلت له: ما أصدق الأسماء وأكذب الأسماء؟ قال : ألا ترى أن الحارث حارث خير أو شر ، وأن همام[٢] يهم بخير أو شر ، ألا ترى أن خالد [٣] لا يخلد ، وأن مالك [٤] لا يملك .

قال أبي : الكلام الأول هو حسن ، والبقية منكر » [٥] . في هذا السند : هشام بن عبيد الله الرازي ، وثقه ابن أبي حاتم وقال أبوه : « صدوق » [٦] وأما الطائفي فلم يذكر ابن أبي حاتم [٧] في ترجمته إلا تضعيف أحمد وتوثيق ابن معين له وأنه يخطئ إذا حدث من حفظه ، وفي السند : خالد بن سعيد ، لم أعرفه ولم أجد ممن ترجم لمن سُمي خالد بن سعيد قد ذكر فيهم

---

(١) لعل الصواب (الحديث) .

(٢) الصواب أن هماماً وخالداً ومالكاً ولعله لم ينصبها لأن في الكلام تقديراً فكأنه يقول : (من سمي همام) وهكذا خالد ومالك .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) العلل (٢/ ٣٣٤) .

(٦) الجرح والتعديل (٩/ ٦٧) .

(٧) المصدر السابق (٨/ ٧٧) .

من يروي عن نافع أو يروي عن الطائفي .

هذا الحديث حكم عليه بالنكارة إلا أوله فهو حسن عنده ، وأراد بالحسن هنا أي المحفوظ ، يريد أن قوله ﷺ : « أحب الأسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن » (١) هذا حديث صحيح محفوظ عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ ، فهذا القدر محفوظ وما عدا ذلك فهو منكر .

ويلاحظ هنا أن الحسن جاء مقابل المنكر ، وهذا يعني أن الحسن لا يكون منكراً عند أبي حاتم .

ويلاحظ أنه قال : « الكلام الأول حسن » ولم يقل : « هذا حديث أوله حسن » .

(**النص الرابع**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه شعبة والليث عن عبد ربه بن سعيد ، واختلفا ، كيف اختلافهما؟

فقال أبي : اتفقا في عبد ربه بن سعيد ، واختلفا ، فقال الليث : عن عمران بن أبي أنس ، وقال شعبة : عن أنس بن أبي أنس . واختلفا ، فقال الليث : عن ربيعة بن الحارث ، وقال شعبة : عن المطلب عن النبي ﷺ قال : « الصلاة مثنى مثنى تخشع وتضرع وتمسكن وتقنع بيديك يقول :

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (٢١٣٢) وغيره .

يرفعها ، وتقول : يا رب ، يا رب ، فمن لم يفعل ذلك فهي خِداج » .

قال أبي : ما يقول الليث أصح ، لأنه قد تابع الليث : عمرو بن الحارث وابن لهيعة ، وعمرو والليث كانا يكتبان وشعبة صاحب حفظ .

قلت لأبي : هذا الإسناد عندك صحيح؟ قال : حسن .

قلت لأبي : مَنْ ربيعة بن الحارث؟ قال : هو ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب . قلت : سمع من الفضل؟ قال : أدركه .

قلت : يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : حسن . فكررتُ عليه مراراً ، فلم يزدني على قوله : حسن . ثم قال : الحجة سفيان وشعبة .

قلت : فعبد ربه بن سعيد ؟ قال : لا بأس به . قلت يحتج بحديثه؟ قال: هو حسن الحديث .

قال أبي : ويدل على أن هذا الكلام في صلاة التطوع أو السُنن ، وليس هذا الكلام في شيء من الحديث » [١] .

وسند شعبة كاملاً كما رواه ابن أبي حاتم [٢] في موضعٍ آخر يرويه عن

---

(١) العلل (١/ ١٣٢-١٣٣) .

(٢) العلل (١/ ١١٩) أخرجه أحمد (٤/ ١٦٧) وأبو داود (١٢٩٦) والعلل الكبير (١/ ٢٥٨) وابن ماجه (١٣٢٥) والطيالسي (١٣٦٦) وابن خزيمة في صحيحه (١٢١٢) والنسائي في الكبرى (١/ ٢١٢ ، ٤٥١) والدارقطني (١/ ٤١٨) والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٨٨) .

عبد ربه عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن عبد الله ابن الحارث عن المطلب عن النبي ﷺ .

وأما الليث[١] فيروي الحديث عن عبد ربه بن سعيد عن عمران بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع بن العمياء عن ربيعة بن الحارث عن الفضل بن عباس عن النبي ﷺ .

ومن الواضح أن أبا حاتم يرجح رواية الليث كما نص على ذلك صراحة ، ووافقه على ذلك أحمد بن حنبل [٢] ، وابنه عبد الله [٣] ، والبخاري [٤] ، ويعقوب بن سفيان [٥] ، وابن خزيمة [٦] ، والخطابي[٧]

---

(١) العلل (١/ ١١٩) وقال أبو حاتم : « حديث الليث أصح؛ لأن أنس بن أبي أنس لا يُعرف؛ وعبد الله بن الحارث ليس له معنى إنما هو ربيعة بن الحارث » ، وأخـــرجه من طريق الليث : أحمد (١/ ٢١١) (٤/ ١٦٧) والترمذي (٣٨٥) والنسائي في الكبرى (١/ ٢١٢ ، ٤٥٠) وابن خزيمة في صحيحه (١٢١٣) والبيهقي في الكبرى (٢/ ٤٨٧-٤٨٨) .

(٢) انظر : المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٠٢) .

(٣) مسند الإمام أحمد (٤/ ١٦٧) .

(٤) التاريخ الكبير (٣/ ٢٨٤) والعلل الكبير (١/ ٢٥٩) .

(٥) معالم السنن للخطابي (٢/ ٨٧)

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .

جميعهم خطَّأوا شعبة في روايته ورجحوا رواية الليث عليه ، وقد وقف الطحاوي موقفاً مخالفاً لهؤلاء الأئمة ورجح رواية شعبة على الليث في قوله: « عن عبد الله بن الحارث عن المطلب » [١] ، وقول هؤلاء الأئمة أولى لما بينه أبو حاتم في النص السابق من أسباب ترجيح رواية الليث .

وبالنسبة لرجال سند الليث - الذي كان محور كلام أبي حاتم يدور حوله - فهم : **الليث بن سعد** ، وثقه أبو حاتم [٢] وهو من كبار الأئمة الأثبات ، **وعبد ربه بن سعيد** ، قال فيه أبو حاتم : « لا بأس به » ، فسأله ابنه : يحتج بحديثه؟ فقال : « هو حسن الحديث ثقة » [٣] ، وفي النص السابق قال : « لا بأس به ... حسن الحديث » ، وهو ثقة بالاتفاق [٤] .

وعمران بن أبي أنس ، وثقه أبو حاتم [٥] ، وهو ثقة بالاتفاق [٦] .

وعبد الله بن نافع بن العمياء ، لم يذكر أبو حاتم فيه شيئاً [٧] ، وقد قال

---

(١) شرح مشكل الآثار (٣/ ١٢٧ ، ١٣٠-١٣١) .

(٢) انظر : العلل للرازي (١/ ١٦٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٤١) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٦/ ٤٧٧-٤٧٨) .

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٤) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٢٢/ ٣١١) .

(٧) الجرح والتعديل (٥/ ١٨٣) .

ابن المديني فيه : « مجهول »[١] ، وذكره ابن حبان في ثقاته[٢] ، وقال ابن حجر : « مجهول »[٣] .

وربيعة بن الحارث بن عبد المطلب كما ذكر أبو حاتم في النص السابق ، ولكنه في الجرح والتعديل[٤] ذكره من دون اسم جده ، ولم يذكر له صحبة بما يفهم منه أنه عده في التابعين ، وهذا هو ترجيح المزي[٥] أن راوي الحديث الذي نحن بصدده رجل آخر من التابعين وليس هو الصحابي ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الذي كان قريب السن من عمه العباس بن عبد المطلب ، وقد ذكر غير واحد[٦] أن ربيعة مات في زمن عمر رضي الله عنه سنة ثلاث وعشرين للهجرة ، ومما يؤكد أن أبا حاتم لم يعده من الصحابة أنه قال لابنه لما سأله يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : « حسن ... الحجة سفيان وشعبة » ، ولما سأله هل سمع من

---

(١) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٠٧) .

(٢) الثقات (٧/ ٥٣) .

(٣) التقريب (٣٦٥٨) .

(٤) الجرح والتعديل (٣/ ٤٧٣) .

(٥) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ١١١-١١٢) و (١٦/ ٢٠٧) ، ونقل كلاماً للطحاوي دون أن يذكره . انظر : شرح مشكل الآثار (٣/ ١٢٧ ، ١٣٠-١٣١) .

(٦) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ١١٠) وتهذيب التهذيب (٣/ ٢٥٤) .

الفضل؟ قال : « أدركه » ، ولو كان هو الصحابي لما قال : أدركه لأن ربيعة ابن عم الفضل ، والصحابة كما هو معروف لدى أهل الحديث لا يبحث عن سماعهم من بعضهم البعض .

وربيعة بن الحارث هذا لم يذكروا راوياً عنه إلا عبد الله بن نافع بن العمياء [١] فقط ، وابن العمياء مجهول

وهذا الحديث قال البخاري فيه : « وهو حديث لا يُتابع عليه - يعني ربيعة أو ابن العمياء - ، ولا يُعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض » [٢] ، وقال في ترجمة عبد الله بن نافع بن العمياء : « لم يصح حديثه » [٣] ، يعني الحديث الذي معنا [٤] .

---

(١) انظر : التاريخ الكبير (٣/ ٢٨٤) والجرح والتعديل (٣/ ٤٧٣) والثقات لابن حبان (٤/ ٢٣٠) .

(٢) التاريخ الكبير (٣/ ٢٨٤) .

(٣) المصدر السابق (٥/ ٢١٣) .

(٤) انظر : الكامل لابن عدي (٤/ ١٥٤١) وظاهر كلام ابن عدي أن البخاري لم يصحح حديث شعبة إلا أن الراوي عن البخاري فهم عكس ما أراد شيخه ، وهذا فيه نظر؛ لأن ابن العمياء مجهول ، فقول البخاري لم يصح حديثه مستقيم المعنى ، سواء في حديث شعبة أم في حديث الليث .

وقال ابن خزيمة : « إن ثبت هذا الخبر »[١] ، وقال العقيلي في روايتي شعبة والليث : « في الإسنادين جميعاً نظر ، والأسانيد الثابتة عن ابن عمر عن النبي - ﷺ - : « في صلاة الليل مثنى مثنى ، فإذا خفت الصبح فأوتر بركعة »[٢] .

وقال ابن عبد البر : « إسناده مضطرب ضعيف لا يحتج بمثله »[٣] .

فيكون هذا الحديث فيه ثلاث علل :

١- جهالة ابن العمياء .

٢- الاضطراب في شأن ربيعة بن الحارث ، فإن كان هو الصحابي فقد مات قديماً كما ذكرنا آنفاً ، فيكون ابن العمياء لم يلقه كما ذكر الطحاوي[٤] والمزي[٥] ، وإن كان غيره فلم يرو عنه إلا ابن العمياء ، وهو مجهول فلا تنفعه روايته .

٣- يظهر أن هناك اشتباهاً في عدم اتصال هذا السند بين ربيعة

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١٢١٢) .

(٢) الضعفاء للعقيلي (٢/ ٣١١) .

(٣) التمهيد (١٣/ ١٨٦) .

(٤) شرح مشكل الآثار (٣/ ١٣٠) .

(٥) تهذيب الكمال (١٦/ ٢٠٧) .

والفضل ، كما أشار أبو حاتم إلى ذلك بقوله : « أدركه » ولم يقل : « لقيه » أو « سمع منه » ، ويؤكد ذلك أن البخاري وهو ممن يشترط اللقاء قال : « لا يعرف سماع هؤلاء بعضهم من بعض » ، ومن المعلوم أن أبا حاتم يتشدد في هذا حيث يشترط السماع ولا يكتفي بثبوت اللقاء كما هو حال البخاري [١] .

ولم ينص أبو حاتم على شيء من هذه العلل نصاً صريحاً ، ولكن من المؤكد أنه ما امتنع عن تصحيح الحديث والاحتجاج به إلا لأن هذا الحديث ليس بقوي عنده .

وسنتكلم فيما يلي عن معنى الحسن في النص السابق ، ولا أُبالغ إذا قلت : إنه أهم نصوص أبي حاتم الواردة في (الحسن) ويعتبر بمثابة المفتاح لفهم ما عداه من تحسينات أبي حاتم .

فيظهر منه أن الحسن غير الصحيح عند أبي حاتم كما هو واضح من قوله لابنه لما سأله : « هذا الإسناد عندك صحيح؟ » فقال : « حسن » .

ويظهر منه أن الحسن أحط رتبة وأقل منزلة من الصحيح عنده كما يبدو من قولـه لابنه لما سأله : « يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : حسن »،

---

(١) لمعرفة موقف أبي حاتم من هذه المسألة ينظر كتابي : موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن (ص٢٨٠-٢٨٣) ط١ مكتبة الرشد ١٤١٧هـ .

ثم يقول ابنه : « فكررتُ عليه مراراً ، فلم يزدني على قولـه : حسن » ثم قال : « الحجة سفيان وشعبة » ، وهنا يظهر إصراره على أن من قيل فيه : حسن لا يصل إلى رتبة الحجة أي من يحتج به ، وقد ظهر معنا فيما تقدم أن ربيعة بن الحارث غير مشهور إذ لم يرو عنه إلا ابن العمياء وهو مع ذلك مجهول ، فإصرار أبي حاتم على عدم الاحتجاج بربيعة لعله راجع إلى هذا السبب ، فكأنه يقول : لا أعلم ما أطعن به على ربيعة بن الحارث ولكن في الوقت نفسه لم يثبت عندي أنه ثقة ، والذي يدعوني إلى تحسين الظن به أنه ابن عم رسول الله ﷺ « يلاحظ هنا أن أبا حاتم في النص السابق قد قال : ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب ولم يثبت عنده أنه صحابي ، فلا ينفي ذلك أنه ابن عم رسول الله ﷺ وابن عم الفضل بن العباس » ، ومثل من كان في شرفه لا يُظن بأنه يكذب فهو عدل .

ويظهر من النص السابق أن الحسن لا يحتج به عند أبي حاتم ، ولكن هل هو الحسن لذاته عن المتأخرين؟ الجواب : أننا إذا نظرنا في الحديث سنرى أن عدداً من الأئمة ضعفه ، ولم أقف على أحدٍ من المتقدمين [1]

---

(١) الشيخ أحمد شاكر في تحقيقه للمسند (٣/ ٢٢٩) قال : « في إسناده نظر ، ولعله يكون صحيحاً » وهو رحمه الله متساهل جداً في التوثيق والتصحيح ، وكل من قرأ تحقيقاته في المسند وسنن الترمذي يظهر له ذلك بجلاء ، ولهذا فلا أعتد كثيراً بأحكامه رحمه الله على =

صححه أو قواه ، بل حتى من المتأخرين نرى العلامة المحدث الشيخ الألباني [١] ـ رحمه الله ـ يضعفه ، لأن فيه ابن العمياء ، وقد ذكر السخاوي[٢] النص السابق عن أبي حاتم مستشهداً به على أن أبا حاتم لا يحتج بالحسن لذاته ، وهذا فيه نظر؛ لأن الحديث السابق ضعيف ولا يصلح أن يوصف بالحسن لذاته .

ويبدو لي أن أبا حاتم أراد بتحسينه لهذا الحديث مع تصريحه بعدم حجيته أنه غريب ، فلا يعرف من غير طريق عمران بن أبي أنس ، وليس في السند ولا المتن من رواية الليث ما يدل على أن فيهما مخالفة أو خطأ ، فلعله استحسنه لهذا الاعتبار ، وسيأتي في النصوص القادمة مزيد إيضاح وبيان لمعنى الحسن عند أبي حاتم .

وأهم فائدة في النص السابق هي التصريح الواضح بأن الحسن أحط رتبة وأقل منزلة من الحديث الصحيح .

ويظهر من النص السابق أن أبا حاتم يطلق الحسن على الحديث الذي في سنده مجهول وقد يُقال : أليس المجهول ضعيف الحديث؟ فلماذا لم

= الأحاديث لكثرة مخالفته لكبار أئمة النقد المتقدمين .

(١) انظر : تعليقاته على صحيح ابن خزيمة (٢/ ٢٢٠) وضعيف ابن ماجه (ص٩٧) .

(٢) فتح المغيث (١/ ٧٩) .

يضعفه؟! والجواب أن أبا حاتم قد قال في عدة نصوص : « فلان مجهول ، والحديث الذي رواه صحيح » [١] ، مما يدل على أن المجهول قد يروي حديثاً صحيحاً ، ولعل أبا حاتم لم يجد في الحديث السابق ما يُنكر لا سنداً ولا متناً ، لاسيما وأن شعبة قد رواه وقد قيل : « إذا رأيت شعبة في إسناد حديث فاشدد يديك به » [٢] ولم يخطئ في اسم ابن العمياء .

(**النص الخامس**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة عن قتادة عن أنس في قوله : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا ﴾ إلى آخر الآية [هود : ١٥] .

قال : نزلت في اليهود والنصارى .

قال أبي : لا أعلم روى هذا الحديث عن قتادة غير حماد .

قلت : هو صحيح؟ قال : حسن » [٣]

أخرجه الضياء المقدسي [٤] من طريقين عن حماد بن سلمة به . أحدهما : موسى بن إسماعيل التبوذكي راوية حماد بن سلمة ، والآخر : حفص بن

---

(١) انظر : الجرح والتعديل (٢/ ٣٩) .

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٢٠٢) ، (٣/ ١٦٧) .

(٣) العلل (٢/ ٦٣) .

(٤) الأحاديث المختارة (٧/ ١١٨) .

عمر الضرير ، وكلاهما من الثقات .

وليس الأمر كما ذكر أبو حاتم - رحمه الله - من تفرد حماد بهذا الحديث عن قتادة ، فقد أخرج الطبري [١] في تفسيره هذا الحديث من طريق همام ابن يحيى العوذي عن قتادة به . فهذه متابعة لحماد .

وحماد بن سلمة ، قال أبو حاتم فيه : « حماد بن سلمة في ثابت - البناني - وعلي بن زيد - بن جُدعان - أحب إلي من همام ، وهو أضبط الناس وأعلمهم بحديثهما ، بيَّن خطأ الناس ، وهو أعلم بحديث علي بن زيد من عبد الوارث » [٢] .

ولم يبين أبو حاتم رأيه في حماد مطلقاً ولا في روايته عن قتادة ، وقد لخَّص الإمام مسلم أقوال النقاد في حماد بقوله : « أجمع أهل الحديث على أن أثبت الناس في ثابت البناني حماد بن سلمة ، كذلك قال يحيى القطان ، ويحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم من أهل المعرفة .

وحماد يُعد عندهم إذا حَدَّث عن غير ثابت كحديثه عن قتادة ، وأيوب ، ويونس ، وداود بن أبي هند ، والجريري ، ويحيى بن سعيد ، وعمرو بن

---

(١) تفسير الطبري (١٥/ ٢٦٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٣/ ١٤١) .

دينار وأشباههم ، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً »[١] .

وبهذا يُعلم أن حماداً يخطئ في حديثه عن قتادة .

وأما قتادة بن دِعامة السدوسي ، فقد قال أبو حاتم فيه لما سأله ابنه عن أبي قِلابة عن معاذة أحب إليه أو قتادة عن معاذة فقال : « جميعاً ثقتان ، وأبو قِلابة لا يعرف له تدليس »[٢] ، وسأله أيضاً عن حديثه عنها وحديث أيوب عنها أيهما أحب إليه فقال : « قتادة إذا ذكر الخبر » وقال : « أثبت أصحاب أنس : الزهري ثم قتادة »[٣] ، فقتادة ثقة مدلس عند أبي حاتم .

فالحديث فيه أمران :

١- تفرد حماد بن سلمة عن قتادة ، وهو يخطئ في حديثه عنه .

٢- عدم وجود تصريح قتادة بالتحديث .

ولعل أبا حاتم أبى تصحيح الحديث لذلك ، حين سأله ابنه : « هو صحيح؟ » فرد عليه : « حسن » أي لا يبلغ درجة الصحة بل أقل منها .

وفي هذا النص دليل آخر على أن أبا حاتم يميز بين الصحيح والحسن ،

---

(١) التمييز (ص ٢١٧-٢١٨) بتصرف يسير .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٥٨) .

(٣) المصدر السابق (٧/ ١٣٠) .

ويجعل الحسن في مرتبة أدنى .

والذي يظهر لي في معنى الحسن الوارد في هذا النص أنه أُريد به الحديث الغريب الذي لا يوجد دليل على أن راويه المحتمل أمره قد أخطأ فيه ومما يؤكد أن الحديث غريب عند أبي حاتم قوله : « لا أعلم روى هذا الحديث عن قتادة غير حماد » ، ومما يؤكد أيضاً أن الحديث لا يوجد ما يدل على خطأ حماد بن سلمة فيه أنه لو وجد ما يدل على ذلك لحرص أبو حاتم على ذكره وإبرازه كما هي عادته في أجوبته الأخرى المتعلقة بعلل الحديث ، فمن خصائص منهج هذا الإمام أنه يذكر علل الحديث بتفصيل واستيفاء للطرق التي يستدل بها على أقواله وهذا الأمر ظاهر لكل من تأمل كتاب العلل لابنه .

ولقائل أن يقول : لماذا لم يضعف أبو حاتم هذا الحديث؟ والجواب عن هذا أن أبا حاتم لم يملك دليلاً صريحاً على خطأ حماد أو على عدم سماع قتادة لذلك الحديث ، فثبوت الحديث محل احتمال ، فتوقف عن تصحيحه كما توقف عن تضعيفه ، واختار مرتبة وسطى بينهما هي (الحسن) ، فيكون الحسن حسناً - فيما أظن - باعتبار أنه أحسن من الحديث الذي علم بدليل صريح مخالفة راويه أو خطؤه فيه ، فيطلق عليه حسن لهذا الاعتبار .

وبما أن الحكم على السند بالصحة أو الضعف مرتبط بمراتب الرواة سنجد أن ابن أبي حاتم - وهو وارث علم أبيه - قد قسم الرواة إلى أربعة منازل [١] : **الأولى** : من يحتج به ، **والثانية** : من يكتب حديثه ويُنظر فيه ، **والمنزلة الثالثة** : من يكتب حديثه للاعتبار ، **والمنزلة الرابعة** : من لا يكتب حديثه لسقوطه وشدة ضعفه .

فالمنزلة الأولى : يقال في الحكم على حديث رواتها أنه صحيح ، **والمنزلة الثانية** : حسن ، **والثالثة** : ضعيف ، **والرابعة** : باطل أو موضوع .

فالحديث الحسن - فيما يغلب على ظني - أنه مشابه للمنزلة الثانية الذين يكتب حديثهم وينظر فيه ، وهم من قيل فيهم صدوق أو محله الصدق أو لا بأس به ، فهم ليسوا ضعفاء وإلا لقال يكتب حديثهم وينظر فيه اعتباراً كما هو شأن أهل المنزلة الثالثة ، والمقصود بينظر فيه أي قبل الاحتجاج؛ خشية وجود خطأ أو مخالفة أو تفرد لا يُحتمل ونحو ذلك ، فلا يكون حديث أهل هذه المنزلة حجة إلا بعد النظر والتأكد ، ولهذا لم يطلق القول بأن حديثهم حجة .

(النص السادس) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه

---

(١) انظر : الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) .

الحسن بن يحيى الخُشني عن زيد بن واقد عن مكحول عن جبير بن نفير عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « أقيموا الحدود في الحضر والسفر ، على القريب والبعيد ، ولا تأخذكم في الله لومة لائم » .

ثم قال أبي : هذا حديث حسن إن كان محفوظاً »[١] .

هذا الحديث أخرجه أبو داود في مراسيله[٢] من طريق شيخه هشام بن خالد الدمشقي عن الحسن بن يحيى الخشني عن زيد بن واقد عن مكحول عن عبادة بن الصامت به . ثم قال أبو داود : مكحول لم ير عبادة ، وسند أبي داود ليس فيه جبير بن نفير كما هو عند ابن أبي حاتم .

والحسن بن يحيى الخشني ، قال أبو حاتم فيه : « صدوق سيء الحفظ »[٣] والجمهور على تضعيفه[٤] ، وهو المتفرد بهذا ، وزيد بن واقد، قال أبو حاتم فيه : « لا بأس به ، محله الصدق »[٥] وصحح له حديثاً كما تقدم في النص الثاني من هذا المبحث ، وبقية رجال السند ثقات.

---

(١) العلل (١/ ٤٥٣) .

(٢) مراسيل أبي داود (٢٤١) وعنه البيهقي في الكبرى (٩/ ١٠٤) .

(٣) الجرح والتعديل (٣/ ٤٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٦/ ٣٤٠-٣٤١) .

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٥٧٤) .

والظاهر أن أبا حاتم أراد بالحسن في كلامه هنا الغرابة أي هذا حديث من حِسان الغرائب إن كان محفوظاً كما قال في حديث آخر : « إن كان محفوظاً فهو غريب » (١) ، والحديث لا يكون غريباً عند أبي حاتم حتى يكون سالماً من الخطأ والعلة فبالإضافة إلى ما سبق وجدته يقول : « كنت أستغرب هذا الحديث فنظرت فإذا هو وهم... » (٢) ، ويقول : « كنا نستغرب هذا الحديث ولم نكن عرفنا علته ، وعلمنا أنه خطأ » (٣) ، ويقول في حديث : « ويظن قوم أن حديث الوليد غريب » (٤) ثم بين أنه خطأ ، ويقول في حديث آخر : « استغربناه ثم تبين لي علته » (٥) ، ويقول : « هذا من تخاليط ابن لهيعة ، ومن لا يفهم يستغرب هذا ، وهو عندي خطأ » (٦) .

فعلى هذا هل كل حديث غريب يكون حسناً عند أبي حاتم؟

والجواب : كلا لأنا وجدناه يقول في عدد من الأحاديث : « هذا

---

(١) العلل (١/ ٤٦٧) وانظر أيضاً (٢/ ٢٥٦) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ١٦٧) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ١٥١) .

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٠٢) .

(٥) المصدر السابق (١/ ٤٠٩) .

(٦) المصدر السابق (١/ ٤١١) .

حديث غريب منكر »[١] واستنكرها لتفرد من لا يحتمل بها .

ومما يؤكد غرابة الحديث أن الطبراني وهو أحد بحور الأسانيد لم يذكر هذا الحديث في مسند زيد بن واقد ولا مسند مكحول ولا جُبير بن نفير في كتابه مسند الشاميين ، كما أنني لم أجد من خرجه متصلاً كما رواه ابن أبي حاتم . وزيد بن واقد أحد الشاميين الذين يُجمع حديثهم كما قال البزار[٢] فتفرد الخشني عنه يجعل الحديث من الغرائب .

وقد يقال : أليس من الممكن أن يكون أراد بالحسن في النص السابق الصحة والثبوت أي أن الحديث صحيح؟ والجواب : أيضاً بالنفي لأن الخشني وهو سيىء الحفظ قد تفرد بهذا السند ولم يُتابع عليه ، فيُستبعد أن أبا حاتم يصحح ما تفرد به ، لاسيما مع ما عُرف عنه من تشدد .

والصواب - في نظري - أن أبا حاتم يريد أن الحديث يعد من الأحاديث الغرائب الحسان إن كان الخشني حفظه ولم يهم فيه ، وهذا هو المتسق مع منهجه الذي يفرق بين الصحيح والحسن ، ويشترط في إطلاق الغرابة السلامة من الخطأ .

وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه روي بمعناه من طريقين عنه

---

(١) المصدر السابق (٢/ ١١٩) في موضعين .

(٢) انظر : تهذيب التهذيب (٣/ ٤٢٧) .

لا تخلو من نظر ، أحدهما عن ربيعة بن ناجد عن عبادة مرفوعاً : « أقيموا حدود الله في القريب والبعيد ، ولا تأخذكم في الله لومة لائم » [١] ، وربيعة لم يرو عنه إلا أبو صادق الأزدي فقط [٢] .

والطريق الآخر عن أبي سلام ممطور الحبشي عن المقدام بن معدي كرب عن الحارث بن معاوية عن عبادة مرفوعاً : « ... ولا تأخذكم في الله عز وجل لومة لائم ، وأقيموا حدود الله عز وجل في السفر والحضر... » [٣] وفي سند هذه الطريق منصور الخولاني لم أعرفه ولم أجد من ترجمه ، وأبو يزيد غيلان بن أنس ، قال ابن حجر عنه : « مقبول » [٤] ، والحارث بن معاوية من كبار التابعين [٥] .

---

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٥٤٠) وأحمد في مسنده (٤/ ٣٣٠) بأطول مما هو مذكور عند ابن ماجه .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٩/ ١٤٦) وقد وثقه ابن حجر في التقريب (١٩١٨) ولكن قال الذهبي: « لا يكاد يعرف » الميزان (٢/ ٤٥) وهذا هو الأليق به .

(٣) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٥٩-٣٦٠) والهيثم بن كليب في مسنده (٣/ ١٧٧) والدولابي في الكنى (٢/ ١٦٣) والبيهقي في الكبرى (٩/ ١٠٣) من طريق الفسوي ، وابن عساكر في تاريخه (٨/ ٨٥٣-٨٥٤) مخطوط ، وقد وقع عند الفسوي سقط في أول الإسناد يستكمل من البيهقي لإخراجه من طريقه .

(٤) التقريب (٥٣٦٧) .

(٥) انظر : التاريخ الكبير (٢/ ٢٨١) فقد ذكر أنه رأى عمر وصحب أبا الدرداء .

ورواه أبوبكر بن أبي مريم [١] عن أبي سلام ولكن من دون الحارث ، وأبوبكر معروف بالضعف [٢] .

ومما يجب التنبه إليه أن أبا حاتم لم يعرج على هذه الأسانيد حين تكلم على سند الخُشَني ، لذا فلا يستقيم القول بأنه أراد بالحسن أي الحسن لغيره؛ لأن كلامه كان موجهاً لسند الخشني فقط .

ومما تجب ملاحظته أن أبا حاتم جعل من شرط الحديث الحسن عنده والذي يعني به هنا الغريب أن يكون محفوظاً ، فلا يطلق على حديث بأنه من حِسان الأحاديث الغريبة ، والحُسن هنا وصف للغرابة حتى يكون محفوظاً ليس فيه خطأ ولا علة كما تقدم إيضاحه بالشواهد قبل قليل .

(**النص السابع**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه عنبسة بن عبد الواحد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس قال : « إياكم ومجالس الطرق ، فإن كان لا محالة فأدوا الطريق حقه » .

قال أبي : حدثناه يزيد بن أبي يزيد القطان عن عنبسة ، ورواه أبان عن قتادة أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال .

قلت لأبي : أيهما أصح؟

---

(١) أخرجه أحمد (٥/ ٣١٦، ٣٢٦) والبزار (٧/ ١٥٣-١٥٤) .

(٢) انظر تهذيب الكمال (٣٣/ ١٠٨-١١٠) .

قال : إن كان ذلك محفوظاً؛ فهو حسن ، وما أخوفني أن يكون قد أفسد حديث أبان ذلك الحديث »[١] .

لم أهتدِ حتى الآن إلى من أخرج هذا الحديث بالسند السابق ، وإن كان متن الحديث محفوظاً عن رسول الله ﷺ بأسانيد أخرى[٢] .

وعنبسة ، قال أبو حاتم فيه : « ثقة لا بأس به »[٣] وقال أحمد وأبو زرعة وأبو داود : لا بأس به[٤] ، وقال البخاري : « ضعيف ذاهب الحديث »[٥] ، وقال أبو حاتم في ابن أبي عروبة : « سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة ، وكان أعلم الناس بحديث قتادة »[٦] ، وقتادة سبق قول أبي حاتم فيه فيما مضى ، ولا يُدرى هل سمع عنبسة من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط أم بعده؟

وهذا الحديث أبدى أبو حاتم تشككه في ثبوته بقوله« وما أخوفني... » وأراد أبو حاتم بالحسن في كلامه هنا الغرابة أي إن كان عنبسة حفظ

---

(١) العلل (٢/ ٢٥٩) .

(٢) انظر : مسند أحمد (٣/ ٣٦) و صحيح البخاري (٢٤٦٥) وصحيح مسلم (٢١٢١) وأبا داود (٤٨١٥) وصحيح ابن حبان (٢/ ٣٥٧ ، ٣٥٨) .

(٣) الجرح والتعديل (٦/ ٤٠١) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٢٠-٤٢١) .

(٥) العلل الكبير (٢/ ٩٧٨) .

(٦) الجرح والتعديل (٤/ ٦٦) .

هذا قبل اختلاط سعيد فيكون حديثه من حِسان الأحاديث الغريبة.

والحديث غريب من رواية أنس ، ووجه الغرابة أن قتادة وابن أبي عروبة كلاهما من الحفاظ المشهورين بكثرة التلاميذ المعتنين بحديثهما ، فتفرد عنبسة بهذا الحديث يجعله غريباً ، ويؤكد ذلك أننا بعد البحث والتفتيش لم نجد متابعاً له ، بل لم نجد هذا الحديث عن أنس إلا من طريقه .

وقد بينا في النص المتقدم على هذا أن للغرابة شرطاً عند أبي حاتم وهي أن لا يكون الغريب خطأً ولا معلولاً ، وقد نقلنا في ذلك بعض النصوص المهمة .

كما أن الواضح من منهج أبي حاتم التفريق بين الصحيح والحسن - كما ظهر في نصين سابقين - اعتمدت عليهما في أن الأصل التفريق بينهما ، ثم فسرت معنى الحسن عنده بما يتلائم مع نصوصه الأخرى التي جمعتها لبيان منهجه في علم الحديث ، ووجدت أوفق التفاسير للحسن هو الغرابة ، وذكرت بعض النصوص التي تبين منهجه في الحكم بالغرابة على الأحاديث ، ويؤيد ذلك ما سيأتي في النصوص القادمة من وصفه لعدد من الأحاديث بالغرابة والحُسن

معاً مما يؤكد تلازمهما عنده .

وقد ذكرت من قبل أن المنهج الذي أعتمده هو أن أفسر الحسن عند كل إمام من الأئمة بما يتفق مع مجمل منهج ذلك الإمام .

(النص الثامن) : قال ابن أبي حاتم : سألت أبي عن عمرو بن محمد فقال : « هو مجهول ، والحديث الذي رواه عن سعيد بن جبير فهو حسن والحديث الآخر الذي رواه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير فإنه يرويه الناس »[(١)] . عمرو بن محمد ، لم أجد له في كتب الرجال [(٢)] - التي وقفت عليها - إلا ما ذكره أبو حاتم ولم يترجم له البخاري ولا ابن حبان ولا ابن عدي ، ولم ينقل ابن حجر في لسان الميزان مع اهتمامه بالاستدراك على الذهبي إلا ما قاله أبو حاتم فقط ، وعمرو هذا ليس له راوٍ إلا إبراهيم ابن طهمان فقط .

ولهذا لم أستطع الاهتداء إلى حديث عمرو بن محمد عن سعيد بن جبير الذي حسنه أبو حاتم .

ويظهر لي أن أبا حاتم عنى بتحسينه لحديثه عن سعيد بن جبير أن عمرو ابن محمد قد تفرد به بدلالة أنه قال : « والحديث الآخر ... فإنه يرويه

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٦٢) .

(٢) انظر : الميزان (٣/ ٢٨٧) ولسان الميزان (٤/ ٣٧٦) .

الناس » أي أنه حديث معروف ومحفوظ عن أبي زرعة بن عمرو ، ومفهوم هذا أن حديث عمرو بن محمد عن سعيد بن جبير لم يروه الناس فيكون بذلك غريباً ، ولكن تحسين أبي حاتم له يدل على أن الحديث ليس فيه مخالفة لما رواه الآخرون عن سعيد بن جبير كما أنه سالم من النكارة ، ولو لم يكن كذلك لضعفه ولم يحسنه والله أعلم .

وقد ذكر د . ربيع [١] أن أبا حاتم حسنه لغرابته ونكارته ، وهذا لا يستقيم مع منهج أبي حاتم فهو لا يحسن حديثاً لأنه منكر عنده كما سيأتي في النص الخامس ، وسيأتي في النص السادس أنه لا يستحسن إلا الحديث المحفوظ .

إلا أن الحافظ ابن حجر قال معلقاً على النص السابق بعد أن نقله ولكن بدون المقطع الأخير الذي فيه : « والحديث الآخر...إلخ » : « قلتُ : وكلام أبي حاتم هذا محتمل ، فإنه يطلق المجهول على ما هو أعم من المستور وغيره ، فيحتمل أن يكون حكم على الحديث بالحسن لأنه روي من وجه آخر ، فيوافق كلام الترمذي ، ويُحتمل أن يكون حكم بالحسن وأراد المعنى اللغوي أي أن متنه حسن ، والله أعلم » [٢] .

---

(١) انظر : تقسيم الحديث (ص١٠٧) .

(٢) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٦) .

ولا أوافقه رحمه الله في قوله : يحتمل أن أبا حاتم أراد الحسن بمعنى روي من وجه آخر لأنه ليس في النص ما يدل أو يشير إلى ذلك ، ولو نقل الكلام كاملاً لظهر بجلاء أن أبا حاتم لم يُرِد ذلك لأنه قال : « والحديث الآخر... يرويه الناس » فذكر أن عَمراً قد توبع عليه بعكس الحديث الأول الذي حسنه .

أما الاحتمال الثاني بأنه لعله حسنه وأراد المعنى اللغوي أي أن متنه حسن ، فهو احتمال ينقصه السند حيث إن ابن حجر لم يذكر أنه وقف على متن حديث عمرو عن سعيد ، فيبقى الأمر على الاحتمال ، ولكنه من نوع الاحتمالات الضعيفة لافتقارها إلى ما تستند إليه .

(**النص التاسع**) : قال أبو حاتم في ترجمة محمد بن حُميد الرازي : « حضرتُ حانوت عبد ك ختن أبي عمران الصوفي أنا وأحمد بن السندي ، وعنده جزآن ، فقلت : هذان الجزآن لك؟

قال : نعم :

قلت : ممن سمعت ؟

قال : من أبي زهير عبد الرحمن بن مغراء .

فإذا مكتوب في أول الجزء أحاديث لمحمد بن إسحاق ثم على إثر ذلك شيوخ علي بن مجاهد ، والآخر أحاديث سلمة بن الفضل .

فقلت : أحد الجزئين هو من حديث علي بن مجاهد ، والآخر من حديث سلمة بن الفضل .

فقال : لا ، حدثنا بهما أبو زهير .

فعلمت على أحاديث منها غرائب حسان... ثم خرجت ، ودخلتُ أنا وابن السندي بعد أيام على ابن حُميد ... فأخرج إلي الجزئين ... فلما خرجنا من عند ابن حميد ، وقد كتبت تلك الأحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعها من عبد ك... ومررت على عبد ك فقلت : هات ذلك الجزئين لأطالعهما . فقال : مَرَ بي ابن حُميد ورآهما في حانوتي فأخذهما وذهب بهما »[1] .

ساق أبو حاتم هذه القصة ليشير إلى أن محمد بن حميد يسرق حديث غيره ، والذي يعنينا هنا وصف أبي حاتم لتلك الأحاديث بأنها : « غرائب حِسان » . والحِسان هنا وصف للغرائب وليس حكماً عليها بالقبول والصحة كما هو ظاهر بجلاء ، ويلاحظ هنا أن أبا حاتم له ولع بالغرائب كما هو حال كبار أئمة النقد فقد قال : « ... تلك الأحاديث الغرائب التي كنت اشتهيت أن أسمعها... » . وقد اشتهى سماعها لأنه لم يسمعها من

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٣٢) باختصار .

قبل ، إما لزيادات في أسانيدها أو متونها ، وإما أن تلك الأحاديث بتمامها لم يسمعها من قبل .

(**النص العاشر**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي : عن حديث رواه عبد الله بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « احثوا في وجوه المداحين التُراب » .

قال أبي : فجعلتُ أستحسنه حتى رأيت ما رواه حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن جامع بن أبي رشاد أن النبي ﷺ .

قال : فعلمتُ أن ذلك الصواب ، وذلك أن أهل الكوفة يروون هذا الحديث عن المقداد بن الأسود عن عبد الله بن عمرو ، فعلمتُ أن هذا الحديث ليس من رواية أهل الحجاز ، إنما رواه أهل العراق ، وجامع من أهل العراق ، فرجع الحديث إلى العراق ، وهذا عندي الصحيح »[١] .

عبد الله بن زيد بن أسلم ، قال أبو حاتم فيه : « ليس به بأس »[٢] ، وقد ضعفه ابن معين والجوزجاني وأبو زرعة وابن حبان والنسائي وابن عدي ، ووثقه أحمد وابن المديني[٣] .

---

(١) العلل (٢/ ٢٣٨) ، ورواية عبد الله أخرجها الخطيب في تاريخ بغداد (٨/ ٣٣٨) .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٥٩) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٤/ ٥٣٦-٥٣٨) .

وحفص بن ميسرة الذي رجَّح أبو حاتم روايته عن زيد بن أسلم قال فيه : « صالح الحديث » [١] وقال في موضع آخر : « يكتب حديثه محله الصدق ، وفي حديثه بعض الأوهام » [٢] ، ويظهر أن حديثه عن زيد بن أسلم جيد ، فقد احتج الشيخان في صحيحيهما بروايته عن زيد بن أسلم[٣] ، ووثقه أحمد وابن معين والفسوي ، وقال أبو زرعة : لا بأس به، وضعفه الساجي والأزدي [٤] .

فاستحسان أبي حاتم لرواية عبد الله بن زيد كان لظنه أن الحديث غريب إذ لا يُعرف هذا الحديث عن ابن عمر إلا من طريقه ، ثم ظهر له أن عبد الله قد خولف ، حيث وجد حفص بن ميسرة يروي الحديث عن زيد ابن أسلم بخلاف ما رواه ابنه عبد الله عنه ، فقد جعله عن جامع بن أبي راشد مرسلاً ، وعبد الله يرويه عن أبيه عن ابن عمر متصلاً بإسناد مدني .

فالحديث بعد أن ظهرت علته لم يعد غريباً ولا مستحسناً لأنه أصبح معلولاً ، والحديث المعلول لا يكون غريباً ولا حسناً عند أبي حاتم كما هو

---

(١) الجرح والتعديل (٣/ ١٨٧) .

(٢) تهذيب الكمال (٧/ ٧٦) وهذا النص ليس في الجرح ولا العلل .

(٣) المصدر السابق (٧/ ٧٤) .

(٤) المصدر السابق (٧/ ٧٤-٧٦) وتهذيب التهذيب (٢/ ٤٢٠) .

ظاهر من هذا النص والنصوص المتقدمة .

ومما ينبغي أن يُعرف أن أبا حاتم يتكلم هنا على رواية زيد بن أسلم بالذات وما هو الصواب فيها ، ويبدو أنه لم يقف على متابعتين جيدتين لعبد الله بن زيد ، فقد تابعه عبد العزيز بن محمد الدراوردي [١] ، وسعيد ابن عبد العزيز التنوخي [٢] فروياه عن زيد عن ابن عمر كما رواه عبد الله ويشهد لروايتهم حديث عطاء [٣] عن ابن عمر في الباب ، وأهم ما يعنينا معنى الحسن في كلام أبي حاتم وليس بيان الراجح في شأن هذا الحديث .

(**النص الحادي عشر**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن عيينة أخو سفيان عن أبي حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « الغنم من دواب الجنة ، فامسحوا من رغامها[٤] وفي مرابضها » .

قال أبي : كنت أستحسن هذا الإسناد ، فبان لي خطؤه ، فإذا قد رواه

---

(١) أخرجها ابن حبان في صحيحه (١٣/ ٨٢) .

(٢) أخرجها أبو نعيم في الحلية (٦/ ١٢٧) .

(٣) أخرجه أحمد (٢/ ٩٤) والبخاري في الأدب المفرد (٣٤٠) وابن حبان (١٣/ ٨٣-٨٤) .

(٤) قال أبو عبيد في غريب الحديث (٢/ ٣٥٩) : « الرغام هو التراب » وقال ابن الأثير في النهاية بعد ذكره للحديث (٢/ ٢٣٩) : : « أراد مسح التراب عنها رعاية لها وإصلاحاً لشأنها » .

عمار بن محمد عن ابن حيان عن رجل من بني هاشم عن النبي ﷺ بمثله ، وهو أشبه »[١] .

حديث ابن عيينة أخرجه الخطيب[٢] البغدادي بإسناده عنه ، والحديث الآخر أخرجه ابن أبي شيبة[٣] في مسنده .

وإبراهيم بن عيينة قال أبو حاتم فيه : « شيخ يأتي بالمناكير »[٤] ، وقال ابن معين : « كان مسلماً صدوقاً ، لم يكن من أصحاب الحديث »[٥] ، وقال النسائي : « ليس بالقوي »[٦] ، وقال العجلي : « صدوق »[٧] وقال أبو داود : « صالح » وذكره ابن حبان في ثقاته[٨] .

وعمار بن محمد الثوري ابن أخت سفيان الثوري ، قال أبو حاتم فيه :

---

(١) العلل (١/ ١٣٧) .

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٤٣٢) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ١١٩) .

(٤) تهذيب الكمال (٢/ ١٦٤) .

(٥) المرجع نفسه .

(٦) تهذيب التهذيب (١/ ١٥٠) .

(٧) المرجع نفسه .

(٨) المرجع نفسه .

« ليس به بأس يكتب حديثه » [١] ، ووثقه ابن معين وابن سعد ، وذهب أبو زرعة والجوزجاني وابن حبان إلى أنه ليس بقوي [٢] .

وابن حيان هو أبو حيان يحيى بن سعيد بن حيان التيمي ، قال أبو حاتم فيه : « صالح » [٣] ، ووثقه الآخرون [٤] . والظاهر أن أبا حاتم استحسن سند إبراهيم بن عيينة لغرابته عنده ، إذ لم يرو هذا الحديث عن أبي هريرة بهذا السند إلا إبراهيم ، ولكن ظهر له أن الحديث خطأ وأن الصواب المحفوظ عن أبي حيان مرسلاً ، فهو لم يدرك أحداً من الصحابة ، وهذا الرجل الهاشمي لا دليل على صحبته ، فعُلم أن هذا من مناكير إبراهيم بن عيينة .

وغير خاف أن أبا حاتم يتكلم عن حديث أبي حيان التيمي بالذات ، دون التعرض للطرق الأخرى التي روت الحديث عن أبي هريرة [٥] ، وهذا مما يؤكد أنه حين استحسنه في البداية كان لغرابته لا لقوته .

---

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٣٩٣) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢١/ ٢٠٥-٢٠٧) .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ١٤٩) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٣١/ ٣٢٤-٣٢٥) .

(٥) انظر : الصحيحة للألباني (٣/ ١٢٠-١٢٢) .

(النص الثاني عشر) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه قتادة وحماد بن سلمة عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: « من باع نخلاً قد أُبّرت : فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع » .

قال أبي : كنت أستحسن هذا الحديث من ذا الطريق حتى رأيت من حديث بعض الثقات عن عكرمة بن خالد عن الزهري عن ابن عمر عن النبي ﷺ .

قال أبي : فإذا الحديث قد عاد إلى الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ » [١] .

أخرج عدد من الأئمة [٢] حديث حماد عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وأما حديث الزهري عن سالم عن ابن عمر فهو في الصحيحين [٣] وغيرهما .

وعكرمة بن خالد ثقة [٤] عند أهل العلم ، وقد سمع من ابن عمر [٥] ،

---

(١) العلل (١/ ٣٧٧) .

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٣٠) والطحاوي (٤/ ٢٦) .

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٠٣) ومسلم (١٥٤٣) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (٢٠/ ٢٥٠-٢٥١) والتهذيب (٧/ ٢٥٨) .

(٥) انظر : التاريخ الكبير للبخاري (٧/ ٤٩) وتهذيب الكمال (٢٠/ ٢٥٠) .

واحتج الشيخان في صحيحيهما بحديثه عنه .

والظاهر أن أبا حاتم استحسن حديث عكرمة عن ابن عمر ، لأن فيه فائدة وهي إضافة راوٍ آخر عن ابن عمر غير سالم بن عبد الله ونافع مولى ابن عمر وغيرهما ممن رووا هذا الحديث عنه . فالحديث عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر غريب ، فلهذا استحسنه أبو حاتم حتى تبين له أنه خطأ، فعكرمة لم يسمعه من ابن عمر بل يرويه عن الزهري عن ابن عمر ، والمعروف أن الزهري يرويه عن سالم عن ابن عمر ، فاتضح أن الحديث أصله يرجع إلى رواية الزهري وليس طريقاً جديداً أو مستقلاً عن ابن عمر.

(**النص الثالث عشر**) : قال ابن أبي حاتم : « سألت أبي عن حديث رواه نعيم بن حماد عن يزيد بن هارون عن ابن أبي عروبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في الرجل يطلق امرأته ثلاثاً في مرضه قالت : « ترثه ما دامت في العدة » .

قال أبي : رواه عبد الأعلى عن سعيد عن رجل عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة .

قال أبي : وكنت أستحسن حديث يزيد بن هارون حتى كتبت هذا

الحديث فإذا هو قد أفسد ذلك الحديث »[١] .

حديث يزيد بن هارون أخرجه أبوبكر بن أبي شيبة[٢] بمثل ما رواه نعيم بن حماد ، وابن أبي عروبة نقلت في نص سابق قول أبي حاتم فيه ، ولكن يضاف إلى ما قد نُقل أن ابن أبي حاتم ذكر في (المراسيل)[٣] عن الإمامين علي بن المديني وأحمد بن حنبل أن ابن أبي عروبة لم يسمع من هشام بن عروة ، وهذا ما يؤكده كلام أبي حاتم هنا في علة هذا الحديث ، حيث ذكر أن رواية عبد الأعلى عن ابن أبي عروبة أفسدت الرواية الأولى لوجود رجل مبهم فيها يؤكد صحة عدم سماع سعيد من هشام .

ولعل أبا حاتم استحسن حديث يزيد بن هارون لما رأى فيه من زيادة ذكر أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، وذلك لأن الحديث رواه حماد[٤] ابن زيد عن هشام عن أبيه من قوله بدون ذكرها رضي الله عنها ، ولا شك أن الحديث عنها رضي الله عنها أقوى في الاحتجاج من كونه عن عروة بن الزبير وهو تابعي - رحمه الله - .

---

(١) العلل (١/ ٤٢٨) .

(٢) المصنف لابن أبي شيبة (٥/ ٢١٩) وعنه ابن حزم في المحلى (١٠/ ٢١٩) .

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم (ص٦٩) .

(٤) السنن لسعيد بن منصور (٢/ ٤٣-٤٤) .

فالحديث استحسنه أبو حاتم لما فيه من فائدة لا توجد في الرواية الأخرى ، ثم زال ذلك الاستحسان لما تبين ضعفه .

(**النص الرابع عشر**) : ذكر أبو حاتم أنه دخل على إبراهيم بن هشام الغساني فأخرج له كتابه ، ثم قال : « فنظرت إلى حديث فاستحسنته من حديث ليث بن سعد عن عُقيل ، فقلت له : اذكر هذا ، فقال : حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن ليث بن سعد عن عَقِيل - بالكسر - .

ورأيت في كتابه أحاديث عن سويد بن عبد العزيز عن مغيرة وحصين قد أقلبها على سعيد بن عبد العزيز ، فقلت له : هذه أحاديث سويد بن عبد العزيز ، فقال : حدثنا سعيد بن عبد العزيز عن سويد ، وأظنه لم يطلب العلم وهو كذاب »[١] .

سعيد بن عبد العزيز التنوخي[٢] إمام جليل من أجلة علماء الشام في زمنه ، وأما سويد بن عبد العزيز فهو ضعيف عند أئمة النقد[٣] ، وقد قال أبو حاتم فيه : « في حديثه نظر ، هو لين الحديث »[٤] .

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٤٣) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ٥٣٩-٥٤٥) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ٢٥٥-٢٦٢) .

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٢٣٨-٢٣٩) .

وسعيد أكبر سناً فقد ولد سنة تسعين [١] ، وأما سويد فولد سنة ثمان ومئة[٢] ، ولم يرو أحدهما عن الآخر كما يظهر من ترجمتها في تهذيب الكمال .

فأبو حاتم استحسن الحديث لغرابته أو لفائدة فيه تتعلق بمرويات ليث ابن سعد ، ثم زال ذلك الإعجاب والاستحسان لما انكشف له أن إبراهيم الغساني كذاب لا يعرف العلم ولم يطلبه حيث قلب مرويات سويد وهو ضعيف فجعلها عن سعيد بن عبد العزيز وهو ثقة إمام .

(**النص الخامس عشر**) : قال ابن أبي حاتم : « محمد بن نباتة السري ، روى عن أبي عاصم النبيل ، سمع منه أبي في المذاكرة حديثاً فاستحسنه فكتبه... » [٣] .

ومن المعلوم أن المذاكرة عند المحدثين لها أغراض من أهمها الاستفادة من الآخر بسماع أحاديث لم يسمعها الأول ولا يعرفها ، ومن ذلك أن أبا حاتم قال : « قلت على باب أبي الوليد الطيالسي : من أغرب عليَّ حديثاً غريباً مسنداً صحيحاً لم أسمع به فله عليَّ درهم يتصدق به ، وقد حضر

---

(١) النبلاء (٨/ ٣٢) .

(٢) النبلاء (٩/ ١٩) .

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ١١٠) .

على باب أبي الوليد خلق من الخلق : أبو زرعة فما دونه ، وإنما كان مرادي أن يلقى علي ما لم أسمع به فيقولون : هو عند فلان فأذهب فأسمع ، وكان مرادي أن أستخرج منهم ما ليس عندي ، فما تهيأ لأحد منهم أن يُغرب عليَّ حديثاً »[١] .

فهو يبحث عن الحديث الغريب الذي لم يسمعه وليس هو عنده ، ولا شك أن ذلك الحديث الذي كتبه عن محمد بن نباتة ، إنما كتبه لغرابته عنده ولأنه يستفيد منه فائدة لم تكن عنده من قبل ، وهذا هو معنى الحسن هنا .

(**النص السادس عشر**) : قال في ترجمة عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة ابن صهيب : « هو عندي عجيب ضعيف الحديث منكر الحديث ، يكتب حديثه ، يروي أحاديث مناكير ، ويروي أحاديث حساناً »[٢] .

وهذا النص يفسر نفسه حيث قابل بين المنكر والحسن ، فعُلِم أن تلك الأحاديث التي قال أبو حاتم عنها إنها أحاديث حسان؛ لسلامتها من المخالفة والخطأ الموجب للنكارة ، فيكون عنى بحسنها أنها غرائب تُحتمل لذلك الراوي لانتفاء النكارة عنها ، فاستحسنت لأجل ذلك .

هذا مع التأكيد على أن هذا الراوي ضعيف مطلقاً في حكم أبي حاتم .

---

(١) مقدمة الجرح والتعديل (١/ ٣٥٥) .

(٢) الجرح والتعديل (٥/ ٣٨٧-٣٨٨) .

(**النص السابع عشر**) : وقال في ترجمة عمرو بن حصين البصري : « تركتُ الرواية عنه ، هو ذاهب الحديث ليس بشيء ، أخرج أول شيء أحاديث مشبهة حساناً ، ثم أخرج بعد لابن علاثة أحاديث موضوعة ، فأفسد علينا ما كتبا عنه ، فتركنا حديثه » [١] .

ويعني بذلك أنه أخرج لهم في بادئ معرفتهم به أحاديث تشبه أحاديث الثقات من حيث كونها مستقيمة وسالمة من النكارة ، ويُحتمل لمثله أن يتفرد ببعضها ثم تبين لهم كذبه فتركوه .

(**النص الثامن عشر**) : وقال في ترجمة عنبسة بن أبي رائطة : « شيخ روى عنه عبد الوهاب الثقفي أحاديث حِساناً ، وروى عنه وهيب ، وليس بحديثه بأس » [٢] .

وهذا مدح لأحاديث الثقفي عن هذا الراوي وثناء عليها فيما ظهر لي .

٢- استعماله للحسن بمعناه اللغوي :

وجدت أبا حاتم استعمل (الحسن) بمعناه اللغوي في موضعين هما :

(**النص الثامن عشر**) : سأله ابنه عن حديث « قريش بعضها لبعض

---

(١) المرجع السابق (٦/ ٢٢٩) .

(٢) المرجع السابق (٦/ ٤٠٠) .

أكفاء إلا حائك أو حجام »[١] ، فقال : « هذا حديث منكر رواه هشام الرازي ، وزاد في الحديث : « إلا حائك أو حجَّام أو دبَّاغ » ، فخرج عليه الدباغون[٢] ، واجتمعوا حتى إن بعض الناس حَسَّن الحديث وقال : إنما معنى هذا أو دَّباب[٣] إنما أراد هؤلاء الذين يتخذون الدَّباب »[٤] .

وقولـه : « حَسَّن الحديث » أي غيَّره وزينه حتى يجعله مقبولاً عند أولئك الدباغين الغاضبين ، وتنطفئ الفتنة بذلك ، وهذا ظاهر بجلاء في السياق .

(**النص التاسع عشر**) : سأله ابنه عن حديث يرويه قتادة بن الفضيل عن ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن معاذ بن جبل مرفوعاً : « مؤمن قوي أحب إلى الله عز وجل من مؤمن ضعيف » . الحديث . فقال أبو حاتم : « هذا حديث منكر جداً ، ولو كان هذا الكلام عن خالد بن معدان لكان حسناً ، وقتادة بن الفضل شيخ »[٥] .

---

(١) لم أجده بهذا اللفظ ، والحديث منكر كما قال أبو حاتم . ذكره في البلوغ .

(٢) أي أصحاب مهنة دباغة الجلود .

(٣) الدَّب ظرف للبزر والزيت – انظر : القاموس المحيط (ص١٠٦) .

(٤) العلل (١/ ٤٢٤) .

(٥) العلل (٢/ ١٢٠) .

يريد بذلك أن الحديث لو كان من كلام خالد بن معدان وليس مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ لكان حسناً أي مقبولاً ويُتسامح في الضعف الموجود في السند لأن الكلام عن رجل من التابعين ، ولا شك أن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد .

ويظهر من هذين النصين أن أبا حاتم استعمل الحسن فيهما استعمالاً لغوياً صرفاً مخالفاً الاستعمال الاصطلاحي عند المحدثين القدامى الذي يأتي عندهما بمعنيين :

١- حسن لقوته

٢- حسن لغرابته وفائدته .

وهذا لا يتلاءم مع سياق استعمال (الحسن) في النصين الآنفين ، فعلم من ذلك أنه استعمله بمعناه اللغوي أي ما تقبله النفس وتميل إليه ، فكل مقبول حسن .

ثانياً : إطلاقه الحسن على الرواة :

أ - ثقات حسَّن حديثهم :

١- **إبراهيم بن طَهْمان** ، قال أبو حاتم فيه : « صدوق حسن الحديث » [١] .

مرتبة (صدوق) عند أبي حاتم تحتاج إلى إيضاح سيأتي بيانه إن شاء الله في الباب الثالث من هذه الأطروحة ، والراجح عندي أنه يعني بها هنا التوثيق؛ لأنه قد نقل عنه أنه قال فيه « ثقة » [٢] .

وقد وصفه عدد من كبار العلماء بالثقة مع حُسن الحديث ، قال إسحاق ابن راهويه : « كان صحيح الحديث ، حسن الرواية ، كثير السماع ، ما كان بخراسان أكثر حديثاً منه ، وهو ثقة » [٣] .

وقال صالح جزرة : « ثقة حسن الحديث ، يميل شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان ، حبَّب الله حديثه إلى الناس ، جيد الرواية » [٤] .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : « كان ثقة في الحديث ، لم يزل الأئمة

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٠٧) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢/ ١١١) وتهذيب التهذيب (١/ ١٢٩) .

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ١١١) .

(٤) المصدر السابق .

يشتهون حديثه ، ويرغبون فيه ويوثقونه »[١] .

ونلاحظ هنا أن حديث ابن طهمان وُصِف بأن الله حبَّبه إلى الناس ، وأن الأئمة يشتهونه ويرغبون فيه ، وما ذلك إلا لحُسن حديثه ، وأسباب استحسان الناس لحديثه فيما يظهر لي راجع إلى سببين :

١ - ثقة الرجل وإمامته وصلاحه ، كما ذكر عن الإمام أحمد أن أحاديث أهل الصدق تُشتهى[٢] .

٢- مع ثقته هو من المكثرين المتوسعين في الرواية ، وهذا مما يجعله كثير الغرائب والفوائد ، وقد وصفه إسحاق بن راهويه بكثرة السماع ، ووصفه يحيى بن أكثم القاضي بسعة العلم[٣] ، وقد أُنكِر عليه بعض ما تفرد به[٤] .

٢- وقال في حَريز بن عثمان : « حسن الحديث ، ولم يصح عندي ما يقال في رأيه ، ولا أعلم بالشام أثبت منه ، وهو ثقة متقن »[٥] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) العلل للمروزي (ص١٣٢) .

(٣) تهذيب الكمال (٢/ ١١٢) .

(٤) انظر : الثقات لابن حبان (٦/ ٢٧) والميزان (١/ ٣٨) وتهذيب التهذيب (١/ ١٣٠) .

(٥) الجرح والتعديل (٣/ ٢٨٩) .

فهو ثقة متقن وأثبت الشاميين عنده ، فمعنى حُسن حديثه يرجع إما إلى هذا الإتقان والتثبت في روايته ، وهذا بلا شك من دواعي الاستحسان ، وإما إلى علو إسناده فقد ذكر الذهبي أنه توفي سنة ثلاث وستين ومئة وله نيف وتسعون سنة ، ثم قال : « وحديثه عالٍ ، من ثلاثيات البخاري »[١]، والبخاري من أقران أبي حاتم ، ولا شك أن العلو من أهم دواعي الاستحسان عند المحدثين ، ولا يبعد أن يكون أبو حاتم أراد ذلك كله ، بل وربما غير ذلك من الأمور التي خفيت علينا .

٣- وقال في **سالم بن أبي أمية القرشي** مولى عمر بن عبيد الله : « رجل صالح ، ثقة حسن الحديث »[٢] .

وهو ثقة بالاتفاق[٣] .

قال ابن عبد البر : « أجمعوا على أنه ثقة ثبت »[٤] ، فالظاهر أن أبا حاتم استحسن حديثه لما فيه من إتقان وتثبت .

٤- وقال في **سعيد بن إياس الجُريري** : « تغير حفظه قبل موته ،

---

(١) النبلاء (٧/ ٨١) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٧٩) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٠/ ١٢٩-١٣٠) .

(٤) تهذيب التهذيب (٣/ ٤٣٢) .

فمن كتب عنه قديماً فهو صالح ، وهو حسن الحديث »[١] .

ويظهر لي أنه يريد توثيق الجريري وتقوية مروياته قبل اختلاطه كما هو ظاهر السياق .

٥- وقال في **سليمان بن عامر الكندي** : « مستوي الحديث ، حسن الحديث ، صدوق ، لو أدرك شُعبة هذا لعله كان يكتب كلامه ، ألا ترى كيف يتوقى لا يتجاوز الربيع بن أنس »[٢] .

الظاهر أن أبا حاتم أراد بحسن حديثه لما رأى في حديثه من شدة التثبت لدرجة أنه لم يروِ إلا عن الربيع بن أنس فقط[٣] .

٦- وقال في **عبد ربه بن سعيد الأنصاري** : « لا بأس به » فسأله ابنه : « يحتج بحديثه ؟ » فقال : « هو حسن الحديث ثقة »[٤] .

وقد تقدمت الإشارة إلى عبد ربه في النص الثالث ، وهو ثقة من غير خلاف[٥] ، ومما يدل على أنه من المتقنين المتثبتين أن ابن معين قال فيه :

---

(١) الجرح والتعديل (٤/ ١) .

(٢) الجرح والتعديل (٤/ ١٣٣) .

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٢/ ١٤) .

(٤) الجرح والتعديل (٦/ ٤١) والعلل (١/ ١٣٢) ولكن بدون (ثقة) .

(٥) انظر تهذيب الكمال (١٦/ ٤٧٧-٤٧٨) وتهذيب التهذيب (٦/ ١٢٧) .

« ثقة مأمون » [١] ، وقال أحمد بن حنبل : « عبد ربه بن سعيد هو أخو يحيى ابن سعيد ، جميعاً ثقتان ، وأما عبد ربه : بخٍ ثقة » [٢] .

فالراجح أن أبا حاتم أراد بالحسن هنا الثناء على استقامة حديث عبد ربه وصحته ، وقد يقال كيف يكون ذلك وقد قال فيه : « لا بأس به »؟! والجواب أن أبا حاتم يقرن بين لا بأس به وثقة في عدد من النصوص ، منها قوله في واقد بن محمد بن زيد : « لا بأس به ، ثقة يحتج بحديثه » [٣] ، وفيما مضى رأيناه قد صحح حديث من قال فيه لا بأس به كما في النصين الأول والثاني .

٧- وقال في عبيد الله بن موسى العبسي : « صدوق كوفي ، حسن الحديث ، وأبو نُعيم أتقن منه ، وعبيد الله أثبتهم في إسرائيل ، كان إسرائيل يأتيه فيقرأ عليه القرآن ، وهو ثقة » [٤] .

وأبو نعيم الفضل بن دكين إليه المنتهى في التثبت حتى إن الإمام أحمد[٥]

---

(١) الجرح (٦/ ٤١) .

(٢) العلل برواية عبد الله (١/ ٥١٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٩/ ٣٣) .

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٥) .

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٠٨) .

ابن حنبل ذكر أنه أقل خطأ من وكيع وعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان ، وقال الفسوي : « أجمع أصحابنا أن أبا نُعيم كان غاية في الإتقان »[١] .

فقول أبي حاتم إن أبا نُعيم أتقن من عبيد الله بن موسى لا يعني التضعيف أو عدم الإتقان ، بل عبيد الله كان متقناً وما نقم عليه سوى التحديث بأحاديث فيها غلو في التشيع ولذلك ضعفه بعض الأئمة[٢] ، وقد سمع أبو حاتم منه سنة ثلاث عشرة ومئتين[٣] ، في نفس السنة التي توفي فيها[٤] .

ويظهر أن هذا التفاضل فيهما في حديث سفيان الثوري فإن عبيد الله يستضعف في حديثه عن الثوري[٥] وليس هو كأبي نعيم فيه .

ويظهر لي أن أبا حاتم أراد بالحسن هنا شدة تثبت عبيد الله في بعض حديثه كما في روايته عن إسرائيل التي قال أبو حاتم فيها : « أثبتهم في

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٦٣٣) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٨) وتهذيب التهذيب (٧/ ٥٢-٥٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٥/ ٣٣٤) .

(٤) انظر : تهذيب الكمال (١٩/ ١٦٩) .

(٥) انظر : هدي الساري (ص٤٤٤) .

إسرائيل » ثم وصفه بأنه ثقة ، وأبو حاتم معروف بأنه شديد التزكية حتى إن الذهبي قال فيه : « إذا وثق أبو حاتم رجلاً نتمسك بقوله ، فإنه لا يوثق إلا رجلاً صحيح الحديث ، وإذا ليّن رجلاً ، أو قال فيه : لا يُحتج به ، فتوقف حتى ترى ما قال غيره فيه ، فإن وثقه أحد ، فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم ، فإنه متعنت في الرجال ، قد قال في طائفة من رجال (الصحاح) : ليس بحجة ، ليس بقوي أو نحو ذلك »[١] .

ولا أستبعد أن يكون أبو حاتم أراد ذلك بالإضافة إلى أن في أحاديث عبيد الله غرائب وفوائد لا توجد عند غيره .

٨- وقال في **محمد بن راشد المكحولي** : « كان صدوقاً حسن الحديث »[٢] .

قال أحمد بن حنبل فيه : « ثقة ثقة »[٣] ، واتفق الرواة عن ابن معين على أنه وثقه[٤] ، كما وثقه عدد من الأئمة[٥] ، وقال النسائي في رواية :

---

(١) النبلاء (١٣/ ٢٦٠) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٣) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٨٩) .

(٤) المصدر السابق .

(٥) انظر : المصدر السابق وتهذيب التهذيب (٩/ ١٦٠) .

« ليس بالقوي » [١] ، وذهب ابن حبان والدارقطني وابن خراش إلى ضعفه[٢] .

ويظهر أن أبا حاتم يوثقه بدلالة أنه لم يُشر أدنى إشارة إلى ضعفه أو عدم الاحتجاج به كما هي عادته ، يضاف إلى ذلك أن ابنه لم ينقل في كتابه إلا أقوال من وثق المكحولي ، ومنها قول عبد الرزاق : « ما رأيت أحداً أورع في الحديث منه » [٣] ، وهذا يدل على توقيه وتثبته كما ورد في رواية أخرى: « أو أشد توقياً منه » [٤] ، وبملاحظة أسماء الرواة عن المكحولي الذين ذكرهم أبو حاتم كما نقل عنه ابنه يغلب على الظن أن حديث هذا الرجل بلغ أبا حاتم عن شيوخ ثقات أثبات منهم الثوري وابن مهدي وابن القطان وأبو نعيم وغيرهم ، لذا رأى حديثه حسناً ، أي مستقيماً صحيحاً يدل على التثبت .

وليس من مانع أن يكون أبو حاتم عنى بالإضافة إلى ذلك ما في حديث المكحولي من غرائب وفوائد لا توجد عند غيره .

---

(١) المصدر السابق (٢٥/ ١٩٠) .

(٢) المصدر السابق وتهذيب التهذيب (٩/ ١٦٠) .

(٣) الجرح والتعديل (٧/ ٢٥٣) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٥/ ١٨٩) .

٩ - وقال في محمد بن الحسن بن المختار التميمي : « كان ثبتاً حسن الحديث »[١] .

وهذا النص ظاهر من نفسه ، فهذا الرجل يرى أبو حاتم أنه ثبت ، فقوله عنه إنه حسن الحديث أي لاستقامة مروياته وبُعدها عما يشوب غيرها من شوائب .

١٠ - وقال في محمد بن عبد الله المرادي : « هو شيخ لشريك ، حسن الحديث ، صدوق »[٢] .

وهذا مشابه لبعض ما سبق أيضاً من الجمع بين حسن الحديث والحكم على الراوي بأنه صدوق كما في (١ ، ٥ ، ٧ ، ٨) .

ب - ضعفاء حسن حديثهم :

قبل البدء في سرد أسماء هؤلاء الرواة يجب أن أنبّه على أمر سبق ذكره في النص الثالث من هذا المبحث ، فقد قال ابن أبي حاتم لأبيه : « يحتج بحديث ربيعة بن الحارث؟ قال : حسن . فكررت عليه مراراً فلم يزدني على قوله : حسن . ثم قال : الحجة سفيان وشعبة » .

وهذا النص يدل على أن الرجل إذا لم يوثقه أبو حاتم وقال فيه إنه حسن

---

(١) الجرح والتعديل (٧/ ٢٢٨) .

(٢) المصدر السابق (٧/ ٣٠٩) .

الحديث ، فهو غير صالح للاحتجاج بكل حديثه ، كما أنه ليس بضعيف مطلقاً ، فإذن يكون في مرتبة وسطى تعني أن بعض ما يرويه صحيح والبعض الآخر لا يكون كذلك .

ودليلنا على هذا التفسير أنا وجدنا أبا حاتم يقول في نصٍ شبيه بالنص الآنف الذكر : « أبو عقيل الدورقي صالح الحديث » ، فيقول له ابنه : « يحتج بحديثه؟ » فيقول : « صالح الحديث » [١] فكرر قوله ولم يجبه كما قال في ربيعة بن الحارث .

ثم وجدناه يوضح معنى صالح الحديث عنده بقوله : « يزيد بن كيسان يكتب حديثه ومحله الستر ،صالح الحديث » فيقول ابنه : « يحتج بحديثه؟ » فيقول : « لا هو بابة فضيل بن غزوان وذويه بعض ما يأتي به صحيح وبعض لا » [٢] .

ويقول في نص آخر في عبد الرحمن بن بكر بن الربيع بن مسلم : « محله الصدق يحدث عن جده أحاديث صحاحاً » [٣] ، وتقدم في النص الثاني قوله في حديث يرويه زيد بن واقد : « هذا حديث صحيح حسن ، وزيد

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٣٧٧) .

(٢) المصدر السابق (٩/ ٢٨٥) .

(٣) المصدر السابق (٥/ ٢١٧) .

محله الصدق » .

و« صالح الحديث » و« محله الصدق » كثيراً ما يقرن أبو حاتم بهما قوله: يكتب حديثه ، وأحياناً لا يحتج به ، كما أنهما ليسا من ألفاظ التضعيف الصريح ، فهما أقرب الألفاظ من حيث الاستعمال عند أبي حاتم إلى لفظ (حسن الحديث) وبالأخص حين يطلقه مجرداً من أي لفظ آخر .

فإذا كان الأمر كذلك وضح إن شاء الله أن من قال أبو حاتم فيه : « حسن الحديث يكتب حديثه » ونحو هذه العبارة التي تشعر بعدم التوثيق المطلق وبعدم التضعيف المطلق أيضاً ، أن معناها أن بعض ما يحدث به ذلك الرجل مستقيم وصحيح وهو في منزلة من يكتب حديثه وينظر فيه ، وقد يكون بعضهم عنده في منزلة أدنى وهم من يكتب حديثهم للاعتبار .

ولا مانع من أن يكون أبو حاتم أراد أيضاً أن ذلك الرجل له أحاديث من حِسان الأحاديث الغريبة السالمة من المخالفة والنكارة ؛ لأن لفظ حسن الحديث فيمن لم يوثقهم يحتمل الأمرين أو أحدهما كما سيأتي إيضاحه في النصوص التالية .

١١ - إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي ، قال

أبو حاتم فيه : « يكتب حديثه ، وهو حسن الحديث »[١] .

وهذا الرجل أكثر العلماء[٢] على تضعيفه ، إلا أن الشيخين[٣] احتجا بحديثه عن أبيه فقط ، وهذا مشعر بأن حديثه عنه قوي ، ولعل أبا حاتم عنى بقوله حسن أي أن بعض أحاديثه مستقيمة كما هو الحال فيما يرويه عن أبيه ، ولا شك أن قوله فيه : يكتب حديثه ، مؤشر إلى وجود ضعف في مرويات هذا الرجل .

ولا يوجد ما يمنع أن يكون أراد ذلك بالإضافة إلى أن إبراهيم روى أحاديث غرائب لم يروها غيره .

١٢- إسماعيل بن أبي إسحاق خليفة أبو إسرائيل الملائي ، قال فيه : «حسن الحديث ، جيد اللقاء ، له أغاليط ، لا يحتج بحديثه ، ويكتب حديثه، وهو سيئ الحفظ »[٤] .

جمهور العلماء[٥] على تضعيفه ، وقد وثقه ابن معين في رواية[٦] ،

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٤٨) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٢/ ٢٥٠-٢٥١) .

(٣) هدي الساري (ص٤٠٨) وقال : « احتج به الشيخان في أحاديث يسيرة » .

(٤) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٦) .

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣/ ٧٨-٨١) وتهذيب التهذيب (١/ ٢٩٤) .

(٦) التاريخ برواية الدوري (٢/ ٣٣) .

وقال أبو زرعة : « صدوق إلا أن في رأيه غُلُواً » (١) ، وممن وثقه أيضاً يعقوب بن سفيان (٢) ، فتوثيق هؤلاء العلماء يدل على أن له أحاديث جيدة مستقيمة إما في مروياته عن بعض مشايخه وإما بالنسبة لمرويات بعض الحفاظ عنه .

وهذا هو معنى الحسن الذي أراده أبو حاتم فيما ظهر لي ، ولا يمنع أنه يريد أيضاً مع ما ذكر أن إسماعيل صاحب غرائب حسان لا توجد عند غيره ، لأن أبا حاتم كما تقدم له شروط في الحديث الغريب الذي يستحسنه، يلزم منها أن لا يكون صاحب تلك الغرائب منكر الحديث كما سيأتي بعد قليل في رقم (١٣) قولـه : « حسن الحديث ليس بمنكر الحديث » ، فالحديث المنكر لا يمكن أن يكون حسناً عنده .

١٣ - إسحاق بن الربيع ، قال فيه : « يكتب حديثه ، كان حسن الحديث » (٣) :

ونقل ابن أبي حاتم عن عمرو بن علي الفلاس أنه قال فيه : « إسحاق ابن الربيع أبو حمزة ضعيف الحديث ، حدَّث بحديث منكر عن الحسن عن

---

(١) الجرح والتعديل (٢/ ١٦٧) .

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/ ١٣٣) .

(٣) الجرح والتعديل (٢/ ٢٢٠) .

عُتيَّ عن أُبيّ ، وروى أحاديث عن الحسن في التفسير حساناً »[١] ، وقال ابن عدي فيه : « مع ضعفه يكتب حديثه »[٢] ، وساق له حديثاً عن الحسن خولف في رفعه .

والأحاديث التي رواها عن الحسن في التفسير واستحسنها الفلاَّس يبدو أنها من كلام الحسن البصري في تفسير آي القرآن وليست من الأحاديث المرفوعة ، ومن المعلوم أن المحدثين القدامى يستعملون كلمة (الحديث) في المرفوع والموقوف وأقوال التابعين[٣] .

ويظهر لي أن أبا حاتم أراد بحُسن حديثه أي بعض مروياته عن الحسن البصري التي هي ليست منكرة وقد تفرد بها .

١٤ - شيبان بن عبد الرحمن النحوي ، قال فيه : « حسن الحديث ، صالح الحديث ، يكتب حديثه ولا يحتج به »[٤] .

---

(١) المصدر السابق ، والكامل لابن عدي (١/ ٣٣٠) .

(٢) الكامل لابن عدي (١/ ٣٣٠) .

(٣) انظر : علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٦) وتدريب الراوي (١/ ٤٢) وتهذيب الكمال (١٩/ ٩٧) .

(٤) الجرح والتعديل (٤/ ٣٥٦) وقوله : « ولا يحتج به » غير موجود في تهذيب الكمال وتهذيب التهذيب .

وهو ثقة بالاتفاق [١] لم يتكلم فيه إلا أبو حاتم والساجي حيث قال : «صدوق عنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرد بها» [٢] ، وقد ذكر أحمد وابن معين بأنه ثقة في كل المشايخ [٣] ، وقد احتج به الشيخان في صحيحيهما إلا أن ابن حجر قال : « لم أر في البخاري من حديثه عن الأعمش شيئاً لا أصلاً ولا استشهاداً » [٤] ، فلا أستبعد أن يكون أبو حاتم لم يوثقه لأنه أنكر بعض حديثه عن الأعمش ، ولا ريب أن هذا فيه تشدد .

وأغلب الظن أن أبا حاتم أراد بتحسين حديثه أن عامتها مستقيمة إلا بعض ما ينكر عليه ، ويُلاحظ هنا أنه قرن قوله : حسن الحديث بصالح الحديث مما يؤكد تقارب معناهما عنده ، وقد أشرنا فيما تقدم إلى ذلك .

١٥ - طلحة بن يحيى القرشي ، قال فيه : « صالح الحديث ، حسن الحديث ، صحيح الحديث » [٥] .

---

(١) انظر : تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٤-٥٩٧) وتهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٤) .

(٢) تهذيب التهذيب (٤/ ٣٧٤) .

(٣) تهذيب الكمال (١٢/ ٥٩٥) .

(٤) هدي الساري (ص٤٣٠) .

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٤٧٧) ومثله في تهذيب الكمال (١٣/ ٤٤٤) ولكن ذكر محقق =

وقد جاء عنه ما يدل على تضعيفه ، فقد قال في ترجمة أخيه : « إسحاق ابن يحيى بن طلحة ضعيف الحديث ليس بقوي ولا يمكننا أن نعتبر بحديثه ، وأخوه طلحة بن يحيى أقوى حديثاً منه ويتكلمون في حفظه ويكتب حديثه » [١] ، فإسحاق عنده لا يعتبر به وأما طلحة فيكتب حديثه .

وطلحة وثقه ابن معين وابن شيبة والعجلي ، وقال أحمد وأبو زرعة والنسائي : صالح الحديث ، وقال البخاري : « منكر الحديث » ، وقال ابن القطان : « ليس بالقوي » ، وقال ابن حبان : « كان يخطئ » ، وقال الفسوي : « لا بأس به في حديثه لين » ، وقال الساجي : « صدوق لم يكن بالقوي » [٢] .

وقد احتج به مسلم في صحيحه [٣] ، فهو ممن له أحاديث صحيحة وأخرى ليست كذلك ، ولذا أطلق عليه أبو حاتم « حسن الحديث »

= كتاب الجرح والتعديل في الهامش أن [حسن الحديث] و[صحيح الحديث] سقطت من بعض النسخ !! وهو تركيب غريب .

(١) الجرح والتعديل (٢/ ٢٣٧) .

(٢) انظر هذه الأقوال في : تهذيب الكمال (١٣/ ٤٤٣-٤٤٤) وتهذيب التهذيب (٥/ ٢٨) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (١٣/ ٤٤٢) .

و« صحيح الحديث » ، أي في بعض مروياته وليس كلها ، ويؤكد ذلك أنه أشار إلى وجود بعض الضعف فيه في ترجمة أخيه حين قال : « يتكلمون في حفظه » .

١٦ - عبد الله بن الحسين أبو حَريز الأزدي ، قال فيه : « هو حسن الحديث ، ليس بمنكر الحديث ، يكتب حديثه »[١] .

وهو ضعيف عند ابن القطان وأحمد وابن معين في رواية وأبي داود والنسائي والجوزجاني وابن عدي والدارقطني ، ووثقه ابن معين في رواية وأبو زرعة وابن حبان[٢] .

فمن المؤكد أن توثيق هؤلاء الأئمة مع قلتهم يدل على أن الرجل له أحاديث جيدة ، وهذا معنى الحسن في كلام أبي حاتم فيه وفي أمثاله .

ويجب أن لا تفوتنا ملاحظة مهمة وهي أن أبا حاتم جعل حُسن حديث أبي حَريز لأنه ليس بمنكر الحديث كما صرح به ، ومن هنا نعلم أن أبا حاتم يطلق « حسن الحديث » على الراوي الذي فيه ضعف ولكنه ليس بمنكر الحديث ، فالحسن لا يمكن أن يكون منكراً عنده .

١٧ - عبد الله بن عبد الملك بن أبي عبيد ة بن مسعود ، قال فيه : « هو

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٣٥) .

(٢) انظر هذه الأقوال في : تهذيب الكمال (١٤/ ٤٢١-٤٢٢) والتهذيب (٥/ ١٨٨) .

حسن الحديث ، لا بأس به ، عنده غرائب عن الأعمش »[١] .

وقد قال العقيلي فيه : « في حديثه نظر »[٢] ، وقال الذهبي : « شيعي فيه كلام »[٣] .

وكلام أبي حاتم هنا يفسر بعضه بعضاً ، فقوله : حسن الحديث يعني كما قال هو : لا بأس به وعنده غرائب عن الأعمش ، ولم يقل روى مناكير عن الأعمش ، مما يدل أن تفرداته عنه عدها أبو حاتم من الغرائب الحسان التي ليس فيها مخالفة أو نكارة .

ومما تجب ملاحظته هنا أن حسن الحديث مرادف لـ : لا بأس به هنا ، وهذه اللفظة ذكرها ابن أبي حاتم في المنزلة الثانية[٤] ، وهي من قيل فيه إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به ، وحكمها عنده لمن قيلت فيه : أنه ممن يكتب حديثه وينظر فيه ، أي قبل أن يحتج به ينظر لكيلا يكون ذلك الحديث مما أخطأ فيه ، وسيأتي مزيد شرح لذلك في الباب الثالث إن شاء الله عند حديثنا عن مرتبة صدوق وموقف المحدثين منه .

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ١٠٥) .

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٢/ ٢٧٥) .

(٣) الميزان (٢/ ٤٥٧) واللسان (٥/ ٢١٣) .

(٤) انظر : الجرح والتعديل (٢/ ٣٧) .

١٨- عبد الرحمن بن إسحاق القرشي ، قال فيه : « يكتب حديثه ولا يحتج به ، وهو قريب من محمد بن إسحاق صاحب المغازي ، وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي ، وهو أصلح من عبد الرحمن بن إسحاق ابن أبي شيبة »[١] .

ولا بد أن ننظر في قول أبي حاتم عن هذين الرجلين اللذين ذكرهما هنا، أما محمد بن إسحاق فقد قال فيه : « ليس عندي في الحديث بالقوي ، ضعيف الحديث ، وهو أحب إليَّ من أفلح بن سعيد ، يكتب حديثه »[٢] ، وقال عن أفلح : « شيخ صالح الحديث »[٣] ، فليس قوله في ابن إسحاق: ضعيف الحديث يعني مطلقاً بل حقيقة ذلك لمن تأمل كلامه أنه أحب إليه وأفضل ممن قيل فيه صالح الحديث!

وأما عبد الرحمن بن إسحاق بن أبي شيبة فقد قال فيه : « ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به »[٤] ، فالقرشي إذن ليس بضعيف الحديث مطلقاً ولكنه ليس بالقوي ، أي في بعض حديثه

---

(١) الجرح والتعديل (٥/ ٢١٣) .

(٢) المصدر السابق (٧/ ١٩٤) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٢٤) .

(٤) المصدر السابق (٥/ ٢١) .

ضعف ، ويؤكد هذا المعنى قول البخاري في عبد الرحمن بن إسحاق القُرشي : « ليس ممن يُعتمد على حفظه إذا خالف من ليس بدونه ، وكان عبد الرحمن ممن يُحتمل في بعضٍ »[١] ، ومعنى قوله يحتمل في بعضٍ يعني يصحح له بعض حديثه بدليل قول البخاري فيه في موضع آخر : « ثقة »[٢] ، وفي موضع غيره : « ربما وهم »[٣] ، وقوله في حديثٍ رواه : « ولا نعلم أن هذا من صحيح حديثه أم لا؟ »[٤] .

وكذلك قال ابن عدي : « في حديثه بعض ما يُنكر ولا يُتابع عليه ، والأكثر منه صحاح ، وهو صالح الحديث كما قاله أحمد بن حنبل »[٥] ، وفي رواية عن الإمام أحمد : « أما ما كتبنا من حديثه فصحيح »[٦] .

وقد وثقه ابن معين وأبوداود وابن حبان ، وقال عدد من الأئمة : ليس به بأس ، وقال بعضهم : صالح الحديث ، وقد ذهب بعضهم إلى

---

(١) جزء القراءة للبخاري (ص٣٩) .

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص١٧٩) .

(٣) التاريخ الكبير (٥/ ٢٥٨) .

(٤) جزء القراءة للبخاري (ص٤) .

(٥) الكامل لابن عدي (٤/ ١٦١٢) .

(٦) تهذيب التهذيب (٦/ ١٣٩) .

تضعيفه[١] .

فأبو حاتم أراد بحُسن حديثه أي أن بعض حديثه وهو الأكثر مستقيم ، وقد أشار البخاري وابن عدي إلى ذلك .

ويجب أن يلاحظ في قول أبي حاتم الآنف أنه قرن حسن الحديث بقوله: وليس بثبت ولا قوي ، فيفهم من ذلك أن كل من أطلق عليه حسن الحديث ولم يوثقه توثيقاً صريحاً يكون فيه بعض الضعف ولكن لا يبلغ به إلى الضعف المطلق .

١٩- كنانة بن جبلة ، قال فيه : « محله الصدق ، يكتب حديثه ، حسن الحديث »[٢] .

وقد خالف الأئمة الآخرون أبا حاتم في ذلك ، قال ابن معين : « كذاب خبيث »[٣] ، وقال الجوزجاني : « ضعيف الأمر جداً »[٤] ، وقال ابن عدي : « مقدار ما يرويه غير محفوظ »[٥] ، وقال ابن حبان :

---

(١) انظر تهذيب الكمال (١٦/ ٥٢١-٥٢٥) والتهذيب (٦/ ١٣٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ١٧٠) .

(٣) تاريخ الدارمي (ص١٩٦) .

(٤) أحوال الرجال (ص٣٤٧) .

(٥) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٠٩٥) .

« يقلب الأخبار ، وينفرد عن الثقات بالأشياء المعضلات »[١] .

وقول أبي حاتم : محله الصدق ، يدل على أنه يقوي أمر كنانة ، لأن هذه اللفظة جعلها ابنه في المرتبة الثانية من مراتب الجرح والتعديل مع صدوق وليس به بأس ، ومن قيلت فيه : يكتب حديثه وينظر فيه ، ويلاحظ هنا أنه قرن حسن الحديث بمن قال فيه محله الصدق ، مما يدل على تقارب اللفظين عنده ، ويلاحظ هنا أيضاً أن حسن الحديث لا يحتج به مطلقاً لقولـه : « يكتب حديثه » ، وهذا مشعر ببعض الضعف فلا يحتج به مطلقاً ، ولكن يكتب حديثه لينظر فيه وليس للاعتبار؛ لأن من يكتب حديثه للاعتبار جعلهم ابن أبي حاتم في منزلة أدنى ووضح بجلاء وصراحةً بأن حديثهم يكتب للاعتبار ، فميز بين من يكتب حديثه لينظر فيه فجعله أعلى منزلة وبين من يكتب حديثه للاعتبار فجعله أدنى من سابقه حيث وضعه في المرتبة الثالثة .

٢٠- معاوية بن صالح الحضرمي ، قال فيه : « صالح الحديث ، حسن الحديث ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به »[٢] .

جمهور العلماء على توثيقه[٣] ، وذهب يحيى بن سعيد القطان وابن

---

(١) كتاب المجروحين(٢/ ٢٢٩) .

(٢) الجرح والتعديل (٨/ ٣٨٣) .

(٣) تهذيب الكمال (٢٨/ ١٨٩ ، ١٩١) .

معين في بعض الروايات إلى أنه ليس برضي [١] ، وقال يعقوب بن شيبة : « قد حمل الناس عنه ، ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثبت ولا بالضعيف ، ومنهم من يضعفه » [٢] .

ويظهر لي أن أبا حاتم أراد بحسن حديثه أي أن له أحاديث من حِسان الغرائب ، أي ليست من الغرائب المنكرة؛ لأن مقدار ما أغرب وتفرد به يُحتمل له فلا ينكر عليه ، فتعد إفراداته وغرائبه حِساناً ، ومما يؤكد كثرة غرائبه ما قاله حميد بن زنجويه حيث قال : « قلت لعلي بن المديني إنك تطلب الغرائب ، فائتِ عبد الله بن صالح واكتب كتاب معاوية بن صالح تستفيد مئتي حديث » [٣] ، وقال ابن عدي : « ما أرى بحديثه بأساً ، وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات » [٤] .

ويلاحظ هنا أن أبا حاتم قرن صالح الحديث بحسن الحديث مما يدل على تقارب اللفظين عنده ، وصالح الحديث كما ذكر ابنه يكتب حديثه

---

(١) المصدر السابق (٢٨/ ١٨٩-١٩٠) .

(٢) المصدر السابق (٢٨/ ١٩٢) .

(٣) الكامل لابن عدي (٦/ ٢٤٠٠) في ترجمة معاوية بن صالح ، والمقصود غرائب معاوية لا غرائب عبد الله بن صالح .

(٤) المصدر السابق (٦/ ٢٤٠٢) .

للاعتبار ، وقد نقلنا فيما تقدم أن صالح الحديث عند أبي حاتم تُطلق على الراوي الذي يروي بعض الأحاديث الصحيحة ، فتفرد مثل هذا إذا سلم من مخالفة من هو أوثق منه أو مثله يُعد حسناً عند أبي حاتم متى كان ذلك التفرد يُحتمل .

خاتمة المبحث

نخلص مما سبق إلى أن أبا حاتم استعمل (الحسن) استعمالاً متميزاً عن الاستعمالات الأخرى التي وجدناها لدى الأئمة السابق ذكرهم في هذا الفصل ، فقد أطلقه على الحديث الغريب الذي تفرد بروايته من لا يخلو من بعض ضعف محتمل ، ويكون ذلك الحديث سالماً من المخالفة الموجبة للخطأ والنكارة .

وأعني بقولي : من لا يخلو من بعض ضعف محتمل أي له أخطاء لا تبلغ به إلى التضعيف المطلق ، ويقال في مثله : محله الصدق ، لا بأس به ، صالح الحديث ... ونحو ذلك .

وأعني بقولي : سالماً من المخالفة ، أي عدم وجود دليل يدل على خطأ ذلك الراوي ، والدليل يكون غالباً سنداً آخر في مثل قوة السند الأول أو أقوى منه فيه مخالفة للأول ، وقد يكون الدليل قرينة يعتد بمثلها تعطي ترجيحاً بأن ذلك السند قد وقع فيه وهم أو خطأ .

ومستندي في ما ذهبت إليه هنا ما يلي :

١- ثبت في نصين وهما برقم (٤ ، ٥) أن أبا حاتم يُفرِّق بين الصحيح والحسن ، ويأبى أن يحكم بصحة بعض الأحاديث ويختار لفظاً أقل منزلة وأدنى رُتبة وهو الحسن ، ولولاهما لأمكن تفسير الحسن في

بعض النصوص بمعنى الحديث المحفوظ أو نحو ذلك .

٢- بعد ثبوت تفريق أبي حاتم بين الصحيح والحسن ، تعين علينا أن نجد تفسيراً لمعنى الحسن عنده ، فوجدناه في النصين (٦ ، ٧) يشترط لحسن الحديث أن يكون محفوظاً ، ووجدناه أيضاً يشترط ذلك في الحديث الغريب ، فقوي لديَّ احتمال أنه يعني بالحسن الغرابة .

٣- بعد ذلك وجدت النصوص (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨) تستحق وصف الغرابة .

٤- ووجدت أيضاً تلك النصوص وخاصة (٤-٨) في أسانيدها ما يمنع من إطلاق لفظ الصحة عليها ، وتحققت من وجود رواة فيها لا يخلو أمرهم من بعض الضعف المحتمل .

٥- ثم وجدت أبا حاتم في النصوص (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤) استحسن أحاديث لغرابتها ثم تبين له وجود خطأ فيها فزال إعجابه بها لتحققه من أنها أحاديث ضعيفة وقع الخطأ فيها ، وهذا ما يؤكد أن الحديث الخطأ والمنكر لا يكونان عنده من قبيل الحسن ، كما يظهر بجلاء من تلك النصوص بالإضافة إلى (١٥ ، ١٦ ، ١٧) أن أبا حاتم يستحسن الأحاديث لغرابتها .

ولا يستثنى من ذلك إلا النص (٣) فالسياق دل على أن معنى الحسن

فيه يعني الحديث المحفوظ ، وهذا استثناء يؤكد القاعدة ولا ينفيها؛ لأن النادر لا يقدح في الغالب ، والحكم للغالب لا للنادر .

وقد ترجح لي أن الحديث الحسن لا يكون حجة على الدوام عند أبي حاتم كما دل على ذلك النص (٤) إذ أبى أن يحتج بالحسن ، ومما يدل على أنه يكون حجة أحياناً ما ورد في النصين (١ ،٢) من تصحيحه لأحاديث استحسنت لغرابتها ، والتصحيح دليل الاحتجاج ، وقد بينت في النص (٥) أن الحسن مشابه للمنزلة الثانية عند ابن أبي حاتم وهي من يكتب حديثه وينظر فيه ، والمترجح لدي في قوله : « وينظر فيه » أي خشية الخطأ أو التفرد الذي لا يُحتمل ، فإذا سلم من ذلك صلح للاحتجاج بعد ترجح احتمال حفظ الراوي على عدم حفظه ، وقد أشرت في النص (٤) إلى أن الحسن عند أبي حاتم مخالف للحسن لذاته عند المتأخرين ، والفرق الأساسي بينهما أن الحسن لذاته حجة وأما الحسن عند أبي حاتم فليس بحجة على الدوام ، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا في الباب الثالث ، وأما النصان (١٨ ، ١٩) فقد ترجح لي أن أبا حاتم استعمل الحسن فيهما استعمالاً لغوياً .

وبالنسبة للرواة فقد أطلق « حسن الحديث » على رواة ثقات ، ويعني بذلك الثناء على ما في حديثهم من مزيد إتقان وتثبت ، والبعض منهم يبدو

أنه أطلق عليه ذلك لوجود أحاديث من الحسان الغرائب في مروياتهم ، ولكن الأمر الأول أظهر وأقوى في ظني .

كما أطلق « حسن الحديث » على رواة فيهم ضعف ورجحت أنه يريد بذلك - في الغالب - أن بعض حديثهم قوي والبعض الآخر ضعيف ، كما تقدم في أول الكلام على الضعفاء الذين حسَّن حديثهم ، ومما يلاحظ أنه قرن حسن الحديث ببعض الأمور التي يستشف منها منزلته عنده ، وهي :

١- قرن حسن الحديث بصالح الحديث كما في التراجم (١١ ، ١٢ ، ١٧) ومحله الصدق كما في (١٦) ولا بأس به كما في (١٤) .

٢- وقرنه بقولـه : « ليس بقوي ولا ثبت » كما في الترجمة (١٥) فأفاد بأن حسن الحديث ليس بقوي .

٣- وقرنه بقوله : « هو حسن الحديث ، ليس بمنكر الحديث » كما في الترجمة (١٣) فأفاد أن الحسن لا يكون منكراً .

٤- وقرنه بقوله : « لا يحتج به » كما في التراجم (٩ ، ١١ ، ١٥ ، ١٧) ، ولا يعني لا يحتج به أبداً وإنما قصده لا يكون حديثه حجة على الدوام؛ لأن في حديثه بعض الوهم والخطأ فلزم أن لا يحتج به إلا بعد التمييز ، وقد أطلق هذه العبارة في حق عدد من الرواة احتج بهم الشيخان

في صحيحيهما .

كما نص عدد من كبار المحققين على ذلك فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية : « وأما قول أبي حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به ، فأبو حاتم يقول مثل هذا في كثير من رجال الصحيحين ، وذلك أن شرطه في التعديل صعب ، والحجة في اصطلاحه ليس هو الحجة في اصطلاح جمهور أهل العلم »[١] .

وقال الذهبي في أبي حاتم : « وإذا ليَّن رجلاً أو قال : لا يحتج به فتوقف حتى ترى ما قال غيرهُ فيه ، فإن وثقه أحد فلا تبنِ على تجريح أبي حاتم فإنه متعنت في الرجال ، وقد قال في طائفة من رجال الصحاح : ليس بحجة ، ليس بقوي أو نحو ذلك »[٢] .

وقال ابن عبد الهادي : « وقول أبي حاتم : لا يحتج به ، غير قادح أيضاً ، فإنه لم يذكر السبب ، وقد تكررت هذه اللفظة منه في رجال كثيرين من أصحاب الصحيح الثقات الأثبات من غير بيان السبب كخالد الحذَّاء وغيره »[٣] ، والله أعلم .

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٤/ ٣٥٠) .

(٢) النبلاء (١٣/ ٢٦٠) .

(٣) نصب الراية (٢/ ٤٣٩) .

الفصل الثالث

المحدثون الذين استعملوا «الحسن» من بعد الترمذي إلى وقت استقرار المصطلح

يهدف هذا الفصل إلى رصد استعمالات مصطلح (الحسن) لدى علماء الحديث في المدة الزمنية الواقعة من بعد وفاة الإمام الترمذي إلى عصر الإمام ابن الصلاح الذي استقر المصطلح على يديه ، ومن خلال ذلك الرصد سنتحقق من حجم ونوعية التطورات والتغيرات التي طرأت على مصطلح (الحسن) في تلك المدة .

والذي جعلني أضع عصر ابن الصلاح الحد النهائي الذي استقر فيه مصطلح (الحسن) ؛ لأنه : هو الذي وضع صيغة توفيقية لتعريف الحديث الحسن ، جمع من خلالها التعاريف المختلفة منتهياً في ذلك إلى أن الحسن نوعان : حسن لذاته ، وحسن لغيره ، وقد رضي العلماء من بعده هذا الترجيح واعتمدوه إلى عصرنا هذا .

ولا شك أن الفاصل الزمني طويل بين وفاة الترمذي (٢٧٩هـ) إلى وفاة ابن الصلاح (٦٤٣هـ) ، فهو يمتد إلى ما يقارب أربعة قرون ، والعلماء الذين عاشوا خلال تلك المدة كثيرون جداً ، فسيكون من الصعوبة بمكان على باحثٍ محدود الطاقة ومقيد بزمن معين أن يحصر كل أو معظم من استعمل (الحسن) في تلك المدة ، فضلاً عن تتبع تلك التحسينات وتحليلها ، ولا يخفى أن هذا الفصل يشكل جزئية صغيرة إذا ما

قورن بالجزئيات الأخرى التي تتناولها هذه الأطروحة مما يوجب على الباحث أن يعطي كل جزئية بالنظر إلى ثمراتها وفوائدها التي تحقق الأهداف الرئيسة للبحث . وعملاً بقاعدة : « ما لا يدرك كله ، لا يُترك جُله » ، وبقول المصطفى ﷺ : « احرص على ما ينفعك »[1] ، فإنني سألجأ إلى الإيجاز في هذا الفصل في استعراض النصوص وتحليلها على العكس من الفصل السابق ، وذلك للأسباب الآتية :

١- ظهر لي بعد الدراسة للمادة العلمية المتعلقة بهذا الفصل أن معاني الحسن -في الغالب- لم تختلف عن المعاني الموجودة لدى كبار أئمة النقد الذين فصَّلت الكلام على تحسيناتهم في الفصل السابق ، إذ وجدت الحسن لا يخرج عندهم -رحمهم الله جميعاً- عن أحد معنيين أساسيين : حسن لقوته ، وحسن لفائدته أو غرابته ، كما استعمل الحسن أحياناً وبصورة قليلة بمعنيين هما : حسن لسياقته ، وحسن لألفاظه .

ومرد عدم الاختلاف -فيما أظن- لأن أعلام الفصل السابق هم كبار أئمة النقد المؤسسون له ، والمكثرون من الأقوال في جرح الرواة وتعدليلهم ، فكل من جاء بعدهم أخذ من علمهم وتأثر بهم .

---

(١) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) وابن ماجه (٧٩ ، ٤١٦٨) .

ومن هنا تيقنت أنني لو استوفيت الكلام على جميع النصوص التي جمعتها لبعض الأئمة فلن آتي بجديد يضيف لمعاني الحسن ودلالته عند المحدثين غير ما تقدم ذكره في الفصل السابق .

٢- أن علماء (مصطلح الحديث) لم يهتموا كثيراً بذكر أسماء الأعلام من علماء الحديث الذين استعملوا (الحسن) خلال المدة الفاصلة بين الترمذي وابن الصلاح ، بعكس أئمة النقد الذين ماتوا قبل الترمذي فقد ذكروهم وذكروا بعضاً من نصوص تحسيناتهم ، ولعل ذلك راجع إلى ما ذكرته في الفقرة الآنفة من عدم وجود استعمالات مميزة لمصطلح (الحسن) .

ومع ذلك فسأذكر أسماء عدد من علماء الحديث ممن عاشوا خلال تلك المدة لم تذكرهم كتب المصطلح في مبحث (الحسن) ولكنني أعتمد على عدم اهتمام كتب (المصطلح) في مبحث الحديث الحسن بأعلام تلك المرحلة كسبب أستند إليه في تدعيم قولي الوارد في الفقرة السابقة .

٣- أن اختلاف علماء (مصطلح الحديث) في تحديد معنى الحسن عند كل إمام من الأئمة الذين ذكرتهم في الفصل السابق اضطرنا إلى إبراز جميع النصوص التي تتبعتها مع التحليل والمقارنة لكي نتوصل -ولو على وجه التقريب لا التحديد- إلى ما هو الراجح من تلك الاختلافات ، كما أن

أحداً من الباحثين المعاصرين لن يرضى برد قول للحافظ ابن حجر مثلاً من دون أن يكون ذلك الرد مستنداً إلى استقراء دقيق .

لهذا فإن طبيعة الفصل السابق المتسمة بالاختلاف وتعدد التفسيرات لمعنى الحسن لدى كل إمام من الأئمة المذكورين هناك ، هي التي أملت أسلوب المعالجة ، ويضاف إلى ذلك الأهمية الكبرى لمعرفة معاني الحسن لدى كبار أئمة النقد الذين هم أعمدة علم الحديث بلا أدنى شك ، فكان من الضروري أن يكون هناك تفصيل يتناسب مع أهمية الفصل .

٤- لو أنني أخذت في استعراض كل النصوص - في هذا الفصل- مع تحليلها كما فعلتُ في الفصل السابق؛ لا ستغرق ذلك وقتاً طويلاً ولازداد حجم الرسالة كثيراً ، مع يقيني أن مضمون هذا الفصل في غالب مفرداته لن يضيف جديداً في معاني الحسن ودلالاته التي هي غاية هذا الباب ، فالاقتصار على أهم النتائج التي توصلت إليها عند ذكر كل علم من أعلام هذا الفصل هو الأنسب والأصلح إن شاء الله .

وقد وجدت بعد الأسباب السابقة أمامي سؤالاً : مادام الأمر كذلك فلماذا لا يُلغى هذا الفصل ؟

فظهر لي أن في حذف هذا الفصل بتراً لمرحلة طويلة ومهمة كانت حافلة بكثير من كبار علماء الحديث ، مما سيجعل هناك ثغرة في العرض التاريخي

لصيرورة مصطلح الحسن ، فآثرت أن أبقي هذا الفصل ولكن من دون إطالة في ذكر التحليل والمقارنات للنصوص ، والاكتفاء بذكر أهم ما توصلت إليه مع الاستشهاد ببعض الأمثلة والإحالة على ما تبقى منها لمن أراد الاستزادة مع الاهتمام والتركيز على كل معنى للحسن يظهر لي أنه يختلف عن المعاني التي تحصلت لنا من الفصل السابق ، كما سترى في الكلام على ابن القطان الفاسي .

وأحب أن أؤكد أن اختياري لأسلوب الإيجاز في هذا الفصل لا يعني عدم دقة النتائج التي سأذكرها في كلامي على معاني الحسن عند أعلام العلماء الذين استعملوه ، لأنني راعيت ألا أذكر من ذلك إلا ما تأكدت من دقته واطمأننت على صحته .

وحتى تتضح الأمور ونكون على بينة من نتائج بحثنا ، جعلتُ الهدف الأساس لهذا الفصل هو الإجابة عن السؤالين التاليين :

هل قصر استعمال الحسن على الحسن لذاته ولغيره لدى علماء تلك المرحلة ؟

وهل تابع أولئك العلماء الترمذي في تعريفه للحديث الحسن [1] ؟

---

(١) سيأتي في الباب الثاني شرح مفصل لمعنى الحسن عند الترمذي ، ولكن لا بأس من الإشارة هنا إلى أن الترمذي عَرَّف الحسن : بأنه كل حديث ليس فيه راو متهم ولا يكون شاذاً ويروى =

والإجابة عن هذين السؤالين تخدم الأهداف الكبرى لهذه الأطروحة كما ذكرتها في المقدمة بعنوان : أهم إشكالات البحث .

وقد وقع اختياري على سبعة علماء يمثلون المرحلة الزمنية بين الترمذي إلى عصر ابن الصلاح وهم :

البزار (ت ٢٩٢هـ) .

أبو الشيخ ابن حيان (ت ٣٦٩هـ) .

الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) .

ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ) .

البيهقي (ت ٤٥٨هـ) .

ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ) .

ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ) .

مع العلم أنني وقفت على نصوص لعلماء آخرين ، ولكني آثرت من سبق ذكرهم لأمور : المكانة العلمية ، ثم العصر الذي عاش فيه ذلك العالم، ثم البلد والمكان الذي يمثل بيئة علمية قد تختلف في بعض الأمور عن غيرها ، ولهذا حرصتُ أن يكون ضمن السابقين من يمثل المغرب

= من غير وجه نحو ذلك .

الإسلامي فاخترت ابن عبد البر وابن القطان لذلك .

وربما كان من المناسب أن نشير ببعض الإيجاز السريع لبعض من وقفتُ لهم على استعمال (الحسن) في كلامهم على الأحاديث ممن جاء بعد الترمذي .

فمن أولئك الإمام النسائي (ت ٣٠٣هـ) فقد قال في حديث : « هذا حديث منكر ، وإسناده حسن ، أحسب الغلط من محمد بن فضيل »[١] ، يريد أن ظاهر السند يدل على الاستقامة ولكنه منكر لوجود مخالفة .

والإمام محمد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥هـ) فقد قال في حديث : « هذا إسناد متصل حسن من رسم النسائي »[٢] .

وممن استعمل ذلك أيضاً حمزة الكناني[٣] ، وأبو مسعود الدمشقي[٤] ، وعلي بن إبراهيم بن القطان[٥] -راوي سنن ابن ماجه- ، وأبو علي

---

(١) سنن النسائي (٤/ ١٤٢) ، وانظر نصاً آخر ذكره ابن رجب في فتح الباري (٨/ ٢٣) ولم أجده في المجتبى ولا في السنن الكبرى .

(٢) التوحيد لابن منده (٣/ ٣٠١) ، وانظر نصاً آخر (١/ ٢٥٢) .

(٣) فتح الباري (١/ ١٩٣) ، وانظر : جزء البطاقة (ص٤٢) .

(٤) هدي الساري (ص٣٧٩) .

(٥) المقاصد الحسنة للسخاوي (ص٢٧٦) .

الغساني [١]، وأبو طاهر السلفي [٢]، والجورقاني [٣].

وقد أكثر الحافظ ابن عساكر من استعمال الحسن في حكمه على الأحاديث[٤]، وكذا الحازمي[٥].

وإحصاء ذلك شبه المتعذر إذ بعد نهاية القرن الخامس توسع العلماء والمحدثون في استعمال الحسن في أحكامهم [٦].

وفيما يلي سنذكر تحسينات البزار التي وقفتُ عليها :

١- الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار (ت ٢٩٢هـ) :

---

(١) ألقاب الصحابة (ص١٧).

(٢) المجالس الخمسة (ص١١١)، وجامع الرسائل لابن تيمية (١/ ٢٨٨).

(٣) الأباطيل (١/ ٣٥٩-٣٦٢).

(٤) انظر : (الأربعون) لابن عساكر (ص٧٦ ، ٨٢)، والخصال المكفرة لابن حجر (ص٩٠)، ولسان الميزان (٢/ ٥٢) ومجالس الإملاء لابن عساكر كثيرة جداً وكذا أجزاؤه ولو تُتبعت لخرجنا بتحسينات كثيرة.

(٥) الاعتبار (ص٣٦ ، ٤٠ ، ٤٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٠ ، ٨٧ ، ٩١، ٩٤).

(٦) انظر مثلاً : الأربعون الطائية ، والعُمدة في مشيخة شهدة لابن الأخضر (ص٨٠ ، ٨٨ ، ٩٦، ١١٢).

وهو معاصر للترمذي ، لكن وفاته كانت بعد وفاة الترمذي بثلاثة عشر عاماً لذا أدخلته هنا ، وقد صَرَّح في مسنده المسمى بالبحر الزخار بتحسين كثير من الأحاديث .

وقد لاحظت أن تحسيناته يقصد بها قوة السند عنده غالباً ، ولم أجده استعمل الحسن بمعنى الغرابة أو نحو ذلك ، ويشهد لهذا أنه قال : « حديث أسير - بن جابر عن عمر- منكر ، وإن كان ظاهره حسن فله آفة »[١] ، فمن الواضح أنه يريد بالحسن هنا قوة السند لا غرابته ، أو لأن فيه فائدة ، وكذلك قال في نص آخر : « وهذا الحديث إنما فيه إسحاق بن عبد الله ، وسائر إسناده فحسن »[٢] ، وقد قال في إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة : « لين الحديث جداً » ، و« ضعيف »[٣] ، والظاهر من كلامه أن وجود إسحاق هو المانع الذي حال دون تحسين الحديث[٤] .

ومما يؤكد ذلك أنه ينتقي الأسانيد في كتابه كما ذكر ذلك في بعض

---

(١) مسند البزار (١/ ٤٨٠) .

(٢) مسند البزار (٢/ ٢٢) ، وفي كشف الاستار : « علته إسحاق » .

(٣) الجرح والتعديل للبزار جمع د .عبد الله اللحياني (ص ٣٢) .

(٤) للاستزادة انظر : مسند البزار (٢/ ٥٢) .

المواضع[١] ، منها قوله في حديث أخرجه : « قد رواه عن النبي ﷺ عمر ، وعلي ، ولم يكن إسنادهما بالقوي ، فذكرناه عن الزبير إذ كان أجود إسناداً »[٢] .

ووجدته في مواضع قليلة يحسن بعض الأحاديث لحسن سياقتها كما في قوله : « وابن عيينة حسن السياق له »[٣] .

وقد يظن ظان أن البزار أراد بالحسن غرابة الحديث لكثرة ما قرن التحسين بقوله : « لا نعلمه يروى من غير هذا الوجه » ، ولكن الصحيح أن البزار أكثر جداً من قوله : « هذا الحديث لا نعلمه يروى إلا من هذا الوجه » ونحو هذا العبارة في أحاديث لم يحسنها مطلقاً كما أطلقها أحياناً على أحاديث يصححها [٤] ، وأحياناً يضعفها [٥] ، وفي كثير من الأحيان يطلق هذه العبارة بدون حكم على درجة الحديث ، فلا وجه لاختصاص الحسن بهذه العبارة عنده ، والله أعلم .

---

(١) انظر : مسند البزار (١/ ١٨١) .

(٢) مسند البزار (٣/ ١٨٧) .

(٣) مسند البزار (١/ ٣٠٣) وانظر كذلك (٣/ ٤١) .

(٤) انظر مثلاً : مسند البزار (١/ ٦٦ ، ٩٧ ، ٤٢٩) (٣/ ٢٧٧) (٤/ ٢٩) .

(٥) انظر مثلاً : مسند البزار (١/ ٣٩٨ ، ٤٦٧) (٦/ ٣١) .

وعلى أية حال فالظاهر من تصرفاته في كتابه أنه يريد بالحسن أن الحديث مستقيم السند مقبول عنده ، ونكن بعد أن قمت بجمع مجموعة كبيرة من نصوصه ظهر لي أن أحاديثه التي حسنها على ثلاثة أقسام :

الأول : أحاديث صحيحة .

الثاني : أحاديث فيها ضعف يسير .

الثالث : أحاديث فيها ضعفاء أو مجاهيل .

وسأذكر بعض الأمثلة القليلة وأحيل على باقي الأمثلة في الهامش لمن أراد الاستزادة والتثبت .

ومن الأمثلة على أنه يحسن أحاديث صحيحة أنه أخرج من طريق الليث ابن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير -مرثد بن عبد الله اليزني- عن عبد الله بن عمرو عن أبي بكر رضي الله عنه قال : قلت : يا رسول الله علمني دعـــاء أدعو به قال : قل : « اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً . . . الحديث » ثم قال : « وهذا لا نعلمه يروى عن النبي صلى الله وسلم إلا عن أبي بكر من هذا الوجه ، وإسناده حسن ، وقد رواه غير واحد عن الليث بن سعد . . »[1] .

---

(١) مسند البزار (١/ ١٩٥) وأخرج الحديث بالسند والمتن نفسهما ولكن بدون أن يحسن إسناده (١/ ٨٥-٨٦) .

وهذا الحديث متفق عليه فقد ، أخرجه الشيخان [١] من طريق الليث به، فهو في غاية الصحة ومع ذلك حسنه مما يدل على أنه يدخل الصحيح في الحسن وعلى ذلك عدة أمثلة من كلامه [٢] .

ومن الأمثلة على أنه يحسن أحاديث في إسنادها ضعف يسير يجعلها في حد الحسن لذاته كما هو عند المتأخرين ، أنه حسن حديثاً لمحمد بن إسحاق بن يسار [٣] ، وآخر فيه عبد العزيز بن محمد الدراوردي [٤] ، وقد قال : « محمد بن إسحاق أحفظ من الدرا وردي »[٥] مما يدل على أنه يرى منه بعض الضعف ، وأما الكلام في محمد ابن إسحاق فمشهور جداً ولا يخفى على مثل البزار ، ووجدته أيضاً يحسن حديثاً لفليح بن سليمان المدني[٦] مع علمه بوجود ضعف فيه [٧] ، ويحسن كذلك عبد الله بن

---

(١) أخرجه البخاري (٨٣٤) ومسلم (٢٧٠٥) .

(٢) انظر : مسند البزار (١٤) و(٣١) و(٩٩) و(٣١م) و(٣٠٠) .

(٣) مسند البزار (٢/ ١٤٠) .

(٤) المصدر السابق (٢/ ٨١) .

(٥) الجرح والتعديل للبزار جمع د .عبد الله اللحياني (ص٢٢١) .

(٦) مسند البزار (٢/ ٧) .

(٧) الجرح والتعديل للبزار (ص٢٠٩) .

صالح كاتب الليث [١] ، والكلام فيه مشهور أيضاً .

ومما يدل صراحة على أنه يُحسن أحاديث يرى هو في بعض رواتها ضعفاً يسيراً أنه حسن إسناداً في موضع [٢] وقال عنه في موضع آخر : « وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أبي بكر إلا من هذا الوجه ، بهذا الإسناد ويحيى بن محمد بن أبي حكيم رجل من أهل المدينة ليس به بأس ، وما بعده وقبله يستغنى عن صفتهم بشهرتهم »[٣] ، والحديث هو نفسه سنداً ومتناً ويحيى بن أبي حكيم ضعفه أهل العلم [٤] ، والبزار حين قال فيه : ليس به بأس ، لا يريد توثيقه مع ظهور ضعف هذا الراوي عند أهل العلم ولكن أراد أن ضعفه يسير ، وقد وجدته يقول في بعض الرواة : «ليس به بأس وليس بالحافظ»[٥] .

فلا شك عندي أن البزار أطلق الحسن على الأحاديث التي تتوفر فيها شروط الحسن لذاته كما هو مقرر عند المتأخرين ، ولكن أيضاً لا شك

---

(١) مسند البزار (٦/ ٤٧) .

(٢) مسند البزار (١/ ١٩٦) وهو نفس الحديث .

(٣) المصدر السابق (١/ ٨٧) .

(٤) تهذيب الكمال (٣١/ ٥٢٠-٥٢٢) .

(٥) الجرح والتعديل للبزار (ص/ ١٦٠) .

عندي أنه أطلق الحسن على أحاديث ضعيفة بل وصحيحة ، مما يؤكد أنه لم يخص الحسن بالحسن لذاته فقط .

ومن الأمثلة على تحسينه لأحاديث فيها رواة مجاهيل أو ضعفاء أنه قال في حديث : « وإن كان في إسناده شيء فجلالة أبي بكر تحسنه ، وعبد الملك ابن عبد الملك ليس بمعروف ، وقد روى هذا الحديث أهل العلم ونقلوه ، واحتملوه ، فذكرناه لذلك »[١] ، فهو هنا لم يكن بخافٍ عليه أن عبد الملك هذا مجهول لا يُعرف .

وفي نص آخر وجدته يقول : « لا نعلمه يروى عن علي إلا بهذا الإسناد، وهو حسن إن شاء الله ، ومحمد بن عبد الله بن أبي رافع لا يعرف ، فأما محمد بن عبيد[٢] الله بن أبي رافع فضعيف »[٣] .

وفي عدة نصوص أخرى ظهر لي بوضوح أن البزار يحسن أسانيد فيها من لا يعرف[٤] .

---

(١) مسند البزار (١/ ٢٠٧) .

(٢) في المطبوع (عبد الله) وهو خطأ والصواب عبيد الله . انظر : تهذيب الكمال (٢٦/ ٣٦) .

(٣) النظر في أحكام النظر لابن للقطان الفاسي (ص ١٩٩-٢٠٠) ساقه من طريق البزار بسنده ومتنه ، ولم أجده في مسند علي من مسند البزار .

(٤) انظر : مسند البزار (١/ ١٤٧) (٦/ ٢٩٨، ٣٠٢/ ٦، ٢٢١) وكشف الأستار (١/ ١٠٠) .

وأما تحسينه لأحاديث فيها رواة ضعفاء عند جمهور المحدثين فقد وجدته يحسن حديثاً فيه علي بن زيد بن جدعان [١] ، وهو يقول عنه : « قد تكلم فيه ، واحتملوا حديثه »[٢] ، ويقول في حديث آخر : « وإسناده حسن إلا أن عطاف بن خالد قد تُكُلِّمَ فيه ، وروى عنه جماعة من أهل العلم ، واحتملوا حديثه » [٣] ، وقد قال في عطاف هذا : « قد حَدَّث عنه جماعة ، وهو صالح الحديث ، وإن كان قد حَدَّث بأحاديث عن نافع لم يُتابع عليها » [٤] وقال أيضاً فيه : « ضعيف » [٥] .

وحسَّن حديثاً في إسناده أسامة بن زيد بن أسلم [٦] ، وقد أشار هو إلى تضعيفه [٧] ، وهو ضعيف باتفاق أهل الحديث [٨] ، وهناك نصوص

---

(١) مسند البزار (١/ ١٢٨ - ١٢٩) .

(٢) الجرح والتعديل للبزار (ص١٨٤) .

(٣) مسند البزار (١/ ٢٠٢) .

(٤) المصدر السابق (١/ ١٨٤) .

(٥) الجرح والتعديل للبزار (ص ١٧٩) .

(٦) مسند البزار (١/ ٤٠٥) .

(٧) الجرح والتعديل للبزار (ص٢٩) .

(٨) تهذيب الكمال (٢/ ٣٣٤ -٣٣٧) .

أخرى يظهر منها تحسينه لأحاديث في أسانيدها ضعف [١] .

وبما تقدم أستطيع أن أقول : إن البزار لم يتأثر بتعريف الترمذي للحديث الحسن وخاصة في جزئية تعدد الطرق التي ذكرها الترمذي ، بل وجدت للبزار عدة نصوص يفهم منها بجلاء ووضوح تضعيفه لعدد من الأحاديث الضعيفة رغم تعدد طرقها ، وهي عند غيره قوية لذلك وسيأتي إيضاح ذلك في الباب الرابع عند كلامنا عن الحسن لغيره إن شاء الله .

وأستطيع أن أقول كذلك إن مفهوم الحديث الحسن عند البزار - وبحسب ما اطلعت عليه من نصوص -يدل على سعته ، فيدخل فيه الحديث الصحيح والحسن لذاته وبعض أحاديث الضعفاء ، ولاحظت أن أحاديث الضعفاء التي حسنها توفر فيها ما يلي :

١) أن يكون الضعيف ممن روى عنه أهل العلم واحتملوه ، وهذا ظاهر جداً في النصوص التي ذكرتها آنفاً .

٢) أن يكون الحديث سليماً من المخالفة أو الخطأ ، وقد وضح البزار هذا الأمر في قوله على حديث أخرجه : « ولا نعلم رواه إلا عمرو بن مالك عن فضيل بن سليمان ، ولم نسمع أحداً تابعه على هذا الحديث ، ولا رأيناه

---

(١) مسند البزار (١/ ٦٩ ، ١٩٤ ، ٢١٣) (١/ ٧٩) وكشف الأستار (٣/ ٣٣٣) .

عند غيره بإسناد خلاف هذا الإسناد فنعلم أنه قد أوهم فيه ، أو يكون المصيب؛ فلما لم نعلم له علةً ذكرناه إذ كان إسناده حسناً ومتنه غريباً »[١] .

وفضيل بن سليمان ضعيف [٢] ، وعمرو بن مالك قال البزار فيه : « حَدَّث بأحاديث عن ابن وهب وعن الوليد -بن مسلم- ذكر أنه سمعها بالحجاز ، وأنكر أصحاب الحديث أن يكون حَدَّث بها هؤلاء إلا بمصر والشام » [٣]، وفي السند أيضاً : يزيد بن عامر بن أبي اليسر ، وأبوه عامر وكلاهما لم أقف على ترجمة لهما فغالب ظني أنهما لا يُعرفان ، فهذا الحديث ضعيف السند ولكن البزار حسنه؛ لأن رواته ليس فيهم متهم ، ولم يأتِ ما يدل على أن أحدهم أخطأ أو خولف فيه ، مما يدل على عظيم اهتمامه بهذا الأمر .

وهذا هو ما ترجح لي في استعمال الحسن عند البزار ، يدل على توسع وتنوع لما يندرج تحته ، ولم يقصره على الحديث الصحيح أو الحسن لذاته أو حديث المستور والضعيف السالم من العلة ، بل أطلق الحسن على كل ذلك، كما لم أجد ما يدل على إرادته لمعنى الحسن لغيره فيما حسنه من

---

(١) مسند البزار (٦/ ٢٧٣) .

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٢٧٤ - ٢٧٥) .

(٣) الجرح والتعديل للبزار (ص١٩٨) .

أحاديث .

ووجدت البزار قد أطلق (حسن الحديث) على بعض الرواة ، وقد ظهر أن من قال فيه ذلك لا يخلو من بعض الضعف .

فوجدته يقول في سعيد بن بشير الأزدي : « هو عندي صالح ، ليس به بأس ، حسن الحديث ، حَدَّث عنه عبد الرحمن بن مهدي »[١] ، وفي موضع آخر يقول فيه : « لم يكن بالحافظ »[٢]، « قد روى أهل العلم عن سعيد بن بشير ، واحتملوا حديثه ، على أنه في أحاديثه أحاديث لم يتابعه عليها غيره »[٣] ، وقال فيه أيضا : « لا يحتج بحديث إذا تفرد به »[٤] .

فهذه المواضع تفيد أن حسن الحديث ينزل عن درجة الثقة الضابط بدليل قوله : لم يكن بالحافظ ، وأن الحديث الذي يتفرد به لا يكون حجة، لا سيما إذا لم يوجد لذلك الحديث متابع أو شاهد .

ووجدته يقول في عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار : « حسن الحديث . . . وروى أحاديث عن زيد بن أسلم ، وعن غيره لم يروها غيره ،

---

(١) الجرح والتعديل للبزار جمع د . عبد الله اللحياني (ص١٠٦) .

(٢) المرجع السابق (ص١٠٥) .

(٣) المرجع السابق (ص١٠٥) .

(٤) المرجع السابق (ص١٠٥) .

واحتمل حديثه »[١] ، وفي موضع آخر قال فيه : « لين الحديث ، وقد حدث عنه جماعة من أهل العلم ، واحتملوا حديثه »[٢] ، فدل قوله في الموضعين على أن حسن الحديث قد يكون ليناً عنده ، وأن ذلك لا يمنع من أن يُطلق عليه وصف حسن الحديث .

ووجدته يقول في عبد الله بن عثمان بن خُثيم : « رجل من أهل مكة ، حسن الحديث ، ولا نعلم أحداً ترك حديثه »[٣] وهذه العبارة مشعرة بوجود بعض الضعف في هذا الراوي عند البزار .

فالظاهر أن من قال فيه البزار : « حسن الحديث »[٤] يكون قصده بذلك أن بعض ما يرويه لا بأس به ، وكذلك إذا حكم على حديث بأنه حسن وفي السند مجهول أو ضعيف فالمعنى أن هذا الحديث حسن باعتبار أنه من الروايات المستقيمة لذلك الراوي والمتكلم فيه .

وبهذا يعلم أنه ليس كل راوٍ قال فيه : « حسن الحديث » يكون كل حديثه حسناً ، وكذلك من كان متكلماً فيه وحسَّن له حديثاً لا يكون كل

---

(١) المرجع السابق (ص١٤٥) .

(٢) المرجع السابق (ص١٤٥) .

(٣) المرجع السابق (ص١٦٠) .

(٤) للاطلاع على نصوص أخرى انظر : المرجع السابق (ص ١٤٥ ، ٢٤٤) .

حديثه حسناً ، بدلالة قوله في سعيد بن بشير : « لا يحتج بحديثه إذا تفرد به » مع قوله أيضاً : « هو عندي صالح ، ليس به بأس ، حسن الحديث » .

وبهذا يتضح لنا معنى تحسين البزار لبعض أحاديث المتكلم فيهم ، والله أعلم .

٢- الإمام أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان المعروف بأبي الشيخ (ت ٣٦٩هـ) .

وهو من الأئمة الذين استعملوا الحسن في كتابه (طبقات المحدثين بأصبهان) وبالتتبع وجدته يعني بالحسن عنده الحديث الذي فيه فائدة يتفرد بها أحد الرواة سواء في السند أم في المتن ، وقد صرح هو بنفسه في مقدمة كتابه عن منهجه في إيراد أحاديث كل راوٍ فقال : « مع ذكر كل من تفرد به واحد منهم بذلك الحديث ، ولم يروه غيره بذلك الإسناد »[١] .

ومن نصوصه في ذلك قوله في ترجمة يحيى بن واقد : « ومن حسان حديثه »[٢] ثم أخرج بعض أحاديثه الغرائب ، وقال في رجل آخر : « وحدَّث بأحاديث كثيرة عالية حِسان ، ومن حِسان حديثه . . »[٣] .

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان (١/ ١٤٨) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٠٥) .

(٣) المصدر السابق (٣/ ٥٠) .

فالظاهر أنه استحسنها لعلوها ، وقال في أحد الحفاظ وهو محمد بن عبد الله بن رُستة : « ومن حسان حديثه مما لم نكتبه إلا عنه »[١] ، فسبب حُسن تلك الأحاديث عنده أنها لا تعرف إلا من طريق ذلك الحافظ ، وقد قال في الإمام أحمد بن محمد البزار : « وكان أبو العباس حسن الحديث ، كثير الفوائد »[٢]، وقال في آخر : « وكتبنا عنه أحاديث غرائب ، فمن حسان ما كتبنا عنه ، ومن غرائبه . . »[٣] . إلى غير ذلك من النصوص التي يفهم منها أن الحسن عند أبي الشيخ في كتابه ذلك هو الحديث الغريب أو المحتوي على فائدة ، ويؤكد ذلك أنه يظهر من قراءة الكتاب مدى الاهتمام الشديد الذي يبديه أبو الشيخ بوصف الرواة بالتفرد أو الغرابة في مروياتهم[٤] .

ويزيد الأمر وضوحاً أنه قال في ترجمة شيخه محمد بن أحمد الأبهري :

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٤٦٣) .

(٢) المصدر السابق (٣/ ٤٠٨) .

(٣) المصدر السابق (٣/ ٥٠٩) .

(٤) انظر على سبيل المثال : (٢/ ٦ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٨ ، ٧١ ، ٨١ ، ٨٩ ، ١١٩ ، ٢٠٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧١، ٢٧٥ ، ٢٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٣) (٣/ ٢٣٨ ، ٣٥٦ ، ٣٦١ ، ٣٧٣ ، ٣٨٦ ، ٤١٤، ٥٠٢) .

« شيخ ثقة . . ومن حسان حديثه »[١] فساق حديثاً من روايته في سنده عبد النور بن عبد الله ابن سنان وصفه الذهبي بأنه كذاب [٢] ، وفي سنده أيضاً يونس بن شعيب قال البخاري فيه : « منكر الحديث »[٣] فمثل هذا الحديث لا يمكن أن يستحسن لقوة إسناده ، وإنما استحسنه أبو الشيخ لأنه لم يعرفه إلا من طريق شيخه الذي رواه عنه ، وهكذا الشأن في إطلاقات الحسن [٤] عند أبي الشيخ إنما أراد بها الغرائب والفوائد ولم أجده استعمله للحكم على الحديث .

وبما تقدم يُعلم أن أبا الشيخ استعمل الحسن بمفهومه القديم بمعنى الغرابة والفائدة الذي ظهر عند المحدثين في مرحلة مبكرة وأنه لم يتقيد بتعريف الترمذي للحسن ، مما يؤكد أن مصطلح (الحسن) بقي على عموميته ولم يستقر على معنى محدد إلى عصر أبي الشيخ بن حيان رحمه الله .

٣- الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥) :

وهو من الأئمة الذين استعملوا (الحسن) في الحكم على الحديث ، ذكر

---

(١) المصدر السابق (٤/ ١١٣) .

(٢) الميزان (٢/ ٦٧١) .

(٣) المصدر السابق (٤/ ٤٨١) .

(٤) لمزيد من الأمثلة ينظر : كتاب الطبقات (٣/ ٥٠٢ ، ٥٤٠ ، ٥٥٧) ، (٤/ ٣٦ ، ٦٤ ، ١١٣) .

ذلك ابن الصلاح في مبحث الحسن حيث قال : « ونص الدارقطني في سننه على كثير من ذلك »[١] .

وقد تتبعت تحسيناته من كتابه (السُنن) فبلغت ٢٧ نصاً ، ووجدت له نصاً في سؤالات الحاكم ، وآخر في سؤالات البرقاني ، وآخر في سؤالات ابن بكير ، فأصبح المجموع ثلاثين نصاً .

والظاهر من تحسينات الدارقطني في (سننه) أنها موجهة لرجال السند فهو مثلاً يقول : « إسناده حسن ، ورواته كلهم ثقات » ، وقد تكررت هذه العبارة في عدد من النصوص [٢] ، وجميع تحسيناته تسبقها كلمة (إسناد) مما يدل على أنه يريد الحكم على رجال السند ، ولم أجد في كلامه ما يدل على أنه يريد بالحسن الغرابة ، كما لم أجد له عبارة صريحة ولا حتى مجرد تلميح أنه أراد بالحسن في بعض إطلاقاته بمعنى الحسن لمجموع طرقه ، وهذا ظاهر بجلاء في نصوص تحسيناته أنها موجهة لسند واحد ، ولذلك سأتوجه في تعليقي على تحسيناته لرجال السند دون التعرض للمتن .

وبعد دراسة نصوص الدارقطني في التحسين كما جاء في كتابه (السنن) ظهر لي أنه استعمل الحسن في معنيين :

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٢) .

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٤٩ ، ٦٤ ، ٣٢٠) ، (٢/ ١٥٧) ، (٣/ ١٧٢) .

أ- في الحديث الصحيح عنده .

ب- في الحديث الذي فيه ضعف يسير عنده بما يتوافق مع الحسن لذاته عند المتأخرين .

ومن الأمثلة على إطلاقه الحسن في الحديث الذي يراه هو أنه صحيح : قوله في أحد الأحاديث : « صحيح ، إسناده حسن ، ورواته كلهم ثقات »[١] ، وقوله : « هذا إسناد حسن صحيح ، ورواته كلهم ثقات »[٢]، وقوله : « هذا إسناد حسن ثابت »[٣] ، وقوله : « وهذا إسناد صحيح حسن »[٤] ، وقد قال في عدد من الأحاديث بعد أن أخرجها : « هذا إسناد حسن صحيح »[٥] .

وكذلك وجدته يقول في بعض الأحاديث : « هذا إسناد حسن ، ورجاله كلهم ثقات »[٦] ، وهذا مشعر بتصحيحه للأحاديث التي قال فيها

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٦٤) .

(٢) سنن الدارقطني (٢/ ١٥٧) .

(٣) سنن الدارقطني (٢/ ١٦٩) .

(٤) سنن الدارقطني (٢/ ١٩٨) .

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٣٤٢) (٢/ ١٥٧ ، ١٧٦) .

(٦) سنن الدارقطني (١/ ٤٩ ، ٣٢٠) .

ذلك لا سيما وأنها سالمة من الانقطاع والعلة والشذوذ ولو لم تكن كذلك لصرح بما فيها من أسباب الضعف .

فقولـه : « ورجاله كلهم ثقات » دال على تصحيحه لذلك السند لا سيما مع قرينة تحسينه له ، وقرينة أخرى أنه صحح بعض الأحاديث التي قال فيها مثل ذلك كما تقدم آنفاً .

ومن الأحاديث التي حسنها بقوله : « هذا إسناد حسن » ووجدت أسانيدها صحيحة عند الدارقطني : حديث يرويه إبراهيم بن طهمان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً [١] .

وهذا سند صحيح كما ذكر ابن حجر [٢] فقد قال الدارقطني في إبراهيم هذا : « ثقة إنما تكلم فيه بسبب الإرجاء »[٣] .

وأيوب عن نافع عن ابن عمر سند على شرط الشيخين فقد أخرجا أحاديث بهذا السند بصورته المجتمعة [٤] .

وكذلك حسن حديثاً يرويه معاوية بن صالح عن أبي مريم عن أبي

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٤٨) .

(٢) التخليص الحبير (١/ ٤٦) .

(٣) سؤالات السلمي (ص١٠٥) .

(٤) انظر : تحفة الأشراف (٧/ ٦٠-٧٠) .

هريرة [١] ، وقد صحح لمعاوية حديثاً [٢] ، وأما أبو مريم فلم أجد له كلاماً فيه ولكنه ثقة [٣] .

وحديثاً آخر يرويه عبد الله بن سالم عن محمد بن الوليد الزُبيدي عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة [٤] .

وعبد الله بن سالم الأشعري الوُحاظي ، قال فيه الدارقطني : « من الأثبات ، وهو سيئ المذهب له قوله في علي »[٥] وهو من رجال البخاري ، فالسند صحيح وباقي رجاله على شرط مسلم ، فقد أخرجا عن الزبيدي بسنده السابق عدة أحاديث [٦] ، وكل رجال السند احتج بهم البخاري في صحيحه .

ومن الأحاديث الصحيحة التي حسنها الدارقطني مع وجود خلاف في اتصالها : حديث يرويه زياد بن سعد عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٥٠) .

(٢) سنن الدارقطني (٢/ ١٥٧) .

(٣) التقريب (٨٣٥٧) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٥) .

(٥) انظر : هامش تهذيب الكمال (١٤/ ٥٥١) نقلاً عن العلل للدار قطني النسخة المخطوطة .

(٦) انظر : تحفة الأشراف (١٠/ ٤٥-٤٦) و(١١/ ٤٦-٤٧) .

هريرة مرفوعاً ، حكم عليه بقولـه : « زياد بن سعد من الحفاظ الثقات ، وهذا إسناد حسن متصل »[١] ، وكذلك الزهري وابن المسيب من كبار الحفاظ الثقات ، فهذا الحديث صحيح عند الدارقطني ، وقد صححه ابن حبان [٢] والحاكم [٣] ، وقول الدارقطني : « متصل » يريد به ترجيح وصل الحديث؛ لأنه قد وقع خلاف بين الرواة في ذلك فرواه بعضهم مرسلاً[٤] .

وكذلك قال في حديث يرويه عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها : « متصل ، وهو إسناد حسن ، وعبد الرحمن قد أدرك عائشة ودخل عليها وهو مراهق مع أبيه ، وقد سمع منها »[٥] .

وذلك لأن الحديث نفسه روي عن عبد الرحمن عن عائشة من دون ذكر أبيه مما حدى بالدارقطني أن يذكر هذا الكلام ، والسند على شرط

---

(١) سنن الدارقطني (٣/ ٢٣) .

(٢) صحيح ابن حبان (١٣/ ٢٥٨) .

(٣) المستدرك (٢/ ٥١) .

(٤) السنن الكبرى للبيهقي (٦/ ٤٠) .

(٥) سنن الدارقطني (٢/ ١٨٨) .

الشيخين فقد أخرجا لعبد الرحمن عن أبيه عن عائشة [١] ، وأراد بقوله : « متصل » نفي الانقطاع الذي قد يظنه البعض بين عبد الرحمن وعائشة رضي الله عنها ، ويستفاد من النصين السابقين أن الدارقطني إذا قال في حكمه على الأحاديث « متصل » فإن هذا يدل على ترجيحه لثبوت الاتصال في ذلك السند المختلف في اتصاله [٢] .

ومن الأحاديث التي حسنها الدارقطني وهي صحيحة عنده مع أن في اتصالها نظراً حديث يرويه أبو عبيد ة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قال : « دية الخطأ خمسة أخماس . . . الحديث » . قال فيه : « وهذا إسناد حسن ورواته ثقات »[٣] ولم يقل « متصل » كما تقدم في النصين السابقين ، ولكني رأيته في موضع آخر من سننه يقول في حديث غير الحديث السابق: يرويه أبو عبيد ة عن أبيه : « صحيح »[٤] ، والدارقطني لا يخفى عليه أن أبا عبيد ة لم يسمع من أبيه ، فقد سئل : سماع أبي عبيد ة عن أبيه صحيح ؟

---

(١) انظر : تحفة الأشراف (١١/ ٣٧٦-٣٧٧) .

(٢) للاستزادة انظر : سنن الدارقطني (١/ ٣٥٢) فقد قال : « هذا إسناد متصل حسن » والحديث في صحيح مسلم (٤٠٤) .

(٣) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٢) .

(٤) المصدر السابق (١/ ١٤٥) .

فقال : « يختلف فيه ، والصحيح عندي أنه لم يسمع منه ، ولكنه كان صغيراً بين يديه »[١] .

ومما يؤكد أنه يصحح حديث أبي عبيد ة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه ويحتج به أنه بعد أن ذكر حديثه في دية الخطأ ذكر حديثاً آخر لخشف بن مالك عن ابن مسعود فيه مخالفة لما رواه أبو عبيد ة عن أبيه ثم أتبع ذلك بقوله : « هذا مخالف لما رواه أبو عبيد ة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح عنه الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه ، وأبو عبيد ة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه من خشف بن مالك ونظرائه . . . »[٢] .

ويستفاد من النص السابق أن الدارقطني يحتج بالحديث الذي يحسنه ، وأنه يطلق الحسن على الحديث الصحيح عنده بدلالة أننا وجدناه في موضع آخر يصحح حديثاً لأبي عبيد ة عن أبيه ، وموقف الدارقطني من تقوية حديث أبي عبيد ة ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه يوافقه عليه بعض النقاد كعلي بن المديني ، ويعقوب ابن شيبة ، وابن رجب[٣] .

ب - إطلاقه الحسن على السند الذي فيه ضعف يسير :

---

(١) العلل للدارقطني (٥/ ٣٠٨) .

(٢) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٣) .

(٣) انظر : شرح العلل (١/ ٢٩٨) وفتح الباري لابن رجب (٧/ ٣٤٢) (٨/ ٣٥٠) .

وقفت على أحاديث عديدة حَسَّن فيها الدارقطني أسانيد بعض رواتها فيهم بعض الضعف اليسير الذي يجعل حديثهم يقارب الحسن لذاته كما اصطلح عليه المتأخرون ، ومن ذلك مثلاً :

روى زياد البكائي عن عبد الملك بن أبي سليمان عن أبي الزبير عن جابر حديثاً مرفوعاً فحكم عليه بقوله : « إسناد حسن »[١] .

وقد وثق أبا الزبير [٢] وعبد الملك [٣] ، وأما زياد بن عبد الله البكائي فسئل عنه فقال : « مختلف فيه ، وليس عندي به بأس »[٤] ، وهذا القول يدل على أن زياداً لم يبلغ درجة الثقة عنده ، ومما يؤكد أن الدارقطني يستعمل مرتبة (لا بأس به) في الرواة المتوسطي القوة أنه قال في بهز بن حكيم : « لا بأس به »[٥] ثم قال : « إن البخاري لم يخرج له إلا اعتباراً لأنه متوسط »[٦] .

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٤٩) .

(٢) سنن الدارقطني (١/ ١٨١) (٢/ ٢٨٣) .

(٣) سؤالات البرقاني (ص/ ٤٥) .

(٤) سؤالات ابن بكير (ص٣٠) .

(٥) سؤالات السلمي (ص١٤٣) .

(٦) سؤالات السلمي (ص١٤٧) .

وقد حسن حديثاً يرويه أبيّ بن العباس بن سهل بن سعد عن أبيه عن جده، وقد قال في أبيٍّ هذا: «لا بأس به»[١]، وقال أيضاً: «تكلموا فيه»[٢]، وقال أيضاً: «ضعيف»[٣]، وهذا السند على شرط البخاري وقد انتقده الدارقطني لإخراجه لحديث أُبَيّ بن العباس في صحيحه[٤].

والظاهر من تصرف الدارقطني أنه عندما حسَّن حديث أبيّ هذا كان يراه عندها ممن ليس به بأس، ويستفاد من الكلام السابق أن الدارقطني تغير اجتهاده في أبيّ بن العباس، فقد انتقد البخاري لإخراجه لحديث واحد له وقال: إن أُبياً ضعيف، وقد وجدناه يقول فيه في موضع آخر: لا بأس به يحسن له إسناداً في سننه[٥]!!.

---

(١) سؤالات ابن بكير (ص٤١).

(٢) سؤالات الحاكم (ص١٨٦).

(٣) التتبع للدارقطني (ص٢٠٣).

(٤) انظر: التتبع (ص٢٠٣) وهدي الساري (ص٤٠٨) والنكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٤١٧ - ٤١٨) فقد اعتذر عن البخاري في إخراجه للحديث ولم يُستوفِ الكلام على الحديث في هدي الساري ولا في فتح الباري كما فعل في النكت.

(٥) هذا الموضع يؤكد أن الدارقطني حين كتب كتابه (التتبع) كان يتشدد في الانتقاد لأن مقصده كان استخراج الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، ولا يعني ذلك بالضرورة أن كل تلك الانتقادات كانت راجحة في نظره، ومما يزيد هذا الاستدلال رسوخاً أني وجدته يذكر حديثاً =

وقد وضحت فيما تقدم مرتبة لا بأس به عنده .

ومن ذلك : أنه حَسَّن لمحمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي إسنادين [١] ، وقد اختلفت أقواله فيه فمرة قال : « اختلف الأئمة فيه ، وأعرفهم به مالك »[٢] ، وحين سأله البرقاني عن رواية ابن إسحاق عن أبيه أجابه بقوله : « لا يحتج بهما ، وإنما يعتبر بهما »[٣] ، ومع ذلك فقد وثقه مرة [٤] ، والأقرب أن الدارقطني يرى فيه بعض الضعف الذي لا يمنع من تحسين حديثه ، ويشهد لهذا قوله : « اختلف الأئمة فيه » .

ومن ذلك : أنه حسن إسناداً [٥] فيه هُريم بن سفيان ، وقد قال فيه : « صدوق »[٦] .

= من طريق أبي عثمان النهدي عن عمر رضي الله عنه في تتبعه (ص ٢٦٠-٢٦١) ثم يقول : « وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر ، وهو مكاتبة ، وهو حجة في قبول الإجازة » وللمزيد انظر (ص٢٩١ ، ٣٠٥) .

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣١٨) (١/ ٣٥٥) .

(٢) سؤالات السلمي (ص٢٨٥) .

(٣) سؤالات البرقاني (ص٥٨) .

(٤) العلل للدارقطني (٩/ ٢٨١) .

(٥) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٨) .

(٦) سؤالات الحاكم (ص٢٨٢) ، وهُريم وثقه عدد من الأئمة ، وقال البزار فيه : « صالح=

ومن ذلك تحسينه لإسناد [١] تفرد به الحسين بن واقد ، وهو مختلف فيه ولم أجد للدارقطني فيه كلاماً ، وقد قال أحمد في رواية وأبو زرعة والنسائي وأبو داود : « ليس به بأس » [٢] ، وقال ابن حجر « ثقة له أوهام »[٣] ، فمثله يكون حديثه حسناً لذاته على مقتضى منهج المتأخرين .

وحَسَّن إسناداً [٤] فيه يحيى بن محمد الجاري ، وهو مختلف فيه ، ولم أجد له كلاماً فيه ، وقد وثقه العجلي [٥] وابن حبان [٦] وقال : يغرب ، وقال ابن عدي[٧] : « ليس بحديثه بأس » ، وقال البخاري[٨] : « يتكلمون فيه » وقال ابن حجر : « صدوق يخطئ »[٩] ، فمثله يكون حديثه حسناً لذاته .

= الحديث ليس بقوي » انظر تهذيب التهذيب (١١/ ٣٠) .

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١٨٥) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ٤٩٤ ، ٤٩٥) .

(٣) التقريب (١٣٥٨) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٤٠) .

(٥) الثقات للعجلي (ص٤٧٥) .

(٦) الثقات لابن حبان (٩/ ٢٥٩) .

(٧) الكامل لابن عدي (٧/ ٢٦٢٨) .

(٨) المرجع السابق .

(٩) التقريب (٧٦٣٨) .

وكذلك حسّن إسناداً [١] من رواية أبي عمير بن أنس عن عمومته من الأنصار مرفوعاً ، وأبو عمير لم يرو عنه إلا أبو بشر جعفر بن أبي وحشية[٢] ، ومع ذلك فقد وثقه ابن سعد [٣] وابن حبان [٤] وابن حجر [٥] وصحح حديثه ابن المنذر وابن حزم وغيرهما [٦] ، وقال ابن عبد البر : « مجهول لا يحتج به »[٧] ، وقال ابن القطان : « لا أعرف أحداً عرف من حاله بما يوجب قبول روايته »[٨] ، فالظاهر أن الدارقطني حسنه لحال أبي عمير .

وقد حَسَّن إسناداً [٩] يرويه عبد الله بن وهب عن ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي . وابن لهيعة لا يحتج به عند الدارقطني كما سيأتي بعد

---

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١٧٠) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (٣٤/ ١٤٢) والميزان (٤/ ٥٥٨) .

(٣) الطبقات لابن سعد (٧/ ١٩٢) وسماه عبد الله .

(٤) الثقات لابن حبان (٥/ ١١) .

(٥) التقريب (٨٢٨١) .

(٦) الميزان (٤/ ٥٥٨) وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٨) .

(٧) التهذيب (١٢/ ١٨٨) .

(٨) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٤٥) .

(٩) سنن الدارقطني (١/ ٤٩-٥٠) .

قليل ولكنه وقع في سند ابن وهب هكذا ، فالدارقطني لم يقصد تحسين إسناده وإنما اعتمد على رواية ابن وهب عن جابر بن إسماعيل ، فيكون ذكر ابن لهيعة لغرض المتابعة ، وهذا ما أوضحه البيهقي فبعد أن ذكر تحسين الدارقطني أعقبه بقوله : « كذا قال الشيخ -يعني الدارقطني- لأن جابر بن إسماعيل مع ابن لهيعة في إسناده »[١] ، وهذا ما ذكره ابن خزيمة في صحيحه لما أخرج الحديث فقد قال : « ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد برواية ، وإنما أخرجت هذا الخبر لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد »[٢] مع أنه أخرج حديثه برواية ابن وهب عنه .

وجابر بن إسماعيل الحضرمي ، ذكره ابن حبان في ثقاته [٣] ، وصحح حديثه الإمام مسلم [٤] ، وابن خزيمة [٥] ، فتصحيحهما لحديثه من التوثيق العملي [٦] ، والدارقطني مطلع على كتابيهما بدون شك ، فالظاهر

---

(١) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ٤٦) .

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/ ٧٥-٧٦) .

(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ١٦٣) .

(٤) الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني (١/ ٧٣) وتهذيب الكمال (٤/ ٤٣٤) .

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٤٦) .

(٦) حول التوثيق العملي وحجيته انظر كلاماً مهماً لابن دقيق العيد في نصب الراية (١/ ١٤٩) وللذهبي في الموقظة (ص٧٨) .

من تحسينه لحديثه أنه يقويه مع كون ابن وهب قد تفرد بالرواية عنه ، ولكن متابعة ابن لهيعة تدل على أن جابراً قد حفظ الحديث فتزداد الثقة بما رواه ، ولهذا حسنه الدارقطني .

هذا وقد وقفت على نصين أشكلا عليَّ ، أحدهما : حديث يرويه الوليد ابن مسلم عن ابن لهيعة ، قال فيه الدارقطني : « هذا إسناد حسن ، وابن لهيعة ليس بالقوي »[١] ، ووجه الإشكال هنا في الجمع بين تحسين الإسناد مع انتقاد أحد رواته وهو ابن لهيعة ، الذي يقول عنه الدارقطني في موقع آخر : « لا يحتج بحديثه »[٢] و« لا يحتج به »[٣] و« تفرد به ابن لهيعة وهو ضعيف الحديث »[٤] ويقول فيه أيضاً : « يعتبر بما يروي عنه العبادلة : ابن المبارك والمقريء وابن وهب »[٥] ومفهوم هذا أن رواية غير هؤلاء لا يعتبر بها ، فكيف يحسن إسناداً من رواية الوليد بن مسلم عنه ؟!

وتأويل ذلك -في نظري- أن الدارقطني أراد بحكمه السابق أن الإسناد

---

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣٥١) .

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٧٦) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ١١٢) .

(٤) سنن الدارقطني (١/ ٧٦) .

(٥) الضعفاء والمتروكين للدارقطني (ص١٦٤) .

حسن إلا أن فيه ابن لهيعة وهو ليس بالقوي ، فلولا وجوده لكان السند حسناً ، وبهذا تتفق النصوص الواردة عنه في تضعيف ابن لهيعة ، ومما يقوي ما ذهبتُ إليه أن الدارقطني قال في أحد الأحاديث : « حسن إلا أنه مرسل »[١] ، فهذا النص يدل على أنه استعمل هذا الأسلوب ، واستعمله في نص آخر سيأتي ذكره .

والنص الآخر الذي أشكل عليَّ أيضاً : ما رواه سعيد بن بشير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر : أن عمر نذر أن يعتكف في الشرك ويصوم ، فسأل النبي عليه الصلاة والسلام بعد إسلامه فقال : « أوفِ بنذرك »[٢] ، قال الدارقطني بعده : « وهذا إسناد حسن ، تفرد بهذا اللفظ سعيد بن بشير عن عبيد الله »[٣]، وموضع التفرد فيه هو قوله: « ويصوم» كما نبَّه على ذلك البيهقي [٤] ، ووجه الإشكال في هذا النص أن الدارقطني قد قال في سعيد بن بشير : « ليس بقوي في الحديث »[٥] ، فكيف يحسن

---

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١٩٤) . والحديث من رواية محمد بن المنكدر عن رسول الله ﷺ .

(٢) سنن الدارقطني (٢/ ٢٠١) .

(٣) سنن الدارقطني (٢/ ٢٠١) .

(٤) انظر : التعليق المغني (٢/ ٢٠١) .

(٥) سنن الدارقطني (١/ ١٣٥) .

إسناده هنا ؟!

والذي ظهر لي أن الدارقطني قد ساق الحديث السابق من عدة طرق عن عبيد الله العمري به ، من دون الزيادة التي تفرد بها سعيد وصحح [١] وقوى ذلك الحديث ، فالظاهر أن الدارقطني بحكمه السابق يرى أن الحديث من دون الزيادة يكون حسناً؛ لأننا إذا حذفناها يوافق سعيد بن بشير ما رواه الثقات الآخرون عن عبيد الله العمري . وتنبيه الدارقطني على تفرد سعيد باللفظ السابق يشعر بأن فيها نظراً ، فيكون المعنى أن الإسناد حسن إلا ما زاده سعيد بن بشير عن عبيد الله متفرداً به ، وهذا التأويل ضروري لكي يتسق الكلام وإلا لكان الدارقطني يقول بزيادة غير الثقة عنده ، وهذا مما يأباه منهجه بل ومنهج المحدثين قاطبة .

ومن النصوص التي وقفت عليها للدارقطني خارج سننه ما يلي :

سئل عن أثبت أصحاب ابن جريج فقال بعد أن ذكر بعضهم : « وأبو عاصم حسن الرواية عنه »[٢] ، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد من الثقات الأثبات ، وحُسن روايته عن ابن جريج ، فيما أظنه -والله أعلم- أنه يعتني

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٩٨-١٩٩) .

(٢) سؤالات ابن بكير (ص٥٦) .

بذكر سماعات ابن جريج[١] ، وقد لاحظت ذلك في كثير من مروياته أنه يورد صيغة السماع أو التحديث بين ابن جريج وشيوخه ، ومن المعلوم أن ابن جريج مدلس ، ففي ذكر سماعه بدل العنعنة دفع لشبهة التدليس عن حديثه ، لا سيما والدارقطني يرى أن شر التدليس تدليس ابن جريج لأنه لا يدلس إلا عن مجروح[٢] .

وفي نص آخر سأله البرقاني عن حديث يرويه الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن ثور عن عكرمة عن ابن عباس : « كان النبي ﷺ يلحظ في صلاته يميناً وشمالاً »[٣] ؟

فقال الدارقطني : « ليس بصحيح ، قلت : -أي البرقاني- : إسناده حسن ، حَدَّث به عن الفضل جماعة ؟ قال : أي والله حسن ، إلا أن له علة، حَدَّث به وكيع عن عبد الله بن سعيد عن ثور عن رجل عن النبي ﷺ ،

---

(١) انظر مثلاً : صحيح البخاري (١٥٨ ، ٨٥٤ ، ١٩٧٧ ، ٢٠٦١ ، ٢١٧٩ ، ٢٢١٥ ، ٥٦٠١) ، وصحيح مسلم (٤١ ، ٨٢ ، ٣٦٤ ، ٣٧٤ ، ٧٥٦ ، ١٥٥٤ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٨ ، ٢١٩٨ ، ٢٢١٥ ، ٢٨٣ ، ٢٩٤٥) .

(٢) سؤالات الحاكم للدار قطني (ص١٧٤) ، وطبقات المدلسين لابن حجر (ص٩٥) .

(٣) أخرجه أحمد (١/ ٢٧٥ ، ٣٠٦) والترمذي (٥٨٧) والنسائي (٣/ ٩) وابن خزيمة (٤٨٥ ، ٤٧١) وابن حبان (٦/ ٦٦) ، والحاكم في المستدرك (١/ ٢٣٦) جميعهم عن الفضل بن موسى به .

قلت : لم يسنده إلا الفضل ؟ قال : ألبتة »[١] .

وظاهر سند الفضل بن موسى الصحة ، وقد صححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم لثقة رجاله ، فقول الدارقطني : « أي والله حسن » يريد أنه مستقيم في الظاهر لا مطعن في رجاله ، ثم أوضح مراده بتمام قوله: « إلا أن له علة » ، وهذا النص يستفاد منه أن الدارقطني يستعمل أسلوب الاستثناء في الحكم ، أي أن الحديث لولا هذه العلة لكان حسناً وقد تقدمت الإشارة إلى مثل ذلك قبل قليل .

وفي نص آخر قال الدارقطني : « وأخرج البخاري من حديث مروان عن علي في المتعة وإسناده حسن ، والحكم عن علي بن الحسين عنه ، ولم يخرج مسلم لمروان شيئاً »[٢] .

وهذا النص ذكره الدارقطني في سياق كلامه عن بعض الإلزامات التي كان ينبغي على البخاري أو مسلم ذكرها ، فقد قال قبل بضعة أسطر من

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني تحقيق مجدي السيد إبراهيم (ص٧٥-٧٧) ، وحديث وكيع ، أخرجه أحمد (١/ ٢٧٥) وأبو داود في رواية أبي الطيب ابن الأشناني لكتاب السنن كما في تحفة الأشراف (٥/ ١١٧-١١٨) وقال أبو داود : وهذا أصح . وكذلك الترمذي مال إلى ترجيح رواية وكيع في جامعه (٥٨٨) .

(٢) الإلزامات والتتبع (ص٢٨٨) .

ذلك : « وأخرج مسلم حديث عبيد ة عن علي حديث المخدج وهو من أصح إسناده وأحسنه . . . ولم يخرجه البخاري ولا عذر له في تركه »[١] .

فكأن الدارقطني يرى أن حديث مروان الذي أخرجه البخاري [٢] حسن الإسناد أي صحيحه فكان يلزم مسلماً أن يخرجه ، وهذا ما فهمه محقق الكتاب الشيخ مقبل الوادعي فقد قال : « الذي يظهر لي أن الدارقطني رحمه الله يرى أنه يلزم مسلماً أن يخرج هذا الحديث لأن سنده حسن »[٣] .

والسياق يؤيد ذلك لمن تأمل الكلام الوارد قبل وبعد النص السابق مع أنه مذكور في كتاب التتبع وليس الإلزامات ، ولكن يظهر لكل من تدبر كتاب التتبع أن الدارقطني ضمنه بعض النصوص التي هي من باب الإلزامات لا التتبعات [٤] .

ولكن الإشكال الأهم هو أن الدارقطني في موضع آخر قد ألمح إلى

---

(١) المصدر السابق (ص٢٨٧) .

(٢) انظر : صحيح البخاري (٤٥٩٢) .

(٣) الإلزامات والتتبع (ص٢٨٨) .

(٤) انظر مثلاً : المصدر السابق (ص٣٧٠) فقد قال : « وبقي على مسلم من تراجم -أي أسانيد- أبي الزبير حديث كثير ، ومن حديث الأعمش عن أبي سفيان أيضاً » وفي (ص٣٦٦) ذكر حديثاً لسليمان بن بريدة عن أبيه في صحيح مسلم ثم قال : « وعنده نسخة يلزمه إخراجها » .

انتقاد البخاري لإخراجه لمروان فقد قال : « وأخرج البخاري حديث مروان عن زيد ﴿لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُون﴾ من حديث صالح بن كيسان عن الزهري عن سهل بن سعد عن مروان عن زيد ، وهو صحيح إلا عن مروان »[١] .

ولم يتعرض الحافظ ابن حجر لهذا الحديث في هدي الساري بل ولم ينقل كلام الدارقطني عند شرحه للحديث في كتابه الفتح [٢] ، ولعل ذلك لأن البخاري أخرج حديثاً للبراء بن عازب رضي الله عنه في المعنى نفسه وفي الباب نفسه .

ولستُ أستبعدُ أن الدارقطني وقع في التناقض إن كان الأمر على ما فهمنا من ظاهر كلامه في كلا النصين السابقين .

ولكن يحتمل الأمر أنه عندما قال في سند مروان الذي أخرجه البخاري حسناً أراد بذلك أنه أحط رتبة من الصحيح ، بدلالة انتقاده للبخاري حين أخرج حديث مروان في التفسير ، فعلى هذا يكون كلامه حول عدم إخراج مسلم لمروان ليس من باب الإلزامات ولكن لإظهار ما تفرد به كل واحد من الإمامين في مسند علي ، حيث انفرد البخاري ببعض الأحاديث

(١) المصدر السابق (ص١٨٨-١٨٩) .

(٢) فتح الباري (٨/ ١٠٨-١٠٩) .

التي لم يخرجها مسلم ، وبالعكس .

ويرى الشيخ مقبل أن تحسين الدارقطني لحديث مراون عن علي في المتعة مع قوله : ولم يخرج مسلم لمروان شيئاً ، تأكيد للانتقاد على البخاري[1] ، ولا أوافقه على هذا لأن الدارقطني لو أراد ذلك لما حسَّن إسناد الحديث ، ولقال كما في الموضع الآخر : « وهو صحيح إلا عن مروان » لا سيما وأن الحديث ثابت من وجه آخر عن البراء رضي الله عنه في صحيح البخاري [2] أيضاً ، فقوله : وإسناده حسن مما ينفي أنه أراد تأكيد الانتقاد ، وخاصة بمراعاة سياق الكلام الوارد قبل وبعد ذلك النص ، والذي يدل على أنه كان بصدد الحديث عن الإلزامات أو بيان ما انفرد به كل واحد من الشيخين عن الآخر في مسند علي رضي الله عنه .

والذي نخلص إليه أن معنى الحسن الوارد في النص السابق يحتمل أحد معنيين :

الأول : أن المراد به الصحة ، وهذا على القول بأن الدارقطني ساق الحديث على سبيل الإلزام للإمام مسلم ، وهذا يدعمه سياق الكلام الذي ورد النص خلاله ، ولكن يعكر على هذا أن الدارقطني انتقد البخاري في

---

(١) الإلزامات والتتبع (ص٢٨٩) .

(٢) صحيح البخاري (٤٥٩٣ ، ٤٥٩٤) .

موضع آخر لأنه أخرج حديثاً لمروان بن الحكم .

الثاني : أن المراد به الحديث الجيد الذي لا يخلو بعض رواته من كلام ، والمقصود هنا مروان بن الحكم الذي تكلم بعض الأئمة [١] في عدالته من حيث قيامه ببعض الأفعال المشينة ، وهذا على القول بأن الدارقطني لم يسق الحديث على سبيل الإلزام ولكن لإظهار ما تفرد به البخاري عن مسلم في مسند علي رضي الله عنه ، ولكن يعكر على هذا أن السياق وترابط الكلام بما قبله وبعده يدلان على أنه أراد الإلزام ، كما أن تحسينه لم يكن له أي معنى لو كان مراده هو إظهار الانفرادات التي عندهما ، كما أن ذلك ليس موضوعاً رئيساً للكتاب بعكس الإلزامات فقد اهتم بها في عدة مواطن من كتابه التتبع .

وليس لدي ما أرجح به أحد المعنيين على الآخر ، إلا أنني أميل للمعنى الأول؛ لقرينة السياق وللأمور التي ذكرتها آنفاً التي تعكر على المعنى الثاني إضافة إلى أن منهج الدارقطني في كتابه التتبع هو ذكر الانتقادات ، سواء كانت قوية أم لا تخلو من بعض الضعف بل ولو لم تكن راجحة في نظره كما ذكرت ذلك سابقاً ، لذا فلا يستغرب أن ينتقد حيناً ثم نراه يلزم بما

---

(١) انظر : ميزان الاعتدال (٤/ ٨٩) وهدي الساري (ص٤٦٦) وتهذيب التهذيب (١٠/ ٩٢) .

انتقده .

وفي نص آخر نقله أبو عبد الله الحاكم في سؤالاته للدارقطني؛ قال : « ألقيتُ عليه حديث شعبة عن عمرو بن يحيى ؟ قال : الحديث الحسن هكذا يكون »[١] .

ولم أقف -حتى الآن- إلا على حديث واحد يرويه شعبة عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ : « ليس فيما دون خمس من الذود صدقة ، ولا في خمسة أوساق أو خمس أواق صدقة »[٢] .

ولم أجد في الكتب التسعة من حديث شعبة عن عمرو بن يحيى غيره ، وقد رواه جمع من كبار الحفاظ منهم مالك بن أنس وسفيان الثوري وغيرهما عن عمرو بن يحيى بنحوه ، فشعبة لم ينفرد به ، لذا فلا أستطيع الجزم بأن هذا الحديث هو الذي قصده الدارقطني إذ لا اختصاص لشعبة به حتى يُقال : إنه حديثه عن عمرو بن يحيى ، والعُرف الجاري عند المحدثين أن مثل هذه العبارة التي ذكرها الحاكم تفيد أن ذلك الحديث

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٧٠) .

(٢) أخرجه الترمذي (٦٢٧) ، والنسائي (٥/ ١٧) ، وأحمد (٣/ ٤٤ - ٤٥ ، ٧٩) ، وابن خزيمة (٢٢٦٣) ، وهو في الصحيحين من غير طريق شعبة .

المسئول عنه من تفردات شعبة عن عمرو .

ولذا فمن المحتمل جداً أن الدارقطني أراد بكلامه الآنف حديثاً آخر غير الذي وجدته ، وهذا ما أميل إليه ، وربما كان قصده بقوله : « الحديث الحسن هكذا يكون » لغرابة السند مع ثقة رجاله ، حيث تفرد به شعبة وهو إمام حافظ ، عن رجل ثقة وهو عمرو بن يحيى المازني ، ومروياته كلها عن تابعي أهل المدينة (١) .

وأما إن كان أراد الحديث الذي ذكرته ، فإن معنى الحسن في كلامه ربما يكون بالنظر إلى كثرة طرق ذلك الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وأيضاً عن عمرو بن يحيى المازني ، ولكن هذا الاحتمال فيه بعض البُعد والله أعلم .

وعلى أية حال فمن الصعوبة بمكان ترجيح معنى الحسن في النص السابق لأننا لا ندري على وجه اليقين الحديث الذي بسببه صدر كلام الدارقطني ، فيبقى الأمر في دائرة الاحتمالات إلى أن نجد معلومات توضح ما غمض علينا والله المستعان .

ومما تقدم يظهر لنا بجلاء أن الدارقطني استعمل (الحسن) في الحديث

(١) انظر : تهذيب الكمال (٢٢/ ٢٩٦-٢٩٧) .

الصحيح لذاته وأيضاً في الحديث الحسن لذاته كما عرفه المتأخرون ، فمفهوم الحسن عنده أوسع من تعريف المتأخرين؛ إذ يدخل فيه الحديث الصحيح ، ولم أجده أطلق الحسن على الحديث الحسن لغيره كما ذكرت في أول هذا المبحث ، مما يؤكد أن تعريف الترمذي للحسن لم يأخذ به الدارقطني ، ويلاحظ أن أكثر الأحاديث التي حسنها الدارقطني من حيث قوة إسنادها أرقى وأمثل من كثير من الأسانيد التي يحسنها الترمذي .

٤ - الحافظ أبو حفص عمر بن أحمد بن شاهين (ت ٣٨٥هـ) .

وهو ممن أطلق الحسن على عدد من الأحاديث التي تكلم عليها في كتابه الأفراد [١] ، ولاحظت أنه يطلق الحسن مقيداً بالسند أحياناً كما في قوله : « حديث غريب حسن الإسناد »[٢] ، كما يطلقه مقيداً بالمتن كما في قوله : « حديث غريب الإسناد ، حسن المتن »[٣] ، وهذا يدل على أنه في النصوص الأخرى التي يحسن فيها الحديث بدون تقييد يكون من المحتمل أنه أراد أحد المعنيين ، والغالب أنه يريد حُسن الإسناد ، بمعنى خلو رجال

---

(١) المطبوع هو الجزء الخامس منه فقط ، حققه الشيخ بدر البدر في مجموع فيه مصنفات لابن شاهين .

(٢) الأفراد لابن شاهين (ص٢٠٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٦ ، ٢٤٠) .

(٣) المصدر السابق (ص٢٥٨ ، ٢٦٢) .

السند من ضعيف معروف بالضعف ، وذلك لأن تصريحه بحسن الإسناد أكثر من القول الآخر .

أ - الأحاديث التي حسنها لإسنادها :

يظهر من جملة النصوص التي وقفتُ عليها أن معنى الحسن عند ابن شاهين غير محدد بالحسن لذاته عند المتأخرين بل هو أوسع من ذلك ، إذ يدخل فيه الصحيح والحسن لذاته ورواية الضعيف .

فمن إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح قوله في حديث : « هذا الحديث غريب حسن الإسناد ، وسمعت يحيى بن محمد -يعني ابن صاعد- يقول : هذا إسناد صحيح غريب ما سمعناه إلا منه -يعني محمد ابن يحيى - وكفاك أن يقول يحيى بن صاعد هذا في حديث »[1] ، وقوله أيضا : « هذا حديث لو رواه عن أبي المغيرة رجل معروف لكان غريب الإسناد ، فإن صح فهو حسن . . »[2] .

ومن إطلاقه الحسن على الحديث الحسن لذاته قوله في حديث : « هذا حديث غريب حسن ، وقال لنا عبد الله بن محمد -البغوي- : لم يرو هذا الحديث غيرُ عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، ورواه عنه المتقدمون ، وهو

---

(١) المصدر السابق (ص٢٠٤) .

(٢) المصدر السابق (ص٢١٢) .

صالح الحديث ، رواه عنه يحيى بن سعيد القطان »[١] ، وعبد الرحمن مختلف فيه [٢] ، وقول البغوي هنا عنه : إنه صالح الحديث مشعر بوجود بعض الضعف فيه ، وقد أقر ابن شاهين قوله .

وقال في حديث آخر من رواية حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة : « هذا حديث غريب عالٍ حسن »[٣]، وهذا السند حسن عند المتأخرين .

وقد حسنه بالفعل الحافظ ابن حجر [٤].

وقد حَسَّن حديثاً آخر هو في حكم الحسن لذاته [٥] .

ومن إطلاقه الحسن على الضعيف ، قوله في حديث : « هذا حديث غريب حسن الإسناد ، غريب المتن . . »[٦] ، مع أن في السند إسحاق بن عبد الله بن كيسان وأباه وكلاهما ضعيف[٧] .

---

(١) المصدر السابق (ص١٩١) .

(٢) انظر أقوال النقاد فيه في : تهذيب الكمال (١٧/ ٢٠٩-٢١٠) .

(٣) الأفراد لابن شاهين (ص٢٠٠) .

(٤) التلخيص الحبير (٣/ ١٦٤) .

(٥) انظر : الأفراد (ص٢٠٧)

(٦) المصدر السابق (ص٢٢٦) .

(٧) انظر : لسان الميزان (١/ ٣٦٥) وتهذيب الكمال (١٥/ ٤٨٧) .

وقد حسَّن حديثاً في سنده أبو عمران موسى بن إبراهيم وهو متروك [١] وفيه أيضاً عبد الله بن لهيعة وهو معلوم الضعف [٢] .

وقد تفرد أبو عمران عنه بذلك الحديث ، ويبدو أن ابن شاهين لم يقف على حقيقة أبي عمران هذا .

وقد حَسَّن عدة أحاديث ضعيفة السند [٣] .

ب- الأحاديث التي حسنها لمتنها :

من ذلك قولـه : « وهذا حديث غريب الإسناد حسن المتن ، وفيه ثلاث سُنن »[٤] ، وقوله : « هذا حديث غريب الإسناد حسن المتن ، وفيه دلالة أن النبي ﷺ كان يتكلم بالفارسية »[٥] .

وبما تقدم يُعلم أن ابن شاهين استعمل الحسن في الحكم على الإسناد وفي وصف المتن ، وأن معنى الحسن عنده واسع ، إلا أنني لم أجده استعمل الحسن بمعنى الحسن لغيره ، سواء بصريح عبارته أم بمفهومها ،

---

(١) لسان الميزان (٦/ ١١١) ، والحديث في الأفراد (ص١٩٩) .

(٢) انظر : تهذيب الكمال (١٥/ ٤٩٠-٤٩٩) .

(٣) انظر : الأفراد (ص١٩٧ ، ٢١٢ ، ٢٤٠ ، ٢٦٧) ، وقارن ذلك بكلام محقق الكتاب .

(٤) المصدر السابق (ص٢٥٨) .

(٥) المصدر السابق (ص٢٦٢) .

مع أنه يعد متساهلاً في وصفه لبعض أحاديث الضعفاء بالحُسن إلا أن يكون رأيه فيهم أنهم لم يبلغوا درجة الضعيف الذي لا يحسن حديثه أو لم يبلغه عن أحد من أئمة النقاد ما يستوجب تضعيفهم المطلق ، فإن كان الأمر كذلك فهو معذور .

٥- الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت : ٤٥٨هـ) :

وهو من الأئمة الذين استعملوا الحسن في أحكامهم النقدية على الأحاديث ، وقد وقفت على جملة كبيرة من نصوصه في ذلك من كتابيه (السنن الكبرى) و (معرفة السنن والآثار) .

وقد ظهر لي بدارسة تلك النصوص أن معنى الحسن عند البيهقي أوسع مما هو عليه عند ابن الصلاح ومن بعده ، فقد وجدته أطلقه على الحديث الصحيح ، وعلى الحديث الذي في سنده راو فيه بعض الضعف الذي لا ينزل به عن منزلة الوسطية ، وكذلك أطلقه على الحديث الذي فيه راو مستور ، وعلى الحديث الحسن لغيره .

فمن الأحاديث التي حسنها وهي صحيحة عنده : حديث يرويه سعيد ابن هلال ، وقد قال البيهقي فيه: « هذا حديث حسن الإسناد صحيح »[1]

(١) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣١٨) .

وسعيد وثقه الجمهور [١] ، وقد لخص ابن حجر الأقوال في شأنه بقوله عنه: « صدوق »[٢] ، والظاهر من تصحيح البيهقي أنه يرى توثيقه .

ومن ذلك أيضاً : حديث لأبي عمير بن أنس عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ ، قال فيه : « وهو إسناد حسن ، وأبو عمير رواه عن عمومة له من أصحاب النبي ﷺ ، وأصحاب النبي ﷺ كلهم ثقات ، فسواء سموا أو لم يسموا »[٣] . وقد حكم على الحديث نفسه في موضع آخر بقوله : « هذا إسناد صحيح »[٤] ، وأبو عمير وثقه غير واحد [٥] ، وصحح حديثه السابق عدد من الأئمة [٦] .

ففي هذين الحديثين نجد البيهقي قد حكم بالصحة على الحديثين اللذين حكم عليهما بالحسن أيضاً .

وفي حديث آخر رواه عبد الرحمن بن أبي عمار عن جابر رضي الله عنه

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/ ٩٥) .

(٢) التقريب (٢٤١٠) .

(٣) السنن الكبرى (٤/ ٢٤٩) .

(٤) المصدر السابق (٣/ ٣١٦) .

(٥) تهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٨) والتقريب (٨٢٨١) .

(٦) الجوهر النقي لابن التركماني (٣/ ٣١٧) وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٨) والتلخيص الحبير (٢/ ٨٧) .

مرفوعاً في أن (الضبع صيد) : قال البيهقي فيه : « حديث ابن أبي عمار هذا حديث حسن ، قال أبو عيسى : سألت عنه البخاري فقال : هو حديث صحيح » [١] ، والحديث صححه البخاري وابن حبان [٢] والحاكم[٣] وغيرهم[٤] ، وقد أشار البيهقي إلى ذلك بقوله : « حديث جيد تقوم به الحجة ، قال أبو عيسى . . . »[٥] فكرر نقل تصحيح البخاري كالراضي به ، وابن أبي عمار ثقة [٦] ، وقد جاء هذا الحديث عنه من طريق صحيح [٧] .

كما حسَّن عدداً من الأحاديث ، يتبين من دراستها أنها صحيحة [٨] .

---

(١) معرفة السنن والآثار (٧/ ٤٠٦) .

(٢) صحيح ابن حبان (٩/ ٣٩٦٤، ٣٩٦٥) .

(٣) المستدرك (١/ ٤٥٢) .

(٤) التلخيص (٢/ ٢٧٨) .

(٥) السنن الكبرى (٥/ ١٨٣) .

(٦) تهذيب الكمال (١٧/ ٢٣٠) .

(٧) أخرجه عبد الرزاق (٤/ ٥١٣) وأبو داود (٣٨٠١) والترمذي (٨٥١) والدارقطني (٢/ ٢٤٦) وغيرهم .

(٨) انظر مثلاً : معرفة السنن (٤/ ٣٢٣) ، (١٠/ ٢٧١) ، (١٢/ ٤٣٩) ، (١٤/ ٢٩٩) ، السنن الكبرى (٧/ ٢٨٨) و(٣/ ١٧٧) .

ووجدته أيضاً أطلق الحسن على أحاديث في أسانيدها رواة فيهم بعض الضعف الذي لا ينزل بهم عن الوسطية ، وهي ما يطلق عليها عند المتأخرين بالحسن لذاته .

فقد حَسَّن حديثاً فيه محمد بن إسحاق بن يسار [١] والكلام فيه مشهور ومنزلته عند البيهقي يوضحها قوله : « الحفاظ يتوقون ما ينفرد به ابن إسحاق »[٢] ، وقولـه الآخر : « ومحمد بن إسحاق إذا ذكر سماعه في الرواية وكان الراوي ثقة استقام الإسناد »[٣] . وقد صرح بالسماع في الحديث السابق ، ولكن بقي أنه ليس في منزلة الثقة الذيُ يقبل ما ينفرد به، بل هو أقل من ذلك؛ إذ يتوقى الحفاظ بعض تفرداته .

كما حَسَّن حديثاً في إسناده يعقوب بن حميد بن كاسب وسليمان بن سالم مولى عبد الرحمن بن حميد [٤] ، ويعقوب ممن اختلف فيه النقاد [٥] ،

---

(١) معرفة السنن (١٣/ ٣٤٠) وساق سنده في الكبرى (٩/ ١٤٤) .

(٢) الجوهر النقي (٣/ ١٧٦) .

(٣) السنن الكبرى (٣/ ١٧٧) .

(٤) معرفة السنن (٤/ ٢٦٣) وساق سنده في الكبرى (٣/ ١٤٤) .

(٥) تهذيب الكمال (٣٢/ ٣٢١-٣٢٣) .

ولخص ابن حجر القول فيه بقولـه : « صدوق ربما وهم »[١] ، وأما سليمان فقد وثقه ابن حبان ، وقال ابن عدي فيه : لا أرى بمقدار ما يرويه بأساً ، وقال أبو حاتم : شيخ [٢] ، فهو في منزلة وسطى .

وحسَّن أيضاً حديثاً في إسناده العوام بن حمزة من رواية يحيى بن سعيد القطان عنه ثم قال : « ويحيى بن سعيد لا يحدث إلا عن الثقات عنده »[٣]، يريد أن رواية يحيى القطـان تقوية للعـوام ، والعـوام بن حمزة ممن اختلفت أقوال النقاد فيه [٤] ، ولخَّص ابن حجر ذلك بقوله : « صدوق ربما وهم » [٥] .

وحسن حديثاً فيه جعفر بن برقان [٦] يرويه عن ميمون بن مهران ، وقد ضعفه النقاد في روايته عن الزهري خاصة ، ووثقوه في روايته عن ميمون ابن مهران ويزيد بن الأصم [٧] ، ولخص ابن حجر أمره في قوله :

---

(١) التقريب (٧٨١٥) .

(٢) لسان الميزان (٣/ ٩٢) .

(٣) السنن الكبرى (٢/ ٢٠٢) ومعرفة السنن (٣/ ١٢٤) .

(٤) تهذيب الكمال (٢٢/ ٤٢٦ - ٤٢٧) .

(٥) التقريب (٥٢١٠) .

(٦) السنن الكبرى (٣/ ١٥٥) .

(٧) تهذيب الكمال (٥/ ١٣-١٨) .

« صدوق ، يهم في حديث الزهري »[١] ، ولم يقل « ثقة يهم في حديث الزهري » لأن بعض النقاد ضعفه مطلقاً . وفعل الأمر نفسه في أحاديث أُخر على هذا المنوال[٢] .

وقد وجدته أطلق الحسن وأراد به الحسن لغيره -فيما ظهر لي- فقد ساق سنداً من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن مسعود ثم قال بعده : « هذا إسناد حسن موصول ، وقد روي من أوجه بأسانيد مراسيل ، إذا جمع بينها صار الحديث بذلك قوياً »[٣] .

وعبد الرحمن بن قيس ، قال ابن حجر فيه : « مجهول الحال »[٤] ، فأما أبوه وجده فقال في كل منهما : « مقبول »[٥] ، ويظهر من النص السابق أن الحديث حُسِّن لوجود شواهد تعضده ، والبيهقي ممن يرى أن الحديث الضعيف يتقوى بوجود طرق ضعيفة أخرى أو شواهد تعضده وإن لم

---

(١) التقريب (٩٣٢) .

(٢) انظر مثلاً معرفة السنن (٧/ ٤٠٣) والسنن الكبرى (١/ ٢٥٩) .

(٣) السنن الكبرى (٥/ ٣٣٢) .

(٤) التقريب (٣٩٨٦) .

(٥) التقريب (٥٥٨٦) ، (٥٧٤٢) .

يستعمل (الحسن) في نصوصه حول هذه المسألة كما سيأتي شرح ذلك - إن شاء الله - في الباب الرابع .

كما وجدته قال في حديث : « وقد روي في استجابة الدعاء في الأشهر الحرم ورجب منهن [١] حديث حسن الإسناد في مثل هذا . . . » [٢] ، ثم ساق السند وفيه ابن لهيعة وهو معروف بالضعف فقد قال عنه : « قد أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة وترك الاحتجاج بما ينفرد به » ، كما ضعفه في عدة مواضع [٣] ، ثم قال بعد ذلك : « هذا حديث قد رواه أيضاً محمد بن إسحاق بن يسار عمن سمع عكرمة عن ابن عباس ، دون ذكر بني ضمرة ، وذلك يؤكد رواية ابن لهيعة » [٤] .

فقولـه حسن يريد حسناً لغيره ، وقوله : « في مثل هذا » يريد أحاديث الفضائل والترغيب .

وقد وجدته أطلق الحسن على أحاديث في أسانيدها رواة فيهم جهالة ،

---

(١) أي أن رجباً من الأشهر الحرم .

(٢) فضائل الأوقات (ص٩٨-١٠٤) .

(٣) انظر : الدر النقي من كلام البيهقي (ص١٨٨-١٨٩) .

(٤) فضائل الأوقات (ص٩٨-١٠٤) .

من ذلك تحسينه لحديث فيه جرير أبو غزوان الضبي [١] ، قال الذهبي فيه: « لا يعرف » [٢] ، وقال ابن حجر : « مقبول » [٣] ، ويظهر من سياق السند الذي ذكره البيهقي أن أبا غزوان هذا كان من الملازمين لعلي رضي الله عنه ، وهو الذي يروي عنه ذلك الحديث ، ولعله لهذا لم ير الجهالة ضارة .

وفي حديث آخر حَسَّن حديثاً فيه عبد الله بن عِصْمَة الجُشَمي [٤] ، وقد قال البزار فيه : « ليس بالمشهور » [٥] ، وقال الذهبي : « لا يعرف » [٦] ، وقال ابن حجر : « مقبول » [٧] ، وقد وثقه ابن حبان [٨] كعادته .

وحسَّن حديثاً [٩] آخر فيه عم أبي زَحْر بن حصن وحميد بن منهب

---

(١) السنن الكبرى (٢/ ٣٠) .

(٢) الميزان (١/ ٣٩٧) .

(٣) التقريب (٩١٩) .

(٤) السنن الكبرى (٥/ ٣١٣) .

(٥) كشف الأستار (١/ ٤٦٤) .

(٦) الميزان (٢/ ٤٦١) .

(٧) التقريب (٣٤٧٧) .

(٨) الثقات (٥/ ٢٧) .

(٩) معرفة السنن والآثار (١٣/ ٣٣٥) وساق سنده في دلائل النبوة (٥/ ٢٦٧) .

وكلاهما لا يعرف ولم أجد من ترجم لهما ، ولذا قال الهيثمي في الحديث نفسه : « فيه جماعة لم أعرفهم »[١] .

كما وجدته أطلق الحسن على عدد من المراسيل ووصفها بأنها مراسيل حسنة[٢] ، يريد بذلك أن ذلك المرسل قوي ، فقد قال في مرسل يرويه سعيد بن المسيب : « وهو مرسل حسن »[٣] ، ومرسل سعيد عنده أصح أنواع المراسيل[٤] .

وبما تقدم يتأكد أن الحسن معناه عند البيهقي أوسع مما حدده المتأخرون، ولكن يجب أن يلاحظ أن البيهقي أكثر من استعمال الحسن في الأحاديث التي لم تصل إلى درجة الصحيح المتفق بين المحدثين على صحته ، وهذا واضح من الأمثلة السابقة .

فحتى الأحاديث التي حسنها وفي الوقت نفسه صححها ، لم تخلُ من

---

(١) مجمع الزوائد (٥/ ٣٣٢) (٦/ ٢٢٣) ، والحديث في المعجم الكبير للطبراني (٤/ ٢١٣) ومنه صوبت الأسماء التي وردت في دلائل النبوة للبيهقي مصحفة .

(٢) انظر : معرفة السنن (٢/ ٢٦٤) (٢/ ٤٠٣) (١٣/ ٣٧٠) والسنن الكبرى (٢/ ١٩٤)(٥/ ٣٢٦) (٧/ ٦٤ ، ١٣٤)(١٠/ ٢١٠) .

(٣) معرفة السنن (٥/ ٣١٢) .

(٤) السنن الكبرى (١/ ٤٢١) .

بعض النظر لدى بعض النقاد [١] .

ويظهر بجلاء من النصوص السابقة أن البيهقي لم يلتزم بتعريف الترمذي [٢] للحديث الحسن ، فقد رأيناه استعمله في الصحيح ، وفي الحديث الضعيف الذي ليس له شواهد أو متابعات ، وإن كان البيهقي من حيث العموم وكما يظهر من تصرفاته أنه استعمل الحسن أكثر الأحيان بوصفه مرتبة وسطى بين الصحيح والضعيف ، كما يظهر من نوعية

---

(١) انظر : تعقبات ابن التركماني في الجوهر النقي (٢/٣١٨)(٤/٢٥٠) ، وانظر كذلك التلخيص الحبير (٢/٢٧٨) هذه المواضع يتضح منها النقد الموجه للأحاديث التي صححها البيهقي مع تحسينه لها كما تقدمت الإشارة إليها .

(٢) تدل بعض النصوص صراحة أن البيهقي اطلع على كتاب العلل الكبير للترمذي كما ورد في سننه الكبير (١/ ٣٧١ ، ٣٩١) وهناك نصوص أخرى وقفت عليها نقلها البيهقي عن الترمذي وليست في كتابه العلل بل هي من جامعه انظر مثلاً : (١/ ١٥٨ ،١٥٩) (١٠/ ١٠٠) ، (٢/ ١٠٤، ٢٥٩ ، ٤٥٤) ، ومن المؤكد أن البيهقي لم تكن له رواية متصلة لهذين الكتابين لأني رأيته يُصدِّر بعض نقوله تلك بقوله بلغني عن أبي عيسى ولعل هذا هو ما جعل الذهبي في النبلاء (١٨/ ١٦٥) يقول : بأن جامع الترمذي لم يكن عند البيهقي أي لم يخرج مرويات مسندة عنه ولكن هذا لا ينفي وجوده عنده بطريق الوجادة ، فقد وجدته يقول في كتابه (الجامع في الخاتم) (ص٤٦) : « وقرأتُ في كتاب أبي عيسى الترمذي رحمه الله عن قتيبة بن سعيد » ثم ساق الحديث سنداً ومتناً وقال بعده : « قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح » والحديث في جامع الترمذي برقم (١٧٤٣) .

الأحاديث التي حسنها في الأمثلة السابقة .

٦- الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت٤٦٣هـ) :

وهو رحمه الله ممن أكثر إطلاق الحسن على الأحاديث ، وتعد دراسة تحسيناته من الأمور المهمة جداً بالنسبة لهذه الأطروحة ، لأنه يمثل علم الحديث في المغرب الإسلامي مع ما في ذلك من اختلاف في البيئة العلمية عن المشرق الإسلامي .

وقد جمعت تحسينات ابن عبد البر التي وقفت عليها من كتابيه (التمهيد) ، و(الاستذكار) ، كما وقفت على بعض النصوص له من كتبه الأخرى ولكنها قليلة مقارنة بكتابيه الكبيرين . ووجدت استعمالات ابن عبد البر لمصطلح الحسن متعددة ومتنوعة ، ويمكن تصنيفها إلى مجموعتين رئيستين هما :

الأولى : استعماله للحسن بمعنى الحكم على الحديث بالقبول ويدخل في ذلك :

١- إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح .

٢- إطلاقه الحسن على الحديث الحسن لذاته .

٣- إطلاقه الحسن على حديث الضعيف المحتمل في الفضائل لا

الأحكام .

الثانية : استعماله للحسن بمعنى حُسن المتن ولو كان السند ضعيفاً :

وبنحو هذا قال د . محمد عبد رب النبي فقد ذكر أن استعمال الحسن عند ابن عبد البر واسع جداً ، ولا يكاد يوجد له فيه ضابط محدد [١] ، ثم ذكر أنه يمكن حصر ذلك في خمس حالات هي :

١- إطلاق الحسن وإرادة الصحيح .

٢- الجمع بين الحسن والصحة .

٣- إطلاق الحسن على ما كان في غير الصحيحين .

٤- إطلاق الحسن وإرادة المعنى اللغوي .

٥- تحسينه لحديث المختلف فيه [٢] .

إلا أنني لا أوافقه على هذا التقسيم حيث يُعاب عليه التداخل في الحالة الأولى والثانية إذ كلتاهما تدل على أن ابن عبد البر يطلق الحسن على الحديث الصحيح ، فلا داعي لجعلهما في فرعين مع إمكانية جعلهما فرعاً واحداً ، لا سيما وأن المؤلف لم يبين ما يدل على وجود أي فروق بينهما

---

(١) منهج الحافظ ابن عبد البر في الجرح والتعديل من خلال كتابه التمهيد - رسالة دكتوراه - (ص٢٢٦) .

(٢) المرجع السابق (ص٢٢٧-٢٣٢) .

اللهم إلا أن يكون راعى صيغة الاستعمال ، وهذا في حد ذاته لا يصلح أن يكون عمدة في التفريق إلا في حالة كون التقسيم كله بُني على مراعاة ذلك، فحينذاك لا اعتراض .

ومما يُعاب عليه أيضاً أن صياغة الحالة الثالثة غير جيدة إذ لا تؤدي معنى محدداً للقارئ ، فيمكن أن يُفهم منها أن ابن عبد البر يعد كل حديث خارج الصحيحين حسناً! ، وهذا غير صحيح بل ومن المؤكد أن المؤلف لم يرد هذا المعنى ، ويظهر لكل من تسنى له دراسة تحسينات ابن عبد البر أنه لا يجعل سبب تحسين بعض الأحاديث فقط لكونها أُخرجت خارج الصحيحين ، والشواهد التي ساقها المؤلف إنما تدل على أن ابن عبد البر حَسَّن أسانيد في كتابي سنن أبي داود وسنن النسائي ، وليس فيها ما يدل على أن سبب تحسينه لتلك الأحاديث أن أبا داود والنسائي أخرجاها !! ، وسيأتي معنا خلال استعراض النصوص أن ابن عبد البر حَسَّن أحاديث في الصحيحين أو أحدهما ، كما أنه من الواضح لكل من قرأ كتبه أنه يصحح أحاديث ليست في الصحيحين ، فكيف يقال بعد ذلك إن الحالة الثالثة هي إطلاق ابن عبد البر الحسن على ما كان في غير الصحيحين ؟! بل ما هو المعنى المحدد أو الفائدة المنضبطة التي تدل عليها هذه الجملة ؟! ، ولهذا أرى أن من الأولى بالمؤلف حذف هذه الحالة ، أو إعادة صياغتها بما يدل

على مقصوده منها .

وبعد النقد السابق نجد أن الحالات الخمس ترجع في حقيقة الأمر إلى ثلاث حالات :

الأولى : إطلاق الحسن على الحديث الصحيح .

الثانية : إطلاق الحسن على حديث المختلف فيه (والشواهد التي ذكرها د . محمد عبد رب النبي تدخل في الحسن لذاته) .

الثالثة : إطلاق الحسن وإرادة المعنى اللغوي .

وكل الأمثلة التي ذكرها د . محمد عبد رب النبي من الممكن إرجاعها إلى واحدة من هذه الحالات ، وقد فاتته بعض النصوص التي تدل على تحسين ابن عبد البر لبعض أحاديث من كان محتمل الضعف إذا روى في الفضائل لا الأحكام وسيأتي ذكرها إن شاء الله .

أولاً : استعماله الحسن بمعنى الحكم على الحديث بالقبول :

١ - إطلاقه الحسن على الحديث الصحيح :

كثيرة هي النصوص التي أطلق فيها ابن عبد البر الحسن على الأحاديث الصحيحة عنده فمن ذلك :

قوله : « حديث مالك عن نافع عن ابن عمر عن بلال « أن رسول الله ﷺ جعل بينه وبين الجدار في الكعبة ثلاثة أذرع » ، أصح من حديث سهل ابن سعد من جهة الإسناد ، وكلاهما حسن »[١] .

فهو يرى أن حديث بلال الذي رواه مالك أصح من حديث سهل مع أن الشيخين قد أخرجا حديثه في صحيحيهما[٢] ، ولم يخرجا حديث مالك وإنما أخرج البخاري من طريق موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر نحوه[٣] ، فمع أن حديث سهل متفق عليه إلا أن ابن عبد البر أطلق عليه الحسن ، وبمثل هذا قال في حديث بلال ورأى أن إسناده أصح ، فهذا نص صريح في أن ابن عبد البر لا يمانع من وصف أصح الأحاديث بالحُسن .

---

(١) التمهيد (٤/ ١٩٧) .

(٢) صحيح البخاري (٤٩٦) وصحيح مسلم (٥٠٨) .

(٣) صحيح البخاري (٥٠٦) .

وفي نص آخر يقول : « وعند شعبة وغيره في هذا الباب أيضاً حديث عروة بن أبي الجعد البارقي . . . وهو حديث حسن ، ولشعبة فيه إسنادان أصحهما . . . » [١] فساقه عن شعبة عن حصين وعبد الله بن أبي السفر أنهما سمعا الشعبي يحدث عن عروة بن أبي الجعد مرفوعاً : « الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة » ، والسند الثاني ساقه عن شعبة عن أبي إسحاق السبيعي عن العيزار بن حريث عن عروة بن أبي الجعد به .

السند الأول أخرجه البخاري عن شعبة به ، وكذلك مسلم ولكن عن حصين به فهو متفق عليه [٢] ، وأما الثاني فأخرجه مسلم [٣] ، فالسند الأول في غاية الصحة وقد وصفه بأنه حسن .

وفي نص آخر يقول : « في الحياء أحاديث مرفوعة حسان » [٤] ، ثم ساق حديث عمران بن حصين « الحياء خير كله » وهو في صحيح مسلم [٥] .

---

(١) التمهيد (١٤/ ٩٩) .

(٢) صحيح البخاري (٢٨٥٠) وصحيح مسلم (١٨٧٣) .

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٤٩٤) ورقم الحديث أيضاً (١٨٧٣) .

(٤) التمهيد (٩/ ٢٥٦) .

(٥) صحيح مسلم (٣٧) .

وقد قال أيضاً في حديث « لا تصلوا في أعطان الإبل » : « وقد روي هذا المعنى من حديث أبي هريرة ، والبراء ، وجابر بن سمرة ، وعبد الله ابن مغفل ، وكلها بأسانيد حسان ، وأكثرها تواتراً وأحسنها حديث البراء، وحديث عبد الله بن المغفل رواه نحو خمسة عشر رجلاً عن الحسن ، وسماع الحسن من عبد الله بن مغفل صحيح »[١] .

حديث البراء بن عازب صححه الإمام أحمد بن حنبل والإمام إسحاق ابن راهويه[٢] ، وكذلك ابن خزيمة[٣] وابن حبان[٤] ، وقال ابن خزيمة بعد أن أخرجه : « ولم نر خلافاً بين علماء أهل الحديث أن هذا الخبر أيضاً صحيح من جهة النقل لعدالة ناقليه »[٥] .

وأما حديث عبد الله بن المغفل فقد صححه ابن حبان[٦]، ومغلطاي[٧] وظاهر كلام ابن عبد البر هنا أنه يراه صحيحاً؛ لأنه صحح سماع الحسن

---

(١) التمهيد (٢٢/ ٣٣٣) .

(٢) نقل ذلك عنهما البيهقي في سننه الكبرى (١/ ١٥٩) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣٢) .

(٤) صحيح ابن حبان (٣/ ٤١٠) .

(٥) صحيح ابن خزيمة (٤/ ٢٢) .

(٦) صحيح ابن حبان (٤/ ٦٠١) .

(٧) فيض القدير للمناوي (٤/ ٢٠٠) .

من ابن مغفل ، وهذا دليل على تصحيحه للحديث؛ لأنه نص قبل ذلك على أن خمسة عشر رجلاً رووه عن الحسن .

وأما حديث جابر بن سمرة فهو في صحيح مسلم [١] ، وقد صححه أحمد وإسحاق [٢] وابن خزيمة [٣] وغيرهم . وكذلك حديث أبي هريرة صححه الترمذي [٤] وابن حبان [٥] وغيرهما .

فهذه أحاديث صحيحة عند أهل العلم بالحديث وقد وصفها ابن عبد البر بالحُسْن ، ومن خلال كلامه عن حديثي البراء وابن المغفل يتراءى لنا أنه يصححها .

والنصوص الدالة على تحسين ابن عبد البر للأحاديث الصحيحة عنده كثيرة جداً ولعل فيما ذكرته كفاية إن شاء الله [٦] .

---

(١) صحيح مسلم (٣٦٠) .

(٢) السنن الكبرى للبيهقي (١/ ١٥٩) .

(٣) صحيح ابن خزيمة (٣١) .

(٤) الجامع للترمذي (٣٤٩) .

(٥) صحيح ابن حبان (٤/ ٢٢٥) .

(٦) للمزيد انظر : التمهيد (٥/ ٢٢٤) فقد حسن حديثاً ثم وثق رجاله ، و(١٤/ ٣٥٨) حسن حديثاً وقال : « تلزم به الحجة» ، و(١٦/ ١٨٩) حسن حديثاً ووثق راويه وأطراه في موضع آخر (١٣/ ٧) ، وانظر : الاستذكار (١/ ١٧٩) حسن حديثاً وبين في التمهيد (١٦/ ٢٩٥) أنه =

ويوضح ذلك بجلاء أنه كثيراً ما يقرن بين الحسن والصحة والثبوت ، مثل قوله : « والأسانيد في ذلك متواترة حسان ثابتة » (١) ، وقوله : « وسائر الطرق في هذا الحديث كلها حسان عن النبي ﷺ » (٢) وثم قال عن بعضها : « هي ثابتة » ، كما قال في عدد جم من الأحاديث : « حسن صحيح » (٣) .

٢ - إطلاقه الحسن على الحديث الحسن لذاته :

قال ابن عبد البر: « . . . وقد روي بمثل هذا المعنى حديث حسن . . . » ثم ساقه من طريق عبد الرحمن بن القاسم ، حدثنا نافع بن أبي نعيم ويزيد ابن عبد الملك بن المغيرة عن سعيد بن أبي سعيد - المقبري - عن أبي هريرة مرفوعاً : « من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب فقد وجب عليه الوضوء » ثم أورد بعده : « قال ابن السكن : هذا الحديث من أجود ما روي في هذا الباب لرواية ابن القاسم له عن نافع عن أبي نعيم ، وأما يزيد:

= صحيح ، وانظر الاستذكار ، أيضاً (٢٢/ ١٩٠) حسن حديثاً وهو صحيح متعدد الطرق عن الصحابي الذي يرويه .

(١) التمهيد (٢٤/ ٢٠) .

(٢) التمهيد (١٤/ ٣٣٩) .

(٣) لتمهيد(٣/ ١٦٥)(١٠/ ١٢٥)(٢١/ ١٦٢)والاستذكار(٧/ ٢٣٦)(٢١/ ١٠٦)(٢٧/ ٥٢).

فضعيف . قال أبو عمر - هو ابن عبد البر - : كان هذا الحديث لا يُعرف إلا ليزيد بن عبد الملك النوفلي هذا ، وهو مجتمع على ضعفه ، حتى رواه عبد الرحمن بن القاسم - صاحب مالك - عن نافع بن أبي نعيم القارئ ، وهو إسناد صالح إن شاء الله ، وقد أثنى ابن معين على عبد الرحمن بن القاسم في حديثه ووثقه ، وكان النسائي يثني عليه أيضاً في نقله عن مالك لحديثه ، ولا أعلمهم يختلفون في ثقته »[١] .

الملاحظ في هذا النص أن ابن عبد البر وصف هذا الحديث بوصفين أولاً بأنه حسن ثم بأنه (إسناد صالح إن شاء الله) وهذا يدل على أنه يرى هذا الحديث في مرتبة الوسطية ، وذلك لأن نافع بن أبي نعيم وثقه ابن معين وابن حبان ، وقال النسائي وابن عدي : ليس به بأس ، وقال أبو حاتم : صدوق صالح الحديث ، إلا أن الإمام أحمد قال : كان يؤخذ عنه القرآن وليس في الحديث بشيء ، ولذا قال الساجي : صدوق اختلف فيه أحمد ويحيى ، فقال أحمد : منكر الحديث . وقال يحيى : ثقة[٢] ، ولخص ابن حجر القول فيه بأنه صدوق ، ثبت في القراءة[٣] .

---

(١) التمهيد (١٧/ ١٩٥) .

(٢) انظر هذه الأقوال في : تهذيب الكمال (٢٩/ ٢٨٢) والتهذيب (١٠/ ٤٠٨) .

(٣) تقريب التهذيب (٧٠٧٧) .

فمثله يُحسن حديثه كما استقر عليه عمل المحدثين المتأخرين فيمن قيل فيه صدوق ، ولعل هذا هو مراد ابن عبد البر من تحسينه ، فقد قال في الاستذكار بعد أن أخرج حديثه : « إلا أن أحمد بن حنبل كان لا يرضى نافع بن أبي نعيم القاريء ، وخالفه ابن معين فيه ، فقال : هو ثقة ، وقال أحمد بن حنبل : هو ضعيف منكر الحديث ، وروى سحنون هذا الحديث عن ابن القاسم فلم يذكر فيه نافع بن أبي نعيم » (١) ، يشير بذلك إلى الخلاف في نافع فهو ليس بمتفق على توثيقه ، وإلى الخلاف في زيادة اسم نافع في السند .

وفي نص آخر يقول : « هـذا الحـديث لا أعلمه يتصل من وجه صحيح . . . وليس في هذا الباب من المسند الحسن الإسناد إلا حديث رواه وكيع عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس أن رجلاً جاء مسلماً على عهد رسول الله ﷺ ثم جاءت امرأته مسلمة بعده . . . » (٢) .

وهذا السند فيه سماك ، وقد قال ابن عبد البر في شأنه : « وسماك ثقة عند قوم ، مضعف عند آخرين ، كان ابن المبارك يقول : سماك بن حرب

---

(١) الاستذكار (٣/ ٣٢) .

(٢) التمهيد (١٢/ ١٩) .

ضعيف الحديث ، وكان مذهب علي - بن المديني - فيه نحو هذا »[١] .

ومن تأمل كلام ابن عبد البر هنا وضح له أنه عنى بتحسينه للحديث انحطاطه عن درجة الصحيح ، فقد ابتدأ كلامه بقوله : « لا أعلمه يتصل من وجه صحيح » ثم بعد ذلك قال : « ليس في هذا الباب من المسند الحسن الإسناد » ، أي مما يُقبل ويُحتمل وإن لم يكن صحيحاً ، ويؤكد هذا الفهم ما ذكرته من كلامه عن سماك وأنه مختلف فيه .

وفي نص آخر يقول في حديث يرويه عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن : « وإسناد ربيعة فيه صالح حسن »[٢] .

والدراوردي ، قال ابن عبد البر فيه : « صدوق ، ولكن حفظه ليس بالجيد عندهم »[٣] ، وفي موضع آخر قال في حديث يرويه عن سهيل بن أبي صالح : « إسناد صالح لكنه لا تقوم الحجة به »[٤] ، وهذا مما يؤكد أن تحسينه للحديث يشابه من حيث المقصد الحسن لذاته عند المتأخرين .

---

(١) التمهيد (١٦/ ١٤) .

(٢) التمهيد (٣/ ٢٣٨) ولم يذكر عنه شيئاً في الاستذكار (٩/ ٥٥) بل أحال على التمهيد .

(٣) التمهيد (٥/ ٢٤) .

(٤) المصدر السابق (١٢/ ٣٥) ولكنه في الاستذكار (٢٧/ ٢٨١) خالف قوله السابق فقال : « وحديث الدراوردي عن سهيل أيضاً صحيح » .

وقال في حديثٍ آخر من رواية شريك بن عبد الله النخعي : « وهذا حديث حسن ، وفيه عن ابن عمر من قوله : « فإن ذلك يحزنه » ، ما ليس في غيره عنه » [١] ، يعني أن الحديث محفوظ عن ابن عمر من عدة أوجه إلا أنه ليس فيه هذه الزيادة إلا من طريق شريك كما يفهم من كلامه في مواضع أخرى [٢] ، وهذه اللفظة ثبتت من طرق أخرى ولكن عند غير ابن عمر رضي الله عنهما [٣] .

ومن المستفيض عند المحدثين أن شريكاً سيئ الحفظ مع كونه صدوقاً ، وهو كما قال الحافظ ابن حجر : « صدوق يخطئ كثيراً ، تغيَّر حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة » [٤] .

ويظهر أن ابن عبد البر حَسَّن هذه الزيادة مع أنها لم تذكر في مرويات الأثبات الذين هم أوثق من شريك وأضبط ، لأنها - كما أشار هو إلى ذلك - قد ثبتت في حديث ابن مسعود وهو مرفوع أيضاً ، كما أنها علة النهي عن تناجي الاثنين دون الثالث وهو موضوع الحديث ، يضاف إلى ذلك أن

---

(١) الاستذكار (٢٧/ ٣٤٧) .

(٢) انظر : الاستذكار (٢٧/ ٣٤٤) والتمهيد (١٥/ ٢٩٢) .

(٣) انظر: تهذيب الكمال (١٢/ ٤٦٧-٤٧٥) .

(٤) التقريب (٢٧٨٧) .

شريكاً روى الحديث عن منصور عن أبي حازم عن ابن عمر ، ولم يشاركه أحد من الثقات في هذا الطريق مما يضعف معارضة زيادته بترك الآخرين لها بعدم ذكرها .

ومن نصوص ابن عبد البر التي من الممكن أن تندرج تحت تحسيناته التي أطلقها على مرويات المتوسطين عنده لولا أنه اختلف كلامه في شأن ذلك النص ، قولـه : « وهذا حديث حسن إلا أن جابراً الجعفي ، يتكلمون فيه ، وأجمعوا على أنه يكتب حديثه ، واختلفوا في الاحتجاج به ، فكان يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي لا يحدثان عنه ، وكان أحمد بن حنبل ويحيى بن معين يضعفانه ، وكان شعبة ابن الحجاج وسفيان الثوري يشهدان له بالحفظ والإتقان ، وكان وكيع وزهير بن معاوية يوثقانه ، ويثنيان عليه ، قـال وكيع : مهما شككتم فلا تشكوا أن جـابراً الجعفي ثقة »[1] .

فظاهر هذا الكلام أنه حَسَّن حديث جابر الجعفي للاختلاف في الاحتجاج به ، ولكني وجدته في كتابه التمهيد لم يحسن هذا الحديث بل قال فيه : « وليس هذا الحديث حجة من أجل جابر الجعفي ، وإنما ذكرناه

(١) الاستذكار (٢٤/٢٨) .

ليُعرف »[١] ، وهذا هو الأولى في حقه لاسيما وأن جابراً انفرد بذكر شيء في الحديث يخالف فيه ما رواه الثقات الأثبات في قصة رجم رسول الله ﷺ لماعز ، إذ قال : إن رسول الله ﷺ حبس ماعزاً بعد أن أقر أربع مرات بأنه زنى ثم سأل عنه فذكروا خيراً ، فأمر به فرُجِم ، ومن تأمل قصة ماعز كما رواها الثقات يعلم يقيناً أن هذا لم يقع ، بل يخالف ظاهر ما رووه من أنه عليه الصلاة والسلام أمر به فرُجم بعد أن أقر بزناه وثبت أنه لم يكن مجنوناً ولا مخموراً[٢] .

وعلى أية حال هناك نصوص غير ما تقدم يظهر منها بعد دراسة أسانيدها التي ذكرها ابن عبد البر أنها تدخل في حد الحسن لذاته[٣] .

٣- إطلاقه الحسن على حديث الضعيف المحتمل في الفضائل لا الأحكام :

قال بعد أن روى إسنادين في فضل السواك في أحدهما : إسماعيل بن أبي أويس ، وفي الآخر : محمد بن إسحاق : « هذا الإسنادان حسنان ، وإن لم

---

(١) التمهيد (٢٣/ ١٢٣) .

(٢) انظر : التمهيد (١٢/ ١٠٧-١٠٩) .

(٣) انظر : التمهيد (٥/ ٦١) ، (٢٣/ ٧٦) فقد وصف ثمانية أحاديث بأنها من الحسان ومعظمها من الحسن لذاته .

يكونا بالقويين ، فهي فضيلة لا حكم » [١] .

وقد قال في ابن أبي أويس : « ضعيف لا يحتج به » [٢] ، وأما راويه محمد بن إسحاق ففيها عنعنته وهو مشهور بالتدليس [٣] ، فهذان السندان ضعيفان عند ابن عبد البر كما هو ظاهر من كلامه ، ولكن لما كان متنهما في فضائل الأعمال أطلق عليهما الحُسن لذلك ، وهو رحمه الله ممن يرون أن أحاديث الفضائل لا يُتشدد فيها كأحاديث الأحكام [٤] .

وفي نص آخر وجدته يقول : « هذا حديث حسن غريب ، وبقية بن الوليد ليس بمتروك بل هو محتمل ، روى عنه جماعة من الجِلَّة ، وهو من علماء الشاميين ، ولكنه يروي عن الضعفاء ، وأما حديثه هذا ، فعن ثقات أهل بلده ، وأما إذا روى عن الضعفاء فليس بحجة فيما رواه ، وحديثه هذا إنما ذكرنا أنه حديث حسن [لأنه] لا يدفعه أصل ، وفيه ترغيب ، وليس فيه حكم » [٥] .

---

(١) التمهيد (١٨/ ٣٠١) .

(٢) المصدر السابق (٥/ ٣٩) .

(٣) طبقات المدلسين لابن حجر (ص١٣٢) وعده من الرابعة .

(٤) انظر مثلاً : التمهيد (١/ ١٢٧)(٦/ ٣٩)(٨/ ١٤٢) .

(٥) التمهيد (٢٤/ ٣٧٤) .

وقد ضعَّف بقية في عدد من المواضع [١] ، وقال مرة : « وقد اختلفوا في الاحتجاج بما ينفرد به بقية عن الثقة » [٢] .

وقد قال في الحديث السابق نفسه ولكن في كتابه الاستذكار : « هذا حديث حسن غريب وهو من حديث الشاميين ، رواته كلهم ثقات ، وبقية إذا روى عن الثقات فليس بحديثه بأس » [٣] .

وعلى أية حال فنصه السابق يبين بجلاء شروط تحسينه لحديث الراوي الضعيف وهي كما صرح بها :

١ - أن لا يكون متروكاً ، بحيث يعتبر ضعفه من النوع المحتمل .

٢ - أن لا يدفع ذلك الحديث أصل أي لا يتعارض مع ما هو ثابت من رواية الثقات أو ما أجمعت عليه الأمة .

٣- أن يكون ذلك الحديث في الفضائل لا الأحكام ، حيث يسوغ التساهل في الفضائل لخروجها عن حدود التكليف إلى الحث على المكارم والاستزادة من الخير .

---

(١) انظر : التمهيد (٤/ ٣٣٩) (١٠/ ٢٧٢)(١٨/ ١٢١) .

(٢) المصدر السابق (٢/ ٢٧٤) .

(٣) الاستذكار (١٠/ ٣٤٣) .

ثانياً : استعماله للحسن بمعنى حُسن المتن ولو كان السند ضعيفاً :

لم أجد أحداً من العلماء قبل ابن عبد البر أكثر من وصف الأحاديث بالحُسن بمعنى حُسن المتن بما فيه من ألفاظ وتراكيب ، أو لما فيه من زيادة مهمة كما فعل هو رحمه الله ، وهذا في حدود ما اطلعت عليه من مصنفات حتى الآن .

فقد قال في نصٍ : « وحديث عبد الله بن عمرو وأبي هريرة وعبد الله بن الحـارث بن جزء ، لا علة في شيء من أسانيدها ولا مقال ، ومتونها حسان »[(١)] ، ومتنها : « ويل للأعقاب من النار » واستحسنها لأن فيها أبلغ الرد على من قال بمسح الرجلين من بعض السلف وبعض المبتدعة كالرافضة ومن وافقهم من أهل الأهواء .

وقال أيضاً في حديث آخر : « وقد روي من حديث عمر بن الخطاب ، وهو صحيح حسنُ الألفاظ والسياقة »[(٢)] .

وقال أيضاً : « هذا حديث حسن في التفسير المرفوع ، صحيح من نقل أهل المدينة »[(٣)] .

---

(١) الاستذكار (٢/ ٤٧) وقوله : « متونها حسان » زيادة من بعض النسخ التي اعتمدها المحقق .

(٢) المصدر السابق (٢٦/ ٨٤-٨٥) .

(٣) التمهيد (٥/ ٥٩) .

والذي استحسنه أن الحديث تضمن تفسيراً مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ، والمروي في شأنها ما بين موقوف ومقطوع، فلما جاء تفسير الآية مرفوعاً في ذلك الخبر استحسن هذا الأمر، لأن المرفوع أقوى في تحديد المعنى ورفع الخلاف.

فهذه نصوص صحيحة عنده واستحسن متونها.

ومن النصوص التي استحسن متونها مع ضعف أسانيدها:

قوله: «هذا حديث حسن الألفاظ، ضعيف الإسناد»[١].

وقال في حديث معاذ المشهور في فضل العلم: «وهو حديث حسن جداً، ولكن ليس له إسناد قوي»[٢]، والسند موضوع، فيه موسى بن محمد البلقاوي، وعبد الرحيم بن زيد العمي، تركهما أهل العلم[٣].

وقال ابن عبد البر في كلٍ منهما أنه متروك، وقال في موسى: وضع حديثاً على مالك[٤].

وقد فسَّر العراقي قول ابن عبد البر بأنه أراد حُسن اللفظ لا المعنى

---

(١) المصدر السابق (٢٤/ ٤٣٧).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١/ ٢٣٩) ط الزهيري.

(٣) انظر: الميزان (٤/ ٢١٩) و (٢/ ٦٠٥).

(٤) انظر التمهيد (٥/ ٢٩٨-٢٩٩) و (٢٠/ ٢٥٩).

الاصطلاحي [١] .

وقال في حديث آخر : « حديث غريب من حديث مالك ، وهو حديث حسن ، ولكنه منكر عندهم عن مالك ولا يصح عنه ، ولا له أصل في حديثه » [٢] .

وفي السند أحمد بن داود الحراني : كذاب [٣] ، فأراد بالحسن هنا حُسن المتن لا السند ؛ لأنه وضح أنه لا يصح لنكارته .

وقال في حديث آخر : « وهذا لا يرويه عن مالك من يوثق به ، ولا هو معروف من حديثه ، وهو حديث حسن تُرجى بركته إن شاء الله » [٤] .

والمتن يتضمن ثواباً عظيماً لمن قال : لا إله إلا الله ، مئة مرة في اليوم ، فلذا استحسنه وإلا فقد صرح بأن سنده لا يعتد به .

وقال في ترجمة سعيد بن زيد رضي الله عنه : « وكان إسلامه قديماً قبل عمر ، وكان إسلام عمر عنده في بيته؛ لأنه كان زوج أخته فاطمة بنت

---

(١) التقييد والإيضاح (ص٦٠) .

(٢) التمهيد (٢١/ ٢١) .

(٣) لسان الميزان (١/ ١٦٨) .

(٤) التمهيد (٦/ ٥٥) .

الخطاب ، وخبرهما في ذلك خبر حسن »[١] .

وفي ترجمة فاطمة بنت الخطاب قال : « وخبرها في إسلام عمر عجيب »[٢] ، والخبر الذي يعنيه ابن عبد البر ضعيف[٣] من حيث الإسناد ، والظاهر أنه حسنه لمتنه المتضمن سياق قصة إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وعلى أية حال فإن المتتبع لتحسينات ابن عبد البر يجد بجلاء أن الرجل أكثر من إطلاق الحسن بقصد حُسن المتن لا السند[٤] ، ولعل في ذلك بعض اللوم عليه رحمه الله تعالى؛ إذ أطلق الحسن في حق أحاديث موضوعة وشديدة الضعف ، ولعل بعض من لا يحسن فهم مصطلحات المحدثين يقع في المحظور ، ويظن أن ابن عبد البر يقوي تلك الأحاديث فيأخذ بها ثقة منه في علم هذا الإمام الفحل - رحمه الله - ، والأولى بالمعاصرين عدم

---

(١) الاستيعاب (٢/ ٢) .

(٢) المصدر السابق (٤/ ٣٨٣) .

(٣) انظر طرق قصة إسلام عمر في : تاريخ الإسلام للذهبي (١/ ١٧٤-١٧٥ ، ١٧٧-١٧٩) وقد ضعفها في الميزان (٣/ ٣٧٥) ، وفي فضائل الصحابة لأحمد طريق آخر (١/ ٢٨٥-٢٨٦) ضعفه فضيلة المحقق وبين الروايتين اختلافات .

(٤) للمزيد انظر : التمهيد (٢٤/ ١٠٦) استحسن حديثاً صحيحاً لأن في متنه ما يرفع إشكالاً ، والاستذكار (٢٦/ ١٥٦) والدرر في اختصار المغازي (ص١٤٠) .

تقليد ابن عبد البر في ذلك لما فيه من الإيهام على كثير من العامة ممن ليس لهم معرفة بمعاني الاصطلاحات الحديثية .

ويظهر مما تقدم مدى تنوع استعمالات ابن عبد البر لمصطلح (الحسن) مما يؤكد أن هذا المصطلح استمر إلى زمن ابن عبد البر لا يعرف التقييد الذي حاول الترمذي أن يُدخله عليه ، مع العلم أن ابن عبد البر قد اطلع على جامع الترمذي بدلالة أنه نُقل عنه قوله : « ثلاثة كتب مختصرة في معناها أوثرها وأفضلها : مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن ، والأحكام في القرآن لابن بكير ، ومختصر ابن عبد الحكم »[1] .

ولم أجد ابن عبد البر في نصٍ صريح يطلق الحسن ويريد به الحسن لغيره.

إلا أن د . محمد عبد رب النبي ذهب إلى أن ابن عبد البر استعمل الحسن بالنظر إلى مجموع الطرق فقال : « وقد يحكم ابن عبد البر على مجموعة طرق بالحسن ، ويكون فيها المختلف فيه والضعيف والمقبول والمجهول ، فيكون تحسينه حينئذٍ من منطلق الهيئة الاجتماعية لطرق الحديث »[2] .

---

(١) فهرست ابن خير الإشبيلي (ص١٢١) .

(٢) منهج الإمام ابن عبد البر (ص٢٣٤) .

ثم عزى في الهامش إلى موضعين في كتاب التمهيد [١] ، فلما رجعت إليهما وجدت أولهما يقول فيه ابن عبد البر : « وقد روينا عن النبي ﷺ أنه صلى على قبر من ثلاثة أوجه سوى هذه الستة الأوجه المذكورة وكلها حِسان » [٢] .

والأخبار في ذلك صحيحة بدون ريب بل تصل لحد التواتر، ولهذا قال قبل النص السابق : « وروي من وجوه كثيرة عن النبي ﷺ كلها ثابتة » [٣] يعني حديث صلاته عليه الصلاة والسلام على القبر.

والنص الثاني يقول فيه : « وقد روي عن النبي - عليه الصلاة والسلام - أنه كبر في العيدين سبعاً في الأولى ، وخمساً في الثانية من طرق كثيرة حِسان » [٤] .

وساق أحاديث صحح بعضها بعضُ أهل العلم ، والبعض الآخر في أسانيدها بعض الضعفاء ، فيكون إطلاق الحسن هنا ليس على الهيئة المجموعة ولكن لأن أحاديث أولئك الضعفاء ليست منكرة بل هي موافقة

---

(١) هما (٦/ ٢٧١) ، (١٦/ ٣٨) .

(٢) التمهيد (٦/ ٢٧١) .

(٣) المصدر السابق (٦/ ٢٥٤) .

(٤) المصدر السابق (٨٦/ ٣٨) والاستذكار (٧/ ٤٩) .

لما روي من طرق صحيحة ، فمثلها يقال عليها : « حسن في الشواهد والمتابعات » ، ولعل هذا هو مراد ابن عبد البر ، ولا سيما وأن حديث عمرو بن شعيب الذي ذكره في أول ما ذكر صححه كبار الأئمة كأحمد بن حنبل وعلي بن المديني والبخاري وغيرهم [١] ، كما أن حديث أبي هريرة الموقوف عليه بسند صحيح في ذلك ، يرى ابن عبد البر أن له حكم الرفع لأن مثله لا يكون رأياً بل لابد أن يكون توقيفاً [٢] ، فالأحاديث الأخرى مع ضعفها حَسَّنها باعتبار أنها تشهد لما صح في الباب .

والمراد هنا أن الحسن لغيره أو الحكم بالحسن للهيئة المجموعة لا يصح الاستدلال عليه إلا بأحاديث كلها ضعيفة ، وهذا ما لم يتوافر في المثالين السابقين اللذين أشار د . محمد عبد رب النبي إلى أنهما يفيدان ذلك ، وفرق بين أن يتقوى الضعيف لأن حديثاً ضعيفاً آخر يشهد له ، وبين أن يتقوى الضعيف لأن معناه موجود في حديث صحيح آخر هو ثابت من قبل ذلك الضعيف ، ففي الحالة الأولى الضعيف لم يثبت معناه إلا بعد وجود شاهد مثله في الضعف ، مما يعني أن اجتماع الضعيفين يُحدِث ويُولِّد الاحتجاج بالحديث بعد أن كان غير موجود ، بخلاف الحالة الأخرى ، فالاحتجاج

(١) انظر : التلخيص الحبير (٢/ ٨٤) .

(٢) التمهيد (١٦/ ٣٧) والاستذكار (٧/ ٤٩) .

ثابت ، ولكن يستفاد من الضعيف في زيادة تأكيد وإقرار لما هو مستقر أصلاً ، فالحالة الأولى تُؤسس ، والثانية تؤكد ، فالفرق بينهما واضح إن شاء الله .

٦- **الإمام أبو الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي** (ت٦٢٨هـ) .

وهو من علماء الحديث الذين لهم إسهامات مهمة جداً في تعريف الحديث الحسن ، حتى إنه صنف في ذلك رسالة أسماها : « تفسير قول المحدثين في الحديث إنه حسن » [1] ، وقد أكثر من الحكم على الأحاديث بالحسن في كتابه الفذ (بيان الوهم والإيهام) والحديث عن الحسن عند ابن القطان لا يقتصر على هذا المبحث فقط ، فسيأتي ذكره في الباب الثالث عند الكلام على حديث المختلف فيه ، وفي الباب الرابع أيضاً عند الكلام عن الاحتجاج بالضعيف المعتضد (الحسن لغيره) .

وبخلاف الأئمة الذين سبق دراستهم فإن ابن القطان قد حَدَّد مقصوده من الحسن تحديداً دقيقاً ، ولكن لم يخلو الأمر من إشكال سنأتي على ذكره

---

(١) ذكرها ابن عبد الملك المراكشي في الذيل والتكملة (٨/ ١٦٨) ، كما ذكر ذلك الشيخ إبراهيم ابن الصديق في كتابه علم علل الحديث (١/ ٢٩٦) (١/ ٢٩٦) ، ود . الحسين آيت سعيد في مقدمة تحقيقه لكتاب بيان الوهم والإيهام (١/ ١٥٢) ، ولم أجد أي معلومات تدل على وجودها .

بعد أن نذكر تعريف ابن القطان للحديث الحسن .

فقد عرَّف الحديث الحسن بقوله : « ونعني بالحسن ما له من الحديث منزلة بين منزلتي الصحيح والضعيف ، ويكون الحديث حسناً هكذا :

إما بأن يكون أحد رواته مختلفاً فيه ، وثقه قوم وضعفه آخرون ، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً ، فإنه إن كان مفسراً ، قُدِّم على توثيق من وثقه ، فصار به الحديث ضعيفاً .

وإما بأن يكون أحد رواته : إما مستوراً ، وإما مجهول الحال .

ولنبين هذين القسمين :

فأما المستور فهو : من لم تثبت عدالته لدينا ممن روى عنه اثنان فأكثر ، فإن هذا يختلف في قبول روايته من لا يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له .

فطائفة منهم يقبلون روايته ، وهؤلاء هم الذين لا يبتغون على الإسلام مزيداً في حق الشاهد والراوي ، بل يقنعون بمجرد الإسلام ، مع السلامة عن فسق ظاهر ، ويتحقق إسلامه برواية عدلين عنه ، إذ لم يُعهد أحد ممن يتدين يَروي الدين إلا عن مسلم .

وطائفة يردون روايته ، وهؤلاء هم الذين يبتغون وراء الإسلام مزيداً ، وهو عدالة الشاهد أو الراوي ، وهذا كله بناء على أن رواية الراوي عن

الراوي ليست تعديلاً له ، فأما من رآها تعديلاً له فإنه يكون بقبول روايته أحرى وأولى ، ما لم يثبت جرحه .

والحق في هذا أنه لا تقبل روايته ، ولو روى عنه جماعة ، ما لم تثبت عدالته ، ومن يُذكر في كتب الرجال برواية أكثر من واحد عنه ، مهملاً من الجرح والتعديل ، فهو غير معروف الحال عند ذاكره بذلك ، وربما وقع التصريح بذلك في بعضهم . . . فهذا قسم المساتير .

فأما قسم مجهولي الأحوال : فإنهم قوم إنما روى عن كل واحد منهم واحد ، لا يعلم روى عنه غيره ، فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له ، كالعمل بروايته ، فأما من لا يرى رواية الراوي عن الراوي تعديلاً له ، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تُعلم عدالة أحدهم ، فإنه إذا علمت عدالته ، لم يضره أن لا يروي عنه إلا واحد ، فأما إذا لم تعلم عدالته ، وهو لم يرو عنه إلا واحد ، فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً ، ولا من لا يبتغيه .

وقد عمل أبو محمد - يعني عبد الحق الإشبيلي - في هذا بالصواب : من رد روايتهم وقبول رواية من عُلمت عدالته منهم . . . »[1] .

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣-٢٠) .

وهذا التعريف للحديث الحسن أثار عدة إشكالات لدى الدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري الذي كتب حول ابن القطان أطروحته لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من دار الحديث الحسنية في المغرب بعنوان : « علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لأبي الحسن ابن القطان الفاسي » .

فقد قال : « أما الحسن الذي عرفه هو ، واعتبره واسطة بين الصحيح والضعيف ، فتصرفه إزاءه غامض ومتناقض وغير واضح ، وربما كان من أعوص مسائل كتابه »[1] ، « ولعل أعقد ما يمكن أن يصادف الباحث في كتابه هو تصرفه في الحديث الحسن . . . فتعريفه له قد باين سائر التعاريف المعروفة في كتب المصطلح ، وحَده عنده لا ينطبق لا على الحسن لذاته ، ولا على الحسن لغيره . . . بل قد يكون الحسن عنده نوعاً رابعاً من أقسام الحديث ، يضاف إلى الصحيح والحسن المعروف بقسميه عند الجمهور والضعيف ، كما أن موقفه من الاحتجاج بالحسن غير واضح ، فالغالب على تصرفه مخالفة الجمهور في الاحتجاج بالحسن ، وأحياناً يجعله قسيماً للضعيف مما يفهم منه أنه يلحقه بالصحيح في الاحتجاج »[2] .

---

(١) علم علل الحديث (٢/ ٣٩٤) .

(٢) علم علل الحديث (٢/ ٣٧٦-٣٧٧) .

وملخص ما ذكره د . إبراهيم بن الصديق من إشكالات ترجع إلى أمرين :

الأول : تعريف الحسن عند ابن القطان هل يندرج تحت أحد نوعي الحسن أم أنه قسم رابع مستقل ؟

والثاني : هل الحسن حجة مطلقاً عند ابن القطان أم أن هناك تفصيلاً ينفرد به ابن القطان حول هذه المسألة ؟

ووجه الإشكال في الأمر الأول : أن تعريف ابن القطان للحسن لا ينسجم مع الحسن لذاته ولا مع الحسن لغيره ، فهو فيما يظهر من كتابه لا يقول بتقوية الضعيف إذا تعددت طرقه كما أكد ذلك د . إبراهيم بن الصديق [١] ، ود . الحسين آيت سعيد [٢] وكلاهما قد درسا كتاب بيان الوهم والإيهام دراسة مطولة ، وسيأتي تفصيل مهم لهذا الموضوع في الباب الرابع إن شاء الله ، ومعنى هذا أن الحسن لغيره كما هو معروف عند المتأخرين لا يندرج في تعريف الحديث الحسن عند ابن القطان ، وقد نص هو - فيما سبق - على أن الحسن يطلق على حديث المستور ومجهول الحال ولكنه نص بعبارات صريحة أنه لا يقبل أحاديث هؤلاء الصنف ، فلو كان

---

(١) علم علل الحديث (٢/ ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٤٠٠) .

(٢) بيان الوهم والإيهام - قسم الدراسة - (١/ ٢٤٤) .

يقول بالحسن لغيره لذكر في كلامه - الآنف - استثناء يشير به إلى دور الشواهد والمتابعات في ترقية حديث المساتير والمجاهيل وتقويته ، ولكنه لم يفعل ذلك ، فعلم بذلك أن الحسن لغيره لا يدخل في تعريفه .

ويرى د . إبراهيم بن الصديق أن تعريف ابن القطان للحديث الحسن لا ينسجم مع تعريف المتأخرين للحسن لذاته ، لأنه - أي ابن القطان - : « قد اعتبر في تعريف الحسن عنصرين :

الأول : أن يكون راويه مستوراً أو مجهول الحال ، أي روى عنه اثنان فصاعداً ولم يعدل ، وقد رأينا أن الحسن لذاته عند الجمهور يجب أن يكون راويه ثقة مشهوراً أي معدلاً معروفاً ، مع خفة في الضبط ، فلا ينطبق هذا العنصر عند ابن القطان على الحسن لذاته عند الجمهور .

العنصر الثاني : أن يكون راويه مختلفاً فيه ، وثقه قوم ، وضعفه آخرون ، ولا يكون ما ضعف به جرحاً مفسراً ، وهذا بعينه هو ما يعتبر في راوي الصحيح عند الجمهور ، بل في رجال الصحيحين كما هو معروف ، فإنه ما من راوٍ اجتمع على توثيقه النقاد . . . فإن اختلف النقاد في الراوي المعدل وكان جرحه مجملاً فهذا هو راوي الصحيح ، وفي رجال (الصحيحين) من هذا الضرب المئات ، وإن كان الجرح مفسراً بما يقدح فهو راوي الضعيف ، فلم يبق مكان لراوي الحسن بين هذين ، فكلام ابن القطان لا

يتنزل - فيما يبدو - على راوي الحسن لذاته بحال من الأحوال »[١] .

ثم ينتهي د . إبراهيم إلى أن الحسن عند ابن القطان نوع خاص من أنواع الحديث ، اصطلح عليه مع نفسه وطبقه في كتابه ، كما اصطلح الترمذي على الحسن عنده وطبقه في كتابه[٢] ، ولهذا قد يكون الحسن عند ابن القطان نوعاً رابعاً من أقسام الحديث[٣] .

والذي لا شك فيه أن تعريف ابن القطان للحسن المتعلق بالراوي المختلف فيه فقط دون المساتير والمجاهيل لا ينطبق في ظاهر مفرداته مع تعريف المتأخرين للحسن لذاته الذي يتميز عن الصحيح في كون ضبط الراوي يخف عن ضبط الثقة ، ولكنه قريب منه جداً إلى درجة يصعب معها إيجاد فروق حقيقية بين التعريفين ، ويدل على هذا التقارب الشديد ما يلي :

١- أن جمعاً كبيراً من أئمة المحدثين المتأخرين[٤] يرون أن الراوي المختلف فيه يُحسن حديثه خاصة إذا لم يترجح جانب الموثقين أو المضعفين

---

(١) علم علل الحديث (٢/ ٣٨٧) .

(٢) علم علل الحديث (٢/ ٣٨٩) .

(٣) المرجع السابق (٢/ ٣٧٧) .

(٤) سيأتي على ذكر أسمائهم في الباب الثالث مع تفصيل للمسألة .

له ، وهذه المسألة سيأتي تفصيلها في الباب الثالث ، والمقصود هنا أن القائلين بتعريف الحسن لذاته من علماء هذا الشأن يأخذون بقاعدة ابن القطان في الراوي المختلف فيه بأن حديثه يكون حسناً لذاته ، مما يدل على عدم وجود فرق بين تعريف ابن القطان مع تعريف الحسن لذاته .

٢- أن حقيقة الراوي الذي يحسن حديثه لذاته عند المتأخرين أنه متوسط الحفظ فيكون حديثه وسطاً بين الصحيح والضعيف ، وعند التأمل في تعريف ابن القطان المتقدم ذكره سنجد أنه ينص صراحة على أن الحسن منزلة بين الصحيح والضعيف ، ويؤكد ذلك أن بعض الرواة الذين حَسَّن لهم ابن القطان لا تجده يذكر أنهم مختلف فيهم ، وإنما حَسَّن حديثهم لأن عبارات أئمة الجرح والتعديل فيهم تدل على وسطية ضبطهم، فمثلاً حسن حديثاً فيه : « المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث ابن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي ، مدني ، ليس به بأس ، قاله أبو حاتم ، وأبوه عبد الرحمن بن الحارث ، قال فيه ابن معين : صالح الحديث »[1] ، فهذان الرجلان لم يذكر أنهما مختلف فيهما وحسن حديثهما؛ لأن عبارات التعديل في حقهما تعد من المرتبة الوسطى ، والأليق بهذا

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٢٩٦-٢٩٧) .

الصنف الحكم على حديثهم بأنه حسن؛ لوجود الارتباط الواضح بين منزلة الحسن - كما هي عنده - ومنزلة هذين الرجلين من حيث منازل التعديل، فالجامع بينهما (منزلة الوسط) .

فالحديث الذي يحسنه ابن القطان بسبب الخلاف في راويه له نفس منزلة الحسن لذاته عند المتأخرين من حيث المنزلة، إلا أن هناك اختلافاً في بعض النصوص التطبيقية، فليس كل حديث حسن عند المتأخرين يكون حسناً عند ابن القطان وكذلك العكس ، فلابد من وجود خلافات في تفاصيل الحكم على الحديث الحسن، ومرد هذا الاختلاف إلى أن خفة الضبط التي هي سمة الحسن لذاته غير منضبطة بصورة دقيقة، ولذا تجد بعض الخلافات في التطبيق لدى المتأخرين في الحكم على الحديث بالحسن أو الضعف أحياناً كما صرح بذلك الذهبي [1] ، كما أن ابن القطان لم يحدد بدقة ما هو الجرح المفسر الذي يراه مضعفاً لحديث المختلف فيه، ولوجود هذه المنطقة من الغموض في تعريفي الحسن ، يكون من الوارد جداً وجود خلافات في بعض تفاصيل الحكم على الحديث بالحسن أو تضعيفه بين ابن القطان وجمهور المتأخرين الآخذين بتعريف الحسن لذاته .

---

(١) الموقظة (ص٢٨-٢٩) .

وبما تقدم أرى أننا إذا استثنينا الحسن المتعلق بالراوي المستور أو مجهول الحال الذي أدخله ابن القطان في تعريفه للحديث الحسن ، والذي صرح بعدم احتجاجه به ، يتبقى الحديث الحسن المتعلق بالراوي المختلف فيه ، وهو فيما أرى يُشبه جداً الحسن لذاته من حيث المعنى والمنزلة ، ولكنه مختلف بعض الشيء من حيث الاحتجاج به كما سأوضحه بعد قليل .

وأما ما ذهب إليه د . إبراهيم بن الصديق من أن الحسن عند ابن القطان نوع خاص به ، قد يكون قسماً رابعاً ، فلا أؤيده فيما ذهب إليه لما يلي :

١- لم ينص ابن القطان في تعريفه للحسن إلا على ثلاثة أقسام : الصحيح ، والحسن ، والضعيف ، فالادعاء بأن الحسن نوع خاص قد يكون قسماً رابعاً ، يفتقد لدليل من كلام ابن القطان نفسه .

٢- أن ابن القطان لم يكن يُعرِّف الحسن بالنسبة إليه ، وإنما عرف الحسن عند المحدثين مطلقاً بدلالة أنه ذكر فيما يدخل تحت مسمى الحسن حديث المستور ومجهول الحال وبيَّن بوضوح أن حديث هذا الصنف لا يقبل ، ويزيد الأمر وضوحاً أنني وجدته يقول في حديثٍ رواه راوٍ مختلف فيه : « والمحدثون يقولون في مثل هذا الحديث حسن »[1] ، كما أنه قال في

(١) النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لابن القطان (ص١٨٧) .

أحاديث يرويها سليمان بن موسى : « والمقصود الآن أن الأحاديث من روايته لا ينبغي أن تصحح على مصطلحهم إنما هي حِسان من أجله »[١] ، وقال في حديث : « وهو حديث في إسناده ثلاثة ، كل واحد منهم مختلف فيه ، بحيث يقال على الاصطلاح : الحديث من روايته حسن ، أي له حال بين حالي الصحيح والسقيم »[٢] ، وقال في حديث : « قال فيه الترمذي : حسن ، باعتبار اختلافهم في قبول روايات المساتير »[٣] ، وقد ذكر رجلاً بأنه من المساتير ثم قال : « والحق في الحديث بحسب الاصطلاح أنه حسن كما قال الترمذي »[٤] .

فالظاهر من هذه العبارات أن تعريفه للحسن مرتبط بما تحصل لديه من تتبع واستقراء لاستعمالات المحدثين قبله لهذا المصطلح ، ويؤكد هذا أنه يوجه انتقاداته لعبد الحق في هذه المسألة بما يظهر من كلامه أنه خرج عن اصطلاح المحدثين في تصرفه ، فمثلاً يقول : « وهو حديث لا ينبغي أن يقال فيه : صحيح ، بل حسن لأنه من رواية عمرو بن هاشم . . . وإن كان

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ٥٧٧) .

(٢) بيان الوهم والإيهام (١/ ٢٤٣) .

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٧) .

(٤) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٦١٦) .

قد وثقه ابن معين وغيره ، فإن البخاري قال : فيه نظر عن ابن إسحاق ، وضعفه مسلم مطلقاً . . . » [١] .

وفي موضع آخر قال : « وابن إسحاق إنما يقال لما يرويه حسن إذا لم يكن لما يرويه علةٌ غيره » [٢] ، فلو كان تعريفه للحسن ناتجاً عن رأي خاص به لما استقام له أن يوجه انتقادات كهذه لرجل أقدم منه ، وقد ذكر في عدة مواضع أنه لا يلزم عبد الحق إلا بما التزمه بنفسه ، فمن غير المعقول أن يكون تعريفه للحسن يرجع إلى رأي خاص لم يأخذ فيه بعمل المحدثين قبله!!

٣- ما ذكره د . إبراهيم من أن الحسن عند ابن القطان يخالف الحسن لذاته من حيث إن غالبية الرواة الموثقين مختلف فيهم والعمل على تصحيح حديثهم لا تحسينه ، وذلك أن الجرح المجمل في الراوي الثقة لا يخرجه عن حد الصحيح ، وأن الجرح المفسر في الراوي المختلف فيه يجعله في منزلة الضعيف ، فلم يبق مكاناً لراوي الحسن كما عرفه ابن القطان ، فيكون تعريفه بهذا نوعاً خاصاً لا يشابه الحسن لذاته بحال من الأحوال .

والذي أراه أن هذا الاستدلال فيه تكلف ظاهر ، فابن القطان يعرف

---

(١) بيان الوهم (٥/ ٥٠) .

(٢) بيان الوهم (٥/ ٥٢) .

الراوي الذي يحسن حديثه بأن يكون مختلفاً فيه بحيث يوثقه قوم ويضعفه آخرون ، بشرط أن لا يكون ما ضعف به مفسراً ، فإن كان كذلك قدِّم على توثيق من وثقه فصار به الحديث ضعيفاً .

فابن القطان كما يظهر من تصرفاته لم يجعل كل اختلاف في الراوي سبباً لتنزيله عن درجة الثقة الذي يُصحح حديثه إلى درجة من يحسن حديثه ، فقد قال مثلاً في سالم بن دينار : « وثقه ابن معين ، وقال أبو زرعة : لين ، ولا يبالى بقول أبي زرعة ، فإن العدول متفاوتون في الحفظ بعد تحصيل رتبة العدالة ، والحديث صحيح »[1] ، فلا عبرة بقول مضعف واحد في حق راوٍ وثقه جمع من كبار أئمة الجرح والتعديل ، ولم أر ابن القطان يقول في راوٍ حاله مثل هذه الحال حديثه حسن وليس بصحيح للاختلاف في راويه، وإنما يقول مثل ذلك في حق رواة خلاف الأئمة في شأنهم ظاهر بحيث يصدق عليهم قوله : « يوثقه قوم ، ويضعفه آخرون » ، والعبارة ظاهرة الدلالة على أنه لم يرد الثقات الذين عرفوا بالثقة واشتهروا بها وذكر في تراجمهم قول لقائل بتضعيفهم ، وهذا ظاهر جداً في كتابه أنه يصحح حديث الثقة إذا كان فيه تضعيف لا يبالى به ، كقوله : « ضعفوا إبراهيم

(١) النظر في أحكام النظر (ص٧٦) .

السكسكي فلم يأتوا بحجة ، وهو ثقة ، وقد أخرج له البخاري »[١]

وبما تقدم يتبين لنا أن مقصود ابن القطان من الراوي المختلف فيه لا يشتبه ولا يتداخل مع الراوي الثقة الذي يجرح بجرح مجمل لا يعتبر به في تنزيل مرتبته من الصحة إلى الحسن .

ويظهر لنا فيما تقدم أن الراوي المختلف فيه الذي يحسن ابن القطان حديثه شبيه بالراوي الذي يحكم له عند علماء المصطلح المتأخرين بأن حديثه حسن لذاته ، ولكن الخلاف في أن المتأخرين يحتجون مطلقاً بهذا النوع ، أما ابن القطان فللمسألة عنده وضع آخر كما سنناقشه في الإشكال الآتي .

الإشكال الثاني : حول حجية الحسن عند ابن القطان :

ووجه هذا الإشكال أن هناك نصوصاً يظهر منها التناقض والتعارض ، فبعض النصوص يدل على أن الحسن حجة عنده ، وبعضها تدل على عدم احتجاجه به .

وقد بين د . إبراهيم بن الصديق هذا الإشكال فقال : « والواقع أن كلام ابن القطان في الاحتجاج بالحسن متناقض . . . ومن نصوصه المتناقضة :

---

(١) بيان الوهم (٣/ ٣٠٦) .

أ - ما يبدو منه منع الاحتجاج .

١- تقدم أن تعريفه للحسن اشتمل على شقين أو عنصرين ، الأول : أن يكون أحد رواته مختلفاً فيه ، والثاني : أن يكون أحد رواته مستوراً أو مجهول الحال ، وقد تقدم في أصوله في المجهول ، أن مجهول الحال عنده هو مجهول العين الذي لم يرو عنه إلا واحد ولم يعدل ، فهو غير مقبول حتماً عنده ، وعند الجمهور . . . والمهم الآن هو أنه عَرَّف المستور الذي يكون حديثه حسناً فقال : « فأما المستور فهو من لم تثبت عدالته لدينا ممن قد روى عنه اثنان فأكثر . . . والحق في هذا هو أنه لا تقبل روايته ، ولو روى عنه جماعة ، ما لم تثبت عدالته » ، ويقول أيضاً في المساتير : « والحق أنهم لا يقبلون ما لم تثبت عدالة أحدهم ، وأنهم بمثابة المجاهيل الأحوال الذين لم يرو عن أحدهم إلا واحد » .

فهذا النص يعطي أن الحسن الذي يرويه المستور مردود وغير مقبول للعمل والاحتجاج؛ لأن المستور لا تقبل روايته ، وإذا لم تقبل روايته فلا يعمل بالحديث الذي رواه .

وأصرح من هذا النص في ترك الاحتجاج بالحسن ما قاله في خطبة كتابه: « وكنت قد شرعت في باب أذكر فيه ما ترك ذكره من الأحاديث الصحاح المفيدة أحكاماً لأفعال المكلفين ، لست أعني ما ترك من حسن

أو ضعيف ، فإن هذا قد اعترف هو بالعجز عنه ، وهو فوق ما ذكر ، بل من قسم الصحيح ، فرأيته أمراً يكثر ، وتتعذر الإحاطة به » .

فهذا النص صريح في أن الحسن لا يفيد أحكاماً لأفعال المكلفين ، وهو مثل الضعيف في ذلك وإنما الذي يفيدها هو الصحيح .

ب - ما يفيد الاحتجاج بالحسن .

قال في تصدير : « باب ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة ، أو مكملة أو متممة » :

« ونحن لم نتعرض لذكر ما تركه من الحديث في الأحكام التكليفية ، فإن هذا لو تتبع لم يصح لكثرته أن يكون باباً في كتاب ، بل كتاباً قائماً بنفسه ، وإنما المقصود في هذا الباب من الزيادات ما يكون تفسيراً لمجمل ، أو تتميماً لمعنى ناقص ، أو مكملاً على وجه ، وقد يكون ما نورده في هذا الباب زيادة في الحكم المقصود بيانه من راويه في ذلك الحديث ، وقد يكون من غيره ، ولم نذكر من ذلك إلا ما هو صحيح أو حسن ، فأما الضعيف فكثير لم نعرض له » .

فهذا يعطي أن الزيادة إذا كانت حسنة الإسناد تُضاف إلى الصحيح ، فتتمم الحكم التكليفي وتبينه وتفسره ، فيلتحق الحسن بالصحيح في العمل والاحتجاج ، وهو يعتبر أن الزيادة مستقلة ، وإذا قبلها مستقلة كان قد

قبل الاحتجاج بالحسن »[١] .

والذي يخلص إليه د . إبراهيم أن الحسن عند ابن القطان منزلة بين الصحيح والضعيف ، فلا يقبل ولا يرد بل يتوقف فيه [٢] ، ولم أجد له مستنداً في رأيه هذا من كلام ابن القطان نفسه ، والذي يظهر أنه وصل لهذه النتيجة من خلال مقارنته بين الترمذي وابن القطان في معنى الحسن عندهما ، فهو يقول أن الحسن عند ابن القطان : « هو الذي يقول فيه الترمذي « حسن غريب » أو « حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه » والحديث الذي يقول فيه الترمذي هكذا ، هو غير ما يقول فيه حسن فقط . . . والذي يظهر أن ابن القطان إما لم يقف على تعريف الترمذي لما يقول فيه حسن فقط ، أو وقف عليه ولم يلتفت لمسألة تعدد الطرق ، بل تتبع صنيعه فيما يقول فيه : « حسن غريب » فوجده كله من النوع المتوقف فيه ، كما أخذ بكلام أبي حاتم والبخاري وغيرهما ممن لم ير الاحتجاج بالحسن ، فكون من مجموع ذلك تعريفه للحسن عنده »[٣] .

---

(١) علم علل الحديث (٢/ ٣٩٥-٣٩٦) .

(٢) علم علل الحديث (٢/ ٣٩١) وانظر أيضاً : (٢/ ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤٠١) فقد نص في هذه المواضع على أن ابن القطان يقصد بتحسينه للحديث أنه متوقف عن الاحتجاج به .

(٣) علم علل الحديث (٢/ ٣٨٩-٣٩٠) .

هذا هو ما يراه د . إبراهيم بن الصديق في مسألة هل الحسن حجة عند ابن القطان أم لا ؟ وقد ذكرت كلامه بطولـه لأنني سأناقشه فيه لعدم موافقتي على معظمه ، **ولي عليه بعض المؤاخذات هي :**

أولاً : ما استدل به من نصوص على أن ابن القطان لا يحتج بالحسن ، لا تصلح للاستدلال بها على أن الحسن لا يحتج به مطلقاً عند ابن القطان ، فبالنسبة للنص الأول ، وضح ابن القطان أن الحسن يطلق على ثلاثة أصناف :

الصنف الأول : حديث المختلف فيه ، الذي يوثقه قوم ، ويضعفه قوم ، وليس فيه جرح مفسر .

الصنف الثاني : حديث المستور ، وهو الذي روى عنه اثنان فأكثر ولم تثبت عدالته .

الصنف الثالث : حديث مجهول الحال - حسب اصطلاحه - وهو الذي لم يرو عنه إلا واحد ولم تثبت عدالته .

وقد نص صراحة بأن حديث المستور غير مقبول ، فهو يقول في ذلك : « والحق في هـذا أنه لا تقبل روايته ، ولو روى عنه جماعة ما لم تثبت

عدالته . . . » [١] .

ثم نص بعد ذلك بأن حديث مجهول الحال غير مقبول أيضاً فقال : « فهؤلاء إنما يقبل رواية أحدهم من يرى رواية الراوي العدل عن الراوي تعديلاً له ، كالعمل بروايته ، فأما من لا يرى رواية الراوي تعديلاً له ، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصنف إلا أن تُعلم عدالة أحدهم ، فإنه إذا علمت عدالته ، لم يضره أن لا يروي عنه إلا واحد ، فأما إذا لم تعلم عدالته، وهو من لم يرو عنه إلا واحد ، فإنه لا يقبل روايته لا من يبتغي على الإسلام مزيداً ، ولا من لا يبتغيه ، وقد عمل أبو محمد في هذا بالصواب من رد رواياتهم وقبول رواية من علمت عدالته منهم . . . » [٢] .

فالصنفان الثاني والثالث مما يُطلق عليه اسم الحسن لا يحتج بهما ابن القطان ، فبقي الصنف الأول ، ولم يذكر أنه لا يحتج به بل سكت عن ذلك مع أن مقام الكلام وسياقه كان واحداً كما يظهر من النص الذي نقلته في تعريف الحسن عنده فيما سبق ، ومفهوم هذا السكوت أن الحديث الذي يحسنه ابن القطان لأن راويه مختلف فيه يكون في الأصل حجة عنده ، ولو لم يكن كذلك لصرح بعدم قبوله وبرده له كما فعل مع الصنفين الثاني

(١) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣) .

(٢) المرجع نفسه (٤/ ٢٠) .

والثالث ، وما دام لم يفعل ذلك مع أن المقام يقتضيه دل صنيعه على أنه يحتج به ، وكل من تأمل كلامه السابق في تعريف الحسن يخرج بالمعنى الآتي: أن الحسن عنده على قسمين :

١) حسن يحتج به ، وهو ما يرويه الراوي المختلف فيه .

٢) وحسن لا يحتج به ، وهو ما يرويه المستور ومجهول الحال .

فهذا النص يفهم منه تحديداً أن ابن القطان لا يحتج بالحديث الذي يُطلق عليه اسم الحسن إذا كان راويه مستوراً أو مجهول الحال ، وليس فيه أن الحسن ليس بحجة مطلقاً كما أوهم كلام د . إبراهيم بن الصديق ، ولو تمعن فيه لظهر له أن فيه دلالة على حجية الحسن الذي يكون راويه مختلفاً فيه ، وهذا ما لم يتنبه إليه أو يذكره!!

وأما بالنسبة للنص الثاني الذي نقله د . إبراهيم ، فهو كذلك لا يصلح للاستدلال به على عدم الاحتجاج بالحسن ؛ لأن النص كما يظهر لمن تأمله يدل على أن أحاديث الأحكام التي هي في درجة الحسن كثيرة يصعب حصرها ، ومما ينقض الاستدلال السابق أن ابن القطان قال في آخر كتابه وهو يتحدث في باب (ذكر أحاديث أغفل منها زيادات مفسرة أو مكملة أو متممة) : « ونحو هذا أكثر ، وقد أعرضنا عن تتبعه لكثرته ، كما أعرضنا عما ترك من الحديث الصحيح والحسن في أحكام أفعال

المكلفين »[1] .

وهذا السياق مماثل للسياق السابق ، ويدل هنا على احتجاجه بالحسن لأنه قرنه بالصحيح الذي يؤخذ منه أحكام أفعال المكلفين ، ومتى ما جمعت النصين سيتجلى لك بوضوح أن ما ذكره ابن القطان في خطبة كتابه يعد من المتشابه ، وأن هذا النص من المحكم؛ لأن فيه كلاماً صريحاً مباشراً على أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به .

كما يظهر من النص الذي استدل به د . إبراهيم بن الصديق على عدم احتجاج ابن القطان بالحديث الحسن ، أنه مُساق عن كثرة الأحاديث وليس عن قوتها أو درجة الاحتجاج بها ، ولهذا قلتُ إنه من المتشابه بعكس النص الذي ذكرته آنفاً ففيه دلالة صريحة مباشرة .

وبما تقدم يُعلم أن كلا النصين اللذين ساقهما د . إبراهيم لا تنهضان للاستدلال على أن الحسن غير محتج به مطلقاً عند ابن القطان .

ثانياً : ما خَلُصَ إليه د . إبراهيم من أن الحسن متوقف فيه عند ابن القطان ؛ أمرٌ لا يعضده شيء من كلام ابن القطان نفسه ، ثم إن كلامه الذي ساقه مستدلاً به على هذه النتيجة مبني على خطأين هما :

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٦٠٨) .

١- جزمه القاطع بأن الحسن الذي عرفه ابن القطان هو مماثل للحسن الغريب عند الترمذي ، ولم يوضح لنا على أي أساس علمي بنى هذا الاستنباط ؟! والجزم في مثل هذه القضايا يحتاج إلى نص صريح من كلام ابن القطان نفسه ، ولهذا تُعدُ الاستنباطات القاطعة التي لا تستند على نص صريح أو استدلال صحيح تعسفاً لا يُحتمل في مثل هذه المسائل؛ لأنه بمثابة القفز إلى النتائج من دون مقدمات مسلم بها .

وحتى الآن لا أدري من أين جاء د . إبراهيم بأن ابن القطان تتبع صنيع الترمذي فيما يقول فيه : حسن غريب فوجده كله من النوع المتوقف فيه ؟! وكل الذي ذكره أن ابن القطان يرى أن حسن و حسن غريب عند الترمذي لا فرق بينهما ، وهذا كلام صحيح ، فابن القطان - فيما أعلم - يعامل العبارتين معاملة واحدة على أنها مجرد تحسين للحديث ، ولكن موضع النزاع مع د . إبراهيم هو في قوله؛ إن ابن القطان متوقف في ذلك ، فهذا هو الذي نطالبه فيه بالدليل .

٢- جزمه بأن أبا حاتم والبخاري لا يحتجان بالحسن ، والاستدلال بذلك على أن ابن القطان تأثر بهما في عدم الاحتجاج به ، وهذا الكلام يفتقر للصحة ، والذي أوقعه في ذلك تقليده لما في كتب المصطلح من دون تحقق وبحث عن حقيقة هذا الزعم ، وحجتي في ذلك

أنني وجدت البخاري - كما هو معلوم مما مضى معنا في هذا البحث - يصحح عدداً لا بأس من الأحاديث التي يحسنها؛ بل وجدته ضم جملة مما حسنه في كتابه الجامع الصحيح ، فكيف يقال بعد ذلك إن البخاري لا يحتج بالحسن هكذا مطلقاً ؟!

وأما أبو حاتم فإنما تعلقوا بنصٍ واحدٍ له يصعب تعميمه والاستنتاج منه بأنه لا يحتج بالحسن مطلقاً ، وسنناقش ذلك بشيء من التفصيل في الباب الثالث في فصل حجية الحسن لذاته إن شاء الله .

فالقول بأن الحسن عند ابن القطان متوقف فيه كما يرى د . إبراهيم بن الصديق ، مبني على رأي شخصي وذوق خاص وانطباع عام توصل إليه الرجل بحسب فهمه واجتهاده ، ولكنه يفتقر للسند العلمي والأسلوب المنهجي في الاستدلال .

ثالثاً : معنى التوقف كما يظهر من كلام د . إبراهيم أن ابن القطان يمتنع عن الاحتجاج بذلك الحديث ، فهو لا يقبله كما أنه لم يرده ، وهذا التوقف هو في الحقيقة مماثل لموقف عدم الاحتجاج بالضعيف ، فكلاهما لا يحتج بهما : الحسن للشك في ثبوته ، والضعيف لترجح ضعفه ، ففي النهاية يكون الحسن من حيث الاحتجاج كالضعيف من حيث الامتناع عن الاحتجاج بهما ، وإن كان الحسن أرقى منزلة من الضعيف .

وقد وجدت ابن القطان يستعمل عبارة (التوقف) بمعنى التضعيف كما في قولـه : « وأبو الزبير يجب التوقف فيما يرويه عن عائشة وابن عباس، مما لا يذكر فيه سماعه منهما ، لما عرف به من التدليس ، ولو صح سماعه منهما لغير هذا ، فأما ولم يصح لنا أنه سمع من عائشة ، فالأمر بين في وجوب التوقف فيه »[١] ، فالتوقف هنا بلا شك معناه الرد وعدم القبول.

وفي موضع آخر يقول : « جسرة - بنت دجاجة - معروفة يوثقها قوم ، ويتوقف في روايتها آخرون »[٢] وحسن حديثها[٣] ، بما يدل أن التوقف بمعنى التضعيف .

فهذه العبارة لم أر ابن القطان يستعملها إلا بهذا المعنى ، مما يؤكد أنها لا تحمل عنده المعنى نفسه الذي ذهب إليه د . إبراهيم .

ومما يزيد الأمـر قوة أن ابن القطـان كما هو ظـاهر لكل من درس كتابه (بيان الوهم والإيهام) رجل صاحب اجتهادات ورأي مستقل ، يحرص على إظهار رأيه بكل جلاء ووضوح في كل مسألة قابلة للخلاف والنقاش، وقد ملأ كتابه بانتقاداته ونقاشاته وآرائه الخاصة ، فلو كان متردداً في

---

(١) بيان الوهم (٥/ ٦٦) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٥٣) .

(٣) المرجع السابق (٥/ ٣٣٢) .

الاحتجاج بالحسن أو متوقفاً فيه لأبان عن موقفه هذا بصراحة ومباشرة ولساق حججه وبراهينه على ذلك كما هي عادته ، فأما أن يترك ذلك مبهماً غامضاً بدون تعليق أو إيضاح وبدون أن يحدد موقفه منه فهذا ما لا يتلاءم مع الروح السائدة في الكتاب ولا يتناسب مع المنهج العام الذي سار عليه هذا الإمام الذي يمتلك تلك العقلية العلمية القوية والواضحة .

ولم أجد - حتى الآن - نصاً صريحاً في أن حديث الراوي المختلف فيه والذي يحسنه ابن القطان يكون حكمه التوقف ، بل على العكس من ذلك، وقفتُ على عدد كبير من النصوص يفهم منها بصراحة احتجاجه بذلك ، وسأذكر منها فيما يلي أهمها :

(**النص الأول**) : نصه الصريح بأن الحديث الحسن الذي فيه مستور أو مجهول الحال لا يقبل بل يرد ، وسكوته عن الحديث الحسن الذي يرويه المختلف فيه مع أن المقام يقتضي البيان ، فلو كان هذا الصنف لا يحتج به عنده لصرح بذلك كما صرح في المستور ومجهول الحال ، وخلاصة كلامه أن الحسن يطلق على ثلاثة أصناف ، اثنان لا يحتج بهما ، فماذا يكون موقفه من الصنف الأول ؟ لو كان عدم الاحتجاج لصرح بذلك لعدم وجود مانع يمنعه من التصريح برأيه ، كما أن المقام يقتضي ذلك ، ولو كان موقفه التوقف لأشار إلى ذلك إشارة صريحة ، لأن التوقف في حقيقته امتناع عن

الاحتجاج لوجود شك في ثبوت الحديث ، فلم يبق إلا الاحتجاج بذلك الصنف من الحديث الحسن ، ويتأيد هذا الاستدلال بالنصوص التالية التي ترفع عنه حالة الاحتمال .

(النص الثاني) : قول ابن القطان الذي تقدم نقله قبل قليل : « وقد أعرضنا عن تتبعه لكثرته ، كما أعرضنا عما ترك من الحديث الصحيح والحسن في أحكام أفعال المكلفين »[١] .

وهذا النص صريح الدلالة في أن الحديث الحسن كالصحيح في الاحتجاج به في أحاديث الأحكام ، ولا شك أن قصد ابن القطان ليس حديث المستور أو مجهول الحال لأنه صرح بأنه لا يقبل حديثهما ، فلم يبق إلا الأحاديث التي يحسنها من رواية المختلف فيهم .

(النص الثالث) : ساق ابن القطان ثلاثة أحاديث بأسانيدها ، قال في أحدها : « والحديث له إسناد حسن متصل »[٢] ، ثم ساقه وقال بعده : « وليس في الإسناد من ينظر فيه »[٣] ، ثم قال في الأخير : « وهذه -

---

(١) بيان الوهم (٥/ ٦٠٨) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٢٣٧-٢٣٨) .

(٣) المرجع السابق .

يعني الأسانيد - كلها صحاح »[١] .

فهو هنا صحح حديثاً حسنه هو ، مما يدل على أن ذلك الحسن يُعمل به كالحديث الصحيح .

(النص الرابع) : وجدته في بعض المواضع يتردد بين تصحيح حديث أو تحسينه مما يدل على احتجاجه بالحسن ، فعندما ضعَّف عبد الحق حديثاً لابن عباس في أن الأذنين من الرأس ، رد عليه ابن القطان بقوله : « وليس عندي بضعيف بل إما صحيح ، وإما حسن »[٢] ، ثم قال بعد ذلك : « وهذا الإسناد صحيح بثقة رواته واتصاله ، وإنما أعله الدارقطني بالاضطراب في إسناده »[٣] .

وفي حديث آخر مختلف قال : « وهذا الإسناد أيضاً حسن »[٤] ، ثم قال : « فالحديث إذن صحيح أو حسن من الطريقين جميعاً »[٥] .

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٢٣٨) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٢٦٣) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق (٥/ ٣٤١) .

(٥) المرجع السابق .

(النص الخامس) : ذكر عطاف بن خالد القرشي ، وذكر أنه لا يضره تضعيف مالك وعبد الرحمن بن مهدي له؛ لأن ذلك لم يأت بأمر مفسر يجب لأجله ترك روايته ، ثم ذكر أقوال الأئمة فيه ومنها قول أبي حاتم الرازي : ليس بذاك ، ثم قال معقباً على ذلك : « وصدق ، فإنه ليس بأعلى ما يكون ، وما مثله أعرِضُ عن حديثه »[1] .

وعدم الإعراض يعني القبول بلا شك ولا سيما لمن قرأ النص بطوله الذي ذُكر فيه الكلام السابق؛ لأن ابن القطان استدل برواية عطاف بن خالد في إعلال رواية أخرى ، والذي يعنينا بصورة أساسية هنا قوله : « وما مثله أعرِضُ عن حديثه » ، فإنه يفيد التعميم في كل راوٍ مختلف فيه لم يجرح بجرح مفسر .

(النص السادس) : ذكر حديثاً في سنده عبد الرحمن بن إبراهيم القاص، ثم قال : « والذي لأجله كتبته الآن هنا ، إنما هو أن تعلم أن حال هذا الحديث لا بأس بها؛ لأن رجاله لا بأس بهم ، وليس فيهم من يوضع فيه النظر إلا هذا القاص ، وهو لا بأس به ، وما جاء من ضعَّفه بحجة ، واستضعافهم إياه ، إنما هو بالقياس إلى غيره ، فيقول قائلهم : ليس

(١) بيان الوهم (٢/ ٤٦٤) .

بالقوي .

وهذا الحكم في كل من يحفظ دون حفظ غيره ، وهم بلا شك متفاوتون، وحال هذا الرجل لا بأس بها » [١] ،ثم ساق أقوال النقاد فيه ثم قال بعد ذلك : « والمقصود أن تعلم أنه مختلف فيه ، والحديث من روايته حسن ، والله أعلم » [٢] .

والذي نخرج به من هذا النص النفيس ، أن الحديث الحسن الذي فيه راو مختلف فيه يكون لا بأس به؛ لأن رجاله لا بأس بهم ، وأنه لا يقبل قول من ضعف ذلك الراوي إلا بحجة . ومثل هذا الكلام لا يقال في الحديث المتوقف فيه؛ لأن مضمونه ومحتواه يتعارض مع حقيقة التوقف لاسيما في عدم قبول قول المضعفين ، الذي يعني صراحة قبول قول الموثقين ولكن مع بيان قصور درجة ذلك الراوي عن درجة الثقة الذي يصحح حديثه ، والملاحظ في عدد من المواضع [٣] التي تصدى فيها ابن القطان لهذه المسألة ينص على أن قول المضعف لا يقبل إلا مفسراً ، ولا يقول إن قول الموثق لا يقبل ، مما يدل على أنه يميل لجانب الموثقين ولا

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٣٧٦) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٧٧) .

(٣) انظر بيان الوهم (٢/ ٤٦٤) (٣/ ١١١)(٤/ ١٣ ، ٢٦)(٥/ ٤٠٢) .

يقبل بتضعيف المضعفين ولكنه يستفيد منه أن ذلك الرجل ليس بأعلى ما يكون ، ففي النهاية يكون الميل لقول من قبِل حديث ذلك الراوي ، وليس لقول من رده ، وهـذا ما يتنافى بصورة تامة مع حقيقة التوقف الذي ذكره د . إبراهيم ، وهو أن الحديث لا يكون مقبولاً كالصحيح ولا مردوداً كالضعيف ، ومقتضى هذا أن ابن القطان لا يقبل قول الموثقين ولا قول المضعفين ، ولو كان الأمر كذلك لما نصَّ في عدد من المواضع بأنه لا يقبل قول الجارحين إلا بحجة ، ويسكت سكوت الراضي المقتنع عن قول الموثقين ، والمفترض في ذلك لو كان يرى التوقف ، أن يقول : هذا رجل مختلف فيه فلا أقبل قول جارحيه إلا بحجة ، ولا أقبل قول موثقيه إلا بحجة ، فلو قال مثل هذا القول أو بما يشبهه لكان فيه دلالة على أن مذهبه هو التوقف فيما يرويه ذلك الرجل .

والواقع أننا لم نجد مثل هذا القول ، فتعين بذلك ترجيح ما ذكرناه آنفاً .

(**النص السابع**) : قال ابن القطان منتقداً عبد الحق الإشبيلي : « وقوله في ثابت بن عجلان : لا يحتج به ، قول لم يقله غيره فيما أعلم ، ونهاية ما قال فيه العقيلي : لا يتابع على حديثه ، وهذا من العقيلي تحامل عليه ، فإنه يُمَس بهذا من لا يُعرف بالثقة ، فأما من عُرف بها ، فانفراده لا يضره ، إلا أن يكثر ذلك منه .

وثابت بن عجلان المذكور هو أبو عبد الله الأنصاري حمصي . . .

قال بقية : قال لي ابن المبارك : أخرج إلى أحاديث ثابت بن عجلان ، قلت : إنها متفرقة .

قال : أجمعها لي ، فجعلت أتذكرها ، وأُملي عليه .

قال دحيم : ثابت بن عجلان ليس به بأس . . .

وقال أبو حاتم : لا بأس به صالح الحديث .

وقال النسائي : ثقة [١] .

وما روي عن أحمد بن حنبل من أنه سئل عنه فقال : كان يكون بالباب والأبواب [٢] ، قيل : أكان ثقة ؟ فسكت ، لا يُقضى عليه منه؛ لأنه قد يسكت لأنه لا يعرف حاله ، ومن علم حجة على من لم يعلم ، وقد يسكت لأنه لم يستحق عنده أن يقال فيه : ثقة ، وليس إذا لم يُنحل اسم الثقة فهو ضعيف ، بل قد يكون صدوقاً ، وصالحاً ، ولا بأس به ، وألفاظ أخر من مصطلحاتهم . . .

والحق أن من عُرِف بالطلب ، وأخذ الناس عنه ، ونقل ناقلون حُسن

---

(١) هذا التوثيق نُسب في تهذيب الكمال (٤/ ٣٦٥) لابن معين ، ونقل عن النسائي قوله في ثابت هذا : ليس به بأس .

(٢) اسم مدينة على بحر طبرستان كما في معجم البلدان (١/ ٣٠٢) .

سيرته بتفصيل أو بإجمال ، بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها مقبول الرواية »[١] .

وثابت بن عجلان هذا الذي يُصرِّح ابن القطان بأنه يقبل ما ينفرد به وأنه مقبول الرواية ليس هو ثقة إلا عند ابن معين ، أما دحيم وأبو حاتم الرازي والنسائي فيقولون فيه إنه لا بأس به ، والإمام أحمد لما سئل عنه هل هو ثقة ؟ سكت ، وفهم الذي سأله وهو ابنه عبد الله أن الإمام مَرَّض أمره[٢] ، ونقل عنه أنه قال : « أنا متوقف فيه »[٣] ، وقد ذكر له العقيلي في الضعفاء حديثاً قال : « لا يتابع عليه ، ويقول : عن عطاء بن عجلان سمعت عائشة ، ولم يسمع منها شيئاً »[٤] .

وذكره ابن عدي في ضعفائه وساق له ثلاثة أحاديث ثم قال : « له غير هذه الأحاديث ، وليس بالكثير »[٥] .

وقد قال الذهبي متعقباً ابن القطان في رده الآنف على العقيلي : « أما من

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣٦٣-٣٦٤) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد برواية عبد الله (٣/ ٩٧) .

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٤) .

(٤) الضعفاء للعقيلي (١/ ١٧٦) .

(٥) الكامل في الضعفاء (٢/ ٥٢٤) .

عُرِف بالثقة فنعم ، وأمام من وثق ومثل أحمد الإمام يتوقف فيه ، ومثل أبي حاتم يقول : صالح الحديث ، فلا نرقيه إلى رتبة الثقة ، فتفرد هذا يعد منكراً »[١] .

وأما الحافظ ابن حجر فلخص أقوال الأئمة فيه بقوله : « صدوق »[٢] .

والذي نخلص إليه مما سبق أن ثابت بن عجلان يعد في رأي ابن القطان في منزلة وسطى؛ لأن سكوت أحمد يدل على عدم توثيق ثابت فهو على أحسن الأحوال عنده - كما يرى ابن القطان - صدوق أو لا بأس به ، فيكون دحيم وأبو حاتم وأحمد يرون أنه لا بأس به ، والنسائي[٣] وحده يوثقه ، فمثله لا يحكم على حديثه بالصحة بل بالحُسن على مقتضى منهج ابن القطان ، ولهذا قال في حديثه الذي انتقد تضعيف عبد الحق له : « ولا ينبغي أن يقال فيه ضعيف »[٤] ، ولو كان ثابت بن عجلان متفقاً على توثيقه لصحح ابن القطان حديثه .

---

(١) ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٥) .

(٢) التقريب (٨٢٢) .

(٣) ابن القطان نقل توثيق النسائي والذي في تهذيب الكمال (٤/ ٣٦٥) أن النسائي قال : ليس به بأس .

(٤) بيان الوهم (٥/ ٣٦٥) .

فحديث من قيل فيه : لا بأس به ، أو صدوق ، أو صالح الحديث ، يكون مقبولاً عند ابن القطان بدليل قوله السابق : « والحق أن من عُرف بالطلب ، وأخذ الناس عنه ، ونقل الناقلون حُسن سيرته بتفصيل أو إجمال، بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها؛ مقبول الرواية » .

وبين في نصٍ آخر أن الألفاظ المصطلح عليها مثل « ثقة ، ورضا ، ونحو ذلك »[1] ، وفي النص السابق وضح ابن القطان أن عدم توثيق الإمام أحمد لا يعني أن ثابتاً ضعيف بل قد يكون صدوقاً وصالحاً ولا بأس به وألفاظ أخر من مصطلحاتهم ، وهذه المصطلحات لا تدل على التضعيف بل تدل على حُسن السيرة ، فمن قيلت فيه يكون مقبول الرواية أي محتجاً بحديثه ، وقد رأينا في النص السادس أنه سمى الحديث الحسن بأنه حديث لا بأس به ، وسمى الراوي المختلف فيه بأنه لا بأس به ، ونراه هنا ينص صراحة على أن من قيل فيه لا بأس به كثابت ابن عجلان يكون مقبول الرواية ، وأن تفرده لا يرد ، فمجموع ذلك يدل على أن الحديث الحسن الذي يرويه الراوي المختلف فيه حجة عند ابن القطان .

---

(١) المرجع السابق (٥/ ٣٧٠) .

(النص الثامن) : ذكر في باب الزيادات المفسرة حديثاً في سنده ربيعة ابن سيف وهو ضعيف عند عبد الحق ، فقال ابن القطان : « وإنما اعتنيتُ به ؛ لأنه عندي حسن لا ضعيف ، وربيعة بن سيف قد روى عنه جماعة . . . ، وقال فيه النسائي : ليس به بأس ، والذي قاله أبو محمد مِن ضعفه ، هو شيء لا أعرفه لأحد فيه ، إلا أبا حاتم البُستي ، فإنه قال : إنه لا يتابع ، وفي حديثه مناكير . وهذا أمر لا يَعْرَى منه أحد من الثقات ، بخلاف من يكون منكر الحديث جُله أو كله »[1] .

ويظهر من نص آخر [2] أن ابن القطان لم يقف على قول النسائي وابن حبان فقط في شأن ربيعة بن سيف ، واعتمد في تحسين حديثه على قول النسائي : ليس به بأس فقط ، ويظهر من كلامه أن من يحسن حديثه لا يرد حديثه إذا لم يتابع ، ويظهر كذلك أن مثل هذا الكلام لا يقوله من يرى أن الحسن متوقف فيه ، بل إن أسلوب الكلام يدل على قبوله للحديث الحسن بدلالة قوله : « وإنما اعتنيتُ به » .

وإذا عرضنا هذا النص الذي فيه دلالة واضحة أن ابن القطان إنما حسن هذا الحديث لأن راويه عنده ليس به بأس ، على قوله السابق : « والحق أن

---

(١) بيان الوهم (٥/ ٦١٨) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ٣٦١-٣٦٢) .

من عُرف بالطلب ، وأخذ الناس عنه ، ونقل ناقلون حسن سيرته بتفصيل أو بإجمال بلفظ من الألفاظ المصطلح عليها مقبول الرواية » ، وقوله الآخر: « ومن علمت حاله في حمل العلم وتحصيله ، وأخذ الناس عنه ، ونقلت لنا سيرته الدالة على صلاحه ، أو عُبِّر لنا بلفظ قام مقام التفاصيل من الألفاظ المصطلح عليها لذلك كثقة ، ورضا ، ونحو ذلك ، لا يُقبل من قائل فيه : إنه لا يحتج به ، أو ما أشبه ذلك من ألفاظ التضعيف ، ولابد أن يضعفه بحجة،ويذكر جرحاً مفسراً ،وإلا لم يسمع منه ذلك »[1].

يتبين بوضوح أن الراوي المختلف فيه الذي يحسن ابن القطان حديثه مقبول الرواية كما نص على ذلك بصراحة ، وفي ظني أن مجرد قوله : « وهذا أمر لا يعرى منه أحد من الثقات » قرينة قوية على قبوله للحديث الذي حسنه آنفاً؛ لأن مثل هذه العبارة لا تقال في حق حديث متوقف فيه !! وإنما استعنت بالنصين السابقين لشرح هذا النص وتوضيحه حتى ترتفع الشكوك التي قد تساور بعض النفوس .

(النص التاسع) : قال ابن القطان : « محمد بن أبي السري العسقلاني ، وهو متكلم فيه من سوء حفظه ، وليس ينبغي أن يُرد حديثه ، فإنه حافظ

(١) بيان الوهم (٥/ ٣٧٠) .

مكثر صدوق »[١] .

فهو في حكم من يحسن حديثه عند ابن القطان لأنه ليس بأعلى ما يكون كما صرح بذلك فيما تقدم من نصوص ، والملاحظ هنا أنه قال : « وليس ينبغي أن يرد حديثه » ومفهوم هذا أنه مقبول الرواية بدلالة قوله : « فإنه حافظ مكثر صدوق » لأن هذه الجملة جاءت في سياق تفسير سبب عدم رد حديثه ، فدلت على أنه مقبول عنده .

ولو كان مثل هذا الرجل يتوقف فيه ابن القطان لقال : وليس ينبغي أن يُرد حديثه ، كما أنه لا يقبل ، والملاحظ أن ابن القطان لم يقل ذلك أبداً ، بل ديدنه في مثل هذه الحالات هو الدفاع عن الراوي المختلف فيه ورد تضعيف المضعفين مما يدل على ترجيحه ووقوفه إلى جانب الموثقين أو المعدلين .

(**النص العاشر**) : احتج ابن القطان بحديث في كتابه (النظر في أحكام النظر) وقال فيه : « وهو حديث حسن ، وابن إسحاق لم يضره ما قيل فيه، والخوض فيه طويل عريض »[٢] .

يعني محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي ، ولو كان ابن القطان

---

(١) بيان الوهم (٣/ ١٢٦) .

(٢) النظر في أحكام النظر (ص٥٤) .

متوقفاً في الحديث الحسن لم يحتج بهذا الحديث ، ولم يقل إن ابن إسحاق لم يضره ما قيل فيه ، وموقفه هذا يدل دلالة واضحة بأن الحسن حجة عنده إذا كان راويه مختلفاً فيه ولم يجرح بجرح مفسر .

ويزيد الأمر وضوحاً أنه قال في ابن إسحاق : « والمتحصل من أمره الثقة والحفظ ، ولا سيما للسير ، ولم يصح عليه قادح »[١] ، وقد حسن أحاديثه في كتابه[٢] .

وإذا ألقينا نظرة سريعة على النصوص السابقة نجد فيها :

أن ابن القطان عرَّف ثلاثة أصناف من الحديث الحسن ، رد الأخيرين منها وسكت عن الأول مما يدل على قبوله به ، ثم وجدناه يشير بأن الحديث الحسن قرين للحديث الصحيح في استخراج أحكام أفعال المكلفين منه ، كما أنه يتردد في عدد من النصوص بين التصحيح والتحسين، مما يدل على قوة الحسن عنده ، ثم رأينا له نصاً صريحاً مباشراً بأن الراوي المختلف فيه ليس هو بأعلى ما يكون ، ومع ذلك فهو لا يُعرض عن حديثه ، وفي نص آخر يصرح بأن المختلف فيه يكون لا بأس به وأن ضعَّفَه لم يأت بحجة ، وأن تضعيفه يكون بالقياس إلى غيره ممن هو

(١) بيان الوهم (٥/ ٦٣٠) .

(٢) انظر بيان الوهم (٤/ ٢٦١ ، ٢١٨) .

أحفظ منه ، فيصبح ما يرويه حكمه التحسين ، وحكم الحسن هو أنه لا بأس به ، وفي نص آخر وجدناه يشير إلى أن من قيل فيه : صدوق ، ولا بأس ، يكون مقبول الرواية ، ثم وجدناه يحتج بحديث حسن عنده ويقول بصراحة إن فيه : محمد بن إسحاق ولم يضره ما قيل فيه ، وبعد ذلك يقول في رجل آخر : هو متكلم فيه بسوء حفظه وليس ينبغي أن يرد حديثه .

فهذه النصوص المتضمنة عبارات كقولـه : « لا أعرضُ عن حديثه » « مقبول الرواية » « لم يضره ما قيل فيه » ، « وليس ينبغي أن يرد حديثه » ومثل وصفه للحديث الحسن بأنه لا بأس به ، هل يفهم منها أنه متوقف في الاحتجاج بالحديث الحسن ؟!

وبهذا يعلم أن د . إبراهيم بن الصدِّيق الغماري لم يُوفَّق في رأيه القائل إن ابن القطان متوقف في الحديث الحسن لأنه يتصادم مع نصوص الإمام ابن القطان السابقة ويتعارض معها .

هناك بعض النصوص التي يظهر منها بحق أن ابن القطان لديه تناقض في شأن الأحاديث التي يحسنها ، ومما يؤخذ عليه في ذلك ما يلي :

١- تحسينه لبعض المستورين مع أنه صَرَّح بأن حديثهم لا يستحق اسم الحسن بل الضعف .

٢- تحسينه لبعض الأحاديث مع أن الراجح فيها الضعف .

ويحتاج الأمر إلى ذكر أمثلة ليتضح الأمر ، فبالنسبة للمؤاخذة الأولى تتلخص في الآتي :

صرح ابن القطان في عدد من المواضع [١] أن المستور غير مقبول الرواية، وأنه عنده في حكم مجهول الحال - الذي يسميه غيره بمجهول العين - ، ومن نصوصه في ذلك قوله : « والحق فيهم - أي المساتير - أنهم لا يقبلون ما لم تثبت عدالة أحدهم ، وأنهم بمثابة المجاهيل الأحوال ، الذين لم يرو عن أحدهم إلا واحد ، فإنا إذا لم نعرف حال الرجل لم تلزمنا الحجة بنقله » [٢] .

وفي نصٍ آخر وجدته يعترض على تحسين حديث المستور فقال في أحد الأحاديث : « وهو عندي ضعيف لا حسن ، إلا على رأي من يقبل المساتير ، ولا يبتغي فيهم مزيداً ، فإنه يكون حسناً » [٣] .

ولكن وجدته يخالف في ذلك ويقول في نصٍ مختلف : « جعفر بن أبي المغيرة الخزاعي القمي ، لم تثبت عدالته ، وإنما هو من المساتير . . .

---

(١) انظر مثلاً : بيان الوهم (٥/ ١٣ ، ٢٦ ، ١٥٠ ، ٥٢٢) وغير ذلك .

(٢) بيان الوهم (٥/ ٥٢٢) .

(٣) المرجع السابق (٣/ ٤٨١) .

فالحديث من أجله حسن »[١] .

ويقول أيضاً في محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه : « ولا تعرف حاله . . . وابنه عبد الله بن محمد بن عمر بن علي . . . لا تعرف أيضاً حاله ، فأرى الحديث حسناً »[٢] .

ويقول أيضاً : « وأما سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم فلا تعرف له حال ، وإن كان قد روى عنه جماعة . . . ولا أعرف له من العلم غيره ، وإن كان معروف البيت والنسب . . . فالحديث من أجله حسن »[٣] .

وهذه النصوص تتعارض من حيث الظاهر ، إذ كيف يقول في حديث يرويه مستور : « وهو عندي ضعيف لا حسن إلا على رأي من يقبل المساتير . . . » ثم يحسن لعدد من المساتير ؟!

والذي لا أشك فيه أن هذه الأحاديث لا يحتج بها ابن القطان حتى وإن أطلق عليها اسم الحسن؛ لأنه صرح فيما تقدم معنا في تعريفه للحسن أنه يُطلق على حديث المستور ولكنه صرح بأن حديث المستور غير مقبول .

وتأويل ذلك التصرف - فيما أرى والله أعلم - أن ابن القطان أطلق

---

(١) المرجع السابق (٤/ ١٩٤) .

(٢) المرجع السابق (٤/ ٢٦٧-٢٦٩) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٥٠٣) .

اسم الحسن على تلك الأحاديث إطلاقاً اصطلاحياً فقط ، باعتبار أن أحاديث المستورين مختلف بين المحدثين في قبولها كما صرح بذلك في عدد من النصوص مثل قوله : « إنما هو عنده حسن باعتبار الاختلاف في قبول أخبار المساتير . . . »[١] ، وقال في نص آخر : « فهو من جملة المساتير المختلف فيهم »[٢] ، وقال أيضاً : « حكمهم أنهم مختلف فيهم بحسب الاختلاف في ابتغاء مزيد على الإسلام . . . »[٣] .

فيكون تحسين تلك الأحاديث باعتبار الاختلاف في مسألة (المساتير) لا باعتبار الاختلاف في نفس الرجل ، ولكن ابن القطان صرح - كما قلت آنفاً - مراراً بأنه لا يقبل ولا يحتج بحديث المستور ، وهذا نص محكم يجب أن نفهم الأمثلة السابقة على ضوئه .

ومما يؤيد التأويل الذي اخترته وهو أن ذلك النوع من التحسين يكون اصطلاحياً ولا يعني القبول والاحتجاج ، نص يقول فيه ابن القطان منتقداً عبد الحق : « سيار بن حاتم ، قد روى عنه جماعة منهم أحمد بن

---

(١) بيان الوهم (٣/ ٣٩١) .

(٢) بيان الوهم (٥/ ٤٨) .

(٣) بيان الوهم (٥/ ٥٢٢) وانظر كذلك : (٤/ ٣٦٢) (٥/ ٤٥ ، ٥٧ ، ١٥٠ ، ٣٤٧-٣٤٨)(٥/ ١٥٠) .

حنبل ، وعبد الله بن أبي زياد ، وهارون بن عبد الله ، فهو من المساتير ، وهو يقبلهم ، وإنما ألزمناه ما التزم ، والحق في الحديث بحسب الاصطلاح أنه حسن كما قال الترمذي »[١] .

ويفهم من هذا النص أن ابن القطان يرى أن تحسين هذا الحديث صحيح من حيث الاصطلاح؛ لأن بعض المحدثين[٢] كالترمذي والبزار وعبد الحق الأشبيلي يحسنون أحاديث هذا الصنف ولا مشاحاة في الاصطلاح ، ويفهم من قوله : « وهو يقبلهم » عدم موافقته على ذلك ، وأن المستور لا يحتج بحديثه كما قال في موضع آخر عن المستورين : « هم مقبولين عنده - أي عند عبد الحق - ، وإن كانوا في الحق غير مقبولين ما لم تثبت عدالة أحدهم ، ولو روى عن أحدهم جماعة »[٣] .

وأما بالنسبة للمؤاخذة الثانية ، فتتلخص في الآتي :

أن ابن القطان يحسن بعض الأحاديث مع ضعفها عنده ، ومن الأمثلة على ذلك مع ندرتها قولـه في حديث : « وهو باعتبار . . . حال أبي إسحاق - السبيعي - واختلاطه حسن ، فإن أبا الأحوص - سلام بن

---

(١) بيان الوهم (٣/ ٦١٦) .

(٢) انظر : بيان الوهم (٤/ ٣٦٢) (٥/ ٥٧) (٥/ ٣٤٧-٣٤٨، ٣٥٤) .

(٣) بيان الوهم (٥/ ٥٢٢) .

سليم - ، وزهير بن معاوية سمعا منه بعد الاختلاط »[١] .

ولا شك أن ما يروى عن المختلط بعد اختلاطه يعد من قبيل المردود عند ابن القطان وغيره من أئمة الحديث ، فها هو يقول في عطاء بن السائب : « وحماد بن سلمة إنما سمع من عطاء بعد اختلاطه ، وإنما يقبل من حديث عطاء ما كان قبل أن يختلط »[٢] ، وعلى هذا فالحق أن يقال في حديث أبي إسحاق السبيعي إنه غير مقبول على مذهبه في المختلطين وعلى رأيه في أبي إسحاق أنه مختلط وليس متغير الحفظ بعد كبر سنه .

ومثال آخر يقول فيه : « وعبيد الله بن زحر وإن كان صدوقاً فإنه ضعيف ، ضعفه ابن حنبل ، وقال ابن معين : ليس بشيء ، وقال فيه ابن المديني : منكر الحديث ، وقال أبو زرعة : لا بأس به صدوق ، فالحديث من أجله حسن »[٣] .

وذكر عبيد الله بن زحر في موضع آخر وقال فيه : « ضعيف ، وإن كان لا بأس به عند بعضهم . . . ولا ندري من أضعف : أعلي بن يزيد أم

---

(١) المرجع السابق (٤/ ١٠٨) .

(٢) المرجع السابق (٣/ ٢٧٢) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٦٥٧) .

عبيد الله بن زحر ؟ فكلاهما منكر الحديث » [١] .

ومما يدل على تناقض الإمام ابن القطان هنا أن هذا الرجل عبيد الله بن زحر جرحه مفسر بأنه منكر الحديث ، وقد صرح هو بنفسه بأنه منكر الحديث ، وقد قال في أحد الرجال : « مختلف فيه ، وقد فُسِّر تضعيفه بنكارة ما يرويه ، وهو مسقط للثقة بروايته » [٢] ، فعلى مذهبه يكون حديث ابن زحر ضعيف ولا ينبغي أن يقال فيه حسن!!

ومثال آخر قال فيه عن أحاديث سماك بن حرب : « وإنما هي به إما حسنة وإما ضعيفة » [٣] ، ثم تكلم عن التلقين وأنواعه ومناسبة ذلك أن سماكاً وصف بأنه كان يتلقن ، ثم قال بعد ذلك : « ومن شُهد عليه بأنه كان يتلقن ، ولم نعلم من حاله أنه كان يفطن أو لا يفطن ، هذا موضع نظر، وهذه حال سماك » [٤] .

فالظاهر من كلامه أنه يميل لتضعيفه بسبب التلقين ، وينبغي أن يعد التلقين من الجرح المفسر على مقتضى مذهب ابن القطان في حديث

---

(١) المرجع السابق (٣/ ٢٠٣-٢٠٤) .

(٢) المرجع السابق (٥/ ١٥٤-١٥٥) .

(٣) المرجع السابق (٤/ ٥٦) .

(٤) المرجع السابق (٤/ ٦٤) .

المختلف فيهم ، ويظهر من كلام ابن القطان بعض التردد في شأن تضعيف سماك بسبب ذلك مما يدل على أن التلقين جرح مفسر إذا كان الموصوف به لا يفطن مما يؤدي به إلى تلقن ما ليس من حديثه .

ومما يدخل في هذه المؤاخذة أنه يطلق في حق بعض الرواة أنهم مختلف فيهم مما يعني على مقتضى مذهبه فيهم أن حديثهم يكون حسناً ، ثم يأتي في مواضع أُخر فيطلق فيهم الضعف من دون إشارة إلى وجود خلاف فيهم ، مثل الحجاج بن أرطاة[١] ، وحصين بن عبد الرحمن [٢] ، وزهير بن محمد[٣] ، وسعيد بن بشير [٤] ، ومطر الوراق [٥] .

والنصوص السابقة تدل في الجملة على أن بعض الأحاديث الحسنة عند ابن القطان التي يكون سبب تحسينها الخلاف في الراوي ، لا تصلح للاحتجاج لاسيما إذا كان جانب المضعفين أقوى ، ولكن تلك النصوص قليلة - بحسب اطلاعي - مما يعني أن الأصل في حديث المختلف فيه

---

(١) انظر : بيان الوهم (٣/ ٤٦١) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ١٢١) ذكر أنه ضعيف .

(٢) انظر : بيان الوهم (٣/ ٣٣) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ٥٢٦) ذكر أنه ضعيف .

(٣) انظر : بيان الوهم (٣/ ٥٠١) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ١٢٤) ذكر أنه ضعيف .

(٤) انظر : بيان الوهم (٣/ ٤٤٢) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ١٦٧) ذكر أنه ضعيف .

(٥) انظر : بيان الوهم (٣/ ٤١٣) فقد ذكر أنه مختلف فيه ، وفي (٣/ ٥٦١) ذكر أنه ضعيف .

الذي يحسن حديثه الاحتجاج كما ظهر لنا من عدد كبير من النصوص السابقة ، ويؤيد ذلك أيضاً أن ما أوردته من نصوص في المؤاخذة الثانية لا يستبعد أن تكون وقعت من ابن القطان خطأ أو ذهولاً عما قَعَّده في الحديث الحسن .

وعلى أية حال فالذي أرجحه أن الحديث الحسن عند ابن القطان نوعان:

الأول : حسن حجة ، وهو ما يرويه الراوي المختلف فيه ، فالأصل عنده أنه حجة كما ظهر من نصوصه المتقدمة في ذلك .

الثاني : حسن غير حجة ، وهو ما يرويه المستور ومجهول الحال - حسب اصطلاحه- فقد نص هو أنه لا يحتج بحديث هؤلاء .

ويبقى أن أُشير إلى أمر في غاية الأهمية ، وهو أن ابن القطان يحرص بشدة على تمييز الحسن من الصحيح كما هو ظاهر بجلاء في كتابه (بيان الوهم والإيهام) ، وبَيَّن في بعض المواضع سبب هذا الحرص ، فقال في حديث محمد بن إسحاق : « فهو للاختلاف في ابن إسحاق حديث حسن » [1] ، ثم قال بعد ذلك منتقداً عبد الحق بعد أن سرد جملة من

(١) بيان الوهم (٤/ ٢١٨) .

أحاديث ابن إسحاق : « كل هذه الأحاديث هي من رواية ابن إسحاق ، ولم يبين أنها من روايته ، فهي بحسب ملتزمه من السكوت عن كل حديث صحيح عنده ، يُقضى لها بأنها صحيحة ، كما هو صحيح لا شك فيه ، ولو بين أنها من روايته ، صادف من لا يقبلها من أجله ، فكان الأولى تبيين ذلك لينظر فيه ، ولئلا يختلط الصحيح الذي لا يختلف في صحته ، بما هو مختلف فيه »[١] .

فأبان هنا أن الحديث الصحيح هو ما لا يختلف في صحته ، وأما الحديث الحسن فهو مختلف في الاحتجاج به بناء على الاختلاف في راويه حيث إن قوماً يوثقونه ، وآخرين يضعفونه ، فكأن ابن القطان يقول : وإن كنا نرى مثل هذا الحديث يصلح للاحتجاج إلا أن هناك من أئمة الحديث من لا يقبله ، فوجب تمييزه عن الصحيح الذي لا يختلف في صحته . ولهذا وجدته في بعض المواضع يرد حديثاً حسناً عنده لأن في المتن ما يدعو للشك[٢] ، ووجدته يشير إلى أن من يُحسن حديثه يقع في مروياته بعض المخالفة لمن هو أقوى منه[٣] ، وهذا متسق مع فهمه للحديث الحسن ،

(١) بيان الوهم (٤/ ٢٦١) .

(٢) انظر : بيان الوهم (٢/ ٤٦٢) .

(٣) انظر : بيان الوهم (٥/ ٥١٢) .

فليس هو عنده بأقوى ما يكون ، كما أنه دون الصحيح في المنزلة ، فهو إذن لا يخلو ولابد من بعض الضعف .

فليس معنى تمييزه للحسن من الصحيح أنه ليس بحجة عنده ، لما في ذلك من مناقضة لعدد من النصوص الصريحة في احتجاجه بالحسن ، ولكن منطلقه في ذلك نابع من سمة أساسية في منهجه العلمي ، وهي حرصه الشديد على تمييز المصطلحات ومراعاة الدقة في إطلاقها ، وخير دليل على هذا قوله : « اعلم أن الحديث المرسل أو المنقطع ، مختلف في الاحتجاج به ، فإذا حُكِم على حديث بالضعف كان ذلك منفراً عنه ، ولو أعلم أن الذي أعله به إنما هو الانقطاع أو الإرسال انقسم سامعوه إلى قابل وراد »[1] .

وهو يقول هذا الكلام في الحديث المرسل والمنقطع ، وهما عنده من قبيل الضعيف ، ولكن حرصاً منه على الدقة يُفضل عدم إطلاق الضعف عليهما، والاكتفاء بالتصريح بسبب القدح لوجود خلاف في قبولهما ، ومثل هذا يقال في السبب الدافع وراء حرصه على تمييز الحسن من الصحيح ، والله أعلم .

(١) بيان الوهم (٥/ ٤٦٥) .

الفصل الرابع

دلالات «الحسن» ومعانيه عند المحدثين

فيما مضى استعرضنا في هذا الباب نصوصاً كثيرة ورد فيها مصطلح (الحسن) منذ نهاية القرن الأول إلى نهاية الثلث الأول من القرن السابع الهجري ، أي في مدة زمنية تربو على خمسمائة عام ، كان (للحسن) فيها عدة معانٍ .

ومن خلال معايشتي ودراستي لمئات من النصوص التي ورد فيها لفظ (الحسن) توصلتُ - بفضل الله - إلى حصرِ مجملٍ لاستعمالات (الحسن) عند المحدثين ، وقد وجدتهم استعملوه في الأحاديث وكذلك في الرواة .

ووجدت الأحاديث التي استحسنوها لا يخرج معنى الحسن فيها عن معنيين أساسيين هما :

أ) **التحسين الاحتجاجي** : ويكون الحسن هنا بمعنى حُسن الحديث لقوته في نظر من استحسنه ، مع العلم أن النقاد فيهم المتشدد والمعتدل والمتساهل ، فلا يلزم من إطلاق أحدهم للفظ الحسن على حديث أن يكون كذلك عند غيره ، فقد يسمى صحيحاً أو ثابتاً أو مقبولاً أو صالحاً أو ضعيفاً .

وهذا النوع تندرج تحته عدة أقسام سنذكرها فيما بعد ، ويطلقه المحدثون على الحديث الصالح للاحتجاج .

ووجه الارتباط بين لفظ (الحسن) وهذا الاستعمال أن المحدث الذي

يحسن الحديث بغرض الاحتجاج به كأنه يقول : الاحتجاج بهذا الحديث حسن ، ويُحتمل أن يكون بسبب حُسن الظن براويه فكأنه يقول : أحتج بهذا الحديث لحُسن ظني بثبوته ، كما قال الحافظ صالح بن محمد الأسدي لأحد المحدثين : « لو سمعتُ بهذا عن غير أبيك عن محمد لأنكرته أشد الإنكار ، لأني لم أعلم قط أن أبا عبيد ة حدث عن هشام بن عروة شيئاً ، ولكنه حَسُنَ عندي حين صار مخرجه محمد بن إسماعيل »[1] .

فالاستحسان الاحتجاجي خاضع للموضوعية ومعايير القبول النقدية في نظر المستحسن فهو استحسان موضوعي .

ب) **التحسين الإعجابي** : ويكون الحسن فيه بمعنى حُسن الحديث لميزته .

وهذا النوع تندرج تحته عدة أقسام سنذكر أهمها فيما بعد ، ويطلقه المحدثون على الحديث الذي يتضمن ميزة تدعو لاستحسانه والإعجاب به وقد تكون هذه الميزة : غرابة الحديث من حيث السند ، أو وجود فائدة في السند أو المتن ، أو بسبب حسن سياق المتن ونحو ذلك من أمور لا دخل لها بالقبول والاحتجاج .

ووجه الارتباط بين لفظ (الحسن) وهذا الاستعمال أن المحدث الذي

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/ ٣٥٢) .

يحسن الحديث بسبب إعجابه بشيء فيه غير الاحتجاج به ، كأنه يقول : هذا الحديث يتضمن ميزة أو فائدة لا توجد في غيره فاستحسنته لذلك ، فهو حسن في نظري بسبب ندرته .

وهناك ارتباط بين هذا النوع من التحسين والإعجاب الذي يعني لغة : ما يستهوي الإنسان ويستميله ويسره ، يقول ابن فارس : « وتقول من باب العَجَب : عجب يعجَبُ عجباً ، وأمرٌ عجيب وذلك إذا استُكبر واستعُظم . . . وأعجبني هذا الشيء وأُعجبتُ به ، وشيء معجب إذا كان حسناً جداً »[1] .

وهذا النوع من التحسين يرجع إلى سبب نسبي قد يختلف من شخص لآخر ومعياره الرئيس : كل ما يثير الاستغراب لكونه غير مألوف بسبب عدم شهرته والمعرفة به[2] ، فهو استحسان ذاتي أكثر منه موضوعي .

ومن طريف ما يستشهد به في هذا المقام الحديث المسلسل بالحسن ، فقد قال الحافظ ابن عساكر : « أخبرنا علي بن المسلم أبو الحسن ، نا عبد العزيز ابن أحمد صاحب العلم الحسن ، حدثني أبو علي الحسن بن أبي طاهر الخراساني صاحب المذهب الحسن ، حدثني الشيخ أبو سعيد فضل الله بن

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٢٤٣ ، ٢٤٤) .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٣٨) .

أحمد الإمامُ في الخلق الحسن ، نا أبو العباس المستغفري النسفي إملاء بحديث حسن ، نا أبو العباس بن أبي الحسن ، حدثني أبي أبو الحسن ، نا محمد بن زكريا الغلابي وجُلُ حديثه حسن ، نا الحسن عن الحسن عن الحسن بن أبي الحسن عن الحسن أن النبي ﷺ قال : « إن أحسن الحسن الخُلق الحسن » .

قال الشيخ : أما الحسن فهو الحسن بن حسان السمتي ، والحسن الثاني: الحسن بن دينار ، والحسن الثالث : الحسن بن أبي الحسن البصري ، والحسن الرابع : هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما »[1] .

فهذا الحديث استحسنه من استحسنه لتسلسل لفظ (الحسن) في طبقات سنده وفي متنه .

ومن حيث التفصيل فإن للحسن عدة معان تندرج كما أسلفنا تحت النوعين السابقين ، وهذه المعاني هي :

أ) التحسين الاحتجاجي ، ويندرج تحته المعاني التالية :

---

(١) تاريخ دمشق (١٣/ ١١٦-١١٧) المطبوع - ترجمة الحسن بن أبي طاهر بن الحسن أبي علي ، وانظر الحديث أيضاً في : مسند الشهاب (٩٨٦) ونزهة الحفاظ لأبي موسى المديني (ص٦٦) ولم أقف على ترجمة للحسن بن حسان السمتي مع تأخر طبقته والحسن بن دينار متروك فالسند ضعيف جداً .

١ - إطلاق الحسن على الحديث الصحيح .

وقد رأينا هذا واضحاً جداً لدى الإمام الشافعي في نصوصه التي استعمل فيها (الحسن) أنه يطلقه على الحديث الصحيح ، وكذلك لدى الإمام علي بن المديني في كثير من النصوص التي استعمل فيها (الحسن) مثل النصوص التي تحمل الأرقام : (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧) .

وكذلك الإمام أحمد كما يظهر من النصوص التي أوردتها في المبحث الخاص به ، وتحمل الأرقام : (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) .

وكذلك الإمام البخاري فمعظم تحسيناته كانت مطلقة على أحاديث صحيحة عنده ، بل بعضها أخرجها في كتابه (الجامع الصحيح) .

وكذلك الإمام يعقوب بن شيبة كما يظهر من نصوصه .

وكذلك البزار [١] ، والدارقطني [٢] ، والبيهقي [٣] ، وابن عبد البر [٤]

---

(١) انظر مثلاً : مسند البزار (١/ ٦٨ ، ٨٩ ، ١٧٩ ، ١٩٥ ، ٢٠٦) .

(٢) انظر مثلاً : سنن الدارقطني (١/ ٦٤ ، ١٥٧ ، ١٦٩) ، (٢/ ١٥٧ ، ١٧٦ ، ١٩٨) ، (١/ ٤٤٩ ، ٣٢٠) .

(٣) انظر مثلاً : السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ٣١٨) ، (٤/ ٢٤٩ مقارناً ٣/ ٣١٦) ، معرفة السنن (٧/ ٤٠٦) .

(٤) انظر مثلاً : التمهيد (٤/ ١٩٧)(١٤/ ٩٩) والاستذكار (١/ ١٧٩) مقارناً بالتمهيد (١٦/ ٢٩٥) .

وغيرهم استعملوا الحسن في الحكم على الحديث الصحيح .

وممن استعمل الحسن بمعنى الصحيح أيضاً : أبو جعفر الطحاوي [١] ، وكذلك ابن حزم الأندلسي [٢] .

٢- إطلاق الحسن على ما يرويه الراوي المختلف فيه الذي ليس فيه جرح مفسر ، وهذا هو رأي ابن القطان الفاسي كما شرحناه وبيناه في المبحث الخاص به ، وهو قريب الشبه من الحسن لذاته .

٣- إطلاق الحسن على ما اتصل سنده برواية العدل الذي خف ضبطه عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً ، وهو ما يعرف عند المتأخرين بالحسن لذاته كما عرفه ابن الصلاح ومن جاء بعده .

وقد وجدتُ بعض المحدثين أطلقوا (الحسن) على ما يرويه من خف ضبطه من رواة الحديث العدول ، وأقدم من رأيته يحرص على تمييز الحسن من الصحيح الإمام أبو حاتم الرازي ، إذ وردت عنه بعض النصوص التي يفهم منها أن الحسن دون الصحيح كما في نصوصه التي تحمل الأرقام (٤ ،٥) ، ولكنه فيما ظهر لي استعمل الحسن في الحديث الغريب الذي تفرد بروايته من لا يخلو من بعض الضعف المحتمل ، ويكون ذلك الحديث

---

(١) انظر : شرح معاني الآثار (٤/ ٣٤٥) .

(٢) انظر : المحلى (٩/ ١٧٣) ، (١٠/ ٣٣٤) .

سالماً من المخالفة الموجبة للخطأ والنكارة .

كذلك البزار وابن شاهين والدارقطني والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم، استعملوا الحسن في حق ما يرويه الراوي المتوسط الحفظ كما ظهر لنا من كلامهم فيما مضى ، ولكنهم لم يميزوه بوضوح عن الحديث الصحيح ، وإن كان البيهقي فيما لاحظته أن أكثر استعمالاته للحسن كانت في حق أحاديث متكلم في ضبط بعض رواتها .

٤- إطلاق الحسن على الحديث الذي فيه ضعف محتمل عند بعض النقاد ، وهذا أشمل وأوسع مما تقدم لأنه يدخل فيه كل حديث يرى المحدث أنه محتمل .

وممن استعمل الحسن بهذا المعنى كما ظهر لنا فيما مضى من مباحث هذا الباب الإمام علي بن المديني في بعض نصوصه ، فقد أطلق الحسن على ما يرويه بعض المجهولين .

وكذلك البزار فقد حسن أحاديث لبعض الضعفاء والمجاهيل ، وابن شاهين حسن أحاديث فيها ضعفاء ، بل وفي بعضها متروك [1] ، والبيهقي حسن أحاديث لبعض المجاهيل ، وابن عبد البر حسن أحاديث

(١) انظر : الأفراد لابن شاهين (ص١٩٩) .

لبعض الضعفاء في أحاديث الفضائل لا الأحكام ، وقد رأينا أن ابن القطان عندما عرَّف الحديث الحسن أدخل فيه ما يرويه المستور والمجهول، وبين في عدد من النصوص أن طائفة من المحدثين تحسن حديث المستور .

ويدخل في ذلك ما لاحظته من أن بعض المحدثين يحسن ما يرويه المدلس الثقة معنعناً مع أنه لا يقبل مثل ذلك ، ومن ذلك أن أبا محمد عبد الحق الأشبيلي روى حديثاً لأبي الزبير المكي عن ابن عباس وعائشة وحكم على حديثه ذلك بأنه حسن ، فتعقبه ابن القطان بقوله : « وإنما لم يصححه - والله أعلم - لأنه من رواية سفيان عن أبي الزبير عن ابن عباس وعائشة، وأبو الزبير مدلس ، ولم يقل سمعت ، ولا هو من رواية الليث عنه »[1] ، ويتوجه هذا النقد إذا عرفنا أن عبد الحق يرى ضعف ما يرويه أبو الزبير معنعناً إذا لم يكن من رواية الليث عنه[2] .

ومن ذلك أيضاً ما نقله الحافظ ابن حجر عن الإمام الترمذي فقد قال : « وقال في كتاب العلم بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم : هذا حديث حسن ، قال - الترمذي - : وإنما لم نقل لهذا الحديث : صحيح؛ لأنه يقال: إن الأعمش دلس فيه ، فرواه بعضهم عنه ، قال : حُدثت عن أبي صالح

(١) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٥٦-٤٥٧) .

(٢) انظر : بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٩٤) .

عن أبي هريرة رضي الله عنه »[1] . ومثل هذا التنوع والتوسع في حد الحسن ، يجعل من المناسب أن يقال : إن بعض المحدثين اتخذوا (الحسن) مركباً لترددداتهم واحتمالاتهم ، حتى أصبح مخرجاً للمصاعب عندهم ، فحيثما يكون الحديث لا يصل للصحة وليس فيه ما يدعو بيقين لضعفه أو أن ضعفه ليس بشديد مما يجعل من الممكن التغاضي عنه فإن من الملائم وصفه بالحُسن ، وصار (الحسن) بهذا هو المفزع في مثل هذه الحالات .

٥- **إطلاق الحسن على الحديث الضعيف المنجبر المتعدد الطرق** ، وهو ما اصطلح على تسميته عند المتأخرين (بالحسن لغيره) .

وأقدم من وجدناه استعمل هذا الإطلاق الإمام الترمذي - رحمه الله - في تعريفه للحديث الحسن ، كما سيأتي إيضاحه في الباب الثاني ، ومن بعده اعتمده ابن الصلاح وقيده ابن حجر بمسمى (الحسن لغيره) ليميزه عن الحسن لذاته الذي هو أقوى منه .

والملاحظ أن جميع هذه الإطلاقات ما عدا الأول تدل على أن الحسن يمثل (القوة المتوسطة) أي لا تبلغ الصحة ولا تنحط لدرجة الضعيف .

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٤٠٣) ولم أقف على هذا النص في نسخ الجامع للترمذي التي بين يدي .

ب) **التحسين الإعجابي** ، وأهم ما يندرج تحت هذا النوع من حيث التفصيل ما يلي :

١ - إطلاق الحسن على الحديث الغريب :

ولعل استعمال الحسن بهذا المعنى هو أقدم معانيه على وجه الإطلاق ، فقد ذكر الخطيب البغدادي في باب : (استحباب رواية المشاهير والصدوف عن الغرائب والمناكير) قول إبراهيم النخعي : « كانوا يكرهون إذا اجتمعوا أن يخرج الرجل أحسن حديثه أو أحسن ما عنده » وعلق عليه بقوله : « عنى إبراهيم بالأحسن الغريب؛ لأن الغريب غير المألوف يُستحسن أكثر من المشهور المعروف ، وأصحاب الحديث يعبرون عن المناكير بهذه العبارة ،ولهذا قال شعبة بن الحجاج . . .(لما) قيل [له] : مالك لا تروي عن عبد الملك بن أبي سليمان وهو حسن الحديث؟ فقال : من حُسنها فررت »[1] .

ومما يؤيد تداول هـذا المعنى عند المحدثين ، أن الخطيب قـال في باب : (كلام المحدث على الحديث ووصفه إياه بالصحة والثبوت وغير ذلك من الصفات والنعوت) : « ومن كتب عنه بعض الحفاظ المبرزين ، وأحد

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٣٨) وما بين القوسين المعكوفين إضافة مني بغرض الاختصار .

الشيوخ المتقدمين حديثاً كان استحسنه ، أحببت له ذكر ذلك إذا أورده »[١] ، ثم قال بعد ذلك بقليل : « وقد يُعبَّر عن مثل ما ذكرناه آنفاً بأنه غريب ، وأكثر ما يوصف بذلك الحديث الذي ينفرد به بعض الرواة بمعنى فيه لا يذكره غيره ، إما في إسناده ، أو في متنه ، فأما العبارة عن الحديث المستحسن بأنه غريب ، فأول ما حُفظت عنه عبد الله بن عباس . . . »[٢] فساق حديثاً في سنده حسين بن قيس الرحبي المعروف بحنش وهو متروك[٣] ، ثم نقل قول ابن عباس : « هذا والله من غرائب الحديث وغرره » .

وممن استعمل هذا المعنى عدد من أئمة الحديث ذكرتهم في الفصل الأول من هذا الباب ، ووجدنا الإمام أحمد بن حنبل أيضاً استعمل هذا المعنى ، وأبا حاتم الرازي أيضاً كما في قوله : « كنت معجباً بهذا الحديث ، وكنت أرى أنه غريب . . . »[٤] فإعجابه به لاستحسانه إياه ، كما صرح بذلك في عدد من نصوصه مثل النصوص التي تحمل الأرقام (٦ ، ٧ ، ٩) .

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٧٤) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ١٧٨) .

(٣) انظر : تهذيب الكمال (٦/ ٤٦٥-٤٦٧) ، والتقريب (١٣٤٢) .

(٤) العلل لابن أبي حاتم (١/ ١٠٧) .

وممن استعمله بكثرة الحافظ أبو الشيخ بن حيان الأصبهاني .

٢- إطلاق الحسن على الحديث الذي يتضمن فائدة في الإسناد أو المتن :

ومن ذلك استحسان الإمام أحمد لحديث روي مرفوعاً والمعروف عنده الرواية المرسلة ، فلما سمع بالرواية المتصلة استحسنها لهذه الفائدة ، انظر النص (١١) من نصوصه ، ومثله أبو حاتم الرازي في نصوصه (١٠ ، ١١) .

ومن ذلك استحسان يعقوب بن شيبة لحديث أحد الرواة لأنه فصَّل في المتن ورفع الإشكال فجعل بعضه عن ابن عباس عن عمر مرفوعاً ، وبعضه عن ابن عباس مرفوعاً مما أزال إشكالاً كان موجوداً وانظر النص (١٠) من نصوصه .

ومن ذلك استحسان ابن شاهين لمتن حديثٍ لأن فيه أن رسول الله ﷺ تكلم بالفارسية .

ومما يؤكد أن الحسن يطلق على الحديث المتضمن فائدة أننا نجد كثيراً من كتب الفوائد تتضمن اسم الحسن في عناوينها ومن ذلك :

* الفوائد والأمالي القديمة الغرائب الحسان لأبي بكر القاسم بن زكريا

المطرز (ت ٣٠٥) [١] .

* الفوائد الحسان المنتقاة عن الشيوخ الثقات للنجار (ت ٣٤٨) [٢] .

* الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان للأبهري (ت ٣٧٥) [٣] .

* الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان للقطيعي (ت ٣٦٨) [٤] .

* فوائد عوال حسان منتقاة غرائب للأبنوسي (ت ٤٥٧) [٥]

* الفوائد الحسان المنتقاة للخلعي (ت ٤٩٢) [٦] .

* فوائد حسان لأبي طاهر السلفي (ت ٥٧٦) [٧] .

وكثير من المحدثين يستحسنون الأحاديث الفوائد ولو كانت ضعيفة كما قال الإمام أحمد : « إذا سمعت أصحاب الحديث يقولون : هذا حديث غريب أو فائدة ، فاعلم أنه خطأ ، وإذا سمعتهم يقولون : هذا حديث لا

---

(١) المنتخب من مخطوطات الحديث في دار الكتب الظاهرية للشيخ الألباني (ص٤١٠) ، وذكره باسم (فوائده وأماليه القديمة الغرائب الحسان) .

(٢) المنتخب من مخطوطات الحديث في دار الكتب الظاهرية للشيخ الألباني (ص١٤١) .

(٣) المصدر السابق (ص١٣٢) .

(٤) المصدر السابق (ص١٤٢) . وقد طبع بتحقيق بدر البدر .

(٥) المصدر السابق (ص١٥٠) .

(٦) المصدر السابق (ص٢٧١) .

(٧) المصدر السابق (ص٣٠٢) .

شيء ، فاعلم أنه صحيح »[١] .

ونقله ابن رجب بزيادة فيه وهي قوله : « فاعلم أنه خطأ أو دخل حديث في حديث ، أو خطأ من المحدث أو ليس له إسناد ، وإن كان قد رواه شعبة ، وسفيان . . . »[٢] .

وقال أبو يعلي شارحاً لكلام الإمام : « أما قوله : إذا قالوا : « غريب أو فائدة » ، فاعلم أنه خطأ ، فذلك لأنهم لا يستغربون إلا الحديث الشاذ الذي ليس بمشهور . . . »[٣] .

وهذا القول الذي نقله الإمام أحمد عن أصحاب الحديث يدل على ولعهم وحبهم لكل حديث يُعَد من الفوائد ، ومما يدل على إعجاب المحدثين واستحسانهم للفوائد قول أبي زرعة في شاذان : « فتنتني تلك الأيام كثرة فوائده ، وكنتُ أترك الثقات وآتيه »[٤] .

ولا يخفى أن الفوائد معناها واسع جداً يدخل فيها الغريب وغيره ،

---

(١) العُدة في أصول الفقه لأبي يعلي الحنبلي (٣/ ٩٣٠) وذكره بسنده إلى الإمام أحمد ، والكفاية للخطيب (ص٢٤١) ، وهذا النص ذكره ابن رجب في شرح العلل (١/ ٤٠٨) .

(٢) شرح العلل (١/ ٤٠٨) .

(٣) العُدة (٣/ ٩٣٠) .

(٤) الضعفاء لأبي زرعة (ص٤٠٤) .

ولكن خصصته بالذكر هنا بما يتضمن فائدة جزئية في السند أو في المتن، فمن ذلك مثلاً أن الخليلي استحسن بعض الأحاديث لوجود رواية الأقران عن بعضهم، كقوله في أحد الأحاديث: «وهو حسن من المدبج» [١] يعني من رعاية الأقران، وكقوله: «حسن جداً في حديث الأقران، آدم عن محمد، وهما قرينان» [٢].

٣- إطلاق الحسن على السند العالي:

ورد هذا في كلام كثير من المحدثين، وعَبَّر عن ذلك الحافظ أبو طاهر السلفي في قوله:

ليس حُسن الحديث قُرب رجال ... عند أربـاب علمه النقـاد
بل علو الحديث من أُلي الحفـ ... ـظِ والإتـقـان صحة الإسنـاد
وإذا ما تجمعـا في حديـثٍ ... فاغتنمه فذاك أقصى المراد [٣]

ومن ذلك قول الدوري: «قلت ليحيى: كان أبو معاوية أحسنهم حديثاً عن الأعمش؟ قال: كانت تلك الأحاديث الكبار العاليةُ عنده» [٤]

---

(١) الإرشاد (٣/ ٨٦٥).
(٢) المصدر السابق (٣/ ١٣٥).
(٣) فتح المغيث للسخاوي (٣/ ٣٦٣).
(٤) تاريخ يحيى بن معين (٢/ ٥١٢).

يعني عوالي الأعمش .

ولا شك أن علو السند مستحسن ومرغوب فيه بشدة عند المحدثين .

٤- إطلاق الحسن على حُسن المتن : وهذا وجدناه عن الإمام أحمد في النص (٩) من نصوصه ، وعند ابن شاهين ، وعند ابن عبد البر بكثرة ، وادعى الشيخ أحمد بن الصديق الغماري أن الأندلسيين كانوا يستعملون الحسن بالمعنى اللغوي لا بمعناه الاصطلاحي [١] ، وفي هذا التعميم نظر لا يخفى على من تتبع تحسينات ابن عبد البر مثلاً .

وهذا موجود في كلام المحدثين من ذلك قول الحنائي في فوائده : « هذا حديث حسن مليح في الصلاة على النبي ﷺ ما نعرفه إلا من حديث نوح ابن قيس الطامي عن سلامة الكندي ، ولا يعرف سماع سلامة من علي ، والحديث مرسل » [٢] .

ومن ذلك قول الحافظ العراقي : « قد أطلقوا على الحديث الضعيف بأنه حسن ، وأرادوا حسن اللفظ لا المعنى الاصطلاحي » [٣] .

---

(١) علم علل الحديث للدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري (٢/ ٣٩٣) نقله عن أخيه السيد أحمد بن الصديق ولم يحدد الكتاب .

(٢) فوائد الحنائي (١٠/ ١٦٢/ ب) .

(٣) التقييد والإيضاح (ص٦٠) .

وقال ابن حجر : « ويحتمل أن يكون حكم بالحسن ، وأراد المعنى اللغوي : أي أن متنه حسن »[١] .

ويطلق بهذا المعنى حتى على الحديث الموضوع المكذوب على رسول الله ﷺ كما رأينا ذلك عند ابن عبد البر في وصفه لحديث معاذ بن جبل رضي الله عنه في مدح العلم[٢] .

وقد نقل شيخ الإسلام ابن تيمية تحسيناً لأبي طاهر السلفي ثم علق عليه بقولـه : « فما أدري أراد حُسن إسناده على طريقة المحدثين أو حُسن متنه على الاصطلاح العام؟! »[٣] .

وإطلاق الحسن على ما يستطرف ويكون غير مألوف للسامع ، أمرٌ معروف عند المحدثين .

كما قال ابن لهيعة لقوم جاءوه : « كتبتم حديثاً طريفاً؟ فجعلوا يذاكرونه بما كتبوا حتى قال بعضهم : حدثنا القاسم العمري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ قال : « إذا رأيتم الحريق فكبروا ، فإن

---

(١) النكت لابن حجر (١/ ٤٢٦) .

(٢) انظر : مبحث ابن عبد البر .

(٣) جامع الرسائل (١/ ٢٨٨) والحديث المقصود حكم عليه بالوضع ابن الجوزي في الموضوعات (٢/ ٤١) وكذا الألباني في السلسلة الضعيفة (١٦٠) .

التكبير يطفئه » . قال ابن لهيعة : هذا حديث طريف »[١] .

وبما أننا بصدد الحديث عن الحسن لميزته ، تجدر الإشارة إلى أن منازع المحدثين في التحسين الإعجابي متعددة ويصعب حصرها ، فالمحدث المغرم بعلو الإسناد يستحسن الأسانيد العالية ، والمولع بالغرائب يستحسنها ويبحث عنها ، والمحدث الفقيه تعنيه المتون ويستحسن منها ما يكون قاطعاً للخلاف ونحو ذلك .

وقد كان بعض المنتسبين للحديث من الوضاعين يستغل هذا الجانب في الناس كما ورد في ترجمة محمد بن أبان بن عائشة أول ما قدم الرأي سأل الناس : أي شيء يشتهي أهل الرأي من الحديث؟ فقيل له : أحاديث في الإرجاء ، فافتعل لهم جزءاً في الإرجاء[٢] .

وهذا علي بن حُجر وهو من المحدثين الثقات المكثرين وممن يقصده طلبة الحديث ، عرف مطلوبهم فقال :

وظيفتنا مائة للغريـــب في كـــل يومٍ سوى ما يعـــاد

---

(١) المعرفة للفسوي (٢/ ١٨٥) وتهذيب الكمال له (١٥/ ٤٩٢) وفيه (١٥/ ٤٩٣) : (كان ابن لهيعة يستحسنه) .

(٢) الجرح والتعديل (٧/ ٢٠٠) ، وانظر نحو ذلك ما كان يصنعه غياث بن إبراهيم إذا استحسن حديثاً - تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٣) .

شَريكية أو هُشيميـــــة أحاديث فقه قصار جياد [١] .

فأحاديث شَريك النخعي وهُشيم بن بشير التي يرويها عنهما علي بن حُجر وخاصة ما كان منها في الفقه ويتميز بالقصر ، هي التي يحرص عليها الغرباء من تلامذته ويستحسنونها من حديثه .

فمنازع المحدثين متعددة في الإعجاب بالأحاديث واستحسانها ، وهذا مما يجعلنا نقول : إن كثيراً من التحسينات التي من هذا النوع خاضعة للنسبية واختلاف الأذواق والاهتمامات ، ولهذا قلت : يصعب حصرها .

ومن المهم جداً أن أنبّه على أمر غاية في الأهمية يجب التنبه إليه ، وهو أن بعض المحدثين المتقدمين أطلقوا (الحسن) على أحاديث لا تصلح للاحتجاج ، إذ لا تلازم بين التحسين والاحتجاج عند بعض المتقدمين كما رأينا ذلك في الفصل الأول عند الكلام عن نشأة مصطلح (الحسن) عند المحدثين ، وخاصة عند إبراهيم النخعي وشعبة بن الحجاج .

بل وجد في كلام الإمام أحمد ورود الحسن في سياق لا يقصد به المدح كما في النص (٢٠) ، وكذلك في كلام الإمام أبي زرعة الرازي كما في النص (٦) .

---

(١) الجامع للخطيب (١/ ٣٣١) .

وأما استعمال الحسن في الكلام على الرواة فيأتي على عدة معان كما قال الذهبي لما نقل قول الأصم في العباس بن محمد الدوري تلميذ ابن معين : « لم أر في مشايخي أحسن حديثاً منه » [١] ، فقال الذهبي : « قلت : يحتمل أنه أراد بحسن الحديث الإتقان أو أنه يتبع المتون المليحة فيرويها ، أو أنه أراد علو الإسناد أو نظافة الإسناد وتركه رواية الشاذ والمنكر والمنسوخ ونحو ذلك ، فهذه أمور تقضي للمحدث إذا لازمها أن يقال ما أحسن حديثه » [٢] .

وقد وجدت المحدثين يطلقون حسن الحديث على الثقات والمتوسطين والضعفاء ويريدون بذلك أحد المعاني التالية :

١- جودة الإتقان وكمال الضبط وتمامه . كما وجدنا ذلك في عدد من نصوص الإمام أحمد وأبي حاتم الرازي وغيرهما ، ومن ذلك قول الإمام مسلم في حماد بن سلمة : « حماد في حسن حديثه وضبطه عن ثابت - البناني - حتى صار أثبتهم فيه » [٣] .

٢- حُسن انتقاء الحديث . كما وجدناه في كلام عبد الرحمن بن مهدي

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٥٢٣) .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) التمييز (ص٢١٨) .

وفي قول إسحاق بن راهويه : « يحيى - بن يحيى الحنظلي - أحسن حديثاً من المبارك » ، فقيل له : ولِمَ؟ . قال : « لأن يحيى أخرج من علمه ما كان ينبغي أن يخرجه ، وأمسك ما كان ينبغي أن يمسك عنه » [١] .

٣- وجود الأفراد والغرائب في مرويات ذلك الراوي الموصوف بحسن الحديث ولو كان ضعيفاً ، وهذا موجود بكثرة في كلام الحافظ ابن عدي ، فكثيراً ما يقرن بين الغرابة والحسن في مثل قوله : « وأحاديثه حسان غرائب » [٢] ، وقوله مثلاً في حسام بن مصك : « وعامة أحاديثه إفرادات وهو مع ضعفه حسن الحديث ، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق » [٣] . ووصف عدداً من الرواة « بحُسن الحديث » وضعف بعضهم صراحة [٤] .

٤- القبول العام من دون تحديد دقيق لدرجة قوة حديث الراوي ، وهذا موجود في كلام الإمام أحمد وغيره . وقد استعمل المحدثون عبارة

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥١٤) .

(٢) انظر : الكامل لابن عدي ط دار الفكر الثالثة (١/ ٢٥٠) ، (٢/ ٣١ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨) ، (٣/ ٣٠٦ ، ٣٩٩) ، (٤/ ٩٧) ، (٥/ ١٤٢ ، ١٤٥ ، ١٨٩) ، (٦/ ١٢٧) .

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٣٥) .

(٤) المصدر السابق (٢/ ١٧ ، ٢٤٥) ، (٣/ ٣٣٠) ، (٥/ ٣٨) .

« حسن الحديث » في كثير من كلامهم في وصف الرواة ، ومن أولئك : بقية بن الوليد [١] ، وأبو عاصم الضحاك بن مخلد [٢] ، وأبو الوليد الطيالسي [٣] ، ومحمد بن عبد الله بن نمير [٤] ، وعثمان بن أبي شيبة [٥] ، وأحمد بن صالح المصري [٦] ، ومحمد بن يحيى الذهلي [٧] ، وأحمد بن عبد الله العجلي [٨] .

ويجب أن يعلم أن بعض النقاد قد يستعملون « حسن الحديث » في حق من يرونه ضعيفاً كما قال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت٢٥٩هـ) في صالح بن موسى الطلحي : « ضعيف الحديث على حُسنه » [٩] ، وكذا ابن

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٥٥) وتهذيب الكمال للمزي (٣٢/ ١٦٠) .

(٢) التاريخ الكبير للبخاري (٤/ ١٦٩) والتاريخ الصغير (١/ ٢٥١) .

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٥٨) وتهذيب الكمال (٢٤/ ٣٠) .

(٤) تاريخ بغداد (١/ ٢٢٧) .

(٥) الثقات لابن شاهين (ص١١٤) .

(٦) المصدر السابق (ص٢٠٩) .

(٧) تهذيب الكمال (١٥/ ١٠٦) ، وانظر أيضاً : تهذيب الكمال (١١/ ٣٧٥) ، وأيضاً تهذيب التهذيب(٩/ ٤٦) .

(٨) انظر : معرفة الثقات للعجلي التراجم ذات الأرقام (٢٣ ، ١٠٣ ، ١٥٩ ، ٣٥٦ ، ٦٣٣ ، ٦٩٢) وغيرها .

(٩) تهذيب الكمال (١٣/ ٩٧) وميزان الاعتدال (٢/ ٣٠٢) وجملة (على حسنه) غير موجودة =

عدي كما تقدم .وقبل أن أختم هذا الفصل لا بد من إيراد بعض الملاحظات العامة الموجزة ،فقد لاحظت أن النوع الثاني من الحسن والذي أسميته بالتحسين الإعجابي كان أقدم ظهوراً في البيئة العلمية الحديثة .

وملاحظة أخرى وهي أن الحسن استعمل عند المحدثين بتوسع ينطوي تحته على عدة معانٍ ، حتى بعد تعريف الترمذي للحسن استمر المحدثون في استعمال الحسن من دون تحديد معنى واحدٍ ومن دون تعريف دقيق مُتفق عليه . ومن العجب وجدنا الحسن يطلق على الحديث الصحيح وما دونه؛ بل وحتى على الحديث الموضوع وإن كان ذلك نادراً جداً ، وبمعنى حُسن المتن وسياقه ، ولكن المراد أن تنظر إلى شدة هذا التنوع في الاستعمال من الصحيح إلى الموضوع !!

كما لاحظت أن أكثر الأئمة النقاد كابن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والبزار والدارقطني استعملوا الحسن بغرض الاحتجاج ، إلا أنهم لم يميزوه ، بل أطلقوه على الحديث المقبول عندهم بصورة عامة ، بل أشعر أنهم استعملوا (الحسن) مرادفاً لكلمة (مقبول) وهو شبيه جداً بمصطلح (صالح) عند أبي داود الذي قال فيه : « وما كان في كتابي من

= في كتاب أحوال الرجال للجوزجاني .

حديث فيه وهنٌ شديد فقد بينته . . . وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض . . . وهو كتاب لا ترد عليك سُنة عن النبي ﷺ بإسناد صالح إلا وهي فيه» [١] . ومثل هذه المصطلحات الواسعة يحتاج إليها كل علم في بداياته ، وخاصة إذا كان ذلك العلم في مرحلة نمو وتشكل ولم تستقر بعد قواعده وقوانينه واصطلاحاته ، كما هو الحال مع مصطلح (الحسن) في زمن أولئك الأئمة . وممن استعمل الحسن بمعنى القبول العام غير ما سبق أبو زرعة الدمشقي فقد قال في حديث : « هذا حديث متصل ، حسن المخرج والاتصال ، ولم أر أحداً من أهل العلم يدفعه » [٢] .

وكذلك ابن سعد صاحب الطبقات فقد قال في أبي البحتري سعيد بن فيروز : « فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن، وما كان (عن) فهو ضعيف »[٣] . وكذلك محمد بن نصر المروزي[٤] ، وابن قتيبة [٥] وغيرهم

---

(١) رسالة أبي داود (ص٢٨) .

(٢) تاريخ أبي زرعة (١/ ٥٧١) ، وانظر نصاً آخر أيضاً (١/ ٦٠٧) .

(٣) الطبقات الكبرى (٦/ ٢٩٣) ، وانظر نصاً آخر أيضاً (٧/ ١٥٧-١٥٨) .

(٤) مختصر الوتر (ص٢٦٢) .

(٥) تأويل مختلف الحديث (ص١٨٦) .

فهرس موضوعات
الجزء الثاني

الموضـــوع	الصفحة
تتمة الباب الأول : استعمالات « الحسن » عند المحدثين	٥٠٥
تتمة المبحث الرابع: تحسينات الإمام البخاري	٥٠٥
المبحث الخامس: تحسينات الإمام يعقوب بن شيبة	٦٩٩
المبحث السادس: تحسينات الإمام أبي زرعة الرازي	٧٢٥
المبحث السابع: تحسينات الإمام أبي حاتم الرازي	٧٦٠
الفصل الثالث : المحدثون الذين استعملوا الحسن من بعد الترمذي	٨٤١
تمهيد	٨٤٣
١- الحافظ البزار	٨٥٠
٢- الحافظ أبو الشيخ بن حيان	٨٦٢
٣- الحافظ الدارقطني	٨٦٤
٤- الحافظ ابن شاهين	٨٨٩
٥- الحافظ البيهقي	٨٩٣
٦- الحافظ ابن عبد البر	٩٠٣
٧- الحافظ ابن القطان الفاسي	٩٢٧
الفصل الرابع: دلالات « الحسن » ومعانيه عند المحدثين	٩٧٧